

مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث

- الفرمانات السلطانية والبرقيات
- مذكرات قومندان العقبة التركى
- مذكرات رئيس الديوان الخديو
- كتابات مدير قلم التاريخ بنظارة الحربية المصرية وممثل المخابرات
- الوثائق البريطانية والخرائط والجرائد والمجلات المعاصرة للفترة
- أحاديث ومقالات بعض أعضاء لجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا

General Organ.
الدكتور / أحمد فؤاد متولى

كلية الآداب - جامعة عين شمس

توزيع : مكتبة النهضة المصرية

٩ ش بحدلى بالقاهرة - ت : ٢٩١٠٩٩٤

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الإهداء

إلى لجنة الدفاع المصرية في قضية طابا والخبراء المعاونين
لها

تحية تقدير واحترام، على العمل والصبر . . على الحس الوطنى
الذى يتسم بالتفانى والتجرد . . على الإرادة المصرية المصممة على
الحق . . على النجاح الذى تسوج العمل الجاد والصبر . .

دكتور أحمد فؤاد متولسى

المقدمة

طابا قطعة عزيزة من أرض الوطن المصرى شهدت أحداثاً كبيرة فى أوائل القرن العشرين بين مصر والدولة العثمانية . وقد لعب الاحتلال الانجليزى لمصر دوراً بارزاً فى هذه الأحداث وشارك مشاركة فعالة فى مراحلها المتعددة منذ نشأتها حتى نهايتها بين مصر والدولة العثمانية ١٩٠٦م .

ومن الغريب أن تتجدد أحداث طابا مرة أخرى بعد مرور ما يقرب من ثمانين عاماً على استقراء خط الحدود بموجب اتفاق الحدود الذى وقع بين مصر والدولة العثمانية فى أول أكتوبر ١٩٠٦م . لكن المشكلة للمعاصرة تقع بين مصر وإسرائيل هذه المرة . .

وترجع أهمية هذه المنطقة الحيوية التى تتجدد حولها المشاكل، إلى كونها :

- إحدى بوابات خليج العقبة، على حد قول رشدى باشا ١٩٠٦م .
- منطقة استراتيجية بجوار العقبة، كما يقول رشدى باشا .
- إحدى المناطق المستخدمة للدفاع عن العقبة كما ذكر رشدى باشا .

- تتحكم فى الطرق المؤدية إلى داخل سيناء وإلى غزة . فإذا تسلق جبال طابا ومرتفعات رأس النقب أحد، فإنه يستطيع أن يتوغل داخل سيناء بسهولة .

- ~ تعطى بعداً استراتيجياً لميناء إيسيلات .
- ~ قريبة من مصادر المياه العذبة .
- ~ نقطة جغرافية هامة، فالشعاب المرجانية التي يشتهر بها البحر الأحمر وغيره من البحار الدافئة تشكل خطورة على السفن وعلى الملاحة عامة؛ لأنها يمكن أن تشق السفينة شقاً لشدة صلابتها. ولكن حيوان المرجان، لا يعيش إلا في المياه الصافية. أما وادى طابا فيدخل بهذا الصفاء ويؤدي إلى تعكير الماء في خليج العقبة عند مصب وادى طابا، حيث تكون المياه عكرة. وهنا لا تعيش شعاب المرجان، والمنطقة إذاً خالية من هذه العقبة الملاحية، كما يقسم الدكتور يوسف ابو الحجاج.

وفوق هذا كله فطابا قطعة غالية من تراب الوطن العزيز... ويقول الباحثون جميعاً أن أهمية طابا تكمن في أنها تساعد على توسيع رقعة ميناء إيلات الضيقة، لكي يكون الميناء في مأمن من الوجهة الحربية.

وأنا أقول متسائلاً: ولماذا لا تكون إيلات هي التي تعتبر بعداً استراتيجياً لطابا ؟ ! ولماذا لا تكون إيسيلات هي التي تساعد على توسيع رقعة منطقة طابا الضيقة ؟ !

وأرد على نفسي وأقول: ليس بنا طمع في أرض أحد... نعم، ليس بنا طمع... ليس بنا طمع.

هذا ما أثار فيَّ الاهتمام بتناول هذا الموضوع الشائك .. ورغم أن الخلاف على الحدود بين دول العالم حقيقة واقعة، إلا أن الخلاف المعاصر يحدث بعد أن رسمت الحدود وأنشئت وتأكدت واستقرت وضعها بموجب اتفاق الحدود المبرم بين مصر والدولة العثمانية سنة ١٩٠٦م.

وقد شجعتني على ارتياد مسألة الحدود هذه، ما أتاحتها لى الظروف من تقديم عون فعال من جانبى للجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا. فقد اشتركت أنا وأستاذى الدكتور أحمد السعيد سليمان فى ترجمة اتفاق الحدود المعقود ١٩٠٦م من التركية إلى الإنجليزية بمعاونة الجغرافى الشهير الدكتور يوسف ابو الحجاج الذى كان أول من كشف بعض الأخطاء فى الترجمة الإنجليزية والعربية التى تمت سنة ١٩٠٦م للنص الأصلى.

وقد قمنا بالتوقيع على النص الذى ترجمناه إلى الإنجليزية وختمناه بختم جامعة عين شمس وأرفقنا به قائمة بأهم المعاجم والقواميس التى اعتمدنا عليها فى ترجمة المصطلحات الواردة فى النص تدعيما وتوثيقا. والنص الذى ترجمناه هو النص الذى اعتمد فى محكمة التحكيم بجنيف، وكان الأساس الأول فى إبراز الحق المصرى وإثباته وتدعيمه. أما الترجمة الإسرائيلية لنفس الاتفاقية، فقد رُفضت من قبل هيئة التحكيم لعدم دقتها وفقدان وضوحها. (١)

كما أعدت ترجمة اتفاقية الحدود من التركية إلى العربية متلافيا أخطاء الترجمة القديمة وقدمتها للجنة الدفاع المصرية.

(١) انظر نص الترجمة التى قام بها ثلاثتنا ضمن ملاحق هذا الكتاب، ص ٤٠٤.

وكان لى شرف تقديم خريطتين هامتين، أولاهما طبوغرافية تبين موقع طابا وخليج العقبة ومقياس رسمها ١ : ١٠٠ ٠٠٠ ، والأخرى تبين خط الحدود بدقة ومقياس رسمها ١ : ٦٠ ٠٠٠ . وهما خريطتان تركيتان رسمتا أثناء الأزمة الأولى عند اتفاق مصر والدولة العثمانية على رسم خط الحدود سنة ١٩٠٦م.

وأثناء تناولى لمشكلة طابا قديمها وحديثها فى هذا الكتاب ، وضعت نصب عيني مصر . . وسألت نفسى : ماذا كان الانجليز يريدون من مصر ؟ وماذا كان الأتراك يريدون من مصر ؟ . . . والآن ماذا تريد إسرائيل من مصر ؟ . . ؟

هل كانت هناك مصالح لهذه الأطراف قديما ، وهل هنالك مصالح وأغراض حديثا ؟ . . ؟

الإجابة بالطبع موفورة فى ثنايا هذا الكتاب . .

وقد حرصت فى هذا الكتاب على أن أنقل عن الوثائق والمصادر المعاصرة للفترة والتي كتبها المسئولون عن الأحداث فى هذا الموضوع . فتحقق لى أن أنقل وجهة النظر المصرية ، وجهة النظر التركية ، وجهة النظر البريطانية للوقوف على جذور المشكلة منذ أن بدأت ١٩٠٦م . ثم وجهة النظر المصرية ووجهة النظر الإسرائيلية لتغطية المشكلة المعاصرة . أى أننى حرصت على تتبع رأى الأطسراف الثلاثة المشاركة فى المشكلة منذ أن بدأت ١٩٠٦م : .

- مصر صاحبة الأرض والحسيق
- الدولة العثمانية صاحبة السيادة
- انجلترا دولة الاستعمار

ولاشك أن هذا يسر لي السير في ثلاثة خطوط ، كي تقتضج الصورة وينجلي الموقف .

ثم أننى أضفت إلى هذا الجهد التاريخي رأى مصر في حقها الشرعى ورأى إسرائيل وممناطاتها وادعاءاتها ، لكي تكتمل الصورة منذ أن نشأت المشكلة وحلت ١٩٠٦م ، ومنذ أن استجدت المشكلة بعد حرب ١٩٦٧ وحتى الآن عام ١٩٨٩م .

ولايفوتنى هنا أن أنوه بالشكر العميق للدكتور محمد محمود ابراهيم والدكتور يونس رزق ، فقد اعتمدت على كتابيهما فى رصد وجهة النظر البريطانية ، كنا لايفوتنى أن أشكر الدكتور يوسف ابو الحجاج الذى استعنت بأبحاثه وبآرائه القيمة حول المشكلة المعاصرة ، وقد استفدت أيضا بأقوال الدكتور مفيد شهاب ، فله منى التحية والتقدير . . .

دكتور أحمد فؤاد متولى

الدقي فى سنة ١٩٨٩

القسم الأول
طابا بين مصر والدولة العثمانية

ثار محمد على باشا على الدولة العثمانية وانتصر عليها —
 وكان من أثر ذلك أن صدق مندوبو انجلترا والنمسا وروسيا
 ويروسيا على حصول محمد على باشا على الفرمان العالى فى
 أول يونيو ١٨٤١م (٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ) الذى جاء فيه :

(أبغى فى عهدكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية
 المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بختم الصدارة ،
 مضموما إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالى يكون
 إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم
 بمعرفة الدولة العلية . وفى حين انقراض الذكور يكون التعيين من
 (١)
 حق الدولة العثمانية وليس لأبناء الإناث حق فى منصب الولاية) .

(والمشهور أن الفرمان ، الذى أصدره السلطان محمود الثانى
 (تولى ١٨٠٨ - ١٨٣٩ م ، ١٢٢٣ - ١٢٥٥ هـ) لمحمد على باشا
 سنة ١٨٤١ م بثبته فيه على مصر ويجعل الحكم وراثيا فى أسرته ،
 كانت معه خريطة عين فيها حد مصر الشرقى بخط يمتد من رفح
 (١)
 إلى السويس . والباب العالى يستشهد بهذه الخريطة أحيانا .
 على أن هذه الخريطة لم يوقف لها على أثر فى مصر أو فى الآستانة) ،
 على حد قول نعم بك شقيق مديى قلم التاريخ بنقارة (وزارة) الحربية
 المصرية . فى حين يقرر أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديو
 فى عهد عباس حلى باشا (أن لديه صورة من الخريطة التى تحدد

(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ (١٩٠٣ - ١٩١٤) ،
 ص ٨٠ القاهرة ١٩٣٦ .

(٢) راجع خريطة رشدى باشا ص ٢٥٥ ، وفيها يمتد الخط من رفح
 إلى السويس .

مصر شرقا من رفح إلى السويس بوصل خط مستقيم تبقى فى شرقه أراضى ولاية الحجاز وسوريا)، (١)

ومن الغريب أن أحمد شفيق باشا لم يورد هذه الخريطة فى كتابه، رغم أنه ذكر أنها فى حوزته ..

(ولم تعترف حكومة مصر بالحد المشار إليه ، بل جعلت حد مصر الشرقى خطا مستقيما متدا من رفح على نحو ٢٨ ميلا من العريش إلى جنوب قلعة الوجه ، فأدخلت به سيناء كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلح والوجه ، بدليل أنها كانت تدبر سيناء وهذه القلاع وتحميها بعساكرها قبل فرمان ١٨٤١ م.) (٢)

وقد مكنها ضم القلاع الواقعة على الشاطئ الشرقى لخليج العقبة فضلا عن حدودها الطبيعية التى تمتد من رفح إلى العقبة ، من تأمين طريق الحج البرى بينها وبين الحجاز ، (فأنشات الضبطيات (المخافر أو مراكز الحراسة أو القراقول) (٣) فى قلاع نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه لحراسة الطريق (٤) .

(١) نعوم بك شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، ص ٥٨٨ القاهرة ١٩١٦ م

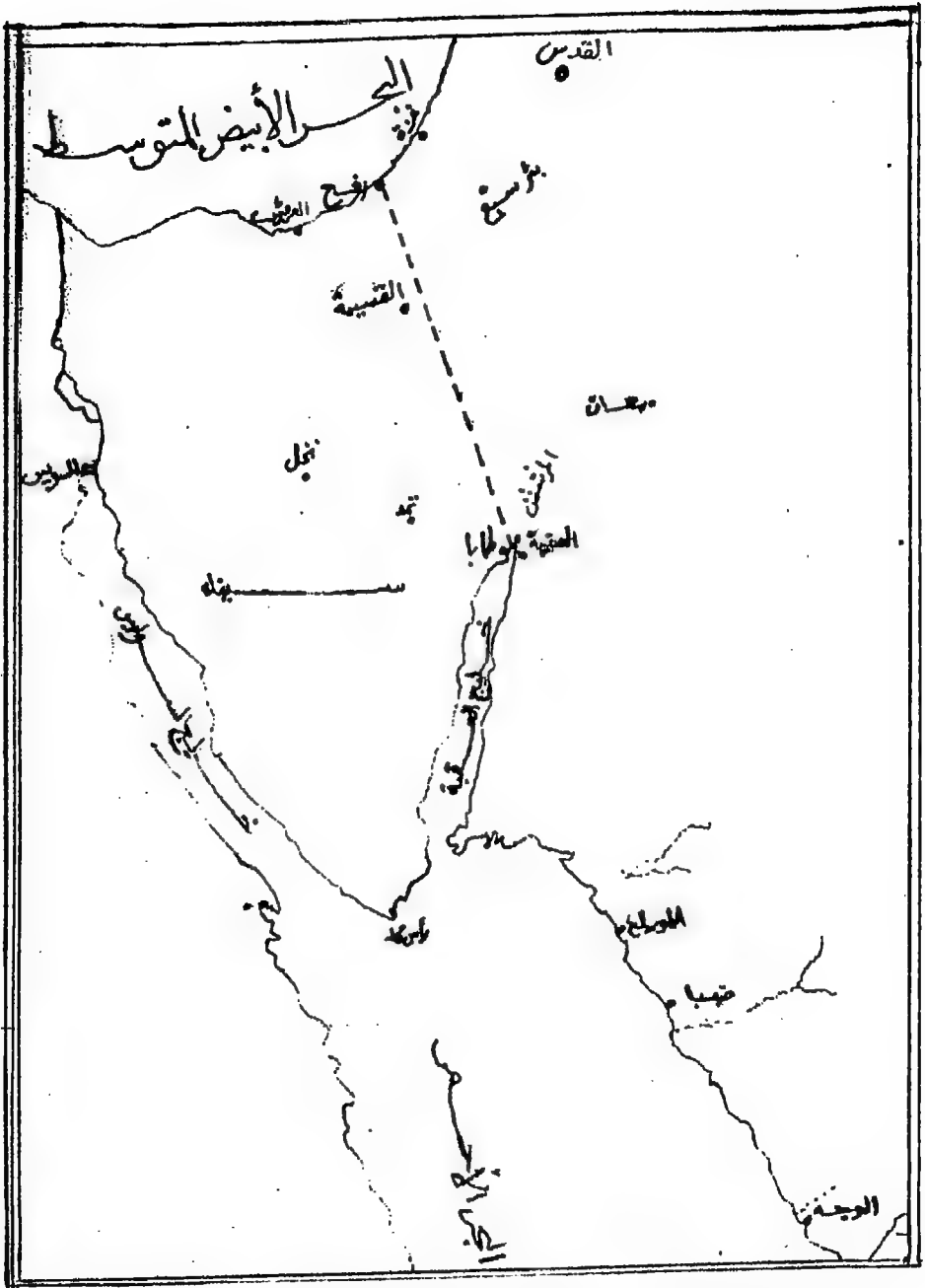
أحمد شفيق باشا المرجع السابق ، ص ٨٠

(٢) نعوم بك شقير : نفس المرجع ، ص ٥٨٨

(٣) الضبطيات أو نقاط الحراسة أو مراكز الحراسة بمعنى قراقول فى التركية ، وقد استعملت كلمة قراقول التركية فى لغة

الكتابة العربية فى ذلك الوقت مع كلمة الضبطيات العربية.

(٤) رشدى باشا : عقبه مسئله سى ، ص ٧ استانبول ١٣٢٦ هـ



الحدود الشرقية لمصر . . . وتظهر في الخريطة :
 نخل والعقبة والمويالح وعبا والوجه ،
 كجزء من درب قافلة الحج المصري .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية علمت بما قام به محمد علي من ضم قلاع العقبة والمويلح وضبا والوجه، ثم أغضبت العيون ولم تتحدث معه في هذا الموضوع أو توجه احتجاجا إليه، بسبب أكثرت الصمت ساكتة على الأمر الواقع بالطبع، إلا أنها بدأت تلغ هذه المناطق عن تبعيتها لمصر الواحدة تلو الأخرى عندما أعمل طريق الحج البري المصري وأبدل بالطريق البحري بعد شق قناة السويس وافتتاحها في ١٨٦٩ م بستة عشر عاما أي سنة ١٨٨٥م، فأغضبت الوجه سنة ١٨٨٧م كما أخذت ضبا والمويلح سنة ١٨٩١م، وأخذت العقبة سنة ١٨٩٢م وضمتها جميعا إلى ولاية الحجاز، مؤكدة أن هذه المناطق لم ترد في تحديد الحدود بالخريطة المرفقة بقضمان سنة ١٨٤١م الصادر لمحمد علي باشا، وأبهيح لمصر إنشاء مخافر فيها لحراسة قافلة الحج البري المصري (١)

ومن الجدير بالذكر أن شبه جزيرة سيناء بكاملها من أملاك مصر الأصلية منذ فجر التاريخ، مما لا يحتاج إلى برهان أو دليل، ومما دام الشيء بالشيء يذكر، فلنا أن نذكر في هذا المقام نزاعا طويلا نشأ بين المصريين القدماء أصحاب الأرض الحقيقيين وبين الغزاة المعتدين الذين أرادوا الاستيلاء على هذه المواقع التي هي مزار حديقنا هنا (٢)

(١) انظر برقية الصدر الأعظم جواد باشا، ج ٥٥ - ٥٧

(٢) انظر ص ١٩٦ - ١٩٨ -

وكان تحديد خط الحدود الشرقية لمصر من رفح إلى السويس
موقفاً مناقضاً للحقيقة والواقع من قبل الباب العالي، ولهذا لم تأبه به
مصر ولم تكثرث، وصممت على حقها التاريخي، إضافة إلى بقية
طريق الحج البري الذي يبدأ من مصر لإدارته مؤقتاً، وهو الممتد من
العقبة إلى قلعة الوجه جنوباً

المحاولات المبكرة لاستيطان الصحاينة فى شرق خليج العقبة وفى فلسطين وسيناء

جرت محاولة غريبة للاستيطان الصهيونى المبكر ١٨٩٠م فى
شرق خليج العقبة على مقربة من فلسطين ، فنقلها من جريدة المقطم
(العدد ٥١٩٤) (١)

(إن رجلا إسرائيليا اسمه (بول فريدمان) أتى هذا القطر
(مصر) عام ١٨٩٠م ، وأبلغ بعضا من ولاة الأمور إنه يقصد
المهاجرة بقوم من بنى ملته الروس والألمان إلى سواحل خليج العقبة ،
فظنوا يومئذ أن الرجل من جملة الذين يجرون وراء الأوهام اغتزارا
بما تزيينه لهم الأحلام ، فلم يشددوا عزمته بكلمة ولكنهم لم يمنعوه
عن ذلك بالقوة .

وبعد ذلك بسنتين جاء المسيو فريدمان بنحو عشرين نفسا من
يهود ألمانيا وروسيا وبمهندس يهودى من اسكتلندا ، وأنزلهم على
ساحل خليج العقبة . فهولت الصحف إذ ذاك بكثرة عدد قومه وتسليحهم
بالبنادق والمدافع إلى غير ذلك من التهويل الذى اعتاده القراء
منها .

(١) المقطم، الأربعاء ٢ مايو ١٩٠٦، ٨ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ.
من الملاحظ على بعض الجرائد المصرية أنها كانت تتناول بعض
الموضوعات أو الأحداث بعد انقضاء وقتها بفترة طويلة أحيانا .

ثم أن الرجل لم يحسن معاملة الأهالي واشترى أرضا في جهة الميلاج
مع أن قوانين الدولة العلية لا تبيح بيع أرض للأجانب في شبه جزيرة
العرب .

والظاهر أن ذلك أقام الحكومة العثمانية وأقعدا . فلم تشعر
نظارة الحرب ، إلا ورسول أنها من (ضبا) يقول أن شذمة من
الجنود العثمانية أتت ضبا ، وأرادت احتلال قلعتها ، فأبى رجال
الحكومة المصرية تسليمها لأنها كانت بيد مصر إذ ذاك .

فأرسلت نظارة الحرب ٢٥ جنديا مصرية بقيادة البكباشي
فريث (انجليزى الأصل) إلى ضبه ، فسألوا الجنود العثمانيين
عن سبب مجيئها إلى هناك ، فقالت : أننا أتينا بأمر من حاكم
الوجه . فسئل حاكم الوجه ، فقال : إنى أرسلتهم بأمر من والي
الحجاز ، فعادت الجنود المصرية وأخبرت بما رأيت وسمعت .

فدارت المذاكرة حينئذ بين الحكومة المصرية والحكومة العثمانية
هنا (في مصر) ، وبين الباب العالي وسفير انجلترا في الأستانة
لحل هذه المشكلة ، بتحديد التخوم الفاصلة بين مصر وتركيا تحديدا
قاطعا مانعا .

ومن الجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني (ولي ١٨٧٦ -
١٩٠٩ م ، ١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ) أحس مبكرا بخطر اليهود ، فكتب ثلاثة
فرمانات متوالية بخط يده سنة ١٨٩١ م (١٣٠٨ هـ) ، لكي يمنع استيطانهم

فى فلسطين بعد أن طردتهم دول كثيرة^(١) خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية فى فلسطين.

الفرمان الأول

(٢) ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

إن قبول اللين طردوا من كل مكان، فى الممالك العثمانية سيؤدى فى المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية ، لذا فإن إجراء هــ المعاملات غير جائز وبخاصة أن الممالك الشاهانية ليست مـ قبيل الأراضى الخالية والمتروكة.

ولما كان من المفروض إرسال هؤلاء إلى أمريكا، لذا فلا يقبل هؤلاء ولا أمثالهم، بل يجب وضعهم فى السفن فوراً لإرسالهم إلى أمريكا. وينبغي أن يتخذ مجلس الوزراء العثمانى قراراً قطعياً بخصوص تفاصيل هذا الأمر وعرضه علينا. إذ ما الداعى لقبول مـ طردهم الأوربيون المتمدنون ولم يقبلوهم فى ديارهم. فضلاً عـ ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

وبناء على ذلك وحتى لايبقى هناك أى مجال بعد الآن لأى معروضات أخرى فى هذا الخصوص ، تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام فى هذا الموضوع.

(١) طرد اليهود من انجلترا ١٢٩٠م، ومن فرنسا ١٣٠٦م، ومن أسبانيا ١٤٩٣م، ومن روسيا ١٨٨١م .

الفرمان الثانى

٢٨ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية..

إن قبول هؤلاء اليهود وإسكانهم أو إعطاؤهم حق المواطنة شىء ضار جداً لا يقدر يتولد عن هذا فى المستقبل مسألة حكومية يهودية. لهذا يجب عدم قبولهم. وينبغي أن يؤخذ هذا فى الحسبان عند عرض المسألة، ويعرض هذا القرار بسرعة اليوم، وتعطى المعلومات للمصادرة العظمى من السكرتارية الخاصة.

* *

ويعترض السلطان عبد الحميد فى فرمان الثالث على الذين يلومونه لعدم قبوله استيطان اليهود فى فلسطين بعد أن طردوا من بعض البلاد. ويؤكد بأنهم لو استوطنوا أى مكان فى الامبراطورية العثمانية، فإنهم سيتسللون إلى فلسطين بالتدريج، وينشئون حكومة يهودية لهم فيها بتشجيع من الدول الأوربية.

الفرمان الثالث

٢٩ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

لا يحق لأى دولة أن تعترض على عدم قبولنا لليهود الذين طردتهم دولة متمدنة ولم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى. وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا، كان الأخرى بهم الاحتجاج على الدول

التي طردتهم ورفضت قبولهم.

وبناء على ذلك فإن هؤلاء اليهود لو أسكنوا في أى مكان من أجزاء الامبراطورية ، فإنهم سوف يتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما اتخذت من تدابير . ويسعون لتشكيل حكومة يهودية بتشجيع الدول الأوروبية وحمايتها . ولن يعمل هؤلاء فى الزراعة والفلاحة ، بل سيحاولون الإضرار بالأهالى كما فعلوا فى البلدان التي طردوا منها . وما دام هؤلاء كانوا يصدد الهجرة إلى أمريكا ، فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك .

ونرى وجوب التباحث بشكل مفصل فى هذا الموضوع فى اللجنة العسكرية (١)

* *

وهناك محاولات عديدة للاستيطان فى أرض فلسطين أخطر من محاولة (بول فريدمان) هذه .

(١) Cevat Rifat Atilhan: 31 Mart Faciası, (١) s.43 - 45.

أورخان محمد على: السلطان عبد الحميد الثانى، ص ٢٥٧ - ٢٥٩ الكويت ١٩٨٦ وانظر فرمانا آخر أصدره السلطان عبد الحميد بهذا الخصوص ، ص ٣٦ ، ٣٧

(١)
وأهم هذه المحاولات محاولة اليهودى النمساوى تيودور هرتزل — ذل
بالبذات - فقد بذل هذا الرجل قصارى الجهد طوال فترة حياته

(١) يعتبر أستاذ القانون تيودور هرتزل مؤسس حركة الصهيونية
السياسية التى يمكن أن نعرفها قائلين أنها فكرة لإنشاء
دولة يهودية فى فلسطين بتجميع اليهود فيها من
روسيا وغاليسيا أولا ، لأنهم تعرضوا للطرد كثيرا جدا ،
ثم من يهود العالم أجمع .

بدأ هرتزل نشاطه سنة ١٨٩٥م بينما كان فى الخامسة
والثلاثين من عمره لإيجاد طريقة لحل (مشكلة اليهود)
التى ظهرت مع معاداتهم فى أوروبا . وقد دون أفكاره
وكل نشاطه الذى قام به فى كل مذكراته التى
أن توفى بالسكتة القلبية فى الثالث من يوليو
١٩٠٤م .

وكل هذه المذكرات تتسع لتشمل ألفى صفحة من كتاب
محفوظ فى سجلات المركز الصهيونى فى القس
الجديدة حاليا . ودون فى هذه المذكرات كل اليوميات
الخاصة بالمراسلات والمباحثات والمقترحات التى قدمها
والنتائج التى حصل عليها وذلك مع رجال الدولة فى
روسيا وألمانيا والنمسا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا
وتركيا .

يحاول في كل اتجاه دون كلل أو ملل إلى أن توفي ١٩٠٤م. وأبرز
محاولاته تلك التي جرت مع السلطان العثماني عبد الحميد
الثاني وكبار رجال دولته.

وسنحاول في هذه العجالة عن هرتزل أن نقتطف بعضاً من
مذكراته^(١) هو ، لنبين نشاطه في هذا المجال. وسنركز على
محاولات اتصاله المختلفة بالدولة العثمانية صاحبة السيادة على
فلسطين ، لكي نخرج ببرد الفعل الذي حدث لديها تجاه
المحاولات الصهيونية المتعددة:

بودابست في ٢ مايو ١٨٩٦م

ذارتى ديونس روزنفيلد Rosenfeld رئيس
تحرير جريدة (البريد العثماني) Osmanische Post التي تصدر
في استانبول . وقال لي أن العلاقة طيبة بينه وبين عوت بك أحد
المقربين إلى السلطان عبد الحميد الثاني. فأوضحت له الموقف من
خلال عدة جمل مقتضبة ، قائلاً إن حصلنا على فلسطين ، فسنمنح
هناها عظمة لتركيا ومن يتوسطون لنا في هذا العمل . وأقل ما نطلبه
هو أن تكون فلسطين دولة مستقلة لنا . وفي مقابل ذلك ، فإننا على
استعداد لأن نحل أزمات تركيا المالية.

(١) Doç . Dr. Yaşar Kutluay : Adigeçen Eser,

قال روزنفيلد أن الفرصة سانحة تماما، لأن تركيا في ضائقة مالية حقيقية.

* *

فينا في ٧ مايو ١٨٩٦م

زارني نيولنسكى^(١) بعد أن اتصلت به تليفونيا. قال لي أنه قرأ كتابي (الدولة اليهودية) قبل أن يذهب إلى استانبول أخيرا، وقد تحدث في هذا الموضوع مع السلطان عبد الحميد الثاني. أوضح السلطان له أنه لا يمكن أن يتخلى حقيقة عن القدس، وينبغي أن يبقى جامع عمر دائما في أيدي المسلمين .

* *

١٥ يونيو سنة ١٨٩٦م

نفق عشرين مليون ليرة تركية من أجل إصلاح شئون تركيا المالية. ونزيد على هذا المقدار مليوني ليرة من أجل فلسطين، تدفع

(١) مايكل دي نيولنسكى بولونيوى أرسقراطى. تعلم في جامعة بطرسبرج (ليننجراد). بدأ نشاطه في موسكو بالكتابة في المجلات المختلفة. ثم غير جنسيته فأصبح مجريا - نمساويا، والتحق بوزارة الخارجية، وعين موظفا في سفارة النمسا - المجر باستانبول. اكتسب صداقة السلطان عبد الحميد الثاني الشخصية منذ البداية، وسهل على هرتزل مسألة الاتصال المباشر باستانبول وقصر يلديز (قصر السلطان عبد الحميد الثاني). مات نيولنسكى سنة ١٨٩٩ في استانبول.

لسد الفوائد السنوية لدين الدولة العثمانية البالغ ثمانين مليوناً من الليرات . ويصرف ثمانى عشرة مليون ليرة نخلص تركيا من مراقبة لجنة الديون الأوروبية.

* *

استانبول فى ١٨ يونية ١٨٩٦م
عاد إلى نيولنسكى ممتعضاً فى وقت متأخر... وبعد أن تناولنا طعام العشاء، ذهبنا إلى حديقة فى حى (بك اوغلى) باستانبول، فوجدنا هناك فرقة موسيقية لشركة (أوبرا إيطاليا) تعرف فى الهواء الطلق. وفى فترة الاستراحة بعد الوصلة الأولى ذهبنا إلى جاويد بك ابن الصدر الأعظم خليل رفعت باشا. تعرفت عليه وعرضت الموضوع أمامه فى الحال... وهذه هى النقاط التى خالفنى فيها : ينبغى أن تبقى الأماكن المقدسة والقدس تحت الحكم العثمانى بصورة مطلقة، وقال أن التفريط فى هذه الأماكن، يسىء إلى مشاعر الشعب الدينية... وتوقف جاويد بك عند موضوع ما ستكون عليه العلاقات بين الدولة اليهودية وتركيا... قلت، أن النجاسات الباهر الذى أراه لا يتم إلا بالاستقلال، لكن يمكن أن نتباحث فى نظام الارتباط بالجيوية السنوية ، كما فى مصر أو فى بلغاريا.

* *

١٩ يونية ١٨٩٦

استمع إلى الصدر الأعظم بفتور شديد. وسألنى هذا السؤال: فلسطين الكبرى ! فى أى جزء منها تفكرون؟ ! فأجبت

على المترجم : إن ذلك يرتبط بمقدار المنفعة التي تقدمها . نستطيع أن نقدم توضيحات أكبر من أجل أراض أوسع .

عاد إلى نيولنسكي في المساء عابس الوجه بأخبار سيئة — من قصر السلطان العثماني المسمى يلديز . قال له السلطان : إذا كان السيد هرتزل صديقك مثلما أنت صديقي ، فانصحه بألا يخطو خطوة أخرى في سبيل هذه المشكلة . لا أستطيع أن أبيع شبرا واحدا من هذه الأرض ، لأن هذا الوطن ليس ملكا لي ولكنه ملك لشعبي . لقد حصل شعبي على هذه الامبراطورية بدمه الذي أراقه . قبل أن تنفصل فلسطين عنا ، فإننا سنغطي أرضها بدمائنا . لقد سقطت كتيبتان من جيشنا من سوريا وفلسطين في معركة بهلثنه ، ولم يعد أحد منهما ، فقد فضل جنودهما أن يبقوا في ميدان القتال على أن ينسحبوا منه . فالامبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي ، ولا أستطيع أن أحب قطعة منها لأحد . لنترك اليهود يحتفظون ببلايينهم . إذا قُسمت امبراطوريتي فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل . من الممكن أن تقطع أجسادنا وهي ميتة ، وليس من الممكن أن نُشرح وهي على قيد الحياة .

* *

لقد هزنتي كلمات السلطان عبد الحميد الصريحة والعنيفة ، فحطمت كل آمالي . . ومع ذلك فسنقاوم مقاومة سلبية حتى آخر رمق .

* *

٢٥ أغسطس ١٨٩٦م

وافق صمويل مونتاجو^(١) وليوبولد لاندو Landau^(٢) على خطتي، وينبغي أن يكون الاقتراح هكذا:

يمكن لجماعتنا أن تقدم عشرين مليون جنيه استرليني إلى السلطان عبد الحميد الثاني على فترات ، عن طريق تكليف اليهود المستوطنين في فلسطين بدفعها، تبدأ في السنة الأولى بمائة ألف جنيه، وتزداد هذه الضريبة مليون جنيه سنوياً مع ازدياد عدد المستوطنين. ويمكن الاتفاق على التفاصيل في مؤتمر يعقد في استانبول.

وفي مقابل ذلك يمنح السلطان مايلي:

نداء لليهود لتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين ، ومنحهم الحكم الذاتي على هيئة دولة تابعة.

* *

كتب الدكتور هرتزل خطاباً إلى صمويل مونتاجو وزادك كاهن Zadoc Kahn شرح لهما فيه الموقف. وبين أن تركيا تتخبط في ضائقة مالية خطيرة ، فإذا لم تتحقق خطته الآن ، فلن تكون هناك فرصة سانحة فيما بعد.

* *

-
- (١) السير صمويل مونتاجو يهودي انجليزي مشهور صاحب بنوك كثيرة .
 (٢) ليوبولد لاندو أحد أساتذة كلية الطب في برلين . والمعروف عنه أنه صهيوني ألماني قام بنشاط فعال.

٢٩ أغسطس ١٨٩٦م

وردت مناستانبول أخبار مؤسفة . فقد هجم الأرمن على
بالبنك العثماني في استانبول . توالى القتل والقتلة وانفجارات
القنابل والصدامات في الشوارع... لذلك فالوقت مناسب تماما
للدخول في مفاوضات مع السلطان ، حيث من المستحيل أن
يقدم أحد له عشرة قروش في هذه الظروف .

* *

١٤ أكتوبر ١٨٩٦م

ذهبت اليوم إلى محمود نديم باشا سفير تركيا... صارحتة
برأى : هناك طريق واحد أمام تركيا لخلاصها ، وهو أن تعطى فلسطين
للإهود ، وتتفق معهم ، لتبدأ في إصلاح شئونها المالية ، وإجسراء
الإصلاحات بعامة ، ومواجهة أى نوع من أنواع التدخل الأجنبي .

* *

٨ نوفمبر ١٨٩٦م

كتبت خطابا إلى أدولف ستانديس لقف Lvov :
هناك خطر فادح يواجه الصهيونية في هذا الوقت . وأنتم
تعلمون أن هناك مخطط روسي فرنسي لتقديم المساعدة إلى تركيا
لإصلاح شئونها المالية . فإذا تحقق هذا فإن السلطان لن ينفذ شيئا
على الإطلاق فيما يتعلق بفلسطين . وهكذا ستمحي كل آمالنا في
الحصول على فلسطين . لهذا السبب ينبغي على جميع أصحاب البنوك
اليهود أن يمنعوا تحقيق هذا العمل .

* *

٢٦ يناير ١٨٩٧م

تلقيت نبأ التسوية بشأن تقديم المساعدة إلى تركيا بضمانه
الدول كلها... سيُعطي الأتراك أربعة ملايين جنيه استرليني .

* *

أصبحت الخزينة العثمانية في ضائقة مالية مرة أخرى
بسبب أزمة كريت . ولما علم مرتزول بهذا الخبر، عرض اقتراحه
بتقديم النقود في مقابل ألفي هكتار^(١) من الأرض في فلسطين .

* *

٢٤ مارس ١٨٩٧ م

زارني الثائر المصري مصطفى كامل فيهما مضي، وعاد لزيارتي
ثانية . إنه يريد أن يخلص مصر من الاحتلال الإنجليزي .

يتترك هذا الشاب الشرقي انطبعا حسنا في الانسـان .
وهو مثقف ومؤدب وذكي ورقيق وعظيم . وقد سجلته في مفكرتي،
فقد يلعب هذا الرجل دورا هاما في الشرق ذات يوم .

لم أصارحه برأيه في أنه إذا رحل الانجليد عن مصر فإن ذلك
سيكون في صالحنا، لأنهم سيتخلون عن قناة السويس حينئذ أو تصبح
غير مضمونة في أيديهم .

* *

(١) الهكتار عشرة آلاف متر مربع، والكيلومتر المربع يساوي مائة
هكتار .

قينا في سبتمبر ١٨٩٧م

انتهت المناقشات في مؤتمر بازل بسويسرا بضجيج...
 بُحِثت مسألة فلسطين في مؤتمر بازل الصهيوني، وتطـلـق
 الحديث إلى بعث فكرة إنشاء دولة لليهود والعودة إليها. تحركت
 البابوية ضد هذه الفكرة بعنف.

* *

أول يولية ١٨٩٨ م

إنني أفكر في تحديد هدف مؤقت للحركة، وأرجىء الهدف
 النهائي وهو (صهيون) أي فلسطين، فلربما نستطيع أن نأخذ
 قبرص من انجلترا، ومن ناحية أخرى يمكن أن نحصل على جنوب
 أفريقيا أو أمريكا، وعلينا في هذه الحالة أن ننتظر تقسيم تركيا.

* *

تحدثت عن المطالب التي نريدها مع صديقي الحميم (ماكس
 بودنهايمر) عضو لجنة العمل :

المنطقة : تمتد من الفرات إلى النيل. ولنا أن نشترط فترة
 انتقالية لإنشاء مؤسساتنا اللازمة. ويمكن التفكير في وال من
 أصل يهودي لهذه الفترة. وبعد ذلك يمكن أن تكون العلاقات
 كذلك التي بين مصر والسلطان. لكن عندما يبلغ عدد اليهود
 ثلثي عدد السكان في المنطقة، فإنها تحكم بإدارة يهودية بالطرق
 السياسية.

هذه أفكار بودنهايمر وهي كاملة إلى حد ما .:

* *

عاد قامبرى^(١) من استانبول في الثامن من مايو ١٩٠١ م حاملا أخبارا سارة: صديقي هرتزل، السلطان يريد أن يقابلك، ولكن ليس كصهيوني بل كزعيم لليهود العالم وكصحفي مشهور للجريدة الحرة الجديدة Neve Freie Presse.

وبعد أن قال هذا الكلام استطرد قائلا: ينبغي عليك ألا تحدثه عن الصهيونية.. القدس مدينة مقدسة عند هؤلاء الناس كمكة.

* *

استانبول في ١٩ مايو ١٩٠١م

قال السلطان لسي:

أظهرت صداقتي لليهود منذ زمن بعيد. إنني أعتمد على المسلمين واليهود فقط. ولا أثق بنفس الثقة بأحد آخر من تبعتي في أي وقت من الأوقات.

(١) أرمينيوس قامبرى، شخصية غريبة. إنه يهودي مجرى شغف بالدراسات الشرقية. ذهب إلى استانبول سنة ١٨٥٧م، وعمل كاتباً لفؤاد باشا، وبعد ذلك بقليل أشهر إسلامه. قام برحلات طويلة في آسيا الوسطى تحت اسم رشيد افندي، ونشر بعض الكتب. وعند عودته إلى بودابست غير دينه واعتنق البروتستانتية وصار أستاذاً في الجامعة. قام برحلات كثيرة لأسباب مختلفة في تركيا، واكتسب صداقة السلطان عبد الحميد الثاني الشخصية وبدأ يعمل لحساب هرتزل في السنوات الأخيرة. وتوفي سنة ١٩١٢

وبناء على ذلك شرحت ما أصاب اليهود في البلاد الأوربية
من مظالم واغتصاب للحقوق. فقال : لقد حرصت دائما على أن يبقى
باب الامبراطورية مفتوحا أمام المهاجرين اليهود لكي يكون ملجأ
لهم. (١)

* *

السفينة فرنسية ماريما في ٢١ مايو ١٩٠١م
انطباعي عن السلطان عبد الحميد أنه ضعيف وجبان، ولكنه إنسان
طيب بطبعه. ليس شخصا ظالما أو مأكرا من وجهة نظري
لكن المخادعين السفهاء يرتكبون باسمه أقبح الخبائث، إنه
حبيب حبيته.

* *

استانبول في ١٦ فبراير ١٩٠٢م

أعددت الإجابة التي سأقدمها للسلطان، هكذا:
سيدى...

يمكن تقسيم معطيات عزت بك كبير موظفي الخارجية العثمانية
إلى قسمين جوهريين:

(١) لا أعتقد أن ذلك قد حدث من السلطان عبد الحميد، فقد أصدر
ثلاثة فرمانات لمنع استيطان اليهود في فلسطين، سبق أن
ذكرناها في ص ١٨ - ٢٠. ولمزيد من التوضيح انظر فرمان
التالي الذي أصدره السلطان عبد الحميد، ص ٢٦ ، ٢٧

(١) قسم صناعى .

(٢) قسم سياسى مالى .

١ - إنكم يا صاحب الجلالة السلطان تعرضون على عبدكم مهمة إنشاء شركة لاستغلال المعادن المكتشفة فى الامبراطورية العثمانية والتي ستكتشف فيما بعد ، وإنى أقبل هذه المهمة فعلا ، لأنها تتيح الفرصة أمام عبدكم لتقديم خدماته لفخامتكم . وستتخذ القرارات فيما بعد بشأن التفاصيل .

٢ - أوضح فخامة السلطان أنه يقبل فى امبراطوريته المهاجرين اليهود من شتى أنحاء العالم بشفقة أبوية شريطة أن يصبحوا تبعه عثمانيين قبل أن يستوطنوا أى مكان . وذلك فى مقابل تكوين وكالة لتصفية ديون الدولة .

لكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحقيق مقترحاتكم فى شكلها الحالى .

* *

قينا فى ٢ مايو ١٩٠٢م

رسالة إلى السلطان :

سيدى . . .

أتشرف بعرض هذا الاقتراح على فخامتكم : يذهب بعض الشباب إلى البلاد الأجنبية لتحصيل العلم لعدم وجود تعليم عال فى تركيا ، فيتشربون الأفكار الثورية ويعودون بها . .

يمكن تقديم حل لهذه المشكلة : اليهود أصحاب الكلمة العليا في جامعات العالم أجمع . يوجد عديد منهم أساتذة وباحثون علميون في جامعات العالم كله . ويمكن إنشاء جامعة عبرية في الامبراطورية العثمانية ، ولتكن في القدس إذا أذن جلاله السلطان عندئذ يستغنى الطلبة العثمانيون عن الذهاب إلى الخارج ، حيث يمكن تحصيل العلم في بلادهم .

* *

سنة ١٩٠٢م

والآن يوجد ثلاثة أسماء أمام الدكتور هرتزل : قبرص والعريش وشبه جزيرة سيناء . . .

وهذه الأسماء الثلاثة أماكن ملائمة للتحرّك مستقبلا بالقرب من (سنجق القدس) . اتصل برجال الدولة في انجلترا ، وكان من بينهم جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني السدي أجرى معه حديثا مثيرا .

أوضح الوزير أن الشؤون التي تتعلق بالعريش وشبه جزيرة سيناء تختص بها وزارة الخارجية البريطانية ، أما هو فيهتم بقبرص ، ومحظور على اليهود الاستيطان فيها ، لأن الروم والتورك لن يقبلوا ذلك ، ومن هنا تظهر الصعوبة .

والآن تبذل الجهود للحصول على المساعدة من انجلترا للتوطن بجوار العريش . وتبدأ هذه الجهود في فبراير ١٩٠٢م .

* *

٣ فبراير ١٩٠٣م

إن الرضع مضطرب في شبه جزيرة سيناء ، وعلى هذا فهو
في صالحنا .

وعلى تفصيل الأشياء الثلاثة الآتية :

- الامتلاك
- والقوة
- والحق

الامتلاك بيد الحكومة المصرية ، والقوة بيد انجلترا ، والحق
بيد الحكومة التركية . وينبغي الحصول على الملكية من الحكومة
المصرية كخطوة أولى ، ثم ضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من
القوة من الحكومة الانجليزية . وفي النهاية أحصل على الحق من
الحكومة التركية عن طريق الرشوة .

* *

ومات هرتزل بالسكتة القلبية في ٣ يولية ١٩٠٤م ، بعد أن رأى من
التنظيمات اليهودية خلال السنوات السبع الأخيرة من عمره وخلفه
دافيد ولفسن ثم مناحيم مندل أشكين فحاييم وايزمان وبعده
أوتو واربورج .

* *

ونستخلص من مذكرات هرتزل أنه عرض على السلطان المال
الكثير لحل مسألة الديون العثمانية المتراكمة ، وعرض المساعدة
في إجراء إصلاحات في الدولة العثمانية ، ومعاونتها في
التصدي للتدخل الأجنبي .

ولما لم يُجب إلى طلبه، فكر في فكرة جديدة بعد أن أعيتته الحيل. فقد عرض على السلطان إنشاء جامعة يهودية بالقسطنطينية تضم أعظم أساتذة العالم من اليهود، لكي يلتحق بها الشباب العثماني ويستغنى عن الذهاب إلى أوروبا، التي تكثر فيها التيارات الثورية، والتي يعتنقها هؤلاء الشباب ويحاولون تطبيقها في الدولة العثمانية لدى عودتهم إلى ديارهم.

ولكن خاب مسعاه، رغم أن السلطان يخاف على حياته، وعلى عرشه خوفا شديدا.

ولما فشل هرتزل في إقناع الدولة العثمانية بالتوطن في فلسطين، بدأ يفكر في أماكن أخرى، مثل قبرص وأمريكا الجنوبية وأوغندا وجنوب أفريقيا، كي تكون منطلقا ينطلق منه إلى فلسطين عندما تُقسم تركيا.

وفكر هرتزل أيضا في الحصول على قبرص أو العريش أو شبه جزيرة سيناء، كي تكون منطلقا إلى فلسطين لقربها منها، فيتحقق بذلك حلمه الكبير الذي يسعى إليه.

ويبدو من مذكرات هرتزل أنه كان واقفا على النزاع الذي ثار على الحدود الشرقية لمصر، كما سيأتي تفصيله بعد. وقد أراد أن ينتهز الفرصة، للتوطن في العريش أو في سيناء بعامه، لأنه وجد أن الخلاف الذي نشب على الحدود يمكن استغلاله، حيث يقول : (أن الوضع في شبه جزيرة سيناء مضطرب، وعلى هذا فهو في صالحنا).

وكان السلطان عبد الحميد الثانى يقظا للمخاطر
الصهيونية المتكررة التى نشطت فى عهده، فأصدر فرمانا سنة
١٩٠٠م، يحرم على اليهود القادمين إلى فلسطين للزيارة من البقاء
فيها أكثر من ثلاثة أشهر ويمنعهم من التوطن فيها.

جاء فى فرمان :

المادة الأولى :

لابد لليهود - سواء كانوا من رعايا الدولة العليسة
أو من الممالك الأجنبية - الذين يذهبون لفلسطين
لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور تتضمن
صفة السياحة والغاية منها وهوية حاملها.

المادة الثانية :

على جميع هؤلاء الزوار اليهود الذين يصلون
إلى ولاية بيروت أو إلى أى ميناء من موانئ
القدس الشريف إيداع تذاكر مرورهم لدى موظف
الجوازات ، والحصول - مقابل قرش واحد -
على تذكرة زيارة أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر فى
فلسطين. ولتيسير تمييز هذه التذاكر عن غيرها
يجب أن تكون بلون وشكل متميز. ويجب إبداء
هذه التذكرة لموظفى الدولة وللبلديات عند الطلب
أثناء السياحة أو الزيارة. ويجب على الخروج

كل من يتجاوز هذه الشهور الثلاثة بقوة البوليس
أو بواسطة قنصل الحكومة التابع لها.

المادة الثالثة:

يجب تنظيم قوائم بمدرجات وتواريخ تذاكر الإقامة المؤقتة للزوار اليهود المذكورة في المادة السابقة ، وتنظم هذه القوائم في نهاية كل شهر ليتسلى إخراج الذين يتجاوزون هذه المدة، وكذلك معاقبة الموظفين الذين يتهاونون في هذا الخصوص .

المادة الرابعة عشرة :

إذا ظهرت في الجداول المنظمة لأمر السياحة
والزيارة أى مخالفة لدى الزوار الذين يكملون المدة
المسموحة لزيارتهم أو سياحتهم، ويتدكسون أرض
فلسطين أو يأتون ميناء بيروت لركوب البواخر
أو ينفون مدة زيارتهم ، أو الذين يزودون بثائق
المرور أو وثائق الزيارة فيجب اتخاذ إجراءات
حازمة ضد المخالفين وضد الموظفين المسؤولين عن
تطبيق هذه التعليمات. (١)

(1) Cevat Rifat Atilhan: Yahudiler Dunyayi (1)

Nasıl İstifla Ediyorlar, 5.46 - 48 İstanbul

اورخان 1962 محمد علي: المرجع السابق، ص 259، 260، وراجع

الفرمانات الثلاثة التي أصدرها السلطان عبد الحميد بهـ

الخصوص ، ص ١٨ - ٢٠ .

بداية أزمة الحدود

أثار حادث اليهودى فريدمان الذى نزل بجماعته على ساحل العقبة^(١) واشترى أرضا فى المويلح كى يكون قريبا من فلسطين هدفه البعيد، مشاعر المصريين والعثمانيين على حد سواء. فوجود فئة غريبة ذات أطماع دفينه فى منطقة المويلح يثير فى النفوس الشكوك، لأن هذه المنطقة تتوسط بين الأماكن المقدسة فى الحجاز وفى فلسطين.

ويتضح من هذه الحركة اليهودية المبكرة، أنها تهدف

(١) العقبة : تعتبر العقبة إحدى المناطق التى تمثل نهاية الجزيرتين العربية، بالإضافة إلى أنها تعتبر نقطة التلقى عندها طمس مصر وسوريا وفلسطين والحجاز.

وتظهر أهمية موقعها فى استحواضها على اهتمام مجاهديين إسلاميين أمثال صلاح الدين الأيوبي والسلطان سليم الأول.

وتقع مدينة إيلاد ذات الشهرة التاريخية على مسافة ساعة وربع الساعة من العقبة. ومنازل العقبة تم بناؤها بالأحجار التى أحضرها الأهالى من أطلال إيلاد. ومساحتها تبلغ ثمانية عشر كيلو مترا محصورة بين طابا وبريج، وهو ما يسمى خليج العقبة.

وقرية العقبة تحتوى على مائتى بيت غير منظم. وهى تشتهر بنخيلها وآبارها العذبة التى تعد من أعذب المياه الموجودة على شواطئ البحر الأحمر. هواؤها جاف حيث يخلو من الرطوبة. وهى مدينة وميناء هام.

(رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٢٨).

لتولية عباس حلمي باشا بعد وفاة الخديو محمد توفيق باشا فـ
٨ يناير ١٨٩٢ م.

(وقد تأخر في إرسال فرمان لأنه كان يريد تحوير
الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصرية .
وقد دارت المفاوضة في هذا الشأن بين الحكومة المصرية والسـ
العالي بواسطة المعتمد العثماني في مصر أحمد مختار باشا^(١) . وبعد
موافقة المعتمد البريطاني في مصر السير أفطن بارنـ

(١) أحمد مختار باشا (١٨٣٧ - ١٩١٨ م) : قائد تركي ولد فـ
مدينة بروصه ، وتلقى مبادئ العلوم فيها ، ثم أكمل دراسته فـ
الآستانه . ونظم في سلك الجيش العثماني ، وعين بـ
١٨٦٠ م ، ورقى إلى رتبة بيكباشي ١٨٦١ م ، ثم أميرالاي ١٨٦٨ م .
وأرسل في أواخر السنة ذاتها إلى اليمن لإخماد الفتنة التي شبت
فيها . وفي ١٨٦٩ م رقى إلى رتبة فريق فمشير . وعين بـ
ذلك والياعلي كريت . ولما نشبت الحرب بين روسيا والدولة
العليه (١٨٧٦ - ١٨٧٨ م) عهد إليه بقيادة الفيلق الرابعـ
من الجيش العثماني ، واستبسل في دفاعه عن إقليم قارص وعن
أرضـروم . ومنحه السلطان عبد الحميد الثاني في ٢ أكتوبر
١٨٧٧ م الوسام العثماني المصنع ولقبه بالغازي . وفي ١٨٨٢ م عيـن
سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية في ألمانيا . وأخيرا أرسل
إلى مصر للمخابرة مع السير إدmond رود بشأن المسألة المصرية ،
وبقي فيها بصفته قوميسير (معتمد) عن الدولة العلية حتى السنة
الأولى التي أعقبت عزل السلطان عبد الحميد الثاني عندمـ
ناصبه الاتحاديون العداء واستبدلوه بـ ف باشا . وفي ٩ يوليو
١٩١٣ م تولى منصب الصدارة العظمى . (د . أحمد أمين عامر :
أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية ، مجلة السياسة
الدولية ، ص ١٥ ، العدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢) .

Avelyn Boring (اللورد كرومر فيما بعد ^(١)) على طلب
الدولة العثمانية، تقرر نهائيا أن تتخلى مصر عن العقبة للدولة
العلية، ورفع هذا القرار للمدارة العظمى. وكان الخديوي يرمى
بهذا التساهل إلى استمالة الباب العالي وإظهار تقربه للدولة
العثمانية، على حد قول رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق
باشا.

(وبعد ذلك وردت برقية من الآستانة تفيد بأن مشير السراي
الهاميونية أحمد أيوب باشا سيقوم إلى القاهرة حاملا فرمان التولية.

وقد كان من المنتظر قراءة فرمان توا كالعادة ، ولكن
كانت ثمة عقبات لم تذلل بعد، وذلك أن الباب العالي كـ
يريد الاستيلاء على الطور أيضا بعد التسليم له في العقبة. وقد
ورد ذلك في فرمان الذى لم يطلع عليه سفير إنجلترا فـ
(٢)
الآستانة.

(١) عين السير أفنل بارنج معتمد إنجلترا وقنصلها العام فى مصر فى
مايو ١٨٨٢ م، وكانت له دراية سابقة بأحوال مصر، إذ اشترك
فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية. كما كان عضوا بارزا فى
مؤتمر لندن ١٨٨٤م للنظر فى المالية المصرية. ثم أصبح للسرد
كرومر. وكان الحاكم الفعلى لمصر وظل فى منصبه حتى
استقال فى أبريل ١٩٠٧م. (د. أحمد أمين عامر: المرجع
السابق، ص ٨).

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ٢، القسم الأول، ص ٩،
١٠، ١٢.

وهذا هو نصي الفرمان الذي صدر في ٧ جمادى الآخر ١٣٠٩ هـ
(٩ يناير ١٨٩٢ م) ، وأرخ في ٢٧ شعبان ١٣٠٩ هـ (٢٦ مارس
١٨٩٢ م) :

الدستور الأكرم والمعظم الخديو الأفخم المحترم نظــــم
العالم وناظم منازم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقــــب
متمم مهام الأنام بالرأى الصائب مههد بنيان الدولة والإقبــــال
مشيد أركان السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل
ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى
خدو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنشاندــــا
الهاميوني المرصع المجيدى ولنشاننا العثمانى من الطبقة الأولى
وزىرى سمير المعالى عباس حلمى باشا أدام الله إجلاله وضاعف
بالتأييد اقتداره وإقبالــــه .

إنه لدى وصول توقيعنا الهاميونى الرفيع يكون معوما لكم أنــــه
بناء على ما قضى الله من انتقال جنتمکان^(١) محمد توفيق باشا
خدو مصر إلى رحمته تعالى وإعلاما بجليل التفاتنا ونظرا إلى حسن
خدماتكم وصدافتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا
العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقورا ومعلومات تامــــة

(١) جنتمکان ، كلمة عربية الأصل مكونة من جنة ومكان ، وتستعمل فى
التركية بنفس المعنى أى من مكانه الجنة أو ساكن الجنان أو
المرحوم . ومن الجدير بالذكر أن هذه الكلمة كانت تستعمل
فى لغة الكتابة العربية فى ذلك الوقت .

بشخصى الأحوال المصرية وأنكم كفء لإصلاحها وجهنا إليكم
عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فى
الفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ هجرية
والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضى
المنضمة إليها طبقا للفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة
سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى إرادتنا الشاهانية الصادرة فى
٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ ولأنكم أكبر أولاد جفتمكان الخديو
المتوفى وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية توفيقا للقاعدة
المقررة بالفرمان الشاهانى الصادر فى ١٢ المحرم ١٢٨٢ هـ
القاضى بأن الخديوية المصرية تؤول إلى أكبر الأولاد البكر فالبكر.

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين
راحة أهاليها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجبـل
مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيق هذه الغاية
الحميدة بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ إلى جفتمكان والدكم بتوليته
الخديوية المصرية وضمناء المواد الآتية .

إن جميع إيرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها
باسمنا الشاهانى وحيث أن أهالى مصر أيضا من تبعـة دولتنا العلية
وأن الخديوية المصرية ملزمة بإدارة أمور المملكة الملكية والمالية
والعدلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى
وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامات
اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكـون

خديو مصر مأذونا بعقد وتحديد المشاركات مع مأمورى الدولة الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة المتى بين الحكومة والأجانب أو الأهالى والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيكية وفى حقوق متبوعية مصر لها ولكن قبل إعلان الخديوية المشاركات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالى وأيضا يكون جائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعا أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقا ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذى هو الويركـو المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنا الشاهانى ولايجوز جمع

(١) ويرگو أو ويرگى : كلمة تركية الأصل بمعنى : خراج، جريئة، ضريبة. كانت تستعمل فى لغة الكتابة العربية فى ذلك الوقت. ومن الجدير بالذكر أنها تستعمل فى مدينة الإسكندرية للدلالة على عوائد المساكن حاليا.

فقط ، بل حرمتها أيضا من إدارة مناطق العقبة والموييلــــــــــــــــح
وضبا والوجه (التي كانت تديرها وتحميها بعساكرها قبل فرمان
(١)
١٨٤١م الذي منح لمحمد علي باشا) .

وفي ١١ أبريل سنة ١٨٩٢م أرسل السير أفلن بارنج رسالة
إلى ناظر الخارجية المصرية الانجليزى تيجران باشا ، يوضح لـــــــــــــــــه
محتوى فرمان الذى أغفل ما جاء فى فرمان الصادر إلى محمد توفيق
باشا بخصوص الحدود :

كتاب من جناب السير أفلن بارنج وكيل وقنصل
جنرال حكومة جلالة الملكة إلى صاحب السعادة
تيجران باشا ناظر الخارجية

القاهرة فى ١١ أبريل ١٨٩٢

يا حضرة الناظر .

أتشرف بأن أبعث إليكم مع هذا نسخة من نص فرمان التركى
الصادر من جلالة السلطان إلى الجناب الخديو المعظم أوصلها الباب
العالى إلى سفير جلالة ملكة بريطانيا بالآستانة . وقد وردت إلــــــــــــــــى
منه اليوم ، وكذلك مرسل معها ترجمتها بالفرنساوية . وسترون سعادتكم
أن فرمان الحالى يحتوى على فقرة مختصة بحدود الديار المصرية
ليست موجودة فى فرمان الصادر إلى الشفور له الجناب الخديو محمد
توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩م) . وفى الترجمة

(١) نعوم بك شقير ، المرجع السابق ، ص ٨٨

الفرنساوية لذلك الفرمان صرح جلالة السلطان أنه وجه إلى الجناب الخديو (خديوية مصر بحدودها القديمة مع الأراضي التي ضمت إليها) أما في الفرمان الحالي فقد ذكر أن (خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر في ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور والأراضي المنضمة طبقا للفرمان العالي الصادر بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤م) قد وجهت إلى عهدتكم) وإني مكلف من لـدـن جناب السكرتير العام لنظارة خارجية حكومة جلالة الملكة باستلفات نظر سيادتكم إلى هذا الاختلاف . وأن أطلب إليكم أن تتفضلوا بإعلامي رسميا عما إذا كانت وردت إيضاحات بهذا الشأن من الباب العالي إلى الحكومة المصرية .

وإني أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامي .

(بارنج) (١)

وقد رد تيجران على بارنج ذاكر له أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا، كانت قد صدرت في ٨ أبريل ١٨٩٢ لتصحيح الوضع . (٢)

ويذكر أمير اللواء رشدي باشا قومندان العقبة (٣) أي

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٥٩

(٢) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٦٠

(٣) قومندان : أصلها قومندار وتعني قائد الجيش أو المفردة العسكرية، أو ضابط برتبة كبيرة يدير موقعا عاما .

وقومندار تعبير يستعمل في مقابل كلمة سردار أي أمير الجيش .

فى تأمين وجودها فى مناطق الجزيرة العربية والخليج (١).

وقد يسأل سائل، فيقول أن تحديد خط الحدود بالخط الممتد من رفح إلى السويس سبق مجرد التفكير فى شق قناة تربط البحر الأبيض بالأحمر من قبل فرنسا، ولم يسبق افتتاح قناة السويس فقط أى منذ عهد محمد على باشا. فإذا كان هدف الدولة العثمانية فى عهد عباس حلمى باشا الوصول إلى قناة السويس، فكيف يكون هدفها أيام صدور فرمان ١٨٤١م (١٢٥٧ هـ) فى عهد محمد على ؟ فأبداً ر إلى القول بأن هدف الدولة العثمانية أيام محمد على باشا كان السيطرة على طريق الحج المصرى من ناحية، وتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية عن طريق السيطرة على شاطئ خليج العقبة من ناحية أخرى.

وقد فطن أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة إلى الهدف من وراء مآثره انجلترا ضد فرمان تولية العرش الذى صدر لعباس حلمى باشا، بمطالبتها بتحديد حدود سيناء كاملة لمصر من رفح حتى العقبة، حيث اتضحت له :

(١) رغبتها فى إبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس، رغم أن الأخيرة كانت قوة ضعيفة فى ذلك الوقت.

(١) سأدلل على رأيى هذا من خلال مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، انظر ص ١٥٢ - ١٥٨ ، وانظر ص ٦٩ ، ٧٠ لمزيد من التوضيح حول هدف الدولة العثمانية ومراميها.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٩

(٢) حاصها على ضمان عدم تحريكها داخل طرق سيناء ودروبها وصحاريها عن طريق منطقة طابا^(١) التي تتحكم فى الطرق المؤدية إلى غزة وفى الطرق المؤدية إلى داخل سيناء بعامة والتي تفضى إلى مصر.

(٣) خشيتها من أن يقوم العثمانيون بتحريض القبائل ضد الوجود البريطانى فى مصر.

وقفت بريطانيا ضد الدولة العثمانية ، رغم تأكدها من ضعفها ، وذلك مخافة أن تساعد بعض الدول الصديقة لها كألمانيا فى التصدى للأطماع الانجليزية فى أهم ولايات الدولة العثمانية مصر .

ويشير رشدى باشا إلى أن الانجليز هدفوا إلى إبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس مستندين إلى بعض الأمور ، وهى :

(١) تقع طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة على بعد خمسة أميال من رأس الخليج بحرا وثمانية أميال بطريق البر . وهى تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال .

وطابا نقطة هامة لقرب الآبار منها ، كما أنها تتحكم فى الممرات التى توصل إلى سيناء من رأس الخليج بالإضافة إلى تحكمها فى طريق غزة - (د . أحمد أمين عامر ، أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية ، مجلة السياسة الدولية ص (١) ، العدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢) .

ويذكر رشدى باشا فى ص ٢٥ من كتابه : (أن طابا لا توجد بها قرية ، بل إنها عبارة عن بئر ماء وشجرتى دوم) ، أثناء هذه الأحداث .

(١) أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا جاءت بعد افتتاح قناة السويس .

(٢) أن شبه الجزيرة يطلق عادة على الأراضي المحاطة بالبحر من ثلاث جهات (مع ملاحظة أن الباب العالي حدد حدود مصر فسي فرمان توليه عباس حلمي باشا بشبه جزيرة سيناء التي تقع أراضيها غرب الخط الممتد من رفح حتى السويس . وهو مالا تحيط به المياه من ثلاث جهات) .

(٣) وفضلا عن ذلك يتم تحديد شبه الجزيرة بأضيق منطقة على اليابسة . وقد أعلن الانجليز أن المنطقة الواقعة بين رفح والعقبة هي أضيق منطقة في شبه جزيرة سيناء .

ويعلق رشدي باشا على البلد الثالث . قائلا أن الانجليز خالفوا الحقيقة والواقع عندما عدوا قناة السويس ضمن هذا الإطار . (١)

وقد علقت جريدة المقطم في عددها رقم ٨٩٢ على تعسف الدولة العثمانية في تحديد خط الحدود الشرقية لمصر ، وذكرت المباحثات التي دارت بين المندوب السامي العثماني أحمد مختار باشا وبين رجال الحكومة المصرية عن الحدود الشرقية والتي اعترفت فيها الحكومة المصرية بعدم تبعية أرض مدين (وهي الأراضي الواقعة بين العقبة شمالا والوجه جنوبا) للأراضي المصرية وطالبت الدولة العثمانية

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٩

بتحديد حدود مصر الشرقية بأرض سيناء كلها.

تقول جريدة المقطم^(١) : (ذكرنا أول أمس أن المذاكرة جارية الآن بين دولتلو مختار باشا الغازى من قبل الدولة العلية وبين رجال الحكومة المصرية ، فى حقيقة الحدود الفاصلة بين الديار المصرية وسائر ولايات السلطنة السنية . فإنه من حين ما تقرر استرجاع الجنود المصرية من بلاد الدولة العلية ، وصدر فرمان الشاهانسى للمغفور له محمد على باشا ١٨٤١م ، بقيت مسألة الحدود هذه فى حكم المقرر ، ولكنها لم تنحل فعلا .

أما الحكومة المصرية فأجابت الدولة العلية فى بدء هذه المذاكرة ، أنه ليس لها مآرب فى امتلاك الجهات التى عليها مدار الكسلا ، بل تسلمها عن طيب نفس إذا تبين أنها ليست داخلية ضمن حدودها . وأنه لو كلمتها الدولة العلية عنها قبل إرسال جنودها إليها ، لنظرت فى المسألة وحلتها حالا .

ثم تقرر أمس بعد البحث فى هذه المسألة أياما أن أراضى مدين ، ومى الواقعة بين العقبة شمالا والوجه جنوبا والبحر الأحمر غربا ، تابعة للحجاز وخارجة عن حدود مصر ، ومن ضمنها العقبة وضبا والمويلح والوجه .^(٢) وأما جهات سيناء وكل ما وقع بين خليج العقبة وترعة السويس ،

(١) جريدة المقطم ، العدد ٨٩٢ الصادر فى ١٢ فبراير ١٨٩٢ م .

(٢) كانت قناة السويس يطلق عليها ترعة السويس فى ذلك الوقت .

فهو داخل فسى حدود مصر وتابع لها.

وقد صادق الجنا ب العالى (الخديو) على هذا القرار ويؤمـسـل
مصادقة الحضرة الشاهانية عليه رسميا قريبا).

ثم ذكرت جريدة المقطم فى العدد رقم ٨٩٦ أن المباحثات بين
مختار باشا وبين وزير الخارجية المصرية الانجليزى تيجران باشا
تناولت موضوع الحدود . وأن مجلس النظار (الوزراء) المصرى
وافق على إرجاع أرض مدين إلى الدولة العثمانية، شريطة قيام
العثمانيين بتحديد حدود مصر الشرقية بالخط الواصل من رفح إلى
العقبة.

تقول جريدة المقطم^(١) : (علمنا بالحديث الطويل الذى دار بين
دولتو مختار باشا الغازى وعطوفتو تيجران باشا ناظر الخارجية،
وكان متعلقا بمسألة تحديد الحدود المصرية والعثمانية على البحر
الأحمر.

وقد تحقق القراء، الذين كانوا يدعون أن الحكومة المصرية
كانت متنعة عن إعطاء العقبة للحكومة العثمانية، أن مجلس النظار قرر
إعطاء العقبة فى الجلسة التى أشرنا إليها يوم الجمعة الماضى، على شرط
أن تكون حدود مصر خطا من رفح إلى العقبة.

والأمل وطيد فى أن الدولة العلية توافق على جعل هذا الخط
الحد الفاصل، وأن الحضرة الشاهانية تصادق عليه قريبا).

(١) جريدة المقطم، العدد رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٩٢ .

* *

ونأتى هنا إلى رد الفعل المصرى والإنجليزى تجاه فرمان تولية العرش الذى صدر لعباس حلمى باشا، وحدد حدود مصر كما ذكرنا..

أصيببت الحكومة المصرية بصدمة من جراء إنقاص حقوقها الشرعية فى شبه جزيرة سيناء، ووقعت فى حيرة شديدة. وتوجست انجلترا خيفة من محاولة الدولة العثمانية الاقتراب من قناة السويس.

(فأرسل اللورد سالسبورى رئيس الوزارة الإنجليزى إلى السير أفلىن بارنج بالمعارضة فى تلاوة فرمان قبل الاطلاع عليه، وحتى تصدر إرادة سلطانية بتترك إدارة الطور لمصر^(١)).

وقام المعتمد البريطانى فى مصر السير أفلىن بارنج (اللورد كرومر) بالإيعاز للخديو برفض هذا فرمان المجحف بالحقوق الشرعية لمصر، والامتناع عن إقامة احتفاء، التنصيب الرسمى الذى يتلى فيه فرمان كما جرت العادة.

وقد شاركت كل من فرنسا والروسيا فى المساعى المبذولة ، (فاجتمع قنصلهما مع الجناب الخديو ، وتحادثا معه فى مسألة الطور . ثم اجتمع تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية بالغازى أحمد مختار باشا وتداولا مليا فى الموضوع ، ورفعت نتيجة المباحثات إلى السلطان^(٢)).

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، القسم الأول ، ص ١٢
 (٢) يذكر أحمد شفيق فى كتابه ، (أنه علم من قنصل فرنسا فى مصر ريفرسو أن فرنسا والروسيا كانتا توافقان على ترك

أحست الدولة العثمانية بحرج موقفها أمام الدول الكبرى الضامنة
لفرمان ١٨٤١م الخاص بمحمد علي باشا، ووجدت أن الموقف
ينسدر بعواقب وخيمة، فبدأت تتراجع بعد المراوغة.

أرسل الصدر الأعظم جواد باشا برقية للخديو عباس الثاني
في ٨ أبريل ١٨٩٢ م (٧ رمضان ١٣٠٩ هـ) لتصحيح الوضع. ونص
فيها على عودة منطقة العقبة - الوجه إلى ولاية الحجاز بسبب تغير طريق
قافلة الحج المصري من البر إلى البحر ، ولأنها لم ترد في خريطة
سنة ١٨٤١م.

وهذا هو نص البرقية كما جاء في جريدة المقطم :
(تعلمون فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم أباح الإقامة لعدد
كاف من الضبطيات التي تضعها الحكومة المصرية في الوجه والميلح
وضبه والعقبة من ولاية الحجاز وفي أماكن من شبه جزيرة طور سيناء،
بسبب مرور المحمل الشريف المصري على طريق البر.

ولما كانت كل هذه الأماكن غير واردة في خريطة عام ١٨٤١ م
(١٢٥٧ هـ) التي سلمت إلى المرحوم محمد علي باشا، وبينت حدود
مصر فيها. فلذلك قد عاد الوجه إلى ولاية الحجاز بإرادة من جلالتهم

= الطور للدولة العثمانية على أن يُسمح لمصر نظير ذلك بتوقيف
جيشها إلى حد يكفى لصون حدودها. ولكن انجلترا كانت
تعارض في هذه النظرية.)

(أحمد شفيق باشا المرجع السابق ، ج ٢ ، القسم الأول ،

الشاهانية، كما عادت أيضا جهات ضبه والمويلج، وكذلك ضمت
العقبة اليوم إلى ولاية الحجاز المذكورة.

أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضرة
تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارته بيد الخديوية المصرية،
كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم
توفيق باشا^(١).

وذو الفقرة الخاصة بشبه جزيرة طور سيناء كما وردت عند
يوسف جلاد، كما يلي :

(أما من جهة شبه جزيرة طور سيناء فهي باقية على حالتها
وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت مدارة
بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا^(٢).

ويجدر بنا هنا أن نترجم الفقرة الأخيرة من برقية الصدر
الأعظم عن الأصل التركي بأسلوب معاصر، لتوضيح أهم نقطة فيها،
وهي التي تتعلق بشبه جزيرة طور سيناء، كما كان يطلق عليه في
تلك الآونة :

وقد اقتضى الأمر صدور الإرادة السنية لمولاي ملجأ الخلافة

(١) جريدة المقطم، العدد ٥١٩٥ بتاريخ الخميس ٢ مايو ١٩٠٦م (٩)
ربيع الأول ١٣٢٤ هـ .

(٢) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، م ٦ ، ص ٧٥٩ .

للمحافظة على وضع شبه جزيرة طور سيناء على حالته الحاضرة، وإدارته من قبل الخديوية (المصرية) على نفس الصورة التي كان يدار بها في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا وأبوكم توفيق باشا (١) .

وليس هناك اختلاف في النصوص الثلاثة للبرقية من حيث المعنى والمضمون . وقد أوردتها لأهميتها البالغة، حيث سيثور جدل طويل بين المصريين والانجليز من ناحية والعثمانيين من ناحية أخرى في مستقبل الأيام حول هذه البرقية ومضمونها وفحواها .

ومنا نقارن بين نصين اثنين، وهما نص فرمان تولية عباس حلمي الثاني ، ونص برقية الصدر الأعظم المتممة للفرمان والمعدلة له :

جاء في الفرمان : (وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٧ هـ والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور) .

وجاء في البرقية : (أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضرة تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارته بيد الخديوية المصرية، كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق باشا) .

(١) النص التركي للبرقية مستخرج من كتاب رشدي باشا سالف

والملاحظ على نص الفقرة الخاصة بالحدود أنه في الفرمانين يؤكد على الحدود القديمة، كما ورد في الفرمان الصادر إلى محمد علي باشا في سنة ١٨٤١م ، ومعنى ذلك أنه يشير إلى خط الحدود الذي لم يوافق عليه محمد علي ولم ينفذه وهو من رفح إلى السويس .

أما نص الفقرة الخاصة بالحدود في البرقية ، فإنه يشير إلى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة لشبه جزيرة طور سيناء كما كانت على عهد سلفي الخديو عباس حلمي من قبل . ومعنى هذا - في نظري - أن الحالة الحاضرة أي الوضع القائم في شبه جزيرة سيناء ، أي من رفح إلى خليج العقبة ، حيث أن هذا هو الوضع الراهن الذي يتمشى مع الطبيعة والحقوق التاريخية لمصر ، كما أصر عليه محمد علي من قبل .

ومن الجدير بالذكر أن فرمان تولية العرش الصادر إلى عباس حلمي باشا اعتبر حدود مصر الشرقية من رفح حتى السويس . ولما احتجت مصر وانجلترا على ذلك ، أصدر الصدر الأعظم جواد باشا برقية لتهدئة الأوضاع وإصلاح الأمور . ومعنى ذلك أن البرقية تعتبر خط الحدود من رفح حتى العقبة بداية . إذ ليس من المعقول أن تكرر البرقية ما ورد في فرمان تولية العرش . ومن ناحية أخرى فإن البرقية تذكر تعبير (شبه جزيرة طور سيناء) وحدود شبه جزيرة سيناء الشرقية تمتد امتدادا طبيعيا من رفح حتى العقبة .

(ولما علمت إنجلترا وفرنسا وروسيا بهذا التلغراف وافقت عليه

وبطلت الممانعة في تلاوة فرمان، فتلى رسمياً،^(١) واعتبر مكملاً
لفرمان تولية العرش ومصححاً له.

ولكى لا يحدث سوء تفاهم في المستقبل أرسل اللورد كرومر معتمد
الدولة البريطانية في مصر بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٩٢ م مذكرة إلى
تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية في ذلك الحين بناء على
أوامر من جلالة ملكة بريطانيا مفادها، (أنه لا يمكن تغيير شيء
من القرارات المقررة للعلاق التي بين الباب العالي ومصر إلا برضى
الدولة البريطانية.. وأن شبه جزيرة سيناء - أي الأراضي المحدودة
شرقا بحد يمتد جنوبا بشرق من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق
العريش إلى خليج العقبة - تستمر إدارتها بيد مصر. وأما القلعة
شرقي الخط المذكور فتكون تابعة لولاية الحجاز^(٢))

وهذا هو نص المذكرة :

وكالة بريطانيا السياسية.

القاهرة في ١٢ أبريل ١٨٩٢ (نمرة ٢٢)

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية .

بإحضرة الناظر.

أتشرف بإفادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة في هـ

(١) جريدة المقطم، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦ م

(١٩ ذو الحجة ١٣٢٣ هـ) -

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٨٨، ٥٨٩

فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق، ص ٧٦٠

اليوم ردا على محررى المؤرخ فى ١١ الجارى المرسل معها النص
 التركى مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨ من هذا الشهر من الصدر
 الأعظم إلى الجناح الخديو المعظم ينبىء جنابه العالى بأن الحالة
 فى شبه جزيرة طور سيناء باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر
 مدارة بيد الخديوية المصرية.

وتعلمون سعادتكم أنه لا يمكن إجراء تغيير فى القرارات التى
 تربط مصر بالبواب العالى بدون رضا جلالة الملكة وكذلك وردت إلى
 تعليمات باستلفات نظر سعادتكم إلى ما ذكر فى فرمان الحالى
 فيما يختص بالحدود مخالف لما تضمنه فرمان المغفور له الخديو
 المتوفى وأنه إذا قرىء وحده أخذ منه أن شبه جزيرة طور سيناء
 لا تكون فى المستقبل تابعة فى الإدارة إلى الخديوية المصرية ولكن إلى
 الولاية الحجازية.

إلا أن تلغراف المصدر الأعظم الذى تكرمت بإبلاغه إلى
 يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضى المحدودة شرقا
 بخط متجه فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش إلى
 رأس خليج العقبة يستمر تحت إدارة مصر وتكون قلعة العقبة شرقى
 الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز .

وقد كانت أبلغت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ بضعة
 أسابيع بواسطة وكيل أشغالها فى الآستانة استعدادها لقبول هذه
 التسوية.

وفى هذه الأثناء وردت إلى تعليمات تجيز لى التصريح بأن حكومة جلالة الملكة قد قبلت تحديد الحدود المبين فى فرمان الحالى بالصورة التى بين ونقح . وفسر بها فى التلغراف الصادر فى ٨ الجارى من دولتو فخامتلو الصدر الأعظم الذى تعتبره حكومة جلالة الملكة كملحق للفرمان وجزء منه وأنها لاترى أدنى ما نـع من إعلان فرمان رسميا مع إضافة التلغراف المفسر لـه السالف ذكره .

وأزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملكة لايمكنها التسليم بأن التغييرات التى أدخلت فى عبارة فرمان أو قبول تلك التغييرات يمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية القائمة الآن .

وقد أمرت بإرسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك محررى المؤرخ فى ١١ الجارى تبياننا لما رأته حكومة جلالة الملكة أثناء المخابرات التى اشتركت فيها وتمت اليوم .

وأشرف بأن أرجو سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عند نشر فرمان وتلغراف دولتو فخامتلو الصدر الأعظم فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية .

واقبلوا فائق احترامى ،،

(بارنج)^(١)

(١) فيليب بن سويف جلاد ، المرجع السابق ، ص ٧٦٠

وقد أشار كرومر على تيجران فى نهاية هذه المذكرة بنشرها عند نشر فرومان تولية العرش والبرقية المكمله له فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية^(١).

كما أرسل اللورد كرومر مذكرته هذه رسميا إلى سفير انجلترا فى الآستانة ، فأبلغها السفير إلى الباب العالي . و أرسل أيضا صورة منها مع صور جميع المكاتبات التى دارت بشأن فرمان التولية والبرقية إلى الدول الأخرى (فرنسا وروسيا) ، فاعترفت بقبولها .

أما الباب العالي فلم يجب عنها سلبا ولا إيجابا^(٢) ، رغم أنها تضع النقط على الحروف بالنسبة للبرقية . وتزيل الغموض السوارد بها عن طريق تحديد خط الحدود بشكل واضح وصريح ، ولو كان الباب العالي يود أو يستطيع الرد بالرفض لرفض . أما معنى صمته فهو الموافقة إن طوعا أو كرها على المذكرة التى تعتبر فى نظرى مذكرة تفسيرية للبرقية لأنها توضح الغموض الوارد بها وتجليه .

ونورد هنا رسالة من سفير فرنسا فى مصر (ريفرسو) بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢ موجهة إلى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية بخصوص تدخل فرنسا لدى الباب العالي فى موضوع سيناء ، وأثر ذلك الضغط على صدور برقية الصدر الأعظم المعدلة لفرمان تولية العرش ، وتكليف فرنسا لسفيرها فى الآستانة (باعتماد هدين الأمريين الشامانيين) :

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٦٠

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٨٩

وكالة وقنصولاتو جنراليتها فرنسا بمصر

القاهرة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢م

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية

ياحضرة الناظر..

إحافا لما أبلغته شفاميا إلى سعادتكم بشأن تدخل الحكومة الفرنسية في مسألة سينا الذي كانت نتيجته تمهيد الصعوبات القائمة، أشرف بإخبار سعادتكم، أنه لما بلغ فرمان تولية الجناح الخديو المعظم عباس باشا حلمي والإرادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سينا بلاغا رسميا إلى حكومة الجمهورية، كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد مدين الأمرين للشاهانيين.

وإنني أعد نفسي سعيدا بأن أقدم إلى سعادتكم هذا البلاغ المنطبق على سوابق السياسة الفرنسية، وأرجو سعادتكم الإفادة عن وصوله.

تفضل ياحضرة الناظر بقبول فائق احترامي.

ريفرسو^(١)

وقد رد تيجران باشا على ريفرسو في نفس اليوم شاكرًا له ،
نظارة الخارجية المصرية.

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢م

إلى حضرة الماركيز دو ريفرسو وكيل وقلصل جندرال فرنســــــــــــا
السياسي.

(١) فيليب بن يوسف جلاد ؛ المرجع السابق، م ٦ ، ص ٧٦١

ياحضرة المركيز.....

قد تشرفت باستلام رسالتكم المؤرخة في هذا اليوم التي ذكرتكم بها أن حكومة الجمهورية الفرنسية قد كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد فرمان تولية الجناب الخديو المعظم عباس حلمي باشا والإرادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سيناء اللذين بلغا رسميا إلى جنابه العالي.

وإني وفق رغبتكم أبادر ياحضرة المركيز بإفادتكم عن وصول بلائكم وأرجوكم قبول فائق احترامي.

ناظر الخارجية المصرية

تييجران (١)

كما وردت من (كوياندر) سفير روسيا في مصر رسالة إلى تييجران باشا بخصوص (اعتماد سفير جلالة الامبراطور بالآستانة السيودونيليدوف فحوى هدين المحربين) فرمان التولية والبرقية (باسم الحكومة الامبراطورية) :

وكالة وقنصلاتو جنرالاية الروسية في مصر

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢م نمرة ٦٦

إلى سعادة تييجران باشا ناظر الخارجية المصرية

ياحضرة الناظر.....

قد ورد إلي أمر حكومتى بإبلاغ الجناب الخديو المعظم أنــــ

(١) فيليب بن يوسف جلالة المرجع السابق، م ٦ ، ص ٧٦

لما بلغ الباب العالي فرمان التولية والإرادة المختصة بشبه جزيرة
سيفنا لسفير جلالة الامبراطور بالآستانة اعتمد سعادة المسيو دونيليدوف
فحوى هذين المحررين باسم الحكومة الامبراطورية.

فأرجو سعادتكم التفضل بعرض ما ذكر على الجناب الخديو
المعظم.

وإني أغتنم هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن فائق احترامى
لسعادتكم.

أ. كوباندر^(١)

وتدلنا هذه الأحداث على أن انجلترا أحست بمراوغة الدولة
العثمانية عندما أصدرت فرمان تولية العرش الخاص بعباس حلمى،
وفطنت إلى أهدافها البعيدة ومراميها، فسعت إلى تعديل الوضع،
ولما صدرت بقرية الصدر الأعظم المكمل والمعدلة للفرمان، كان يشوبها
بعض الغموض لعدم التحديد الواضح والصريح للحدود، ولهذا أرسل
اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر مذكرة إلى تيمس—ران
باشا ناظر الخارجية المصرية عبارة عن تفسير واضح لبقية الصـ
الأعظم، حيث نص فى مذكرته على الحدود صراحة لئلا يترك مجالاً
للشك أو التأويل فى المستقبل.

ثم إن الأمر لم يقتصر على ذلك بل إن كرومر أرسل نفس المذكرة

(١) فيليب بن يوسف جلاد، المرجع السابق، م ٦، ص ٧٦

إلى سفير إنجلترا في الأستانة الذي أبلغها بدوره للباب العالي .
كما أرسل نص فرمان تولية العرش والبرقية والمذكرة وجميع المكاتبات
الأخرى إلى الدول المديقة كفرنسا وروسيا . وكذلك قام تيجران بنشر
هذه الوثائق كلها في جريدة مصر الرسمية .

وتعتبر مذكرة كرومر إلى تيجران دليلا قويا على الدبلوماسية
البريطانية صاحبة الباع الطويل . فقد فطن كرومر إلى احتمال مراوغة
الباب العالي في المستقبل، وإغفاله نص البرقية وقيامه بشغل بعض
المناطق الهامة التابعة لمصر عند العقبة كطابا والمرشش^(١) وغيرها من
المناطق الحساسة .

كذلك كان غرض كرومر من مخاطبة الدول الكبرى في هذا الموضوع
وإطلاعها على مجريات الأمور . إظهار الدولة العثمانية بمن لا يحتـرم
تعهداته السابقة طبقا لفرمان ١٨٤١م الذي ضمنته الدول الكبرى (إنجلترا
والنمسا وروسيا وبروسيا) ، والتأثير على أصدقاء الباب العالي
من بين هذه الدول .

وهكذا أوضحت الدبلوماسية الانجليزية الغموض الموجود في
البرقية بهذه الطريقة . ثم أعلنت عنه على الملأ كي تقطع خط الرجعة
على العثمانيين، وتعمل على إحراجهم إن هم فكروا في التراجع .
وإغلب الظن أن العثمانيين لم يردوا على مذكرة كرومر خشية

(١) المرشش هي أم رشرش التي أصبحت إيلات فيما بعد .

أن يسبب لهم الرد بالنفي مشاكل كثيرة، فقد رأوا بأعينهم كيف وقفت الدول الكبرى ومن بينها انجلترا ضد محمد علي .

ومن الجدير بالذكر أن انجلترا والدول المتحالفة معها التسي وقعت على معاهدة لندن ١٨٤٠م، والضامنة لتنفيذ فرمان السلطانى الصادر إلى محمد علي سنة ١٨٤١م بخصوص حكم مصر، لم تتدخل فى شئون مصر عندما رفض محمد علي تحديد الحدود المصرية الشرقية كما جاء فى فرمان ١٨٤١م، وجعل حد مصر الشرقى من رفح حتى جنوب قلعة الوجه . أما فى عهد عباس حلمى فإن انجلترا تدخلت عندما أراد الباب العالى سلخ جزء من سيناء، وحرضت بعض الدول الكبرى كفرنسا وروسيا، خوفا على قناة السويس وعلى مصر التى تحتلها بالطبع .

* *

وبعد كل هذه الترتيبات والاحتياطات تم تنصيب الخديو صباح يوم ١٤ أبريل ١٨٩٢ بقصر عابدين . ونشرت جريدة الوقائع الرسمية المصرية فى نفس اليوم فرمان تولية العرش وبرقية الصدر الأعظم ومذكورة كرومر .^(١)

* *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، الجزء الثانى من القسم الأول ،

أحست الدولة العثمانية بأن ذراعيها قد لويئا ، عندما ضغطت عليها انجلترا لتصحيح الوضع بالنسبة لفرمان تولية العرش الذى صدر إلى عباس حلمي باشا ، فأصدرت برقية الصدر الأعظم التى صححت الوضع بالنسبة لشبه جزيرة سيناء .

وهذا الوضع يعتبر وضعاً مهيناً بالنسبة لدولة الخلافة الإسلامية وبالنسبة للسلطان العثماني خليفة المسلمين . . مما جعل الأوضاع فى هذه المنطقة الحدودية تنذر بالخطر ، لوجود ثلاث قوى فيها :

- مصر ، صاحبة الحق فى أراضيها . .
- انجلترا ، دولة الاستعمار صاحبة القوة والبطش . .
- الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، وصاحبة السيادة على ولاياتها . .

* فمصر تريد حقها كاملاً فى سيطرتها على كامل أراضيها دون انتقاص من حدودها التاريخية والطبيعية .

* وانجلترا تريد تأمين الحدود الشرقية لمصر تأميناً كاملاً ، تحسباً للأخطار المرتقبة فى المستقبل على قناة السويس ، شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية . وتود أن تقيم الاستحكامات المنيعة فى منطقة طابا وما حولها ضماناً وأماناً .

* والدولة العثمانية تريد أن تسترجع هيبتها التى ضاعت منذ عهد محمد على باشا ، وسيطرتها الفعلية على مقدرات الأمور فى مصر لترسم سياستها كما ترى هى لا كما يرى المصريون . تريد

تبعيية فعلية لا إسمية . تريد تقوية قبضتها من آن لآخر على مصر .
لذلك فهي ترى أن مطالبة مصر أو انجلترا برسم خط الحدود الشرقية لمصر تعتبر تعديا على سيادتها ، من دولة تابعة لها وهي مصر التي تشغل جزءا من امبراطورية يحكمها خليفة المسلمين ، أو من دولة استعمارية محتلة كانجلترا التي تحتل إحدى الولايات الهامة للدولة العثمانية . ولا يمكن رسم خط الحدود والحالة هذه ، لأن الامبراطورية كل يتبع السلطان العثماني ولا يمكن أن يتعدأ أبداً . ولا يشغل مساحة الامبراطورية إلا دولة واحدة حاكمة ومسيطره هي الدولة العثمانية وسلطان واحد هو السلطان العثماني ، وما الخديوي إلا وال تابع ، ينبغي أن تسهر تصرفاته وأعماله في فلك الحكم العثماني ، وتحت سيطرة السلطان وتوجيهاته وأوامره . فمع من ترسم الحدود على حد قول الصدر الأعظم مرارا ؟ !

ويتضح من فرمان اعتقال العرش الذي صدر لعباس حلمي باشا أن الدولة العثمانية كانت تريد الاقتراب من قناة السويس بأي شكل من الأشكال كي تتمكن من نقل معداتها العسكرية إلى المناطق البعيدة . وتود إحكام السيطرة على الأراضي البعيدة التابعة لها في منطقة البحر الأحمر والخليج . كما تهدف إلى تأمين الأماكن المقدسة في القدس وفي الحجاز . وكانت تريد أيضا إبعاد مصر وانجلترا عن العقبة حيث تخطط لمد خط السكك الحديدية من معان إلى العقبة بعد أن وصل خط الحجاز من استانبول حتى المدينة المنورة . (١)

(١) لتوضيح ذلك ، انظر ص ١٥٢ - ١٥٨

ونستطيع هنا أن نستخلص نتيجة عامة من جراء أزمة فرمسان
تولية العرش لعباس حلمي باشا، وهي أن هذا الحدث (فتح أعين
الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبة
تحركات الدولة العثمانية عند حدود مصر الشرقية)^(١)

(١) دكتور أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٠

حادث المرشش

هدأت الأوضاع على الحدود ، ونامت المسألة نوما طبيعيا ، إلى أن عين الكولونيل براملي Bramly الانجليزى مفتشا على شبه جزيرة سيناء ١٩٠٥م (١) وربطت الحكومة المصرية نحو ٥٠٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية هذه السنة لكى يباشر الإصلاح فيها ، وينظم فصيلة الهجانة ، ويبنى منزلا للحكومة فى النخل (٢) ويشتري أشجارا وآلات لـ..... الحناين والبساتين ، ويبنى سوقا ، ويصلح أمر الماء فى الطور ، ويقيم سدا صغيرا فى خور العريش لإرواء الأراضى الواسعة هناك ويجعلها صالحة للزراعة ، ويبنى جامعا وثكنة ونقطة للبوليس فى النخل ، وفى عزمه مد التلغراف إلى هناك على التالى الأيام (٣)

(١) عين براملي مفتشا على شبه جزيرة سيناء ، لأنه يجيد التحدث بلغة البدو من أهل سيناء ويعرف تصرفاتهم علاوة على قدرته على فرض ما قد يقع من خلافات بين العربان.

(٢) نخل : أصل اسمها نخـر ثم حرفت إلى نخل ، وهى قرية صغيرة فى جبل سيناء ، بها عيون ماء . وكانت محطة من المحطات على طريق الحج المصرى . وتقع على بعد ١٢٠ كم إلى الشرق من السويس . وبها قلعة شيدت فى عهد السلطان قنصوه الغورى .

(محمد رمسى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، ص ٣٦٥ القاهرة ١٩٥٥)

(٣) جريدة المقطم ، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦ م (١٩ ذو الحجة ١٣٢٣ هـ) .

(وقد أرسل للتحرى عن مدى صحة التقارير التي وصلت إلى
القاهرة عن نية السلطان فى مد فرع جديد لسكة حديد الحجاز
من معان إلى العقبة. (١))

(وفى يناير ١٩٠٦م أصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى
المستر براملى مفتش شبه جزيرة سيناء، بوضع خفر من البوليس فى نقب
العقبة لمراقبة الحدود، فذهب المستر براملى ببعض رجال البوليس
إلى رأس النقب .

ولما لم يجد فيه الماء الكافى نزل إلى المرشش فى سفح النقب
على الجانب الغربى من رأس خليج العقبة (٢) .

وكان براملى - على حد قول المصادر التركية المعاصرة للفترة -
قد جاء إلى المكانسمى المرشش الذى يبعد مسافة نصف ساعة من
العقبة على طريق غزة مصر، وفى معيته خمسة من جنود حرس الحدود
المسلحين (الجندرمه)، المسماة أبناء عقيل من أهالى قلعة نخيل،
وفى نيته إقامة معسكر للجندود .

= نقلا عن : د. يونان رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا، ص
٢٦. القاهرة ١٩٨٢ .

(1) Blunt (Wilfrid Scawen): My Diaries. Being
A Personal Narrative of Events 1888-1914.
Part 2 (1900 - 1914) P. 133. London

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٨٩

ولما علم البكباشى صدقى أفندى قائد العقبة بالخبر، توجه
إلى براملى بعد أن وصل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملى
بمقابلته . وقد أفاد براملى بصورة قاطعة بأنه جاء لإقامة معسكر للجند
فى المنطقة المذكورة، طبقاً للأوامر الذى تلقاه من سردار مصر (حاكم
مصر العام) . وذكر أن المناطق الممتدة من خليج العقبة حتى البحر
الأبيض تابعة لمصر، وهى المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفى
وكونتلة الجرافى والقسيمة وعجبرود وخان يونس (١).

ويذكر صدقى أفندى أن تلغراف الباب العالى ورد فيه الأمر
بعدم تمكين المشار إليه من إقامة معسكر للجند فى أى من المناطق
المذكورة، طالما لم يصل إليه الإذن والفرمان من السلطنة السليمة
ذاتها . وظل براملى فى منطقة المرشش فى انتظار وصول الأمر ، دون
أن يجرؤ على عمل أى شيء . وقد وضع تحت المراقبة الدائمة .

ويطلب صدقى أفندى من الباب العالى فى نهاية برقيته، إعطاءه
خريطة توضح الحدود بالتفصيل ، ويتمنى لو صدرت إليه التعليمات
الواضحة لتنفيذ ما ينبغى عمله بخصوص هذا الموضوع (٢).

(١) يورد رشدى باشا فى ملحق كتابه خريطة يوضح فيها الخط الفاصل
الذى طالب به براملى عندما وصل إلى المرشش لأول مرة،
وهو يمتد من الغور إلى رفح، انظر الخريطة ص ٢٥٥ من
هذا الكتاب .

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٦

وقد أصدر حقي باشا مشير الجيش الخامس الهمايونسى السدى
تتبعه منطقة العقبة أوامره إلى قائد العقبة صدقى أفندى ، لكي لا يسمح
ببناء أية منشأة على الإطلاق، ما لم تنطبق على ما فى الخريطة التى
تبين الحدود الرسمية، انتظارا لوصول تعليمات جديدة^(١)

ويستلزم أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة التركى^(٢) فى
كتابه (مسألة العقبة) ، قائلا : (تلقينا الخبر بأن براملى أرسل
رسولا خاصا إلى مصر طالبا تزويده بالتوجيهات اللازمة، وراجيا الإذن له
بإنشاء مركز ضبطية أى مركز حراسة، بعد أن اضطر إلى عدم إنشائه
فى منطقة العقبة، نتيجة لما وجدته من رفض، واقتناعا منه بما أخبره
به البكباشى صدقى أفندى، وانصياعا لما تلقاه من أوامره.

وقد أرسل الملازم نورى أفندى مع عدد من الجنود العثمانيين إلى
براملى لإجلائه عن المكان الذى أقام فيه معسكره ليلا، لأن المرشش
تقع على بعد خمسة كيلومترات من العقبة.

وأبلغ الملازم أول جميل أفندى براملى بأن قيادة العقبة ستُرسل
إليه ضابطا وعددا من الجنود العثمانيين لكى يصبحوا تحت إمرته،
لأنه يُعَد من موظفى الدولة العثمانية، ما دام من موظفى مصر. وقد تسم
الحصول على موافقته ، وأظهر اغتباطه بذلك)، على حد قول رشدى
باشا.

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٧

(٢) قومندان العقبة أى محافظ العقبة أو الحاكم العسكرى للعقبة. وأمير
اللواء رتبة عسكرية تقابل اللواء حاليا، كما تقابل أميرالاي رتبة
عميد الحالية.

وقد صدر الأمر أيضا إلى نوري أفندي من قبل البكباشي صدقي أفندي بعدم السماح بإقامة أية منشأة . وبهذه الصورة تمكن قومندان العقبة (رشدي باشا) من إبطال تحركات براملي تماما ، ومنع إنشاء أى مركز حراسة (مركز ضبطينية) .

ويذكر قومندان العقبة أن أوامر الباشا رئيس الكتاب (بمثابة وزير الخارجية حاليا) المستندة على الأوامر السلطانية ، قد صدرت بسرعة لإنشاء مركز حراسة فى المكان الذى كان براملى يريد إنشاءه فيه ، وبالبقاء فى العقبة بالجنود الموجودة فيها بالإضافة إلى العساكر التى صدر الأمر بإرسالها إلى من سوريا ومن الحجاز .

وكان براملى بك قائما فى خيمته فى المرشش ، وجنود حرس الحدود (الجندرمه) الذين فى معيته فى خيمة أخرى ضربت على حدة . فتقابل معه رشدي باشا ، وقال له أن المنطقة التى يقيم فيها منطقة تابعة لإدارة الحكومة السنية مباشرة ، ولن يسمح له بإنشاء مركز الحراسة الذى أراده . ونصح رشدي باشا بأن ينهى المشكلة فى مصر ، مادام الأمر كذلك .

ومن الجدير بالذكر أن براملى بك كان قد خاطب مصر ، لأخذ إذن وتصريح من الباب العالي بإنشاء مركز الحراسة ، على حد قول رشدي باشا فى كتابه . وقد تلقى خبر عدم وصول أمر إلى العقبة بذلك حتى هذه اللحظة بدهشة بالغة . وقال ، إذا كان الأمر كذلك ، فاعطىنى ورقة رسمية تفيد بأن المرشش ليست تابعة لمصر ، وإنما

تتبع الحكومة السنية مباشرة ، فأعطيه الورقة
المطلوبة.

سلم براملى بك البكباشى صدقى افندى رسالة مغلقة بالإنجليزية
لكى يعطيها إلى قومندان السفينة التى طلبها من مصر ساعة وصولها .
وفى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى جمع خيامه وتحرك صوب السويس .

ومكدا بدأت المشكلة بهذه الصورة . .

وقد فهم فيما بعد أن المشار إليه طلب من السويس تزويده بسفينة
محملة بالعساكر ولوازم إنشاء مركز الحراسة والعمل (١) .

ويعلق رشدى باشا على تصرفات الانجليز ، بقوله أنهم يختارون
الوقت المناسب لهم دائما . ويذكر أن وجهة نظر براملى تتلخص فى أن
المسألة إن حلت بصدور تصريح بإنشاء مركز الحراسة ، فلن تكون
هناك مشكلة . ويردف رشدى باشا معقبا ، بقوله : إن حدث
ذلك ضاع وادى عربية ، ودخلت الأماكن الممتدة حتى بحر لوط (البحر
الميت) تحت الإدارة المصرية ، وأصبح الطريق إلى القدس مفتوحا تماما ،
وصارت جزيرة العرب فى خطر كذلك .

ويؤكد قومندان العقبة فى كتابه على أن ما يدعيه براملى
من أن أراضى مصر تمتد حتى وادى عربية ، لا أساس له من الصحة .
ويقدر أن قسما من قبيلة اللحيوات يعيش بجوار غديان فى وادى

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٨ - ٢٠ .

عربة، كان يتلقى عوائد الصرة المخصصة لتأمين سلامة المحمل من مصر، عندما كانت العقبة تحت الإدارة المصرية، وبعد أن أخذت الحكومة السنية العقبة، لم يقطع المصريون هذه العوائد، وكان يستفيد منها مشايخ العربان القاطنين في هذه النواحي، أمثال الشيوخ مسمخ والشيخ سليمان خليفى، وللقضاء على دعوى بهراملى فى وادى عربا قامت الدولة العلية بصرف النقود لمشايخ العربان فى هذه المنطقة بدلا من مصر، كما أهدتهم سيوفاً تذكارية لتأليف قلوبهم (١).

وبعد تحريك بهراملى نحو السويس، ذهب رشدى باشا إلى المرشش واختار فيها مكانا يقيم عليه مركزا للحراسة (قراقول)، وقد تم بناء المركز فى ظرف خمسة أيام، وأرسلت المعلومات بذلك إلى الجيش الخامس الهمايونى، وبعد إنشاء المركز بمساعدة العساكر الشاهانيسى والأمانلى، وجد أن مصاريف البناء تكلفت ألفا وخمسمائة قرش فقط، دفعها رشدى باشا من ماله الخاص ثم استردها من الجيش الهمايونى بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وبعنى بناء مركز للحراسة فى المرشش فى نظر رشدى باشا أن وادى عربية أصبح تابعا للحكومة السنية، ويؤكد على أن هذه الأحداث أصابت بهراملى بصدمة شديدة، لأنه كان يعقد آمالا كبيرة على وادى عربية، علما بأن الشيخ سليمان خليفى والشيخ مسمخ حضرا إلى رشدى باشا، وأفادا بأنهما لا يرغبان قطعيا فى

(١) رشدى باشا المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١.

أن يكونا تابعين للإدارة المصرية ، ويرتاحان لتبعيتهما للحكومة السنية على حد قوله ، وأرسلا يخبران القاطنين معهما بذلك . وتم التنبيه على العربان الطائعين بأن يدافعوا عن الأماكن التي يقطنونها .

ويختتم قومندان العقبة كلامه في موضوع مركز الحراسة في المرشش بالتعليق على موقف اللورد كرومر العندوب السامي البريطاني في مصر من تصرفات براملي ، بقوله ، أن اللورد كرومر خدع في أهم نقطة وأخطأ خطأ فاحشاً ، لسببين :

أولهما : تصوره إمكانية قيام براملي بإنشاء مركز الحراسة دون مشاكل .

ثانيهما : ظنه إمكانية استخدام الجنود المصريين ضد الدولة العثمانية عند ظهور أى مشكلة ، بخداع كل منهما^(١) .

ويقدر مؤلف (مسألة العقبة) حجم الجيش العثماني الموجود في العقبة عند بداية ظهور المشكلة ، بأنه كان عبارة عن :

- ١٧٠ جندياً من الطابور الرابع للألأى (الفيلق) الثاني والستين .

- فرقتين نظاميتين .

- ٤٠ جندياً من الطابور التاسع النشأجي للجيش الخامس الهمايوني^(٢) .

- ١٥ فارساً من الطابور التاسع النشأجي للجيش الخامس الهمايوني .

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٤

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

تأزم الموقف

(بدأ للحكومة العثمانية أن تمتد فرعاً من سكة حديد الحجاز إلى العقبة، فما كان من رشدي باشا قومندان العقبة إلا أن زحف بجنوده وتعدى حد شبه جزيرة سيناء ، وأوغل في أرض مصر مسافة عشرة أميال تقريباً حتى أتى قرية طابا المصرية واحتلها بجنوده العثمانية بلا سابق إعلان ولا استئذان . فلما علمت الحكومة المصرية بذلك أرسلت ضابطاً وخمسة وعشرين جندياً لاستطلاع حقيقة الخبر، فأبى رشدي باشا أن يصغي إلى أقوال الضابط . ولما رأى الضابط المصري أن هناك بين ألفين وثلاثة آلاف جندي عثماني ، أرسل فأخبر الحكومة المصرية بما كان وبقي بجنده قريباً من ذلك المكان مقابل الجنود العثمانية لتصدما عن الإيغال في الأراضي المصرية إذ حدثتها النفس بذلك (١) .

(عند ذلك أرسلت الحكومة المصرية بلوكاً من العساكر النظامية مع الأميرالاي سعد بك رفعت قومندان شبه جزيرة سيناء (٢))

(١) جريدة المقطم ، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٢ فبراير ١٩٠٦م
(١٩ ٥ و الحجة ١٣٢٣هـ)

(٢) سعد بك رفعت ، تولى منصب قومندان (محافظ) سيناء ابتداء من ١٨٩٢م . وهو أول من تولى قومندانية سيناء بعد دخولها في حوزة الحرية . ويعرف سعد بك قوانين بدو سيناء وأعرافهم لأنه متزوج بإحدى بناتهم .

(د . أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٦) .

على الواهور (نور البحر) لشغل رادى طابا . (١)

. وفي الساعة الحادية عشرة من مساء ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢٦ من
 ٥١ القعدة ١٣٢٣ هـ) شاهد الأتراك سفينة مجهولة لا ترفع أيسنة
 أعلام تقترب من الجزيرة الصغيرة الجرداء المسماة جزيرة فرعوسون
 (جزيرة قليعة) (٢) الواقعة على بعد سبعة أميال من قلعة العقبة وعلى مسافة
 ميلين من جنوب طابا . فتكهنوا بأنها السفينة التي تحسب
 براملى عن مقدمها . وتوقعوا نزول ما بها من جنود إلى طابا فى الصباح .

وقد سارع رشدى باشا بإخطار القصر السلطانى بقيادة الجيش
 الخامس الهمايونى ، وأرسل البكباشى صدقى افندى على رأس فرقة من

(١) نعيم بك شقير : المرجع السابق، ص ٩٠

(٢) جزيرة فرعون (جزيرة قليعة) : جزيرة صغيرة يبلغ طولها
 مائتى متر . وتبعد سبعة أميال عن قلعة العقبة ، وميلين عن
 جنوب طابا . وهى قريبة جدا من الشاطئ (٢٥٠ مترا) ، فعند
 هبوب عاصفة تحتمى المراكب الصغيرة فيها فيما بين البر والجزيرة .
 ولا يوجد فى الجزيرة ماء . وقد كان الماء والزاد اللازمين للجنود
 المصريين المقيمين بها بمناسبة أحداث طابا ، يأتيان من
 مصر بالسفن كل أسبوع .

بلى صلاح الدين الأيوبي مسجدا فى هذه الجزيرة الصغيرة ، ولم
 يبق منه أيام أحداث طابا هذه سوى أطلاله وأطلال بعض المنازل .

وتعد الجزيرة بالمياه من مصدر ماء فى طابا عادة .

(رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٧) .

الفرسان إلى طاباء ، لمنع نذول الجنود هناك والاستعانة بالقوة العسكرية الموجودة في العرش ، إذا لزم الأمر. (١)

وفي الصباح صمم الجنود المصريون على النذول من الباخرة إلى طاباء . وركبوا القوارب ، فوجدوا الفرقة التي يقودها صدقي افندي في مواجهتهم .

وعندما وجد قومندان العقبة أن الموقف على وشك الانفجار جاء بنفسه إلى العرش ، وقام بتدعيم فرقة صدقي افندي بضابط واحد وثلاثين جنديا من القوة الموجودة في العرش . وقام صدقي افندي في نفس الوقت بإخطار سعد بك رفعت بعدم النذول إلى البصرة .

ويحكي رشدي باشا في كتابه أنه أرسل كلا من فؤاد بك أغا الجنود الموجودة في العرش ويمني افندي إمام الطابور وواعظه إلى الأميرالاي سعد بك رفعت لإخباره أن جنود مصر تعتبر من الجنود الشاهانية ، وأنها جميعا تابعون لمقام الخلافة وتعمل تحت راية واحدة ، وعلينا أن نتحد ماديا ومعنويا في مواجهة أي مشكلة ، وأن نسعى جميعا لتنفيذ رغبة خليفتنا . فأجابهما سعد بك بأنه بالقطع لا يريد أن يسبب أي ضيق لخليفتنا جميعا ، ولا يرغب في التسبب في حدوث أي مشكلة . وأعاد الجنود المصريين من القوارب ، إلى السفينة. (٢)

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٢٥

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧

وينقل نعوم بك شقيقه في كتابه قول سعد بك رنعت في هذا الموضوع، حيث يقول : (فلما وصلت بنا الباخرة إلى ميناء طابا، رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التي تطل على طابا من الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشي^(١) واقف على الشاطئ، فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلى البر وسبقتهم إليه . فاستقبلني القائد المذكور، وقال : ما الخبر ؟ قلت : قد جئت ببعض العساكر المصرية لاحتلال طابا . قال : إن طابا في حد العقبة وجزء منها، فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها . قلت : بل طابا في حد شبيحة جزيرة سيناء . وقد أقمت فيها بنفسى مع العساكر تسعة أشهر بعد إخلاء العقبة سنة ١٨٩٢م ، وحفرت فيها هذه البئر ودلته عليها .

(٢)

وفيما أنا أناقشه حضر المستر بهراملى برا من نخل بوادى طويبة، فشهد صدقى افندى، كما رأى الجنود المصريين على سفينتهم نور البحر . فتحدث مع صدقى افندى ، وسأله عن السبب فى عدم السماح بإنزال الجنود المصريي إلى طابا . وأخبره بأنه إذا أصر على منعهم ، فإنه سيأتى بسفن كثيرة وقوة كبيرة . ثم ركب القارب الذى جاء من نور البحر، وتوجه إلى السفينة . وبعد مدة وصلت السفينة إلى العقبة، وعلى متنها كل من سعد بك و بهراملى بك والبكباشى الانجليزى قومندان السفينة^(٢).

(١) يبدو أنه صدقى افندى

(٢) نعوم بك شقيق : المرجع السابق ، ص ٥٩٠

(٣) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وعندما التقى بهم رشدى باشا ، قال : تحدثنا سويا فى
الموضوع . وطلبت أن أقرأ عليهم التلغراف الذى وصل إلى من
الصدر الأعظم فى ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢٧ من ذى القعدة ١٣٢٣ هـ) ، ونصه
مترجما عن اللغة التركية :

(إن طابا تدخل مباشرة تحت إدارة الدولة العلية . ولا يحق
للجنود المصريين الذلول فيها . ينبغي منعهم بكل وسيلة ممكنة
وإخراجهم . كما يجب إبلاغ الأميرالاي القادم من مصر بتلغرافى هذا
وما يحويه . علما بأننا كتبنا بالتفصيل إلى الخديوية الجلييلة أيضا) .
الصدر الأعظم (١)

فريد باشا

فقال براملى بعد أن سمع نص البرقية : (سأضخ الخمسين جنديا
مصريا الدين جاءوا على متن السفينة نور البحر فى المرشش وطابا
بموجب الأمر الذى تلقينته من سردار مصر) .

ويذكر قومندان العقبة أنه أخبره بعدم أخفيته فى إقامة الجنود
فى النقطتين المذكورتين . ويضيف بأنه لم يسمح بإنزال الجنود
المصريين إلى البر لهذا السبب . ولا يليق حل هذه المشكلة بهذه
الصورة ، لأنها ليست مجرد مشكلة بين تابع ومتبوع ، وإنما هى مشكلة
بين دولتين . فرد براملى ، قائلا : أن نصف خليج العقبة ووادى عربة

(١) رشدى باشا ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

يرتبطان بمصر منذ زمن بعيد . وأن المناطق التي تمت إعادة تبيعتها إلى ولاية الحجاز والتي تمتد حتى منطقة الوجه ، قد اكتسبت الحق في الانضمام إلى مصر مرة أخرى ، لأننا لم نوافق على ذلك .

وأمر بهراملي على إندزال الجنود ، ولكن طلبه رفض . . .
ويذكر رشدي باشا^(١) أن الدخيرة الموجودة في العقبة كانت لاتكفي خمسين جنديا ، لكنها كانت كافية لمنع الجنود المصريين من مغادرة (نور البحر) والدخول إلى الشاطئ . . .^(٢)

ويقول سعد بك رفعت (أن عساكر الأتراك قد انتشروا على التلال ، وصوبوا نيرانهم نحونا . فرأينا من الصواب اجتناب سفك الدماء ، فعدنا إلى الباخرة ، ونزلنا في جزيرة فرعون ، ثم أرسلنا الخبر إلى حكومتنا ، ومكثنا ننتظر أوامرها^(٣))

وينبغي علينا هنا أن نوضح الأسباب التي دعت الانجليز إلى استعمال جزيرة فرعون في رسو (نور البحر) و (ديانا) فيما بعد .

(١) وفي هذه الأثناء أرسل رئيس الكتاب بيخير رشدي باشا ، بأن الحضرة السلطانية أنعمت عليه برتبة ميورلوا أي أمير اللـواء في ٢٢ يناير ١٩٠٦ ، وتكليفه بمهام هذه المشكلة الصعبة ، على ألا يسمح بأي تعدي على العقبة .

(رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٨) .

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

- تتمتع الجزيرة بموقع استراتيجي هام ، حيث تطل على السواحل الهامة والمناطق الحساسة عند طرف خليج العقبة وقريبة منها . ويمكن رصد تحركات العساكر على البحر في بعض المناطق القريبة ، فهي على بعد ميلين من جنوب طابا وعلى بعد سبعة أميال من قلعة العقبة . ويمكن رصد التحركات البحرية أيضا عند الدوران في المياه القريبة كما فعلت نور البحر وديانا فيما بعد .

- لم يتناول فرمان تولية العرش الصادر لعباس حلمي باشا وبرقية الصدر الأعظم المكمل له الحذر بشيء من قريب أو من بعيد . ولذلك لم يدع قومندان العقبة التركي أو أى قائد تركي آخر تبعية جزيرة فرعون للأراضي العثمانية بعد رسو السفيلتين نور البحر وديانا فيها ونزول العساكر المصرية مع قوادما إليهما .

- كانت البحرية الانجليزية في ذلك الوقت لاتفوق في تقدمها البحرية العثمانية فقط ، بل تفوق جميع دول العالم (فقد كانت انجلترا سيدة البحار دون منازع) . وقد استغل الانجليز هذا التقدم واستفادوا منه في الانتقال السريع إلى المناطق العسكرية المطلوبة ، فألقوا مراسيهم على شواطئ جزيرة فرعون .

- كانت العسكرية العثمانية تعتمد على القوات البرية في هذه المناطق لبعدها المسافة بين الآستانة حيث الترسانات البحرية الهامة وبين منطقة البحر الأحمر .

- لم يكن للعثمانيين أسطول في منطقة العقبة أو طابا . وكان

بالعقبۃ قارب شرعی واحد فقط علی حد قول نعوم بك شقیہ

(ص ۵۹۲ من کتابہ)

كانت جزيرة فرعون خالية تماما من أى جنود عثمانيين .

* *

(وهكذا نشأت أزمة طابا، فهناك قوة مصرية كانت لديها تعليمات محددة بالتواجد فيها، وهناك أيضا قوة عثمانية سارعت بإشغالها، ورفضت تماما أى إنزال مصرى فيها. وبدأ الأمر كأن الدولة العثمانية خلقت أمرا واقعا، على مصر أن تواجهه لتتضح الأمور فى نصابها. (١)

وفي ٢٤ يناير ١٩٠٦ م وردت بترقية من الصدر الأعظم إلى
 الخديو عباس حلمي باشا ، هذا نصها :

(علمنا من جواب اللواء رشدى باشا أن الأهم والاتيح من
سعد بك رفعت ، وبراملي بك الانجليزى المرسلين من طرفكم على
الوابور نور البحر إلى طابا^(١) ، أنزلنا هناك خمسين جنديا نصبوا لهم
معسكرا صغيرا . وأنه بالرغم من أن أمير اللواء رشدى باشا أفهمهم
بأنه لا محل لإقامتهم تجاه القراقول (نقطة الحراسة) العثمانى ،

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٢.

(٢) من المعروف أن الأميرالاي سعد بك رفعت هو الذي جاء على متن السفينة نور البحر مع جنوده، أما براملي فقد كان في سيناء قريبا من مسرح الأحداث في ذلك الوقت.

فإنهما أصرا على رأيهما . ومن حيث أن هذا الحال ربما جـاء
 بنتيجة قد لا تتفق مع الرضاء العنـالى ، ومن حيث أنه يفهم أنكم
 لم تعطوا الآن تنبيهات من قبلكم ، فنرجو حميتكم وديانتكم المسلم بهما
 العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة (١) .

(ولكي نفهم قصد الدبلوماسية العثمانية من هذه البرقية ، يجب
 أن نستقرى الحياة السياسية المصرية وأوضاع قواها السياسية فى ذلك
 الوقت . فقد كان الخلاف مستحكما بين الخديو عباس ومصطفى كامل ،
 ذلك لأنه منذ وقع الاتفاق المودى بين فرنسا وانجلترا يؤس الخديو
 عباس من إمكانية نجاح سياسته المناهضة للسياسة البريطانية فى مصر .
 لذا بدأ يتقرب من الانجليز ، مما أبعد به بالطبع عن الحزب الوطنى .
 ولكن الخديو أصبح فى مركز حرج ، ذلك أن مساعاه للتقرب من
 الانجليز لم يكلل بالنجاح ، وعداؤه للحزب الوطنى أبعد به عن الشعبىة
 التى كان قد اكتسبها منذ تولى العرش . وحاولت الدبلوماسية العثمانية
 أن تستغل موقف الخديو الحرج لصالحها .

فأى مسلك يسلكه الخديو ؟ هل يؤيد مع الحزب الوطنى وجهة
 النظر العثمانية ، أو يقاومها فيظهر بمظهر المؤيد للسياسة البريطانية
 فى مصر ؟ وعلى كل فقد كان القرض من هذه البرقية هو إحراج الخديو
 عباس . فهو إما أن يجبر على الاصطدام مع الانجليز ، وإما أن يفقد
 شعبيته لدى الرأى العام المصرى الذى كان يؤيد السلطان تحت تأثير

الحزب الوطنى ، وفوق ذلك كله فقد كان السلطان يعلم أن مصر
تحت الاحتلال البريطانى، وأنه ليس فى وسع الخديو أن يتصرف فى قليل
أو كثير^(١)

وقد اتضح ذلك للخديو بعد زيارته لتركيا ١٨٩٥م حين قال له
السلطان : (من المستحيل أن أقدم على شيء تجاه الانجليز . عليك أن
تتجنب كل نزاع معها وأن تعمل على وفاق مع الانجليز حيث تعوزك
الوسائل اللازمة لطردهم من البلاد^(٢) .

(استدعى الخديو ناظر الخارجية بطرس باشا غالى ، وتفاهم معه
فى الموضوع ، واجتمع بطرس بعد ذلك بالنظار . ثم تقرر بعــــد
أن صدر الأمر بسحب القوة المصرية إلى جزيرة فروعون الدرد على
الصدر الأعظم بالتالى : (من القديم فإن موقع طابا تحت إدارة الحكومة
المصرية . ومن الثابت أن التلغراف الوارد من مقامكم السامى يوم ٨
أبريل ١٨٩٢ م (١٠ رمضان ١٣٠٩ هـ) بخصوص شبه جزيرة سيناء ،
يقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه . ومن حيث إن قومندان العقبة
يمنع فى وجود العساكر المصرية هناك ، فى حين أن القرض من وجودهم
هو منع تهريب الأسلحة . ولكن منعا لسوء التفاهم أمرنا بسحبهم .
ومن حيث إن ثقتى بأن هذا لايرضى صاحب الجلالة الخليفة ، فحسنا لهذه

(١) د . أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٢
(٢) سيد عبد المنعم السيد : سياسية الاحتلال الانجليزى فى مصر
فى عهد كرومر ١٨٨٢ - ١٩٠٧ م ، ص ٢٩ القاهرة ١٩٦٥ .

المشاكل ومنع تكرارها ، أرجو تعيين مندوب من قبلكم ليتفق مع المندوب المصري على تعيين الحد الفاصل، وبذلك لا يقع تعرض آخر لإقامة العساكر المصرية الذين تقتضى الضرورة وجودهم.)

(ظلت المسألة معلقة . وكان واضحا أن قصد الباب العالي — الضغط على الخديو، واستغلال عدم اكتراث الانجليز بالمصالح المصرية — على حد تصوره — بغية الحصول على بعض المكاسب أسوة بما وقع إثر أزمة فرمان التولية . فقد رأينا أنه حصل على العقبة وبعض المراكب الأخرى (المويلح وضبا والوجهة) ، فقد يكسبه موقفه من أزمة طابا بعد المساومة مع الانجليز مواقع جديدة في سيناء وفي الضفة الغربية من خليج العقبة^(١) .

جاء الرد من الإدارة العظمى في أواخر يناير بما يأتي :

(لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين خط فاصل ، ونرجو بذل همكم في منع الخطر الذي يحدث من إنشاء نقطة عسكرية هناك^(٢) .

يدعى الصدر الأعظم في رده عدم وجود خلاف في منطقة طابا رغم كل ما وقع من أحداث كانت تنذر بصدام مسلح بين مصر والدولة العثمانية .

(١) د. أحمد أمين عامر المرجع السابق ، ص ١٣

(٢) أحمد شفيق باشا المرجع السابق ، ج ٢ ص ٧٨ ، ٧٩

أما رشدى باشا فيرى أن المشكلة حدثت نتيجة لتدخل دولة أجنبية فيها، وأنها يجب أن تحل فيها بين الباب العالي والخيوية المصرية.^(١)

وفى نفس الوقت صدرت الأوامر مشددة من الصدر الأعظم فريد باشا إلى قومندان العقبة لمنع تفاقم الأمور عند مناطق طابا والمرشش والعقبة، واتخاذ التدابير اللازمة فى الوقت المناسب.

وكان من نتيجة قلق الدولة العثمانية الشديد أن أرسل الصدر الأعظم أربع برقيات خلال أربعة أيام متوالية إلى رشدى باشا، مما يدل دلالة واضحة على مدى ما ساد الدولة العثمانية فى هذه الأونة من قلق واضطراب :

البرقية الأولى فى ٢٤ يناير ١٩٠٦م (٢٨ من ذى القعدة ١٣٢٣هـ) ونصها مترجما عن التركية :

(إن طابا تدخل مباشرة تحت إدارة الدولة العلية . ولا يحق للجنود المصريين الذول فيها . ومن الضرورى إخراجهم ومنعهم بأى طريقة من الطرق . كما يجب إبلاغ الأميرالاي القادم من مصر بتلغرافى هذا وما يتضمنه . وقد تمت الكتابة بالتفصيل إلى الخيوية الجليلة أيضا)
الصدر الأعظم^(١)

فريد باشا

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٠

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٦

ويتضح لنا من البرقية الأولى التي تعتير رد الفعل الأول الذى صدر عن الدولة العثمانية، أن الصدر الأعظم جعل طابا تدخل تحت إرادة الحكومة السنية مباشرة، مع عدم وجود حق للمصريين فيها . وهذا ما يخالف ما جاء فى برقية الصدر الأعظم جواد باشا المكمل والمعدلة لفرمان تولية العرش الصادر إلى عباس حلمي باشا .

البرقية الثانية فى ٢٥ يناير ١٩٠٦ م (٢٩ من ذى القعدة ١٣٢٣هـ) ونصها مترجما عن التركية :

(قيل أن خمسة جنود من الجنود المصريين وضابطا انجليزيا دخلوا فى طابا ، ومن المؤكد أن هذه الأخبار غير صحيحة ، لأننا لم نعلم بذلك من قبلكم ، وعلى كل حال ، نرجو منكم عدم السماح بوقوع أحداث من شأنها إغضب الرضى العالى (السلطان) ، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من تدابير فى حدود الإخباريات السابقة . . . المعدات التى طلبتها وبقية اللوازم فى الطريق إليك . . .)

الصدر الأعظم
فريد باشا (١)

البرقية الثالثة، (مؤرخة فى ٢٦ يناير ١٩٠٦م) ، وفيها يؤكد الصدر الأعظم على أن الجنود المصريين تحت الإدارة المباشرة للخديوية وليسوا تحت إدارة الانجليز ، وما داموا تحت إدارة الخديوية فهم من جنود التبعة العثمانية . وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٠

(من المعروف أن الجنود المصريين تحت الإدارة الخديوية ،
لهذا يجب بقاؤهم داخل الأراضي المحددة والمعينة . وينبغي على
الجنود الشاهانية الدفاع عن الأراضي التابعة للسلطنة السنية ، وتنفيذ
ما تمت التوصية به تمثيلا مع الصالح العام . . وقد تم إبلاغ الجهات
العسكرية بالبرقيات اللازمة) .

الصدر الأعظم
(١)
فريد باشا

البرقية الرابعة (مؤرخه في ٢٧ يناير ١٩٠٦م) ، وفيها يؤكد
الصدر الأعظم على التصرف بغاية الحيطة والحدر تجاه الأحداث
الجارية على الحدود وعدم إفساح المجال لتدهور الموقف . وهذا
هو نص البرقية مترجما عن التركية :

(تم التبليغ بما يلزم القيام به بناء على إشعاركم الأخير . ومن
المتوقع من عظيم وعيكم ، عدم إفساح المجال لاستفحال المشكلة ،
والتصرف بغاية الحيطة والحدر)

الصدر الأعظم
(٢)
فريد باشا

ويصرح رشدي باشا في كتابه أنه كان من الصعب تنفيذ محتويات
هذه البرقيات ، لأنها لم تكن صريحة تماما . وكان من الواضح
أن سبب عدم صراحة الأوامر هو عدم وجود معلومات لدى البش

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٢

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٢

العالي عن حجم الأراضي المصرية وقتها وانتظاره التوضيح
من العقبة .

ويذكر أن هذه الأوامر كانت محيرة للغاية ، خاصة ما يتعلق
منها بعدم إفساح المجال لتأزم الموقف والتصرف باحتياط تام وبما
يقتضيه الصالح العام، لأن ترك المصريين يقيمون في أرض تابعة لهم
على حد زعمه، كان أمرا بعيدا كل البعد عن تفكيرهم.

ويقرر بأنه تصرف في الموضوع بالطريقة التالية :

كتب رسالة إلى الأميرالايين سعد بك رفعت وبراملى بك، ذكر
فيها أنهما تعديا على المرشش وطابا من قبل، ثم تعديا على
الكريكرة^(١) هذه المرة . ولم يصدر من جانبه أى إساءة، في الوقت
الذى كانا فيه سببا في خلق مشكلة في كل مرة . الجنود المصريين
من العساكر الشامانية، وليس بمنطقي أن يخالفوا هؤلاء الذين
يسعون لنفس الهدف ويعيشون تحت نفس الراية . ومن الأفضل ألا يتجهوا
إلى شرق رأس النقب أو إلى طابا عن طريق الوادى الجنوبي لطابا،
وأن يقوموا ببناء مراكز حراسة، وأن يبدلوا العداء بال صداقة حتى
تظهر هناك نتيجة للمباحثات القائمة بين الباب العالي والتخديوية.^(٢)

(١) الكريكرة ، هي المنطقة المحصورة بين جبل فتحى باشا وجبل
رشدى باشا عند الخط الفاصل الذى حددته اللجنة التركية المصرية
في أول أكتوبر ١٩٠٦ م.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٢ ، ٢٤

وقد تلقى قومندان العقبة الرد من براملى بك فى ٢٧ يناير
سنة ١٩٠٦ م ، وهذا نصه :

(بعد تقديم سلامى واحترامى، شرفت وسعدت بتلقى رسالتكم
المرسلة مع إمام أفندى . كنتم قد أخبرتم عبدكم (يقصد نفسه)
عندما أتى إلى العقبة أن الجهة الشرقية لحجر (ابن حاد) تابعة
للحكومة السنية، والجهة الغربية تابعة لمصر . فإذا كانت لديكم الرغبة
فى حل هذه المسألة بالطرق السلمية، فلا بأس من وضع عشرة جنود من
قبلنا فى الكريكرة، نظير عدم حدوث سوء تفاهم ونظير امتناعنا عن
بناء أى منشآت فى المناطق التى رفضتم قيامنا ببناء نقاط حراسة
فيها . وبعد ذلك تحدد الحدود عن طريق اللجنة العثمانية المصرية
المشتركة . فإذا كنتم راغبون ومكلفون بحماية حدود الدولة العلية،
فإن عبدكم أيضا راغب ومكلف بحماية حدود مصر . إننا نرغب
فى إحداث أى خلافات . وسنظل فى هذه المنطقة حتى قدوم اللجنة
المذكورة، وقيامها بحل المشكلة بصورة مرضية . وإننا نتطلع إلى
تشريف الذات السلطانية السامية إلى طابا ، حيث سنكون فى كمال
الشوق والسحرور .

برجاء قبول احترامنا الخاص (ياسيدى) .

مفتش شبه جزيرة سيناء

براملى (١)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٥

ويتضح من رسالة بهراملى أنه يريد أن يضع الأمور فى نصابها، حيث ذكر فى برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢م بمناسبة تولّى عباس حلمى باشا العرش ، أن حدود سيناء تظل كما كانت قديماً، القديم على قدمه . أى تبدأ من رفح حتى العقبة . ويود أن تحدد الحدود فوراً عن طريق لجنة تركية مصرية مشتركة .

وفى الساعة الثانية ليلاً، تلقى رشدى باشا الرسالة التالية من بهراملى أيضاً :

(إنه ليشرقنا أن نحيط سعادتكم علماء ، بأنه سيتم التحرك صباح الباكر للذهاب إلى طابا، ومنها إلى الكريكرة عن طريق وادى المصردى . كما نحيطكم علماء أيضاً بأننا قد نبهنا على جنودنا الموجودين هناك بعدم التصدى أو اعتراض الفرقة التى ستُرسل من العقبة إلى هناك من قبل سعادتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .)

مفتش شبه جزيرة سيناء

بهراملى (١)

استحسن قومندان العقبة فكرة بهراملى هذه ، فأخذ معه فى الصباح أحد عشر فارساً من فرسان الحدود وتحرك بهم من العقبة إلى الكريكرة، وأرسل ملازم حرس الحدود وهبى أفندى إلى طابا ومعه أربعة جنود .

وقد بحث رشدى باشا عن المفزة العسكرية المصرية فى الكريكرة وفى المفرق وفى رأس النقب ، فلم يجهدها ، ولم يصادف بهراملى أيضا .
إلا أنه صادفه فيما بعد ومعه وهبى أفندى ، فسأله عن المفزة المصرية ، فرد عليه مؤكدا أن هناك خطأ ما ، ثم عاد إلى جزينرة
فرعون .

وقد اتضح فيما بعد - على حد قول قومندان العقبة فى كتابه -
أن المفزة المصرية الموجودة فى الكريكرة انسحبت منها طواعية إلى
منطقة رأس تمد الواقعة على بعد اثنتى عشرة ساعة من الكريكرة
على طريق السويس ، بعد أن رآته يتجه بجنوده نحوها ، علما بأن
قائد المفزة لم يكن يعلم شيئا عما حدث بين رشدى باشا وبهراملى .

ويعلق رشدى باشا على تصرف المفزة هذا بقوله (أن الجنود
المصريين أثبتوا بهذا التصرف أنهم لا يريدون الدخول فى صراع مع
الجنود العثمانيين على الإطلاق لأنهم جزء من العساكر الشاهانية .
وأن الجنود المصريين الذين جاءوا إلى طابا أصلا ، قد وضعوا على
السفينة دون علم الحكومة المصرية ، وكأنهم ذاهبون إلى سجن الطور ،
وكان تحركهم بأوامر من بهراملى (١) .

ولا يستبعد هذا رأى ، فأعضاء الحكومة المصرية من المصريين
كانوا لا يعلمون شيئا عن أسرار تخطيط الإنجليز ومرايمهم ، لكن
أعضاء الحكومة المصرية من الإنجليز كانوا واقفين على مجريات

الأمر وتطور الأحداث باستمرار، إذ هم الدين يخططون لها.

ورغم ما بدله قومندان العقبة في صالح بلاده، إلا أن تصرفاته الأخيرة فهمت على سبيل الخطأ، فقد أرسل إليه رئيس الكتاب برقية في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ يتهمه فيها بأنه حاول تحديد الحدود وهو أمر لا يقع في دائرة اختصاصه .

وتلقى أربع أو خمس برقيات أخرى خلاصتها أن هذه الأراضي غير تابعة للمصريين، وعليه إعادة من يأتي منهم إليها . ويحتمل أن رشدي باشا ربه على أن المصريين عادوا بأنفسهم دون أن يتسببوا في خلق مشكلة . ويذكر أن محاولته مع براملي كانت لحل المشكلة بالطريقة التي تلائم مصالح الدولة العثمانية .

ويعلق قائلا: (أن الرسالة التي أرسلتها إلي براملي بك، كانت عبارة عن محاولة لاستخلاص منطقة الكريكرة مفتاح العقبة، بالإضافة إلى عدم إتاحة الفرصة له لإقامة نقاط مراقبة) . وطلب إعفاءه من منصبه في حالة رفض ما جاء في عرضه للموضوع .

ثم تلقى رشدي باشا أوامر مشددة من رئيس الكتاب في ٢١ يناير سنة ١٩٠٦م، ردا على رسالته هذه، تتضمن تحديراً له من مغيبة القيام بأى عمل مالم يعرض أولاً على رئيس الكتاب ، وتتم الموافقة عليه. (١)

(١) رشدي باشا المرجع السابق، ص ١٠، ١١

وطلب براملى من قومندان العقبة أن يخبر حكومته بأنـــــــه
يريد تحديد الحدود الشرقية لمصر عن طريق لجنة تركية مصرية
مشتركة، فأخبر رشدى باشا حكومته بذلك، وأخذ ينتظر الرد،
ولما طال الانتظار، طلب من براملى أن يتمهل حتى تنتهى المباحثات
بين الباب العالي والخبديوية المصرية ، وظل براملى فى جزيرة فرعون
ينتظر، ومكث سعد بك رفعت فى (رأس تمرد) على رأس المفروزة
المصرية التى بلغت عشرين جنديا.

* *

ومن الواضح أن تسوية الدولة العثمانية فى إرسال لجنة لتحديد
الحدود ورفضها هذا الإجراء ، فى النهاية ، بحجة أن مصر لاتزال
ولاية عثمانية من وجهه نظرها رغم الاحتلال البريطانى لها، جعلت
الأحداث تتوالى بسرعة وتزداد خطورتها، بعد أن اتضحت النوايا
العثمانية بما لايدعو مجالا للشك .

(وهنا تدخلت بريطانيا لمنع تكريس الأمر الواقع الذى
خلفه إشغال الجنود العثمانيين لطابا . ولم يأت هذا التدخل فـــــــ
نتيجة لموقفها كدولة محتلة، وإنما الأهم من ذلك بسبب رفضها التـ
لأى اقترباب من قبل أية دولة حتى ولو كانت تركيا من قناة السويس
شريانها الامبراطورى . وكان دخول العثمانيين طابا يمثل خطرا فى
هذا الاتجاه، فلجأت بريطانيا إلى التلويح باستعمال القوة العسكرية
ثم إلى الضغط السياسى^(١) .

* *

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٤

ولما جاء الرد سلبيا من الصدارة العظمى، ينفي وجود خسلاف على الحدود ويبرهن ومنع إنشاء نقاط عسكرية مصرية فيها، (صدر الأمر في ١٧ فبراير ١٩٠٦م إلى الكابيتسن (فليس هورنبى Hornby) قومندان الطراد (ديانسا) في السويس بالسفر إلى جزيرة فرعون للمحافظة على العساكر النازلة فيها ومنع العساكر التركية من التوغل في سيناء . وقد صدر الأمر لنعوم بك شقيق بمرافقة الطراد المذكور مندوبا من قبل المخابرات المصرية، فوصل الطراد إلى جزيرة فرعون مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٠٦م .

وفي صباح اليوم التالي تحرك الطراد إلى العقبة . وكان قد حضر إلى جزيرة فرعون القائمقام باركر بك مساعد مدير المخابرات المصرية ، فاستقل الطراد مع القوة الراكبة عليه إلى العقبة . وعند مرور الطراد بطابا رأت القوة الموجودة عليه العساكر التركية لاتزال محتلفة ذلك الوادى . وأخذت هذه القوة تراقب العقبة بالنظارات ، فلما اقتربت منها رأت العساكر التركية قد اصطفت وراء جدران الجنائن قرب الشاطئ ، وبعضها في خنادق في منحدر الجبل فوق الجنائن وكلهم في استعداد تام لإطلاق النار . وقد قدرت القوة عددهم بنحو ألفى رجل (١) .

جاءت التقارير التركية إلى قيادة العقبة تفيد بأن هناك سفينة حربية انجليزية مرت من مناطق طابا والمرشش وما بينهما

(١) نعوم بك شقيق : المرجع السابق ، ص ٥٩١

قبل قدومها إلى العقبة، وكانت تراقب الواقع والاستحكامات وهي تقترب من السواحل . ولم يكن من السهل رؤيتها بوضوح بسبب ازدياد الضباب (١)

ويذكر قومندان العقبة أن مقدم هذه السفينة يعتبر تدخلا سافرا من قبل اتجلبترا في المسألة بدون وجه حق، كما أنه يحول المشكلة من مشكلة داخلية إلى مشكلة سياسية.

وقد اتخذ الاحتياطات اللازمة وأرسل بعض الجنود إلى المناطق الهامة الواقعة بين المرشش وطابا لتقويتها ومنع دخول العساكر من السفينة إلى البحر، وإذا حدث ودخلوا فلن يكون هناك مفر من استعمال السلاح على حد قوله.

وقد قُدر عدد الجنود العثمانيين في هذه المناطق بثلاثة آلاف جندي على حد قول رشدي باشا. وقدر الأتراك عدد الجنود الموجودين على الباخرة بسبعمائة جندي، وتوقعوا دخول مائتين منهم إلى الشاطئ، للتمركز في بعض المناطق، واستعدوا لملاقاتهم بالسلاح.

ويتحدى رشدي باشا قدرة البارجة على إنزال الجنود بسهولة. ويتمادي قائلا: (بل إن عشر هوارج لم تكن تستطيع ذلك نتيجة للاستحكامات والاستعداد التام من جانبنا)

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٤٦

وأرسل يخبر القصصر السلطاني بما حدث^(١).

وفي يوم ٢٢ فبراير ١٩٠٦م وردت علي مصر برقية من الصدارة العظمى تحتلىء بالعنف والصلف ، حيث تقدر أنه لا يوجد ما يدعو لتحديد الحدود ومصر جزء من الامبراطورية العثمانية والامبراطورية كل لا يتجزأ وتطلب سحب الطراد والعساكر القادمة عليه قبل دخولهم إلى الشاطئ ، وإنشاء مركز حراسة عسكرية تقول البرقية :

(مما لاشك فيه أن حوالي العقبة هو تحت إدارة السلطنة السنية ، وأيضا فإن المقاطعة المصرية هي من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولا حاجة لتعيين مندوب لإقامة خط الحدود ، وبالرغم من أنه كان يلزم صـ عرف النظر عن إنشاء القرى قولات العسكرية التي أرسلنا عنها برقيتين ، فقد علمنا أخيرا مع الأسف بإرسال طراد من طرفكم إلى طابا . وإرسالها لا يتفق مع سابق إشعار فخامتكم . ومن هنا تحدث مسألة لا موجب لها قد تكون منافية لصداقة التبعية ، إذا فرض وأندول الطراد العساكر وأقامت نقطة هناك ، فذروا خاصة سحب الطراد^(٢) .

ولما وصل الطراد إلى العقبة ، وقف الكابتن هورنبى بالطراد بعيدا عن الشاطئ ، وقال لنجوم بك شقيق : (هل لك أن تنـ ذل إلى البـ وتهدى سلامي إلى اللواء رشدى باشا ، وتقول لـ

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٤

(٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٧٩

أنى جئت لأزوره فى محله ، وأريد أن أحيى القلعة بإطلاق المدافع إذا كان يهيب التحية) . وأمر نعم بك شقير أن يستقل قارباً ويذهب به إلى البحر . وجد نعم على الرصيف ضابطاً تركياً برتبة لواء طويل القامة أشقر اللون أزرق العينين كبير الشاربين ، ومعه ضابط مسو ترجمانه وياوره . وكان اللواء ممتنع الوجه محتجف اليدين مما دل على شدة تأثره . فحياه نعم وقال له : (هل لى أن أخطب رشدى باشا قومندان هذا الموقع ؟) . فقال بصوت أجش : (نعم أنا رشدى باشا ، ومن أنت ؟ وما شأن هذا الطراد ؟) قال نعم : (إنى من موظفى الحربية المصرية ، وهذا الطراد انجليزى ، وقد جئت إليك من قومندانة برسالة) . ثم أبلغه الرسالة . فرد عليه قائلاً : (أما أنه يريد زيارتى ، فليتفضل ، ولكن ألم ير أصغر من هذا الطراد لتأدية الزيارة ؟ وأما القلعة فليس فيها مدفع لرد التحية ، لأنها قد تخربت منذ عهد بعيد ، ونحن نستعملها الآن مخزننا للذخائر والمؤن)^(١)

واستطرد رشدى باشا قائلاً لنعم بك : (أخبر هورنبى أننى أستقبله كقائد لسفينة دولة صديقة حلت بمينائنا . ووجه نظره إلى أنه ليست لدى الصلاحية فى التباحث مع موظفى دولة انجلترا بخصوص المشكلة الحالية لأنها تتعلق بالدولة العلية ومصر فقط)^(٢) .

(١) نعم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩٢

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٦

رجع نعوم إلى الكابتن هورنبى بهذا الجواب . فركب رفا ص
الطراد وركب معه باركر بك ونعوم بك شقيقه . وجاءوا لزيارة رشدى
باشا ، فاستقبلهم على الرصيف وآثار التأثر لاتذال بادية على
وجهه . فأمر بالكراسى ، فجلسوا تحت ظل النخيل قرب الرصيف .
(١)
ودار الحديث على أصل الخلاف بصفة غير رسمية كما طلب الطرفان .
فعد رشدى باشا نزول المستر براملى إلى المرشش تحرشا بالدولة
العثمانية ، وقال إن طابا والنقب يتحكمان بالعقبة ، لذلك فهما منها ،
ولا بد من ضمهما إليها لأجل سلامتهما . فردوا عليه قائلين : إن المعلوم لدى
حكومة مصر أن شرق الخليج تابع للعقبة وغربه تابع لسينا ، وقد
سبق لعساكر مصر أن شغلت طابا عدة أشهر بعد إخلاء
الغلبة ، ولم تتحركها إلا لبعدها ووعورة طرقها . فإشغالكم لطابا والنقب
(٢)
قبل تحديد النخوم رسميا بين الدولة العثمانية ومصر يعد تحرشا بمصر .

ثم استفسر (هورنبى) من رشدى باشا عن السبب الذى جعل
الجنود العثمانيين يأخذون أهبتهم عند قدوم الطراد ديانا . فأجاب
رشدى باشا بأنه عندما جاء (براملى) على متن الباخرة نور البحر
(٣)

(١) نعوم بك : المرجع السابق ، ص ٥٩٢

رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٦

(٢) نعوم بك شقيقه : المرجع السابق ، ص ٥٩٢

(٣) المعروف أن الأمير اللى سعد بك رفعت هو الذى جاء على متن نور
البحر إلى جزيرة فرعون ، ثم لحق به براملى الذى جاء برا من
نخل وانضم إليه ، ليتركبا سويا إلى العقبة لمقابلة رشدى باشا
والتباحث معه .

في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦م إلى طابا، لم يكن يرفع علما لإخفاء هويته
السفينة بالطبع . فهل كانت سفينة مصرية أم سفينة أجنبية ؟ وأصدر
براملي على إنزال الجنود على شاطئ طابا ، إلا أنني كنت قد أرسلت
الجنود إلى طابا ليلا، لمنع أي تصرف قد يحدث منه، خاصة وأن السفينة
المذكورة قد وصفت إلى جزيرة فرعون تحت جناح الظلام فسي
حوالي الساعة الثانية عشرة ليلا من مساء ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦م.

ولأن المشار إليه صرح علنا وعلى الملأ أنه في حالة منعه من
الدخول في طابا، سيأتي بالبوارج والعساكر، كما أفاد بأنه قادر على
إحضار الجنود وإقامة نقاط الحراسة، بالإضافة إلى عدم رفعه العلم
المصري على السفينة نتيجة لأنه ليس من الجنود ولا يرتدى ملابس
الموظفين المصريين على حد قوله؛ فقد كان من الضروري اتخاذ
مثل هذه الإجراءات معكم، لأننا اعتقدنا أنكم جئتم بناء على تعليمات
من براملي بك^(١).

(١) يقول رشدي باشا في كتابه، أنه حكى لهورنبي عن تصرفات براملي
الغريبة والمتهورة التي كادت تؤدي إلى تأزم الموقف . فلم يتسرع
هورنبي أن يقول شيئا غير الأعداد عن تصرفات براملي ثم أضاف :
أنه إن كانت مصر تابعة للدولة العلية، وهذا ما نؤمن به تماما ،
إلا أنه يجب تحديد الحدود.

(رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٤٧ ، ٤٨).

ويتضح من هذا أن هورنبي لاين في القول لكي يصل إلى نتيجة
مرضية وهي تحديد الحدود ، إلا أن رشدي باشا أشار إلى (أنه
جاء إلى هذه المناطق للمحافظة على حقوق الدولة العثمانية، لأن مصر
جزء مكمل لبليانها وجنودها إخوة لهم). (رشدي باشا ، ص ٤٨).

وقد ذكر نعوم بك أثناء هذه المناقشات (أن نصف خليج العقبة ونصف وادى عربة تابع لمصر، بدليل أن مصر تدفع عوائد الصـــــــورة كل عام إلى الشيخ مسمخ والشيخ سليمان خليفى القاطنين فى غديان)، كما ذكر هورنبى (أن هناك أماكن فى جبل طـــــــارق مقسمة مناصفة بين أسبانيا وانجلترا بموجب المعاهدات) .

ثم ألمح هورنبى إلى إحساسه بتحريض الألمان للدولة العثمانية، مؤكدا أن انجلترا دولة صديقة للدولة العثمانية منذ مدة . وذكر (أن والده اشترك فى حرب القرم، وأظهر صورته وهو بمرتبة أميرال)، فرد رشدى باشا قائلا : وأبى أيضا اشترك فى حرب القرم وقاتل جنبا إلى جنب مع والدكم . وإذا كانت انجلترا فى حينها حليفة وفيه للدولة العثمانية وساعدتنا فى حرب القرم، فإنها أصبحت الآن تناصبها العداء) . وأضاف : (أن حيننا لألمانيا راجع إلى أن الألمان لم يعتدوا على حق من حقوقنا حتى الآن . كما أنهم لم يشتركوا فى الاعتداءات البحرية التى وقعت على بلادنا ، علاوة على إظهارهم الحب الصادق للدولة العلية على الدوام) . ثم قال : (لاشك أن الحكومة البريطانية لو أظهرت لنا الصداقة والصودة فى المشاكل التى واجهتنا، لقبولت منا بحب عظيم) . فأجاب هورنبى بقوله : (إننا لم نستطع مخالفة الرأى العام فى أوروبا الذى يدعو لحماية المسيحيين) . فرد عليه رشدى باشا قائلا : (ومع هذا فانجلترا نصيب ملايين المسلمين الموجودين تحت حماية الدولة العثمانية بالأذى . وتعتبر أدق تستعديهم وتعاديهم) (١)

فقال الكابتن (هورنبى) : « وأنا عائد الآن إلى جزيرة
 فرعون وسأبقى فيها إلى أن تُرسَل لجنة لتحديد التخيوم » ثم
 ودعوه جميعا وانصرفوا . وعند انصرافهم أبدى رشدى باشا رغبته
 فى رد الزيارة للكابتن هورنبى قبل تركه ميناء العقبة . فلما رجعا
 إلى الطراد، أرسل الكابتن هورنبى رفاصه وقاربه إلى رشدى باشا،
 فأتيا به، فرد الزيارة (١)

وأثناء ذلك دار حوار يتسم بالمناورة من هورنبى، حيث قال
 لرشدى باشا : (لقد تم سحب الجنود المصريين الموجودين فى جزيرة
 فرعون بناء على طلبكم، ونقلوا إلى (نويبة) ، ولم نترك فى الجزيرة
 غير جنديين اثنين من حرس الحدود (الجندرية) فقط . وعليكم
 من جانبكم أن تسحبوا الجنود الشاهانية من الأماكن المتنازع عليها
 وتُرسَلوها إلى العقبة . ثم نتحرك جميعا . حل هذه المشكلة للباب العالي
 والخيوية المصرية .) فأجاب رشدى باشا قائلا : (أن بقاء
 جنديين اثنين فسفى جزيرة فرعون أو عشرين جنديا سواء بسواء .
 فإذا كنتم تريدون حقا إظهار حسن النية والصداقة ، فعليكم أن
 تسحبوا الجنود المصريين بالكامل من الجزيرة . أما عن وجود الجنود
 الشاهانية فى العقبة، فقد حدث ذلك تنفيذا للأوامر الصادرة إلينا .)
 فقال هورنبى : (أننى أتمنى أن تحل هذه المشكلة بصورة طيبة .
 (٢)
 وسأكتب لمصر بشأنها، وأتصرف بناء على الرد الذى أتلقيه .)

(١) نعوم بك شقير : المراجع السابق، ص ٥٩٢

(٢) رشدى باشا : المراجع السابق، ص ٥١

ثم عاد رشدى باشا إلى العقبة، وذهب ركاب الطراد إلى
جزيرة فرعون .

ويعلق قومندان العقبة على هذه الأحداث في كتابه، فيقول :
(عندما شكوت لهم من وجود الجنود المصريين في رأس تمذ ووجود
براملى في جزيرة فرعون، قالوا : أنهم سيعيدون الجنود الموجودين
في رأس تمذ إلى مصر، وقد عادوا فعلا، كما أعيد براملى بك من
جزيرة فرعون إلى نخل .

ويستخلص من ذلك، أن قومندان الطراد (هورنبى) شخص
دمت الخلق طيب النشأة ، وقائد قدير من قواد البحرية الإنجليز
المختارين ! (١)

ويذكر رشدى باشا أنه استشف من قومندان الطراد :

- ١ - أنهم لم يكونوا على حق .
- ٢ - أنهم كانوا سيحاولون النخل في المناطق المتنازع عليها أو فى
العقبة لإحلال الباطل محل الحق، وأنهم قد يريقون الدماء
بعد إطلاقهم النار. (٢)

ويبدو فى ظنى أن رشدى باشا توصل إلى هذا الفهم الخاص به
من أقوال قومندان الطراد، لأن هورنبى أراد أن يمتص غضبه .

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٢

لوحث انجلترا باستعمال القوة لإرهاب العثمانيين عن طريق إرسال الطراد ديانا إلى منطقة العقبة. ونزول قوات الطراد إلى الشاطئ لمقابلة رشدى باشا يعتبر بمثابة تهديد مقنع باستعمال القوة، إذا لم تتخذ الدولة العثمانية خطوة جديدة أو عملية لرسم الحدود وتخطيطها.

وقد بدأت الدولة العثمانية تستجيب لهذا التهديد، بدليل أن لهجتها في الأوامر أخذت تتغير من التشدد إلى المسالمة، كما حدث في هذا الأوامر (٢).

وقد علق رشدى باشا على هذه البرقية التي ورد فيها التحذير من التصدى للطراد إذا أتى بأية مخالفة، كما علق أيضا على برقية سابقة وردت إليه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦م (٢)، والتي اتهم فيها بالقيام بتحديد الحدود دون أن يقع ذلك في دائرة اختصاصه، أو يكلف به أصلا، بقوله :

(أرمقت هذه البرقية المؤرخة في ١٩ فبراير ذهني بدرجة كبيرة وأخشى أن تصدر هيئة الوكلاء (الوزراء) قرارا دون إدراك للعواقب المترتبة على مجيء طراد حربي إلى العقبة. إن البرقيتين المؤرختين في ٢٨ يناير و ١٩ فبراير لا تتفق إحداها مع الأخرى . وهما فسي

(١) انظر الفقرة الأخيرة في ص ٢١٧ ، ٢١٨

(٢) راجع ص ٩٨

نفس الوقت لاتؤديان إلى المحافظة على حقوقي
الدولة العليا^(١).

وقد رد قومندان العقبة على هذه البرقية في نفس اليوم، قائلا ،
(تلقيت الأوامر بالتصرف . سأرسل غدا ضابطا من عندنا إلى
الطراد ديانا الراسي عند جزيرة فرعون ، لكي يخبرهم بالتعليمات .
إننا لانخاف من الانجليز حتى وإن جاءونا بجميع طراداتهم .
إن ما يتعارض مع مبادئ الجندية ، نقاومه بأرواحنا إن أضعف
العساكر الشامانية ، لقادرة على أن تسوق أمامها جنود الانجليز
كالأغنام . لن يحدث شيء ، بإذن الله ، فالموت خير لنا) .

رشدى باشا^(٢)

ويبدو من هذا الرد أن رشدى باشا كان يقدر عواقب التهاور
مع الإنجليز ، فاستيقظت في نفسه فدائية المقاتل ، عندما وجد لهجة
الفرمان السلطاني الذي وصل إليه تتسم بالخوف من عواقب الأمور
وتبعاتها .

ويستخلص قومندان العقبة من هذه الأحداث (مجيء الطراد
ديانا وما ترتب عليه) ، أن جنود الإنجليز لو كان قد سمح لهم بالذول
في العقبة لكان ذلك يعني ضياع ساحل الحجاز وضياع الجزيرة العربية
وفقد وادي عربة ، واستيلاء الانجليز على المناطق الواقعة بين الحجاز
وفلسطين ، ثم يستطرد قائلا :

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٥٢

(إن صلاح الدين الأيوبي عندما سد طريق القدس من هنا منذ مئات السنين كان يقدر هذه المنطقة حق قدرها^(١)).

وقد عانى الجنود العثمانيون الموجودون تحت إمرة رشدي باشا - في منطقة العقبة من النقص الشديد في المواد الغذائية^(٢) ومن الظروف الصحية السيئة، إلى الحد الذي جعلهم يتقدمون من الظروف المعيشية الضعيفة التي كانت تهدد بالموت من الجوع أو من السحر^(٣) ورغم ذلك كله كانوا صامدين في أماكنهم ومواقعهم.

ويشكو قومندان العقبة من الجدل الشديد الذي ثار في الأستانة من تأثير ما نشر في الجرائد المصرية التي تناهت وجهة النظر العثمانية. وقد فهم من الرسائل الواردة إليه أنه قد أثير في المحافل الدبلوماسية مسألة طرده وإبعاده إلى الشام. ويدكر أن وجوده مضر بمن اشتبهوا بالأغراض السيئة من العثمانيين الذي يحققون رغبات الدول الأجنبية واضعين مصلحة الدولة العثمانية في كل مشكلة تظهر تحت أقدامهم^(٣).

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٤

(٢) أرسل رشدي باشا رسالة بتاريخ ٢ مارس ١٩٠٦م إلى القصر
الهيايوني يخبر السلطان بأن الجنود لم يأكلوا اللحوم غير مرة واحدة منذ وصولهم إلى العقبة، كما أنه لا يوجد أي نوع من أنواع الخضراوات على الإطلاق، وسينتهي الزاد خلال أيام قلائل.
(رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٧)

(٣) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٥ ، ٥٦

(وفي اليوم التالي بعد رد رشدى باشا للزيارة أتى إلى جديرة
 فرعون ياوره بقارب شراعى، وكان القارب الوحيد بالعقبة. وقال
 أنه ورد خبر من الآستانة أن أحمد مختار باشا الغازى قادم إلى العقبة
 لتجهيد التخوم^(١).

ولكن السفير البريطانى فى استانبول السيد اوكونر رفض فكرة
 اختيار مختار باشا بالذات لهذه المهمة، وعبر عن عدم ارتياح حكومته
 لهذا الاختيار. فعدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها وقدرت اختيار
 ضابطين تركيين لهذه المهمة^(٢) بالإضافة إلى ضابط تركى من العقبة.

(ثم حضرت الباخرة نور البحر من السويس وفيها الخبير ، أن
 الحكومتين اتفقتا على إرسال مندوبين لتعيين الحدود، وأن مندوبى
 الدولة العثمانية هم ضابط من العقبة وضابطان من الآستانة هما أحمد
 مظفر بك ومحمد فهمى بك وقد برجا الآستانة إلى مصر فى
 ٢٠ فبراير ١٩٠٦. وأما مندوبو مصر فهم الأميرالاي الانجليزى
 اوين بك Owen مدير المخابرات المصرية واللواء اسماعيل باشا
 سرهنك وكيل الحربية والأميرالاي سعد بك رفعت قومندان سيناء .
 فطلب الكابتن مورنى من نعوم بك شقيق أن يذهب بالرفاص إلى
 رشدى باشا، ليبلغه هذا الخبر. فذهب إليه فى صباح ٢٦ فبراير ١٩٠٦م
 واستقبله رشدى باشا فى خيمة عند البحر.

(١) نعوم بك شقيق : المرجع السابق، ص ٩٣
 (2) Corres, Part LXIV No 86, 87 O'conor to
 Grey , 19, 20. Feb. 1906 Tel No. 25, 26.

شرح رشدى باشا ونعوم بك يتحدثان عن الحدود بصفة غير رسمية . وكان رشدى باشا يتوهم أن الإنجليز يباشرون أعمالا حربية عظيمة فى سيناء ، ويقصدون بالدولة شراء ، وأن المستر براملى قد أرسل إلى المعرّش عمدا لفتح باب الشر . فرأى نعوم بك من الواجب إزالة هذا الوهم من ذهن رشدى باشا حباّ فى السلام ، فقال : (أنست تعلم أن بدو سيناء وسوريا دأبهم شن الغارة بعضهم على بعض . والسنة الماضية سنة ١٩٠٥م عمت الفوضى سيناء كلها وقتل اثنان من غداة البدو أخوين من أهالى نخيل على درب الحج وفرا إلى سوريا . وكلما ارتكب بدوى جناية فى سيناء فرس إلى سوريا أو الحجاز ، وليس على الحدود من رادع أو مراقب . فاضطرت الحربية المصرية أن تعيد سعدبك رفعت قومنداننا على سيناء بعد أن أحيل إلى المعاش ، نظرا لمعرفته حال البلاد ومقدرته على سياسة البدو ، وعينت معه المستر براملى مفتشا ومساعدًا قصد ترقية أحوال البلاد الاقتصادية والزراعية . ثم بيّـن له الأعمال الإصلاحية التى باشرها المستر براملى فى شبه جزيرة سيناء . وقال له إن كل ما تريده حكومة مصر الآن هو أن يعين الخط الفاصل بين سيناء وسوريا ، لتتمكن من وضع خفر فى نقط معينة على الحدود لمنع غزاة سوريا من الدخول إلى سيناء ، ومنع غزاة سيناء من الخروج إلى سوريا ، والوقوف فى وجه الجناة الفارين من البلدين . وربما كان قصدهما البعيد أن يكون القنال بعيدا من كل خطر) .

ثم أضاف نعوم بك ، قائلا : (إنى أرى (القوم) مصريين على طلب إخلاء طابا قبل الشروع فى تعيين الحدود ، لذلك يحسبـــــــــــــــــن

جدا أن تنصحوها بإخلاء هذا الوادى قبل أن يقدم الطلب رسميا . فشكر
رشدى باشا لنعوم بك صراحته وإخلاصه ، ثم ودعه (١) .

ولما لم يجد لنعوم بك شغل فى جزيرة فرعون ، استأذن الكاتبين
هورنبى ، وعاد إلى مصر (٢) ، وقبل عودته ذهب بالرفاق فى ٢٦ فبراير
سنة ١٩٠٦ إلى العقبة وأخبر رشدى باشا بأنه راجع إلى
القاهرة. (٣)

وهكذا أتت الضغوط البريطانية المصرية بثمار سريعة ، فقد قرر
العثمانيون إرسال لجنة من ضباطهم للتأكد من المواقع محل النزاع على
الطبيعة ، هل هى تابعة لمصر أم تابعة للدولة العثمانية . .

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩٢ - ٥٩٤

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩٤

(٣) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٠

المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وتقصى الحقائق

وصل المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وهما، أحمد مظفر بك ومحمد فهمي بك^(١) من الآستانة إلى الاسكندرية، ونكولا ضيفين على أحمد مختار باشا في القاهرة . ولم يظهر أى أثر لهما، ولم يحاولا الاتصال بأى مسئول مصرى أو بريطانى.^(٢)

(ثم صدر لهما الأمر بعد أسبوع ، فذهبا إلى العقبة عن طريق بيروت والشام ومعان في ٤ مارس ١٩٠٦م دون أن يكلما أحدا بشأن مهمتهما. فساء ذلك أصحاب الشأن من الإنجليز والمصريين ، وانتقلت المفاوضات بشأن الحدود إلى لندن والآستانة^(٣) ، على حد قول نعوم بك شقير، حيث بدأت الاتصالات المكثفة بين الإنجليز والعثمانيين ، واشتدت الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية .

وعندما وصل الضابطان إلى العقبة عن طريق معان في ١٤ مارس سنة ١٩٠٦م، أخبرا رشدى باشا بأن أحمد مختار باشا لن يأتسى

(١) من الجدير بالذكر أن هذين الضابطين هما اللذان اشتركا فى مباحثات الخط الفاصل ووقعا على اتفاقية الحدود التى عقدت فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٦م بين الجانبين المصرى والتركى .

(٢) Corres, No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906 (Tel., No. 51).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٤

(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٤

إلى العقبة ، بحجة أنه مريض . ويذكر رشدى باشا أن المشار إليهما استفادا من المعلومات التي قدمها لهما مختار باشا ، كما استفادا هو أيضا من المعلومات التي أحضرها . وقد تأثر تأثرا شديدا لعدم مجيء مختار باشا ، إذ بهذه الكيفية أصبح وحده فى مواجهة المشكلة على حد قوله . وقد سبق له أن طالب فى برقية إلى الأستانة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٦م بإرسال شخص عارف بأمر الدولة ويعتمد عليه أو لجنة للعمل على حل المشكلة ، عندما علم مبكرا بعدم قدوم أحمد مختار باشا . وقال معاتبا : (كفانى ما قيل فى حقى من إهانات كما سبق وبينت ، ورجائى أن ترسلوا هؤلاء للحيلولة دون إهدار حقوق الدولة العثمانية ^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن قائد الطراد ديانا أرسل يوسف سامح افندى كاتب التحريكات التركية بوزارة الحربية المصرية إلى رشدى باشا عدة مرات (فى ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ مارس ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٦م) لسؤاله عن موعد وصول الضابطين التركيين ، فكان يجيب فى كل مرة منكرا معرفته بموعد وصولهما ، رغم أنهما وصلا فى ١٤ مارس سنة ١٩٠٦م . ويبدو أنه أخفى موعد وصولهما وموعد رحيلهما فيما بعد عن ركاب الطراد ديانا النازلين فى جزيرة فوعون ، لأنه كان يرى من غير الصحيح أن يجتمعا مع الجانب المصرى الموجود فى جزيرة فوعون ، حيث لم يؤذن لهما بذلك من قبل الدات السلطانية .

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١

كما أنه توقع أن يكون وفد المباحثات المصرية المكون من ثلاثة أعضاء قد وصل فعلا على ظهر الباخرة نور البحر التي وصلت إلى جزيرة فرعون وهم ينكرون وصولهم.

وقد طالب يوسف سامح افندى رشدى باشا فى كل مره أتى إليه ، بضرورة سحب القوات العثمانية من طابا وإرسالها إلى العقبة، حتى يتسنى للجانب المصرى أن يسحب قواته من جزيرة فرعون ويعود بها إلى مصر على ظهر الطراد ديانا وأن يسحب نور البحر وسفينته إذا رة الفئارات المصرية عابدة التي كانت تمتد الجزيرة بالمؤمن .

فرد عليه قومندان العقبة، قائلا : (ليس هناك شك فى عدم أحقية مصر فى تعدياتها، بل إن مجيء الجنود المصريين على ظهر الطراد ديانا يعتبر تعديا واعتداء . إننا مقتنعون تماما بأن هذا الأمر إنما حدث نتيجة لمساعي براملى بك أكثر من مساعي الحكومة المصرية . والقضاء على سوء الفهم هذا بيد الإنجليز تحقيقه . وبمجرد مغادرة الطراد والجنود المصريين من تلك النواحي تنتهى الأزمة ^(١) .

وفى إحدى الجولات التي قام بها يوسف سامح افندى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٦ م ، سلم نص تلغراف الصدر الأعظم جواد باشا الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م بخصوص تولية عرش عباس حلمى باشا وتحديد حدود مصر التي تقع تحت نفوذه ^(٢) إلى رشدى باشا كي يطلع عليه . فذكر رشدى باشا . (أن التلغراف منصوص

(١) رشدى باشا والمرجع السابق، ص ٦٢ - ٧٠

(٢) راجع ص ٥٥ - ٥٧

فيه على ضم منطقة العقبة إلى ولاية الحجاز وليست العقبة فقط). ثم ذكر (أن المشكلة جد بسيطة، فحتى إذا كانت طابا لاتتبع العقبة، فليس هناك داع لبقاء جنود مصريين هناك، لأنها من الأراضي المعطاة لمصر على سبيل الأمانة). وأردف قائلاً : (أن أى متخصص فى الجغرافيا أو حتى أى ضابط متعلم لابد له أن يقرر أن طابا تابعة لمنطقة العقبة، إذا طلب منه تحديدها على الخريطة علمياً ومنطقيًا. وعلى كل حال أعتقد أن ضابطاً محنكاً مثل قومندان الطـــــــراد، لا يستطيع أن يقول أن طابا لاتدخل ضمن منطقة العقبة).

ومن الجدير بالذكر أن قومندان العقبة كان يعرض كل صغيرة وكبيرة على الدات السلطانية، لكي يتلقى التعليمات بالتصرف. وقد أشار على السلطان بأن يرد على خديو مصر بما يجرى على النحو الذى بينه. ثم طالب بنشر كل هذه المعلومات فى الصحف المصرية لأن الإنجليز يضللون الرأى العام فى مصر بأحداث خاطئة كاذبة، كما يؤثرون عليه تأثيراً كبيراً. فإذا ما ذكرت الحقيقة فى الصحف المصرية، فإن موقف الإنجليز سينكشف تماماً.

وللمرة الرابعة أى فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م يأتى يوسف سامح افند ليقابل رشدى باشا، ويطلب منه نفس المطالب السابقة لحل الأزمة. ولما وجد نفس الإجابة من رشدى باشا، قال له : (إننا نحملــــــــــــك مسئولية كبيرة، إذا لم تحل المشكلة بهذه الصورة). ثم سأل عما كان سيفعله رشدى باشا إذا ما حاولوا إنزال الجنود إلى الشاطئ، أو إذا ما ضيق الأسطول الإنجليزى الخناق على الحكومة السنية بسبب هذه

المشكلة . وقد أجاب قومندان العقبة على هذا التساؤل ، بقوله :
ليست هناك مهمة أخرى للجندى غير الموت فى سبيل وطنه . . إننى
لا أهتم بهذه التهديدات . .

ركب يوسف سامح افندى الرفاص ، إلا أن الرفاص لم يتجه إلى
جزيرة فرعون هذه المرة ، بل تجول بمحاذاة الساحل الشمالى
للعقبة ثم مر بالساحل الغربى . وبهذه الصورة تحرك أمام المرشش
ثم اتجه بمحاذاة الساحل ناحية طابا وجزيرة فرعون . وبعد عودة
الرفاص تلقى رشدى باشا تقريراً من محمد افندى بيوزباشى (نقيب)
البلوك (الفصيلة) السادس من الطابور (الكتيبة) الثالث
للاى (الفيلق) الثانى والستين بأن الرفاص تحرك مقترباً من
الهضبة الواقعة على مسافة كيلو متر واحد من المرشش على طريق
المرشش طابا . وقد قام الجنود العثمانيون بمنعهم من الاقتراب
من الشاطىء . وعندما أشار ركاب الرفاص بأيديهم للجنود
العثمانيين بما معناه طلب النزول إلى الشاطىء ، لم يستحب لهم الجنود
ولما رأوا العساكر فى وضع الاستعداد لإطلاق النار ، غيّر الرفاص
طريقه على الفور ، رغم أنه كان على بعد عشرة أقدام من الشاطىء ،
ثم رفع العلم .

ويذكر قومندان العقبة تعليقا على ما حدث : (أن تصرف الجنود
العثمانيين يعتبر رداً عملياً مقنعا على السؤال الذى سأله يوسف سامح
افندى لى ، قائلاً : ماذا تفعلون إذا حاولنا إنزال الجنود على الشاطىء ؟
كما يعتبر تطبيقاً عملياً للجواب الذى أعطيته رداً على سؤاله

مـد(١).

ويعتبر تصرف الرفاص هذه المرة من قبيل جس النبض والاستطلاع
في آن واحد - فإذا حاول مورنبي إنزال عساكر إلى الشاطئ ، فماذا
يحدث ؟ هل يحدث إطلاق للنار عليهم ، أم يحدث إغماض للعيون
وخوف من العواقب ؟

عرض رشدى باشا ما حدث على القصر الهمايونسى فى نفس
اليوم ، قائلا : لن أسمح لأحد من الجنود بالذخول إلى الشاطئ . إذا
حاول ذلك . ليس من حق الانجليز التدخل لأن هذه المشكلة مشكلة
بين الدولة العلية ومصر . فالمصريون هم الذين تعدوا وخالفوا أحكام
تلغراف جواد باشا ، وأحضروا الجنود . إن المناطق المتنازع عليها
تابعة لمنطقة العقبة ، وهى بدورها أراضٍ تابعة لولاية الحجاز .
أما سيناء فهى أيضا تابعة للحكومة السنية مباشرة ، وقد تركت
لمصر على سبيل الأمانة ، ولم تُعط أية امتيازات للمصريين غير السماح
لهم بإقامة مخافر لحرس الحدود فى بعض المناطق لحماية المحمـل
المصرى ، عند ذهابه إلى الحجاز برآ . أما الآن ، فنتيجة لتوجه
المحمل المصرى بحرا ، علاوة على نقض المصريين للعهد ، أصبح من
حق الحكومة السنية فصل سيناء عن الإدارة المصرية وإعادة تبعيتها
لولاية الحجاز (٢) .

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٧٠

ويتضح لنا من عرض قومندان العقبة على السلطان ، أنه يعتبر الأراضي المتنازع عليها قى طابا بل فى سينا . كلها أراضٍ عثمانية ، تركت إدارتها لمصر على سبيل الأمانة . وهو يجافى الحقيقة والواقع فى نظرية ، حتى أنه يتمادى فى تصويره فيجعل سينا . برمتها تابعة للحكومة العثمانية .

ومن الجدير بالذكر أن يوسف سامح أفندى سلم رشدى باشا رسالة بالإنجليزية من (هورنبى) قومندان الطراد ديانا عند زيارته الخامسة له فى ٣ أبريل سنة ١٩٠٦م ، وكانت مشفوعة بترجمة إلى التركية ، يقول فيها : بعد الألقاب . . ما سر قيامكم بإنشاء نقطة عسكرية على مضبة فى منطقة طابا تبعد ميلا أو يزيد عن موقعنا فى جزيرة فرعون ؟ ! إننى أطلب منكم تفسيراً لذلك الذى لا يعتبر سوى خطأ ارتكبتموه ، رغم ما بيننا من صداقة ومودة . إن تسوية المشكلة الحالية منوطة بحكومتي القاهرة واستانبول لحلها . إن أى فعل إجرائي من جانب أى طرف من الطرفين سيتسبب عنه سوء فهم . لقد لاحظت أن عساكركم التى تحركت اقتربت منا . وأعتقد أن هذه العساكر كانت تتجول دون أن تحمل سلاحاً ، وإلا لكنت كتبست لكم فى الحال لتدارك الموقف . ليتكم تصدرون الأوامر لعساكركم فى طابا محذرين إياهم من التحرك نحونا .

(١) هورنبى

٣ أبريل ١٩٠٦

وكان تعليق قومندان العقبة على هذه الرسالة أنها مدعـاة
للغربة والحيرة، إذ أن عرض وادى طابا لا يزيد عن ٦٠٠ متر، فكيف
ارتكب جنودنا خطأ في تحركهم داخل هذا الوادى ؟ إن جنودنا
لم تصدر إليها الأوامر منى أو من صدقي أفندى بالتحرك . ثم سـأل
رشدى باشا يوسف سامح أفندى ، قائلا : (إن تحرك جنودنا
نحو ميل أو يزيد فى اتجاه جزيرة فرعون ، يجعل عساكرنا قريبة
من الطراد دياناء فهل حدث ذلك فعلا ؟) فرد يوسف سامح بالنفى .
فسأله مرة أخرى . (هل توجد هناك مسافة فى وادى طابا تقدر بميل
أو يزيد ؟) فرد بالنفى أيضا . ولما سأله أى مضبة تقصدون ؟ لـم
يستطع أن يـرد . واستطرد رشدى باشا قائلا : (بلغ سلامى إلى
قومندان الطراد . وأخبره أن جنودنا منذ أن وصلت إلى هـذا
المكان فى ٧ فبراير ، ولم تصدر إليها الأوامر بالحركة من المنطقة
حتى الآن . ربما رأيتم أعرابيا يتحرك ، فظننتم أنه من جنودنا .

وقد أدرك رشدى باشا عدم سلامة رد يوسف سامح أفندى حين
سأله عن سبب اقتراب الرفاض من الشاطئ وسلوكه طريقا عكس طريقه ،
فرد قائلا : (أنه اقترب من الساحل لكي يرسم له خريطة) . ويذكر
رشدى باشا فى كتابه أن هذا الأمر غير صحيح لأنهم يملكون خريطة
صحيحة رسمت للساحل من قبل^(١)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٧٢ ، ٧٣

وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٠٦م جاء يوسف سامح أفندى إلى قومندان العقبة للمرة السادسة . وقال له : (يجب عليكم سحب الجنود العثمانيين من طابا فقط ، وإبقاء جنودكم الموجودة في المناطق الأخرى كما هي . وفي هذه الحالة ترحل العساكر المصرية والطراد ديانا في الحال .) فرد رشدي باشا بأن هذا مستحيل . فطلب إنقاص الجنود العثمانيين الموجودين في طابا . فأجاب رشدي باشا قائلا : (أن العساكر الموجودين هناك سوف تنقص أعدادهم بالتأكيد عند انتهاء المشكلة) .

وفي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦م تمت الزيارة السابعة . قال يوسف سامح أفندى : (أن هذه المشكلة لن تنتهي إلا بسحب الجنود العثمانيين الموجودين في طابا أو بترك المسألة للجنة من اللجان لحلها) . إلا أن رشدي باشا لاحظ أن اللهجة تغيرت مما يدل على أن تعليمات جديدة قد وصلت إلى جزيرة فرعون . كما لاحظ أن الانجليز أشد قلقا في هذه الآونة من الألمان . وأدرك أنهم يريدون الغالي والتمين ليتأكدوا من وجود ضباط ألمان في العقبة ، بالإضافة إلى أنهم يقومون بعمل تحقيقات لمعرفة كنه هويته . وعلم أن انجلترا تتهم ألمانيا بتسميم الرأي العام ، وبالسعي لإخراج الانجليز من مصر تضامنا مع العثمانيين .

وفي الزيارة الثامنة التي تمت في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٦م ، ذهب يوسف سامح أفندى إلى قومندان العقبة يودعه لأنه سيعود إلى مصر انصياعا للأوامر الصادرة إليه منها . وذكر له أن أحمد مختار باشا سيتباحث

مع الخديوية المصرية لإنهاء هذه المشكلة. (١)

ويبدو من الاتصالات المكثفة التي قام بها يوسف سامح أفندي بأمر من هورنبى، أن الانجليز يحاولون طرق جميع السبل الدبلوماسية : فهناك اتصالات بين انجلترا والباب العالي بعضها تم عن طريق السفراء في كلا البلدين. وهناك ضغوط بريطانية عن طريق السندول الصديقة لانجلترا لإقناع الدولة العثمانية بإخلاء طابا ورسيم الحدود. وهناك اتصالات بين القاهرة واستانبول لتحديد الحدود أيضا، فضلا عن هذه الاتصالات الكثيرة عند الحدود.

كان من المفهوم تماما أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف فى القاهرة هي التي دفعتها إلى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء الأزمة إلى حد حدد بقيام ثورة ديلية فى البلاد ، مما أدى إلى استدعاء مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة. (٢) أجبرت انجلترا على سحب بعض الجنود من مالطه، حيث اتضح لها أنه من المستحيل الحفاظ على الأمن الداخلى بالقوة الموجودة لديها فى مصر، وكان الإنجليز يرون - على حد قول رشدى باشا - أنه يكفى سحب الخمسة عشر جنديا (مصريا) من طابا، صارفين النظر عن تحديد خط الحدود ، كي يعملوا على تهدئة روع الأهالى فى مصر، حيث لم تعد هناك إمكانية لإخفاء الحقيقة. كان الانجليز يريدون الانسحاب

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٦

(٢) د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٢

تاركين الأمر لإحدى اللجان ، كما يزعم رشدى باشا . خاصة وأن
(١)
أى محاولة أخرى منهم ، كانت ستعرض مركزهم فى مصر للخطر المحقق .
واعتقادى الجازم أن هذه كانت عبارة عن شائعات أطلقوها بيــــن
الأهالى فى مصر وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية لتهدئة الأوضاع
الداخلية القائمة عليهم .

وقد زاد من توتر الإنجليز فى مصر فى هذه الفترة ، قيام إحدى
البوارج الألمانية بالمرابطة فى السويس ، انتظارا لما ستسفر عنه
الأحداث على حد قول رشدى باشا فى كتابه . وكانت الجرائد
الألمانية تولى مشكلة الحدود هذه أهمية كبيرة أيضا . وتطرح النظرية
القائلة بأن الإنجليز يسعون للاستيلاء على الجزيرة العربية ،
وإنشاء طريق تجارى يربط بين العقبة والبصرة ، وتحويل المنتجات
الهندية التجارية إلى طريق بغداد والعراق . (٢)

* *

ولم يتحدد كردومر فى إبداء غضبه وتشاؤمه من نزول المبعوثين
التركيين فى قصر مختار باشا ، واعتبر هذا النزول مقدمة لفشل
مهمة المبعوثين . (٣)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٤

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٩ ، ٧٧

(٣) . (٣) Corres, No. 104 Cromer to Grey, Feb 19 .

1906 (Tel. No. 51) .

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٢

وأثناء المفاوضات في الآستانة كان مختار باشا دائما فسي
الصورة ، وكان يحث السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة
وتأمين غيرها، بل أنه دفع القائد العسكري في العقبة (رشدي باشا)
إلى تقديم تقارير بنفس المعنى (١).

لكل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية في القاهرة
(٢)
تقرر أنها لاتعترف بمركز مختار باشا كمندوب سام تركي في البلاد.
وبدأت منذ هذه اللحظات تتدخل في الأمر بعد أن ظلت مسكترة وراء
السلطات المصرية . وتتدخل كرومر في الأزمة صراحة خوفا من تثبيت
الأمر الواقع في طابا التي يشغلها العثمانيون (٣).

دهش المصريون والانجليز من تصرف المبعوثين التركيين، وترتب
على ذلك رد فعل من كلا الطرفين . فقد قام سفير انجلترا في استانبول
بمقابلة السلطان للضغط عليه ، لكي تبدأ المباحثات بين الوفدين
التركي والمصري . وقدم إليه مذكرة يطالبه فيها بسرعة سحب القوات
العثمانية من طابا (٤).

(1) Corres, No. 147 O'conor to Grey, March 19,
1906 (Tel. No 39).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٢

(٢) د. يونان رزق : نفس المرجع، ص ٨٢

(٣) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٢

(4) Corres, Part LXIV , No. 109, 110, 126, (٤)
Grey to O'coner, and O'coner to Grey,
March 1, 2, 11, 1906 (Tel No. 19, 31, 35).

وقدم الخديو مذكرة احتجاج للسلطان على تصرف المندوبيين
التركيين السلبي وعلى احتلال القوات التركية للأراضي المصرية. (١)

وكان رد الحكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات، تعزيز قواتها
الموجودة في العقبة، فأرسلت لواء ونصف اللواء من المشاة إليها. (٢)
كما أبلغ مختار باشا الخديو في مقابلة لهما في ١٢ مارس ١٩٠٦ أن
المبعوثين التركيين ليس لهما أى سلطة مستقلة، وإنما أرسلا
لمعاونته (٣). أما احتجاجات الحكومة البريطانية، فكان الرد عليها
دائما طلب الانتظار لحين وصول تقرير المبعوثين من العقبة.

ودارت المشاورات في هذا الوقت بين المسئولين
البريطانيين حول إرسال سفينة حربية أخرى إلى العقبة

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٤ ، ٤٥

(١) Corres, Part LXIV, No. 122 Cromer to Grey, March 8, 1906 (Tel, No. 59).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

(٢) Corres, No. 139 O'coner to Grey, March 12, 1906 (Tel, No. 37).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

(٣) Corres, No. 134, Cromer to Grey, March 13, 1906 (Tel, No. 65).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

بهدف فرض مزيد من الضغط على السلطان. (١)

وقد وافق وزير الخارجية البريطانية إدوارد جراي على الفكرة
وإن رأى أن يسبقها إبلاغ استانبول أولا بهذه النية، إذا لم تنسحب
القوات التركية تماما وبسرعة من طابا والمناطق المصرية. (٢)

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتى تحرك ممثلوها
في القاهرة وفي العقبة :—

في القاهرة ، أوعز مختار باشا لجريدة الأهرام بأن تنشر خبرا
مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخيل لحماية مداخل خليج
العقبة، مثلما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس. كما
أبرق في نفس الوقت للسلطان يلح عليه بعدم الخضوع للتهديد
البريطاني والتمسك بالمراكز المحتلة. (٣)

(1) Corres, No. 136, O'coner to Grey, March
15, 1906 (Tel, No. 38).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

(2) Corres, No. 140, Grey to O'coner, March
16, 1906 (Tel, No. 107).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

3) Corres, No. 146, Cromer to Grey, March
19, 1906 (Tel, No. 70).

(4) Corres. No. 147, O'coner to Grey, March
19, 1906.

وفي العقبة، أبلغ القائد العسكري التركي رشدي باشا الكابتن هورنبي قبطان البارجة ديانسا، بأن المناطق المتنازع عليها تابعة لمنطقة العقبة، وهي بدورها أراض تابعة لولاية الحجاز. أما سيناء، فهي أيضا تابعة للحكومة السنية مباشرة وقد تركت لمصر على سبيل الأمانة. (١)

وكان الرد على احتجاج بريطاني عفيف تم تسليمه من موزوريس باشا في ٢١ مارس ١٩٠٦م^(٢)، أن أبلغ الباب العالي السيـ... اوكسونر أنه لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن الحدود المصرية، لأنها مسألة تخص تركيا ومصر فقط.^(٣)

وما أن أرسل المبعوثان التركيان تقريرهما إلى استانبول في ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م يؤكدان فيه وقوع طابا في الأراضي التركية^(٤)

= نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٦٦

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٧٠

وراجع ص ١٢١

(2) Corres. No. 144, Grey to O'coner, March 21, 1906 (Desp. No. 28).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٧

(3) Corres. No. 168, O'coner to Grey, March 20, 1906 (Tel. No. 46).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٧

(4) Corres. No. 7 O'coner to Grey, April 2, 1906 (tFL, No. 53).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٧

حتى تقدم مختار باشا بطلب لفتح باب المفاوضات مع الخديو لتسوية
المسألة. (١)

ومكدا نرى أن اللجنة العسكرية التركية ساهمت في تأزم المشكلة
أكثر وفي توتر الموقف وزادته تعقيدا، لأن دورها توقف عند تحسرى
الموقف على الطبيعة فقط. وكان الانجليز يتطلعون إلى أن تكون
لجنة للتحرى ثم التباحث والتفاوض للوصول إلى اتفاق مرضى.

ومع أن مهمة اللجنة كان التحرى على الواقع، إلا أن نتيجة
تحريرها زادت الطين بلة، فقد جاءت مخالفة للطبيعة والواقع
عند الحدود، وكان رأيها متأثرا بأراء أحمد مختار باشا وقومندان
العقبة رشدى باشا المنافية للواقع.

(1) Corres. No.15 Cromer to Grey, April 5,
1906 (Tel. No. 87).

تقرير المعتمد التركي أحمد مختار باشا
المقدم للحكومة المصرية

وفي هذه الأثناء ، وبينما الأحداث توالى تطورها في منطقة الحدود الشرقية ، قدم القومسيير التركي في مصر أحمد مختار باشا تقريراً مطولاً لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا عن المشكلة بمرمتها في ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ م . وهذا التقرير يحمل بين طياته ، وجهة نظر التركية التي أرسلت من استانبول بناء على المعلومات الواردة من أحمد مختار باشا ومن قومندان العقبة رشدى باشا ، وتتلخص فى :

- لا يحق لمصر أن تنشئ نقاط حراسة عسكرية على خط الحدود الشرقية بين العريش العقبة ، لأن هذه النقاط تركبت إدارتها لمصر بصفة مؤقتة . وقد أخطر قومندان العقبة رشدى باشا بإزالة هذه النقاط .
 - تمادت مصر فى إنشاء نقاط حراسة عسكرية رغم التحذيرات التركية ، والخبو يخطر السلطان بأن هذه المنشآت قصد منها تدعيم النظام فى المنطقة .
 - وصول الوابور نور البحر إلى المنطقة يحمل قوة عسكرية لعمل المنشآت اللازمة فى المنطقة ، وسع نطاق الخلافات .
- ثم ينتقل التقرير بعد ذلك لإيضاح ما هية العلاقات بين مصر

والسـدولة العثمانية، فيذكر :

- مصر من الأجزاء المتممة للإمبراطورية العثمانية ،، والسـلطان هو الذى يعين حاكمها.

- بعد خروج محمد على باشا على الدولة العثمانية وانتصاره عليها، صدر الفرمان العالى فى ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ بتمديد مـندوبى. انـجـلـقـرا والنـمـسا وروـسـيا وبـروـسـيا، الذى يقضى بأن تكون الديار المصرية المحددة بحدودها القديمة الموضحة بالخريطة المرفقة، بعهدة الوالى الذى تختاره الدولة العثمانية من الأسرة العلوية ، طبقا لقاعدة وراثـة العرش التى حددتها.

وتظهر فى هذا الفرمان مـقـسـاط مامة على حد تفسير التقريب
نفسه :

(١) تحدد الخريطة حدود مصر الشرقية من العريش إلى السويس ، ليكون غرب الخط لمصر وشرق لولاية الحجاز وسوريا.

(٢) سكان مصر تبعة للدولة العثمانية.

(٣) ليس للخديو الحق فى إنشاء علاقات دبلوماسية مع أى دولة أجنبية .

(٤) قوة مصر العسكرية جزء من القوة العثمانية الكبرى .

(٥) لافرق بين مصر وغيرها من سائر الولايات العثمانية فى مسألة التبعية .

ويضيف التقرير أن:

- طريق المحمل المصرى كان يمر بالعقبة فمدائن صالح حيث السيلح وضبا والوجه، وكانت هذه المناطق تابعة لمصر، ولمسا (١) تغيير طريق الحج بعد افتتاح قناة السويس بثمان سنوات ، رأت الدولة العثمانية أن تسترجع هذه المناطق (العقبة ومدائن صالح) وتضمها لولاية الحجاز.

ويظهر التناقض فى التقرير:

- حيث يعترف بحدود مصر طبقا لبرقية المصدر الأعظم إلى الخديو عباس حلى باشا بتاريخ ٨ أبريل ١٨٩٢م، والتي تنص على أن تكون حدود مصر من رفح إلى العقبة، ثم يذكر أن حدود مصر الشرقية هي الأراضي الواقعة غرب خط رفح السويس.

- منطقة طابا التي توجد فيها العساكر السلطانية من ممتلكات الدولة العثمانية، ووجود هذه العساكر فيها للمحافظة قصده منه المحافظة على هذا الحق وصونه.

ويدعى التقرير:

- أن الأراضي التي ألحقت بإدارة مصر فى سيناء ومدائن

(١) المعروف أن طريق الحج البرى المصرى أبدل بالطريق البحرى من السويس فى سنة ١٨٨٥م، أى بعد ستة عشر عاما من فتح قناة السويس.

صالح هي على سبيل الأمانة، وما أضيف طبقا لبرقيه المصدر
الأعظم المذكورة هو على سبيل الأمانة أيضا.

- إرسال الواهور ديانا إلى منطقة العقبة معناه أن مصر فهمت
خطأ أن حدودها تبدأ من العرش إلى العقبة كما يدكر
التقرير.

ويتضح هدف الدولة العثمانية من النقطة التالية:

- من حق الدولة العلية العثمانية إرسال عساكرها حتى جبهة
السويس والحال كذلك.

ويصل التقرير إلى نقطة هامة جدا توضح نظرة الدولة العثمانية
لمنطقة طابا وأهدافها فيها، وهي:

- إن موقع طابا المختلف عليه تركت إدارته لمصر، ومسور
فرع من سكة حديد استانبول الحجاز بالعقبة يجعل منه ميناء
بالخليج، ولا يصح أن تكون سواحل الميناء بيد إدارتيه.

وترمى الدولة العثمانية في الفقرة الأخيرة من التقرير إلى الانفراد
بمصر والتصرف معها على حدة، حيث تقول:

- ليس لانجلترا أى حق في منطقة طابا، ووجود الباخسرة
ديانا على شواطئها لاعمى له. والخديو هو الذى يحق له
الكلام في هذا الموضوع وليس انجلترا.

وهذا هو نص التقرير :

(قبل الدخول في ماهية الحادثة تبين وجهة نظر الدولة العلية فنقول إنه في ١١ أبريل ١٩٠٦م تسلمت برقية سامية من استانبول بقاء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيها : إن الإدارة المصرية شرعت في إحداث نقط عسكرية في جهات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخابرة قومندان العقبة بمنع الانشاءات المذكورة وأخطرت الخديوية المصرية تلغرافيا بصرف النظر عن أمثال هذه المنشآت ، ذلك لأن الدولة العلية لا يمكنها السماح بإنشاءات عسكرية في نقط كان متروكا إدارتها لمصر بصفة مؤقتة ، وبناء عليه لما زرت الخديو وأكنت له المسألة ، قال لي بأنني أرسل تلغرافا إلى فخامتكم بأن التدابير المذكورة كانت لتتبع النظام في تلك النقط ، ولأنه لم يسبق تعيين الحدود فإنه طلب في تلغرافه المذكور إرسال مذنبين لتعيين الحدود وبعد ذلك سمعت بأن قومندان العقبة أخطر مأموري مصر بعدم القيام بعمل أي منشآت هناك ، وأنه على الرغم من هذا الإخطار فقد علم بحصول الإنشاءات . لذلك أرسل قوة عسكرية لهم ما استحسنت ومنع العمل ، وعند وصول القوة تصادف وصول الوابور نور البحر وإخراجه خمسين نفرا من العساكر للقيام بعمل الإنشاءات ، ومن هذا الوقت حصل الخلاف الذي ما زال مستمرا ، وإزالة هذا الخلاف يجب إيضاح ماهية المسألة في تفسير علاقات مصر بالدولة فنقول :

التصرفات الملكية لمصر وإدارة أمورها الداخلية؛

كانت مصر من القديم فى قبضة الدولة وكلما دعت الحاجة تعيين من قبلها والياً عليها لإدارة شئونها الداخلية لأنها من الأجـزء المتمة للدولة.

ولكن لسبب من الأسباب فإن الوالى محمد على باشا قام ضمـد الدولة وانتصر عليها وكان من أثر ذلك تصديق منسوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على فرمان العالى رقم ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ التى جاء فيه ..

أبقى فى عهدكم بطريق الامتياز إدارة الخطـة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخطريطة المختومة بخاتم الصـدارة، مضموماً إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالى يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده المذكور، الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية.

وفى حين أنقراض المذكور يكون التعيين من حق الدولة وليـس لأبناء الإناث حق فى منصب الولاية... الخ... وفى هذه العبارة ثلاث نقط مهمة؛

أولاً : الخريطة المذكورة، وعنـى صورة منها، وهى تحدد مصر شرقاً من رفح إلى السويس بوصل خط مستقيم يبقى فى شرقـة أراضي ولاية الحجاز وسورية.

ثانيا : كلمة إبقاء التركية، معناها أن مأموريته هي بحسب القديم ، أما إدارة مصر الداخلية فهي تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة، أما حق التصرفات الملكية فهي بمثابة سائر الإيالات الشاهانية (أى كما كانت فى قبضة الدولة العلية) .

والدليل هو أولا : إنه عند انقراض الذكور ترجع إلى الدولة أمور الإدارة وثانيا : سكان مصر هم تابعون للرعية العثمانية . وثالثا : أن ليس للخيرية مناسبات سياسية مع الدول الأجنبية ، ورابعا : قوتها العسكرية معدودة من القوة العمومية العثمانية ، وأمثال ذلك لا يجعل فى الملكية من فرق بين مصر وسائر الولايات الشاهانية . وفقط إدارة الأمور الداخلية تدخل تحت القيود الموضوعه للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو المرحوم محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة لواحد من أولاده وأحفاده الذكور . وخلاصة القول أنه عند العودة لكلمة (مصر) يرد على خاطر تصرفات الملكية والإدارة الداخلية ، فالكلمة الأولى دائما محفوظة فى قبضة الدولة ، والثانية هو أنه فى دائرة القواعد المرسومة يكون من ورثة محمد على باشا خديو يحمل رتبة الصدارة .

طريق الحج :

قديمًا كان طلب والى مصر التصريح له باستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية . للمحافظة لى طريق المعمل الذى يمر بطور سينا والعقبة ومدائن صالح ، ودام هذا الحال خلفاً بعد

سلف إلى ما قبل ١٥ سنة. ولما صار البدء بإرسال المحمـل
 المصري بحراً من السويس لم يبق من لزوم لطريق البر فالدولة
 رأت أن تربط إدارته بولاية الحجاز، وعلى هذا كانت حدود
 مصر تبتدىء من الوجه وبعده ضبسا ومرياح، وبعد تولية الحضرة
 الخديوية صار استرداد العقبة وصار ترك شبه جزيرة طور سيناء
 لمصر بصفة حدود (بمقتضى تلغراف) يستبان منه هذه التفاصيل :
 أن الدولة بحسب قرار الدول المعين فيه الحد من رفح إلى السويس
 هو عبارة عن جزء ألحق بناء على لزومه إلى الخريطة المصرية،
 ولزوال الحاجة صار استرداد قسم منه وبقي شبه جزيرة طـور
 سيناء إلى إدارة مصر تحت استرداده عند اللزوم. لهذا لا يمكن
 قبوله بصفته حدوداً وإن قيام الإدارة المصرية بإنشاءات عسكرية
 فيه مخالفة ظاهرة كالمشمس :

والعساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هي للمحافظة
 على هذا الحق وفي قسم من ممتلكات الدولة كان ملحقاً بمصر على
 سبيل الأمانة ، وقد يستخلص أيضاً أن التصرفات الملكية فـى
 مصر هي بيد الدولة مثل تصرفاتها فى باقى الولايات وليس فـى
 الأمر معاهدة مبرمة عن طريق أجنبي فالدولة باعتبارها صاحبة
 الإلحاق لها كملك حق الاسترداد، خصوصاً وأن الأراضى المتحدثة
 عنها خارجة عن القرار الدولى .

لهذا فهى فى كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات ،
 فإذا قيل بفرض أن هذه الأراضى بموجب التلغراف الصاد ر فى

٨ أبريل ١٨٩٢م بقيت لمصر. كما صار إبلاغ بعض الدول،
فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الإلحاق وليس هناك صراحة
قطعية بذلك بل على العكس فإن كلمة إبقاء التي ذكرت في البلاغ
لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهي بمثابة إعلان
فقط بأن مصر هي المرجع في كل ما يتعلق بهذه النقطة.

لذلك لم نفهم السبب المرجح للحدة والإعداد الحاصل من جراء
منع الإنشاءات العسكرية، وعدم قبول تعيين الحدود في أرض تركست
لمصر مع قابليتها للاسترداد، مع كون ذلك من الحقوق المصرية
للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بإرسال الواوور البحري
ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبة
والعريش، ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طور سينا وقنال
السويس وخليج العقبة من الشمال والخط الواصل ملها إلى الجنوب
يتشكل منها قطعة مثلثة،

وإن هذا الخط هو حدود بين الدول - فإدارة المثلث المتخلف
من هذا الخط بين رفح والسويس وإن كانت لولاية الحجاز
إلا أنه صار السكوت عليها إلى الآن .

على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم في موقع
طابا إن هو إلا حق صريح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيه .

وفي الواقع كذلك أن الخط الممتد من العقبة إلى العريش
وإن كان يشكل شبه جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مسع

إيصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة صغيرة هي طــــور
سينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .

بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العليا في كل يوم إرسال عساكرها لغاية جبهة السويس.

موقع طابا المختلف عليه والداخل في شبه الجزيرة إن كانت إدارته تركت لمصر فإن مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لا تكون في يدي إدارتين - ومع أن الملكية للدولة فإن كل ما هناك هو عبارة عن ساحة جبلية صخرية لاتنتفع بشيء وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك لمصر في شيء . .

وحيث إنه لم يكن للدولة انجلترا أى مناسبة فى موقع طابعا
فليس لوجود الباخرة ديانا أى معنى لأيه شكوى فحق الكـــلام
هو لسمو الختيو وحده فلذلك يبرد على خاطر بأن سموه هو العامل
على وجود هذه السفينة هناك.

وحيث إنه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج، وكان أمر المحافظة يقوم به ولاية مصر إلا أنه من بعد سيكون جلاله الخليفة مجبوراً على القيام به.

فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء أن تتفضلوا بمطالعة الشيء في وقتهم (١)

(١) أحمد شفيق باشا، المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٢.

وبهذا التقرير المطول من قبل أحمد مختار باشا، تكون الدبلوماسية العثمانية قد كشفت كل أوراقها، فاتضح أن الأطماع العثمانية تتعدى بكثير موقع طابا، وترمى إلى الاعتراف للسلطان بحقوق استرداد جزء من سيناء أو حتى سيناء بأسرها متى أراد (١).

ولما اطلع الخديو على هذا التقرير تباحت مع رئيس الوزراء مصطفى فهمي باشا (٢) ووزير الخارجية بطرس غالي باشا فيما جاء

(١) د. أحمد أمين عامر؛ المرجع السابق، ص ١٨

(٢) مصطفى فهمي باشا؛ تولى النظارة، ثلاث مرات؛ الأولى (١٤ مايو ١٨٩١ - ١٧ يناير ١٨٩٢ م)، والثانية (١٧ يناير ١٨٩٢ - ١٥ يناير ١٨٩٣)، والثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨).

(د. أحمد أمين عامر؛ المرجع السابق، ص ١٨)

(٣) بطرس باشا غالي؛ ولد في بلدة الميمون ببني سويف ١٨٤٦، وهو أكبر أولاد غالي بك نيروز الذي كان موظفا في الدائرة الخاصة الخديوية. أدخله والده أحد الكتاتيب الابتدائية فبني بني سويف، وبعد عام أرسله إلى مدرسة حارة السقا يمين حيث تلقى فيها بعض العلوم العربية ومبادئ اللغة الفرنسية. وبعد ذلك سافر إلى أوروبا لإتمام دراسته، وتلقى علوم الترجمة التي أدخلها رفاعة الطهطاوي، واشترك مع محمد قنبري باشا ١٨٧٤ في تعريب قوانين المحاكم المختلطة. وكانت له اليد الطولى في وضع قانون المحاكم الأهلية، وعين وكيلا للحقانية (١٨٨١ م)، ثم سكرتيراً لمجلس النظارة ١٨٨٢ م. وظل في هذا المنصب إلى أن عين ناظراً للمالية مرتين، ثم عين ناظراً للخارجية في نظارة نوبار باشا وفي نظارة مصطفى فهمي باشا. وظل في هذا المنصب حتى تولى رئاسته النظارة في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ م إلى ٢١ فبراير ١٩١٠ (د. أحمد أمين عامر؛ المرجع السابق، ص ١٣)

فيه ، وبعد تباحث رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع اللورد كرومر ،
قد ما للخديو تقريراً منه بوجوب حفظ حقوق مصر في سيناء ،

وفي اليوم التالي بعث الخديو برسالة سرية للمدارة العظمى
في ١٤ أبريل ١٩٠٦ ، يحتج على ما ورد في التقرير ، ويقول : لا يمكن
قبول ما جاء في التقرير لأنه يتجاوز حقوق مصر ، التي تتلخص
في أن الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء تنتهي في العقبة ، ويدخل
في هذا التحديد موقع طابا طبقاً لما ورد في برقية الإدارة العظمى
المذكورة سابقاً التي تعتبر أساساً للمفاوضات .

وهذا هو نص الرسالة :

(بناء على التلغراف الوارد أخيراً من فخامتكم حصلت
محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار
وناظر خارجيتنا ، وكان من الطبيعي الرد على جوابه في اليوم التالي .

فحضر لدينا في اليوم التالي الرئيس مع ناظر الخارجية ، وعرفنا
بأن تقرير دولة مختار باشا لا يمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق
مصر الممتازة ، وقدما إلينا تقريراً بهذا الصدد ، وقالاً بوجوب إرساله
إلى الباب العالي ، فبعد محو وإثبات فيه قبلناه منها مع الاضطرار
والأسف ، لأن الرفض قد لا يمكن توفيقه مع موقفنا ولا أرى من حاجة
للايضاح .

ماهية هذا التقرير هو أن الحدود المصرية في شبه جزيرة طور
سيناء تنتهي بالعقبة ، ويدخل في هذا التحديد موقع طابا ، ذلك

لأنه بورود تلغرافكم السامى مع الفرمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر، وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن.

ولما كان هذا التقرير مغايراً بالمرة لآرائى وأن صداقتى ووجدانى لا يقبلان كتمانى، وكنت أيضاً مجبراً على تقديمه، فقد فعلت ذلك بعد محو وإثبات، تاركاً تقدير الواقع لشرف فخامتكم، وحيث إنه من ضمن الأغراض الخفية، التى يعمل بعضهم عليها، تصويرى فى نظر متبوعى المعظم بصورة أخرى، لكنى أمين بأن حالسى ومقالى يحولان دون ذلك.

أما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة فإنه جاء فى خاطرى أن يكون رد فخامتكم على التقرير المذكور بما يأتى:

إن التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه، وعلى كل حال فإنه من الأمور المسلم بها أن الدولة التى تتترك مؤقتاً لجهة من جهاتها أمر إدارة جهة، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها فيقال فى هذه الحال:

قضت الضرورة بإلحاق الجهة الفلانية بصورة قطعية إلى ولاية الحجاز، والحدود المصرية تعتبر من نقطة (كذا) ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض النظر عن جوابنا الذى نص فيه على علم القبول، هذا على ما أظن هو الحل.

وحيث إنه ثابت من تحريراتي الخصوصية أنه ليس ثم من حقوق
سياسي ولا من سبب للتطور فإنني كليل بأنه لا يمكن تدخل أي
طشرف آخر: (١)

وعلى أشرف وصول هذه الرسالة للأستانة، جاء الرد في ٢٢ أفريل
سنة ١٩٠٦م بما يفيد أنه صرح للإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة
عسكرية على طريق الحج بين العقبة والوجه . وبما أن هذه الأماكن
لم تدخل في خريطة التوحيد المصرية المرفقة بالقرمان
الصادر لمحمد علي فقد وجد من الضروري إعادة هذه المناطق لولاية
الحجاز، أما شبه جزيرة سيناء فتبقى على ما كانت عليه أيام محمد
علي باشا واسماعيل باشا ومحمد توفيق باشا .

وهذا هو نص الرد :

(كان قد صرح للإدارة المصرية بإنشاء عسكر بقدر اللزوم
في الوجه والميلح وضيا والعقبة وبعض مواقع من شبه جزيرة طور
سينا وسواحل الحجاز بسبب إرسال الحمل المصري بطريق
البر كما هو في علمكم السامي .

وبما أن هذه المواقع لم تدخل في خريطة التوحيد المصرية
المرفقة مع القرمان الصادر إلى المرحوم محمد علي باشا في
سنة ١٢٥٧هـ ، ولما الحاجة أعيدت الوجه أولا ويعنها ضيا
والميلح والآن العقبة إلى ولاية الحجاز .

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤

أما شبه جزيرة طور سينا فقد صدرت الإرادة الشاهانية
بالمحافظة على الحدود الممنوحة إلى محمد علي باشا وچدكم اسماعيل
باشا ووالدكم كما كانت من قبل. (١)

ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالي إلى الخديو تطلب منه
الاطلاع على الفرمان الصادرة لمحمد علي باشا والخريطة المرفقة
التي توضح حدود مصر، لكي لا يكون هناك أدنى شك أو تردد
أو تدخل أجنبي والمقصود به تدخل بريطانيا في المشكلة،

وهذا هو نص الرسالة:

(أتشرف بأن أعرض لسموكم أن إشعار فخامتكم المتضمن
إعادة موقعي ضبا والمويلح إلى إدارة ولاية الحجاز وتبليغاتكم
الفخيمة في شأن طريق الصدق والاخلاص الذي اتخذتموه مع الباب
العالي، قد استوجب حصول التقدير والمحظوظية لدى مولانا
ملكاً الخلافة، وبحسب ما أمرت به أبشر فخامتكم بسلام الحفظ وسيرة
السلطانية العالي.

وعلى حسب إشعار فخامتكم قد أجرينا التنبيهات على من لسنزم
لأخذ موقعي ضبا والمويلح تحت الإدارة مباشرة.

أما موقع العقبة فإن الفرمان العالي الذي أعطى إلى المرحوم
محمد علي باشا في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ كما أنه مذكور به

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٤

جملة الإيالة المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة المشروحة
فى الخريطة التى أرسلت فى ذلك الوقت مختوم عليها بختم مقسم
الصدارة.

كذلك كافة الأوامر العالية التى أعطيت إلى مصر كان معطوف
فيها حدود مصر على الأوامر العالية المبين أعلاه.

وحيث لا بد أن يكون الأوامر العالية المذكور والخريطة المنبأ
عنها موجودين ومحفوظين هناك، فبطلبهما والإطلاع عليهما لاشك
أنه زول التردد الحاصل لدى فخامتكم فى هذا الخصوص.

ثم بناء على أن إعادة ارتباط موقع العقبة فى الوقت الحاضر
إلى ولاية الحجاز هو من أهم وألزم الأمور، والمهمة الجلية التى تقع
من فخامتكم فى الباب تستلزم محظوظية على انفرادها لى
الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية فخامتكم
المسلمة للأعتاب العلية حصول نهو هذا الأمر بدون إعطاء فرصة
لتمكن المداخل الأجنبية واستكمال الأسباب السريعة لإعادة ارتباط
موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيتكم الجلية المنطوية على
العلم بدقائق الأمور.

هذا وقد أمر حضرة أحمد مختار باشا بإعطاء الإيضاحات
المقتضية لذاتكم السامية فى هذا الخصوص أفدتم،^(١)

(١) أحمد شفيق باشا : المراجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥

خطوط الحدود التي عرضها الأتراك على مصر

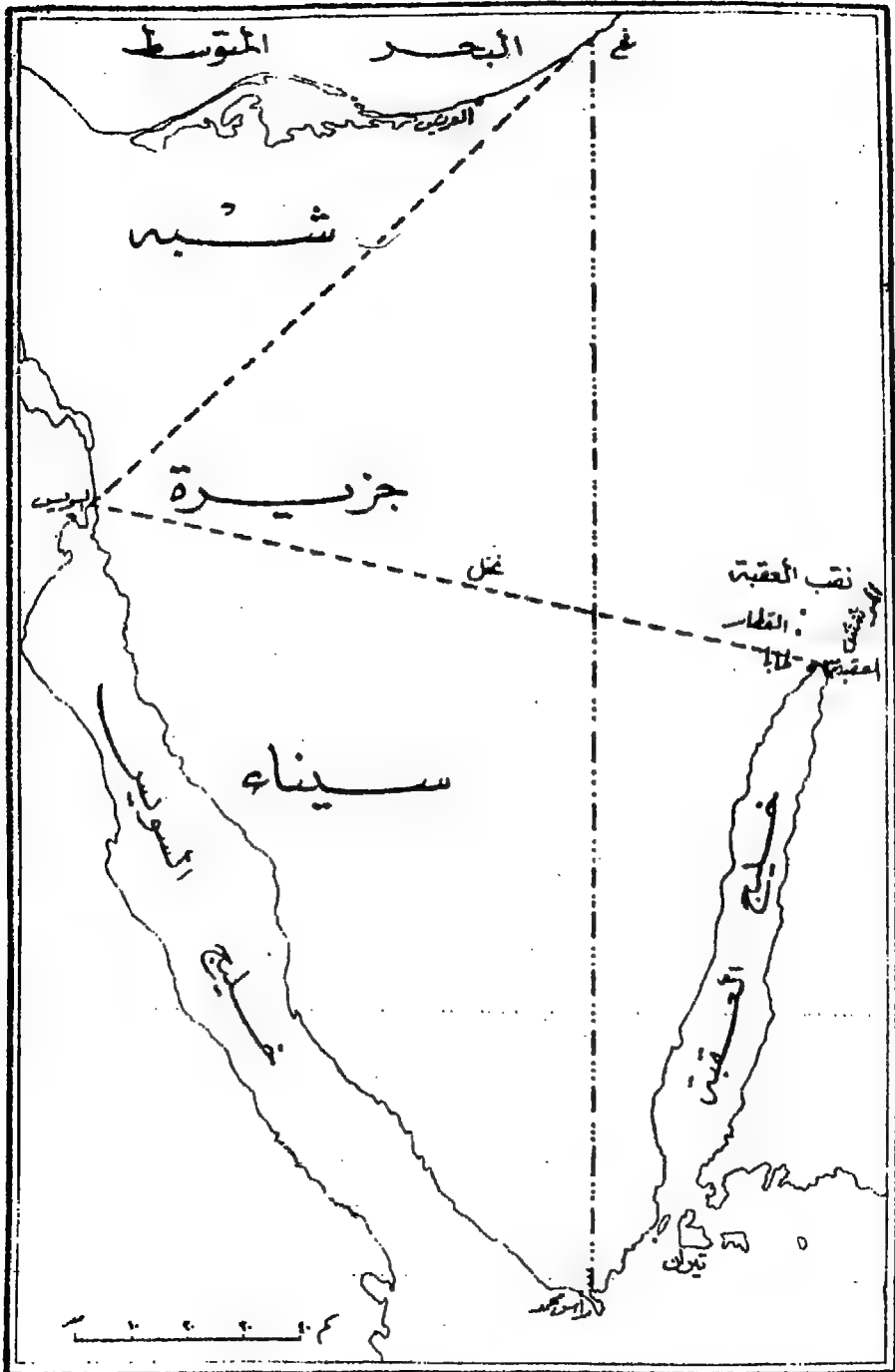
(طلبت الدولة العثمانية ضم معظم بلاد التيه إلى سوريا ،
وذلك برسم خط من رفح إلى السويس ، ومن هذه (أى من السويس)
إلى نقب العقبة ، بحيث يكون شرق هذا الخط لها والباقي لمصر .
ولما رفضت مصر النظر في هذا الطلب ، عادت فطلبت قسمة شبه
جزيرة سيناء قسمين بخط مستقيم من رفح إلى رأس محمد ،
وجعل القسم الغربى لمصر والشرقى للدولة العثمانية . فأبت مصر
النظر في هذا الطلب أيضا ، وأصررت على الخط الذى يخوله فرمان
عباس حلى باشا من رفح إلى العقبة (١))

وهكذا نرى أن الدولة العثمانية عرضت على مصر اقتراحين
اثنين لرسم خط الحدود ، وهما :

- رفح - السويس ،
- والعقبة - السويس .
- رفح - رأس محمد .

ولم توافق مصر عليها جميعا ، وتمسكت بما جاء فى برقية الصدر
الأعظم الملحقة بفرمان تولية العرش ، التى تحدد خط الحدود
من رفح إلى العقبة ؛ لأن هذه المقترحات فضلا عن

(١) نعوم بك شقير؛ المرجع السابق، ص ٥٩٤



خطوط الحدود التي عرضها الأتراك علي مصر
 للخط الذي اقترحه السلطان العثماني
 الخط الذي اقترحه أحمد مختار باشا.

أنهبا تنقص من حق مصر في أراضيها، تجعل تركيا تصل إلى قناة السويس من ناحية بالنسبة للاقتراح الأول أو تصل إلى السيطرة الكاملة على خليج العقبة من الجانبين فسي الاقتراح الأول والثاني.

وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان في رأى كرومر (السماح ببناء خط حديدي حتى شواطئ قناة السويس، وعملية البناء ستتم طبعا تحت إشراف الألمان) وهذه المسألة تسمى مصالح بريطانيا مباشرة، وعلى قدر عظيم من الأهمية، فهي لا تقتصر على تهديد حرية مصر فحسب بل يمكن أن تشكل تهديدا تركيا خطيرا على حرية الملاحة في قناة السويس، وذلك امتثالا لطلبات قوة أوروبية أخرى (١).

رأت إنجلترا أنها احتلت مصر وشبه جزيرة سيناء تابعة لها، ولا بد وأن تظل كملك طالما بقيت إنجلترا في مصر، ولا بد وأن تكون حدود مصر مستقرة كما كانت وغير متنازع عليها، كما كان الحال قبل الاحتلال البريطاني لمصر، وأن إنجلترا لن تعرض حد مصر الشرقى وأمن قناة السويس وأمن مصر للتحكيم الدولي، وأنها تفضل حل النزاع بطريق المفاوضات، وإنما

(1) Corres, No. 29, Cromer to Grey, April

11 (Tel. No. 98).

بشرط أن تجلو القوات التركية أولا عن المراكز المصرية التي احتلتها في شبه جزيرة سيناء . وأن السلطان ليس حرا في تفسير فرمان سنة ١٨٩٢م والبرقية المكلمة له حسب هواه. (١)

أما الموافقة على طلب أحمد مختار باشا، فقد كان يعنى: (١) غلق خليج العقبة فالقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدي إلى هذا الخليج وعرضها ٤٠٠ ياردة، ويستطيع الأتراك بنساء قلعة في نقطة رأس نوزراني Nuzerani (منطقة بشرم الشيخ) ، مما يجعل الدخول إلى خليج العقبة شبه مستحيل على السفن البريطانية . ويجعله من الناحية الفعلية بحرا تركيا مغلقا يهبط الطريق إلى الهند، بقوارب الطوربيد التي يمكن إرسالها بسهولة في وحدات من العقبة.

(٢) سوف تكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل (١٦١ كيلو مترا) فحسب من السويس ، وقريبة جدا من نخل وهي مركز استراتيجي مهم جدا يمكن أن تتعرض منه مصر باستمرار للخطر.

(٣) سوف تصبح القبائل العربية التي ظلت دائما تحت الإدارة المصرية

(1) Parlimentary Debates, vol. 155, 156, May 7, April 2, 1906 P. 919, 169.

نقلا عن : د . محمد محمود إبراهيم اللبيب : حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب ، ص ١٢١ ، ١٢٢ القاموسة ١٩٨٠

تحت الإدارة التركية، وهذا الإجراء سيسبب متاعب كبيرة
في شبه جزيرة سيناء. (١)

ويتضح من تقرير المعتمد التركي أحمد مختار باشا الذى
ذكرناه سابقاً أن الدولة العثمانية ترى من حقها إرسال عساكرها
حتى منطقة السويس كما أنها ترى أن موقع طابا ضرورى لها
لأنه سيصبح ميناء بعد مرور خط سكة حديد الحجاز بالعقبة، هذا
من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإننا إذا ألقينا نظرة على فقرة من مذكرات
السلطان الحاكم آنذاك عبد الحميد الثانى بخصوص خط سكة حديد
الحجاز والتي كتبها فى هذه الأثناء أى سنة ١٩٠٦م، لانتضحت لنا
مرامي الدولة العثمانية من بعض الجمل الأخيرة من خواطره فى
هذا الموضوع، حيث تحدث وفى نفسه مرارة من الانجليز الذين
يناصبونه العداء ويحاولون مرارا عرقلة اتفاه مع الألمان لإنشاء
سكة حديد بغداد وسكة حديد الأناضول وسكة حديد الحجاز التى
وصلت حتى المدينة المنورة والأمل معقود على ملها حتى مكة المكرمة،
وتهدف الدولة العثمانية من وراء إنشاء خطوط السكك الحديدية
إلى ربط عاصمتها استانبول بالمناطق النائية وتسهيل نقل العساكر
والعتاد الحربى إلى هذه الجهات وإعادة طريق الهند القيم مع أوروبا،

(١) Corres. No. 44 Cromer to Grey, April
13, 1906 (Tel. No. 101).

كما جاء في مذكرات السلطان ، حيث يقول:

(لقد أثبت الخط الحديدي الحجازي ، أن بلادنا لم تفقد قابليتها للتطور ، وأنه يمكننا إحباط محاولات انجلترا المتكسرة لعرقلة أى عمل نقوم به لخدمة بلادنا وأمتنا . . سيتم إن شاء الله مد هذا الخط ، وسنستغنى عن قناة السويس . وستربط استانبول بالمدينتين المقدستين مكة والمدينة ، وسنتمكن من تأمين المواصلات المنسية والعسكرية بكل أمان واطمئنان .^(١))

وهكذا يتضح لنا من تقرير أحمد مختار باشا ومن مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني أن الدولة العثمانية كانت تريد الوصول إلى قناة السويس بأى شكل من الأشكال عن طريق تحديد خط جديد لحدود مصر الشرقية يتيح لها تحقيق هذا الهدف .

ويجدر بنا هنا أن نضيف بعض الفقرات الأخرى من مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني عن الخطوط الحديدية في تركية لتوضيح هدف الدولة العثمانية أكثر ، وإلقاء الضوء على سبب عداة الانجليز لهم ووقوفهم ضد هذه المشروعات ، يقول السلطان عبد الحميد:

(لقد آن الأوان لأن نفكر جدياً في أمر إنشاء خط حديد بغداد . يجب علينا أن نبدأ العمل رغم أنف الانجليز الذين

(١) السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتى السياسية ١٨٩١ - ١٩٠٨ م،

ص ١٠٦ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٧ .

يبدلون ما فى وسعهم للحيلولة دون تنفيذ مشاريعنا، فبفضل خط حديد بغداد سيعود طريق أوروبا الهند إلى سابق نشاطه، فإذا أوصلنا هذا الخط بسوريا وبيروت والاسكندرية وحيفا نكون قد أوجدنا طريقا تجاريا جديدا، ولن يقتصر هذا للطريق على در الفوائد الاقتصادية العظيمة لامبراطوريتنا، بل سيتعداها إلى الناحية العسكرية فيدعم قوة جيشنا هناك، إننا بعون الله سنجعل هذا المشروع حقيقة واقعة بأموال الألمان وخبراتهم، والمهم ألا تنجرف الدبلوماسية الألمانية تحت تأثير سياسة الانجليز^(١)،

ويؤكد رشدى باشا فى كتابه على الأهمية القصوى لمد خطوط السكك الحديدية داخل مناطق الامبراطورية العثمانية، خاصة فى الشام والجزيرة العربية واليمن وفى العراق والخليج، ومهندس الدولة العثمانية ومزاعمها من وراء ذلك، قائلا :

(إن خطوط السكك الحديدية تستخدم رقى الإسلام والمسلمين ورفعة شأنهم من عدة جهات :

أولا :
— ينبغى علينا أن نفكر فى وسيلة للاستفادة من وجود ممثل هذا العنصر الكبير من السكان فى اليمن والحجاز، مع الأخذ فى الاعتبار اتساع رقعة الأراضى . إن إهمالهم وإخراجهم من حياتنا السياسية أمر غير جائز . ففرنسا تستفيد من تواجدنا فى الجزائر وتونس . ونحن نستفيد أيضا من أقراننا فى الديين.

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، ص ٦٧ ، ٦٨

إن أهم ما سنقوم به بعد أن اكتمل خط سكة حديد الحجاز هو مده حتى اليمن. إذا كانت انجلترا وهي أقوى قوة بحرية في العالم تهتم اهتماما شديدا بالسكك الحديدية وتقدم التضحيات الكثيرة في سبيل هذا الغرض، فالأولى بدولة ضعيفة من الناحية البحرية مثلنا أن تقدم كل التضحيات في سبيل مد هذا الخط. إن الجنود الذين أرسلناهم إلى المدينة المنورة، أرسلناهم مستفيدين من هذا الخط، حيث ظهرت أهميته الحقيقية. وإذا كان لزاما علينا المحافظة على منطقتي الحجاز واليمن، فإن هذا الخط لازم وضروري لتحقيق هذا الغرض.

ثانيا : — إن بلادنا مستهدفة على الدوام. ومن البديهي أن المحافظة على قوة وشوكة مقام الخلافة هو غاية كل المسلمين. ومن الطبيعي أن يتحقق هذا الهدف بفضل تكاتف الأيادي وتقديم التضحيات. ولا شك أن إزالة الأخطار المترتبة بالمسلمين، متوقفة على مد خط السكك الحديدية وتأمين المصلحة العامة لتكوين قوة موحدة تمكنهم من الدفاع بها عن أنفسهم، حيث يستطيع المسلمون أن يلتقوا مع بعضهم ويتعلموا من بعضهم البعض ويقفوا على أحوال بعضهم البعض. وسيفكرون في هذه الحالة في توحيد الكلم، والتصدي للأخطار المرتقبة.

ثالثا : — الفائدة الاقتصادية التي ستتحقق من هذا الخط

أيضا : يأتي إلى مكة المكرمة في الوقت الحالي مائتا ألف أو ثلاثمائة ألف حاج كل عام. ولكن لا يوفق في الوصول إلى المدينة

المنسورة إلا عدة آلاف من الحجاج نظرا لوجود بعض المشاكس—
 إن قلة وسائل النقل وزيادة الأسعار وعدم إزالة الأخطار الدائمة
 الموجودة في طريق الحج، هو الذي يحول دون تحقيق رغبتهم رغم
 ما في قلوبهم من إيمان وإصرار على الحج . ولا شك أن إكمال
 خط السكك الحديدية سيؤدي من عدد الحجاج، وسيحقق وصول
 الحجاج كاملين إلى المدينة المنورة . وإذا افترضنا أن كل حاج
 سينفق عشر ليرات أو خمس عشرة ليرة في هذه الأراضي المقدسة،
 فإن ذلك سيعود بالنفع على الأهالي والعربسان وعلى إدارة خط
 السكك الحديدية دون أدنى شك . ومن الهديهي أن يكون هذا الخط
 مكسبا ، لأنه يسد احتياجات ثمانية ملايين نفس تقريبا هم
 سكان الجزيرة العربية كلها . إن التطور الذي حدث في
 حوران وفي سنجق الكرك من وراء هذا الخط، وكذلك استفادة
 الحكومة منه يعتبر أمرا واقعا ملموسا . ومن ناحية أخرى فإنه
 إذا تم بناء خط البصرة مع توصيله بهذا الخط ، فإنه سيقضي
 على طريق تجارة الهند . ويصبح هذا الخط وترا للقوس الذي
 يضم طريق الهند . وسيكون هذا الخط مع خط بغداد أقصر الخطوط .
 ويمكن توسيع مجاله مع مرور الوقت ، لأنه يشكل الأساس لوسائل
 النقل في البحر الأبيض والبحر الأحمر وخليج البصرة، والوسيلة
 لحدوث نهضة زراعية تتحقق نتيجة تعمير منطقة ما بين النهرين،
 ولن يستطيع خط أن ينافس هذا الخط على الإطلاق . وهذا الخط
 يضمن لنا بهذه الصورة مكاسب اقتصادية عظيمة للغاية . كما أنه
 يحافظ على أرواح الأهالي في اليمن أيضا، وهو البلد الذي مات

فيه كثيرون بسبب الجفاف الذى حدث منذ ثلاث أو أربعين سنوات . وهكذا سيستفيد أقراننا في الدين منه، وفي الوقت نفسه تستفيد حكومتنا أيضا^(١).

وينبغي علينا هنا أن نشير إلى موقف انجلترا من قضية سكة حديد بغداد البصرة - الخليج التي تنوى الدولة العثمانية مدها من سكة حديد الأناضول التي أصبحت واقعا ملموسا بفضل الألمان، لكي نوضح مرامي كل الأطراف في هذا الوقت من الزمان، زيادة في توضيح النقطة التي نهجتها هنا والمتعلقة بمد سكة حديد الحجاز من معـان إلى العقبة^(٢).

إن الامتياز الذى منحه السلطان عبد الحميد إلى الشركة الألمانية لتمديد سكة حديد الأناضول حتى بغداد ومنها إلى البصرة والخليج، أثار ثائرة بريطانيا.

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٤٠ - ١٤٣

(٢) وصلت سكة حديد الحجاز من استانبول حتى المدينة المنورة، مارة بحلب ودمشق ومعان، ممولة بالتبرعات التي شارك فيها العالم الإسلامي الذي كان ينتظر بشوق ولهفة وصول السكة حتى مكة المكرمة. وقد زاد هذا من أسهم السلطان عبد الحميد في العالم الإسلامي. وكانت انجلترا تحمل فكرة الخلافة التي يمثلها السلطان عبد الحميد المسؤولية عن القلاقل التي كانت تحدث في بلاد الهند وفي مصر ضدهم.
(أورخان محمد علي : المرجع السابق، ص ٢٦٦).

وبديهي أن أخطر أقسام السكة الحديد المذكورة كان القسم الذى سيمتد بين البصرة وبين الخليج، لأن إتمام هذا القسم كان يوصل الألمان إلى البحر ويكسبهم مركزا بحريا، يقضى على ما كان لبريطانيا من السيطرة التامة على مياه الخليج، وربما أثر على نفوذ بريطانيا فى الهند.

سارعت إنجلترا إلى سد باب البحر أمام الألمان، عن طريق عقد اتفاقية مع شيخ الكويت، لأن الكويت كانت الميناء الوحيد الذى يمكن أن تنتهى إليه السكة الحديد عندما تمتد من البصرة إلى الخليج، وحالت دون وصول النفوذ الألمانى إلى الخليج بصورة نهائية^(١).

ويعلق رشدى باشا على قلق الانجليز من اعتماد الدولة العثمانية على الألمان فى مد خطوط السكك الحديدية، قائلاً : (تسبب الانجليز الذين اغتazonوا من منح ألمانيا امتياز مد خط سكة حديد بغداد فى ظهور مشكلة الكويت ، وتسببوا أيضا فى مشكلة العقبة نتيجة لوصول خط سكة حديد الحجاز إلى ميسان ، واعتزأام الدولة العثمانية مده حتى العقبة - وقد ساورها الشك فى احتمال مد الخط من العقبة إلى السويس فى المستقبل بعد وصوله إلى العقبة^(٢) ، فيشكل ذلك خطورة على قناة السويس وعلى

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١٩٦ - ١٩٨ بيروت ١٩٦٠م.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٢٥ ، ١٢٦.

مصر تحت الاحتلال البريطاني.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه عندما تحول طريق الحج البحرى
المصرى سنة ١٨٨٥م إلى الطريق البحرى بعد افتتاح قناة السويس
١٨٦٩م ، فقد طريق العقبة أهميته . وعندما علمت انجلترا -
التي تحتل مصر منذ ١٨٨٢م - بأن الأتراك ينوون مد خط سكة
حديد الحجاز من معان إلى العقبة بمساعدة الألمان أعداء الانجليز،
استعادت العقبة أهميتها . وبدأت المشكلة فى الظهور .

وهناك حديث عاتب دار بين رشدى باشا وبين هورنبى قومندان
الطراد ديانا عن العلاقة بين الدولة العثمانية وبين انجلترا، واهتمام
الدولة العثمانية بتنمية العلاقة مع الألمان ، وحبها الشديد لألمانيا .

وهذا الحديث يكشف بيسر طياته عن رؤية الدولة العثمانية
لتصرفات الإنجليز ، وتبرير الإنجليز لتصرفاتهم تجاه الدولة
العثمانية .

قال رشدى باشا لهورنبى عندما لاه الأخير بسبب العلاقات
المتميزة التي تقيمها الدولة العثمانية مع ألمانيا، ملمحاً بأن الألمان
يحرضون العثمانيين ضد الانجليز : (أن حبنا لألمانيا راجع
إلى أن الألمان لم يعتدوا على حق من حقوقنا حتى الآن ، كما أنهم
لم يشتركوا فى الاعتداءات البحرية التي وقعت على بلادنا ، بالإضافة
إلى إظهارهم الحب الصادق للدولة العثمانية على الدوام) . ثم
أضاف قائلاً : (لاشك أن الحكومة الانجليزية لو أظهرت لنا

الصداقه والود في المشاكل التي تواجهنا، لقبولت منا بحب عظيم.)
 فأجاب بقوله : (أننا لم نكن نقدر على مخالفة الرأي العام فسي
 أوربا.) وألمح إلى أن هذه التصرفات كانت نتيجة للمباحثات
 التي دارت في برلمانات أوربا لحماية المسيحيين. فقال رشدي
 باشا : (ومع هذا فانجلترا تصيب ملايين المسلمين الموجودين
 تحت حماية الدولة العثمانية بالأذى ، ويتعير أدق تستعديهم
 وتعادبهم.) (١)

ويذكر رشدي باشا في مكان آخر في كتابه معاداة الانجليز
 للألمان ، ورد فعلهم الغاضب تجاه العثمانيين المتحالفين مع ألمانيا،
 معجزهم عن مواجهة الألمان ، بقوله : (أن الانجليز يقشعرون
 عندما يفكرون في احتمال اتفاقنا وتحالفنا مع ألمانيا في حالة
 حدوث حرب بينهم وبين الألمان . فإذا اتجهنا صوب قناة
 السويس وقمنا بسدها أمام السفن الانجليزية، فماذا سيكون عليه
 حال الانجليز وقناة السويس لهم تعتبر بمثابة الروح والحياة .
 هذا فضلا عما يمكن أن يحدث لهم من جراء رد فعل المسلمين ضدهم
 تضامنا مع خليفة المسلمين الذي يملك تأثيرا روحيا ومعنويا لا حد
 له على كل المسلمين . يستحيل على الانجليز القيام بأى عمل
 عدائي ضد الألمان . إنهم يسكنون من غضبهم وثورتهم بتوجيه الضربات
 والطعنات إلينا.) (٢)

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٠ ، ٥١

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ١٥١

ويشير قومندان العقبة في موضع آخر إلى أن الانجليز يبحثون عن مصالحهم الشخصية بقوله : (إذا كان تقدم دولتنا وتحضرنا يتفق مع منافع الانجليز ومصالحهم، فهم أصدقاء لنا، وإذا كـ... يضر بمصالحهم، فهم أعداء لنا دون شك . وإذا أردنا أن نوضح بالدليل، فعلينا أن نذكر حرب القرم كمثال على ذلك . ففي هذه الحرب تم التحالف بيننا وبين الانجليز ضد الـ... وحاربنا سوريا ضدهم . وقد كان دافع الانجليز على الاشتراك معنا في الحرب هو أن الروس يهزمون بأبصارهم إلى الهند ، كما يهزمون بأبصارهم إلى استانبول أيضا . وبهذا حافظنا نحن على دولتنا وتنفس الانجليز الصعداء في الهند . (١) .

سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا
إلى استانبول لانتهاء المسألة

تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى استانبول لحل المشكلة ،
بعد أن قرىء تقرير أحمد مختار باشا ووجد أنه غير مشجع.
سافر أحمد شفيق في ١١ أبريل ١٩٠٦ ومعه ملف بصور
جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا.

يقول أحمد شفيق في مذكراته :

(كانت التعليمات التي أعطيت لي أن أقول في الســـــمـــــراى
إن الجباب العالي (الخديو) بدل كل ما يستطيعه ولا يزال على ولائــه
للسلطان ، وأن أقابل سفير إنجلترا ، ولكن لا أبسوح له بالمكاتبات
السرية . وكنت قد استشرت بطرس غالي باشا ناظر الخارجية
المصرية قبل السفر فيما إذا طلب السفير الإنجليزي محادثتي ،
فهل أحادثه في شـــــىء ؟ فأجاب ، بأن لا مانع ، وأنه سيخبر
كرومر بذلك^(١) .)

وصل رئيس الديوان الخديو إلى استانبول يوم ١٥ أبريل

(١) أحمد شفيق باشا . : المرجع السابق ، ص ٨٥

١٩٠٦م فتوجه على الأثر إلى قصر يلدز^(١). ولنتركه هناك
يحكى ما حدث بينه وبين كبار رجال الدولة العثمانية من خلال
مذكراته :

(توجهت إلى يلدز ، فلم أجد رئيس الكتاب^(٢) ، فتوجهت
إلى نوري باشا^(٣) ، وسلمته الوثائق ورجوته عرض احترام وإخلاص
الخديو للسلطان ، وتقبيل الأعتاب من طرفي ، فدخل ثم عسا
بشكر الخديو والسلام لى ، وقال لى إن جلالة أمر بحضورى هذا
عند رئيس الكتاب .

ذهبت فى الميعاد المحدد ، فسلمت على ناظر الخارجية تحسب
باشا وأبلغته تحية الخديو . ثم دخل على السلطان وعسا فأبلغنى
أن جلالة متأكد أن سمو الخديو يساند الرغبات السلطانية
فى مسألة العقبة . وأبدي ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من
أراضى الدولة العثمانية ، وكلفنى أن أكتب للخديو بذلك ،
ثم قال : (إن أحمد مختار باشا أرسل يطلب أن تبعث الدولة
العثمانية برقية معينة للحكومة المصرية ، فلم يوافق السلطان عليها
وفضل أن تحل المسألة بمعرفة الخديو^(٤) .

(١) قصر يلدز ، هو قصر السلطان عبد الحميد الثانى ، ومعنى
الكلمة فى التركية : النجم .

(٢) رئيس الكتاب أى ناظر الخارجية التركية .

(٣) نوري باشا سكرتير السلطان عبد الحميد الثانى .

(٤) أحمد شفيق باشا المراجع السابق ، ص ٨٦

ثم قام أحمد شفيق باشا بزيارة الصدر الأعظم فريد باشا في ١٦ أبريل ١٩٠٦م وسمع منه نفس الكلام الذي سمعه من تحسین باشا. ثم نصحه الصدر الأعظم بأن (تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى السلطاني مباشرة، وأن الانجليز أميل الآن إلى التساهل في الموضوع^(١)).

وفي يوم ١٧ أبريل من نفس العام قابل رئيس الديوان الخديو سفير إنجلترا في استانبول، ودار بينهما الحديث حول مسألة العقبة. قال أحمد شفيق :

(علمت من سفير إنجلترا أنه في ابتداء المشكلة طلب إلي الباب العالي إخلاء طاباء، وبعدئذ تدور مفاوضات لحل المشكلة، وكان الباب العالي عازماً على القبول ، ولكن ثبت أن الأتراك ينوون احتلال جزيرة فرعون لولا إرسال العساكر المضربة واحتلالهم إيها. وقد هددهم الأتراك بإخراجهم بالقوة ، إلا أن حضور الطراد الإنجليزي ديانا حال دون ذلك . وأن الباب العالي كان قد عين اثنين من الضباط للتفاهم في مسألة الحدود ، ولكنهما عادا للأستانة بعد مقابلة المندوب السامي العثماني في مصر أحمد مختار باشا لهما . . ويعزى تغيير خطة الباب العالي في التمسك إلى أحمد مختار باشا وأحمد عزت العابد باشا سكرتير السلطان عبد الحميد الثاني . .

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٦

وقد فهمت من حديث سفير إنجلترا أن دولته متمسكة
بوجهة نظرها، وهي إخلاء طابا من الجنود الأتراك. وذلك عكس
ما فهمت من الصدر الأعظم عن خطة إنجلترا. وقد قال لى السفير :
(إن هذه المسألة لو سلمنا فيها للباب العالي ، فإنه يتدخل بعدها
فى كل شىء (١)).

وفى ٢٢ أبريل ١٩٠٦م ورد كتاب إلى أحمد شفيق باشا
من مصر موجه للصدر الأعظم. وقد طلب عزت بك منه أن يحمل
إليه بنفسه، وأخبره بأن الصدر الأعظم كان قد أرسل برقية لمصر
خاصة بنتيجة المباحثات مع أحمد مختار باشا، فأرسل الرد إليه
من مصر فى صيغة غير لائقة ، واضطر الخديو أن يجارى رجس
الاحتلال الانجليزى فى قبول هذه الصيغة. والخديو يأسف لذلك ، وقد
كُلف أحمد شفيق باشا بإبلاغ الصدر الأعظم أسفه شفوياً على
ذلك .

سلم أحمد شفيق الرسالة فى اليوم التالى إلى الصدر الأعظم،
فقال له الصدر الأعظم : (أخبر الجناب العالي (الخديو)
أننا نجرى اللازم الآن لإنهاء مسألة طابا ويلزم أن يساعدنا) .
فقال له أحمد شفيق : (أن بطرس غالى باشا ينتظر المعونة
فى مسألة الدير بالقدس) فرد قائلا : (عليه مساعدتنا فى مسألة
وعلى أن أرضيه تمام الرضى (٢)).

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٥ ، ٨٦

(٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٧

وهكذا نرى أن أحمد شفيق باشا سمع وعوداً شقوية فقط بحل
مسألة طابا، بشرط تعاون الخديو مع الدولة العثمانية في الحـ
أما موقف السفير الانجليزى ، فإنه يعكس وجهة نظر حكومتـه
في ضرورة إخلاء طابا أولاً من الجنود العثمانيين، ثم البدء بهـ
ذلك في التفاوض لتخطيط الحدود . كما أن وجهة نظر انجليتـه
تحركت على عدم الاستسلام للبواب العالى وعدم التساهل معه، لئلا يتدخل
بعد ذلك في كل شىء .

عاد أحمد شفيق إلى مصر فى ٢٨ يونية ١٩٠٦م صفر الـ
أن يصل إلى حل لمشكلة طابا التى سافر من أجلها . عاد ومعه
وعود شقوية بالسعى لحل المسألة .

حادث رفح

أرسل الأتراك نفرا من العساكر لاحتلال رفح بعد أن احتلوا طابا . فأزالوا عمودى الحدود من مكانهما تحت السدرة^(١) فسي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦م بعد أن تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى استانبول لحل المشكلة .

وافتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر الرفيش في ٢٨ أبريل، وجعلوا مكانها عمدا تركية ، ونصبوا خيامهم في حد مصر بين السدرة وطريق رفيش^(٢) .

بلغ خبر عمودى الحدود الحكومة المصرية لأول مرة فسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦م ، عن طريق أسعد افندى عرفات مكاتب جريدة المقطم فسي العريش^(٣) ، الذى كتب لجريستته يقول :

(١) الشدر ، شجر النبق، الواحدة سدرة والجمع سدرات بفتح الدال وكسرهما وسدر بفتح الدال . (مختار الصحاح، ص ٢٩٢) . وسدرة المنتهى : شجرة في الجنة (المعجم الوسيط، ج ١ ، ص ٤٢٢) .

(٢) نعوم بك شفيق والمرجع السابق، ص ٥٩٤

(٣) يذكر رشدى باشا في كتابه أنه تم إبلاغ مصر بأن مديري العمودين خلعا من مكانهما . كما خلع أحد عشر عامود تلغراف من الأعمدة التابعة لمصر، وضعت بدلا منها أعمدة تلغراف تابعة للحكومة السنية .

(رشدى باشا : ص ٧٨) .

ولا أعتقد أن الدولة العثمانية أبلغت مصر بذلك

(أن العساكر الأتراك أزالوا الأعمدة الرخامية المقامة فسي نقطة رفح بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية^(١) . مع أن تلك الأعمدة كان قد نقش عليها اسم الجناب العالي^(٢) وتاريخ حضوره إلى تلك النقطة . فألقته الجنود التركية على الأرض . ولم تحترم الاسم الكريم المنقوش عليه^(٣) .

علما بأن الخديو عباس الثاني كان قد زار العريش ١٨٩٨ م . وقد سجل محافظ العريش عثمان بك فريسي تاريخ هذه الزيارة على أعمدة الحدود المقامة تحت السدرة . يقول نعيم بك شقير : (في يوم السبت المبارك ١٢ شوال ١٣١٥ هـ ، هـ مـ سـ ١٨٩٨ أشرقت شمس طلعة الجناب الأعظم ولي النعم سمو عباس حلمي باشا الثاني الأفخم في سماء الحدود المصرية فكست هذه العلامة الكائنة برفح حلل أنوار البهاء . محفوفاً ببعض أعظم رجسـاله الكرام الذين منهم أصحاب السعادة عبيد الحليم عاصم باشا سرياور (رئيس الياوران) وحسن عاصم باشا سرتشريفاتي (رئيس

= إلا إذا كانت قد أرادت من ذلك شد انتباه مصر وجعلها تنفعل بشدة . لأن ما حدث يدل على التحدي الصارخ لتحويل مجال الاهتمام من المنطقة الهامة والحساسة عند طابا إلى رفح . وانظر ١٨٠ ، ١٨١ .

- (١) الحكومة الحميدية، نسبة للسلطان عبد الحميد الثاني.
- (٢) المقصود بالجناب العالي ، الخديو . والمقصود بالخديو هنا، عباس حلمي باشا .
- (٣) جريدة المقطم، العدد ٥١٨٩ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٠٦ .

التشريفه) وحسين محرم بك قومندان الحرس . حرس اللـ
ملكه بحسن تدبيره وأدام عزه وتأييده وابتهاجه آمين).

محافظ العريش

عثمان فريـد (١)

ومن الجدير بالذكر أن مكاتب جريدة المقطم أبلغ جريدته
بالخبر قبل أن يبلغ محافظ قلعة العريش^(٢) محمد بك إسلام
(حكم من أول أغسطس ١٩٠٢ إلى آخر أبريل ١٩٠٦) الحكومة المصرية ،
مما أدى إلى عوله . وألحقت محافظة العريش إداريا بالحربية ،
التي أرسلت إليها القائمقام باركر بك مساعد مدير المخابرات
المصرية لإدارة الأعمال فيها مؤقتا^(٣).

ويذكر رشدي باشا أن انجلترا استغلت هذا الحادث
استغلالا جيدا ، حيث استخدمته في تقوية موقف مصر من مشكلة
العقبة^(٤).

ويحكي شاهد العيان نعم بك شقير في كتابه حول تاريخ سيناء
عن تلك الأيام العصيبة التي شارك في أحداثها ، فيقول :

-
- (١) نعم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٥٦
(٢) بني السلطان سليمان القانوني قلعة العريش ١٥٦٠م (نعموم
بك ، ص ٥٦٢)
(٣) نعم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٦٨
(٤) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٧٨

(صدرت الأوامر من الحكومة المصرية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٦م للطراد الانجليزى (متوفى) الراسى فى ميناء بورسعيد بالسفر حالا إلى رفح لتحقيق الخبر. وأمرتنى بمرافقتيه وقد عينت قومندان الكابتن (ويموث) Weymouth (معتمدا للدولة البريطانية)، وعينتنى (معتمدا للحكومة المصرية) وأمرتنى بالثبوت من الخبر بأنفسنا، حتى ١٥ ما وجدناه صحيحا نحقق على العمل رسميا باسم الدولة البريطانية والحكومة المصرية معا. فنسلم احتياجنا إلى ضابط العساكر التركية فى رفح، ثم نعود إلى مصر. وقد حذرنا فى الوقت نفسه من تعدى حدود رفح شمالا.

قام بنا الطراد منقفا من بورت سعيد عصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٦م ، فوصلنا العريش صباح اليوم التالى. فقابلت محافظها محمد بك إسلام. وانتقيت أربعة من رجالها العارفين ميناء رفح، ومكان عمودى رفح بدقة، وهم : الشيخ (سلام عمادة) عمدة السواركة والشيخ (سليمان معيوف) شيخ الرميئات ولوحسين عبد الكريم الجعلسى) من أنشط بسوليس العريش و (قطامش أغا عيىد) كبير هجانة العريش. فأرسلت اثنين منهم فى العسال بطريق الشاطيء على أن يقفنا عند ميناء رفح، ويومئنا إلينا لنقف عند الحد، وأخذت اثنين معى فى الطراد. وقام الطراد بتنا قاصدا ميناء رفح الساعة الأولى بعد الظهر. وكنت قد أعلمت القومندان (الكابتن ويموث) بما أخبر به الدليلان اللذان معى عن موقع رفح، فرسنى فى مينائها وذلك فى الساعة الرابعة والربع بعد الظهر. وكان الدليلان المرسلان بالبر، قد قاما قبلنا من العريش بساعتين، فوصلا بعدنا بساعة وربع الساعة، ووقفنا على

الشاطي . تجاهنا ، وأوماً إلينا فنبسولت إلى البر وقابلتهم .
 فأكدوا لي أننا على الحد ولم نتعده . وغرائيب رفع علي نحو ساعة
 مناء . تحجبها التلال الرملية التي تحاذي الشاطي . من بلـسـدة
 العريش . وكانت الشمس قد غابت . فأوصيت شيخ الرميـسـلات
 أن يعد لنا بعض الركائب إلى الصباح ، وعدت إلى الطراد . وفي
 صباح يوم ٢٠ أبريل نزلت إلى البر ، وركبت ومعى الخيـراء الأربعة
 قاصداً رفع . أما الكابتن ويموث ، فإنه بقي في الطراد
 ينتظر منى الخبر ، وقد تركت له على الشاطي . جوادا مع خبيـر .

وفي طريقى إلى رفع فى التلال الرملية التقيت ببعض فرسان
 الرميـسـلات فأكدوا لي : أن عمودى الحدود قد أزيلا من مكانهما فى
 ١٢ أبريل وأن ١١ عمودا من عمد التلغراف المصرى من بئر رفـسـح
 إلى طريق رفيع ، قد هذلت بعد تركية فى ٢٨ أبريل . وقالوا أن فى
 رفع نحو خمسين عسكريا عليهم ملازم يدعى (اسماعيل افندى) ،
 ومعهم موظف ملكى مأمور الجفالك ^(١) يدعى (مصطفى افندى) ،

(١) الجفالك جمع جفلك : و (جفلك) محرفة عن الأصل التركى
 جفتسلك أى مزرعة .

وقد جاءت التسمية عندما أنعم محمد علي باشا على
 نفسه وعلى أفراد أسرته بأطيان واسعة من الأبعادىـسـة
 والمعمور (رزقة بلا مال) صارت ملكا مطلقا لهم فى فبراير ١٨٤٢م
 بعد أن كانت ملكا مقيدا منذ فبراير ١٨٢٧م ، وعرفت
 تلك الأطيان باسم الجفالك .

وكانت الرونـسـامـه تعطى صاحب الجفلك تقسيطا باسمه =

وعلى الجميع يوزباشى أركان حرب (مفيد بك) . وهم يسكنون
 فى هـ خيام، وقد نصبوا خيامهم فى حد مصر بين السدرة، حيث
 كان عمودا الحدود، وطريق رفيع، مع أن عادة العساكر التركية،
 كانت إذا جاءت لقمشي، محجرا على الحدود تجعل خيامها بين
 السدرة وبئر رفح). فلما خرجت من القلال الرملية، وأشرفت
 على الخيام، أرسلت مع البوليس حسين رقعة (أى رسالة
 قصيرة) باسمي عليها هذه العبارة:

(نعوذ بك شقيق موظف بنظارة الحربية بمصر حضر مندوبا
 من قبل الحكومة المصرية، لمقابلة حضرة قومندان العساكر الشاهانية
 العسكرية الآن فى رفح مقابلة خصوصية ودية)

ثم تقدمت إلى كوخ التلغراف وهو عند ملتقى طريق رفيع
 بطريق العريش إلى رفح على نحو ٥٠٠ خطوة من الخيام و ٦٠٠
 خطوة من السدرة. وبكت في انتظار رد العجالة . فقد رأيت
 السدرة ولم أر عمودى الحدود. ورأيت عند التلغراف من الكسوخ

٣٠٠. بقيت إعطاء الأتبان له . وقد نتج عن ذلك إصلاح مقدار كبير
 من أتبان الأبعادية وزراعته، فوادت بذلك الثروة الزراعية.
 وقد ضم محمد على إلى الجفالك أتبان بعض القسرى
 العاجزة عن دفع ما عليها من المال، وبذلك اتسعت مساحة
 الجفالك.

(د) أحمد الحقة، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على
 الكبير، ص ٥٦، (القاهرة ١٩٥٠)

جنوباً تختلف عنها منه شمالاً . وقد وضع العساكر حارساً على الطريق بينهم وبين الكوخ . فأوقف الحارس الرسول . وبعد برهة عــــــاد الرسول ، وقال : (أن مفيد بك قومندان النقطة غائب في خــــان يونس . ولكن مصطفى افندى مأمور الجبالك هنا ، وهو بانتظارك عند الحارس) . فتقدمت إليه ، وبعد السلام ، قلت : (أليس الأصلح أن نعود إلى الكوخ أو ندخل إحدى هذه الخيام فنحدث بها مـــــــو لازم ؟) فتردد في الجواب ، فعلمت أنه مأمور بمقابلتي في ذلك المكان . فقلت : (أين قائد هذه العساكر ؟) : (ذهب إلى خان يونس لمهمة وسيعود قبل الظهر . وقد بعثت إليه برقعتك مع رسول خاص) . قلت : (إذآ أنتظر قدومه في هذا الكوخ لأنــــى أريد مقابلته لغرض هام . وقد حضر الكابتن ويموث في الطراد منـــــــرفاً معتمداً من قبيل الحكومة الانجليزية . وهو أيضاً يريد أن يقابلـــــــه للغرض عينه) . قال : (أليس لى أن أعلم هذا الغرض ؟) قلت : (بلى ، كان تحت هذه السدرة عمودان من الفرانيسيت جعلتا الحد بين مصر وسوريا ، فأزيلتا في ١٢ الجارى (أبريل ١٩٠٦ م) . وفي ٢٨ منه ، بدلت عمد التلغراف المصرى بين كوخ التلغراف هــــــذا وبئر رفح بعمد تركية . فنريد مقابلة الضابط المسئول فى هذه الجهة لنسأله عن ذلك ، ونبلغه أمراً نحن مكلفون إبلاغه إياه رسمياً) . ففسال : (لقد مضى علينا هنا ٤٢ يوماً ، فلم ذر أحداً غير عمد التلغراف ، ولا رأينا عمداً للحدود تحت السدرة . ولكن هــــــذا المكان مملوء بالعمد ، لأنه قد قام عليه في القديم هيكل عظيم . وهذه العمدة هي من آثاره . ثم إن الحد الذى نعرفه بين محافظة العريش

وقائمه قسامية غوه هو طريق رفيع الذى عليه كوخ التلغراف . وقد كانت
أراضي رفح كلها بيد أناس من خان يونس ولكن لم يكن معهم
حجج تثبت ملكيتهم ، فاندفعتهم منهم وضممتها إلى إدارة الجبالسك
باسم الحضرة السلطانية ، وبقي الواضعون أيديهم على الأرض يحرقونها
كما كان من قبل ويدفعون العشور .

فعلت من جوابه أن الترك ينوون إنكار وجود العموديين ،
وإذا اضطروا ، قالوا أنهما بقايا هيكل قديم وليس الحد بيمن
مصر وسوريا . ولكن لما لم يكن هو الموظف المسئول عما يقول ، قلت
له : (فهمت جوابك ، فمتى حضر الضابط المسئول ، ذرى قوله ونجيب
عنه) . ثم عدت إلى الكوخ ، وبعثت برسول إلى الكابتن ويمسوث
أخبره بما كان ، فحضر عند الظهر ، وانتظر القومندان برهة
فلم يحضر ، فأرسل إليه عجالة بهذا المعنى :

(قومندان العساكر الشاهانية برمح . . بعد السلام . . أكتب
إليكم هذا لأخبركم أنى جئت مندوبا من قبل الحكومة البريطانية
لمقابلتكم بشأن خط الحدود ، ويمكننى الانتظار هنا ساعتين فقط .
فإذا أن تأتوا إلى أو أن أذهب إليكم ومعى نعيم بك شقير الذى
حضر مندوبا من حكومة مصر . وأرجو أن تتكرموا بالرد هـــــــــــــــــــــ
مع رافعه (أى الرسول) . واعلموا أن مأموريتنا هذه هى مأمورية
ودية سلمية ، ويمكن إنهاؤها بمقابلة قصيرة) .

رفح فى ٢٨ أبريل ١٩٠٦م الكابتن أ. ويمسوث

قومندان الطراد منرفسا

فلما وصلت عجالتة هذه مخيم العساكر، حضر اسماعيل افندى وقال : (أن مفيد بك لا يزال في خان يونس، ولكن لا بد من حضوره بعد نصف ساعة) . وكانت الساعة إذ ذاك الواحدة بعد الظهر، فانتظرناه إلى الثامنة والربع، فلم يحضر، مع أن خان يونس لا تبعد عنا غير ساعة . فعدنا إلى الوابور، وأرسلنا إليه الاحتجاج الآتسى :

(مينا رفع في ٢٠ أبريل ١٩٠٦ م ، الساعة ٢ بعد الظهر .

حضرة قومندان العساكر الشاهانية برفع .

نعلم حضرتكم أننا انتظرنا خمس ساعات في بيت التلغراف تجاه معسكركم لأجل مقابلتكم ، فلا حضرتم ولا حضر منكم حساب ، فعدنا إلى الوابور . وقد لاحظنا أن عمودى الحدود اللذين كانا قائمين عن جانبي السدرة التي عسكرتم قربها، قد رفعا من مكانهما . ولحظنا أيضا أن عمد التلغراف العصرى من خط الحدود إلى طريق بئر رفيع قد بدلت بعد أخرى . فبالنيابة عن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نحتج على فعلكم هذا احتجاجا شديدا . ونطلب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد التلغراف إلى أماكنها، وتحافظوا على الحدود المقررة . وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجال الحل والعقد من المصريين والانجليز في مصر . وإذا أحببتكم مخاطبتنا ، فالطراد لايسافر من مينا رفع قبل صباح الفد الثلاثاء الساعة ٩ أفرنسية) .

أ. و. ويموث، قومندان الطراد منرفا (معتمد الحكومة البريطانية)
نعوم شقير (معتمد الحكومة المصرية)

وفي فجر الفد حضر ضابط من معسكر الترك إلى الشاطىء ،
وأرسل خيرا إلى الطراد أن مفيد بك آت لمقابلتنا فسي
تمام الساعة الثامنة من الصباح . فلما كان الميعاد رأينا كوكبــــــــــــة
من الفرسان آتية من جهة رفح فعلمنا أنها مفيد بك وحرســــــــــــه ،
فذهبت في قارب يجبره رفاص الطراد لمقابلته . وكان قد قسم
في البحر إذ ذاك نوء شديد فلم يكن من الممكن الوصول
بالقارب إلى الشاطىء . وكان قطامش الهجان الذى رافقنى من
العريش يحسن السباحة ، فأرسلته إلى مفيد بك ، فقال : (لو كنت
أحسن السباحة لذهبت إليكم في الحال على أن النورول من القارب
الآن أبصر جدا من الصعود إليه ، فحبدا لو استطعتم النورول إلى البر
للمفاوضة معكم فى ما أتيتم لأجله) . وكان البحر قد اشتد هياجه
حتى تعالت أمواجه كالجبال وأنا لا أحسن السباحة إلى حد أحتقر
معه الأنواء . ولكنى لم أطق أن أعود أدرأجى إلى الطــــــــــــراد
بدون مقابلة الضابط المسئول وسماع أقواله ، لاسيما وقد لاحظت من
رسالته أنه يود كثيرا مقابلتى قبل السفر . فاعتمدت على الله
وامتطيت الأمواج وصحبني الهجان والبوليس وأربعة من البحــــــــــــارة
الانجليز ، فوصلنا الشاطىء بعد جهاد عظيم . فوجدت مفيد بك
ومصطفى أفندى واسماعيل أفندى قد ترجلوا ، ووقفوا على الشاطىء ،
ومعهم ١٥ فارسا ، قد انتظموا صفا واحدا على بضعة خطوات منهم .
فرحبوا بى وهنأوني بالسلامة ، ثم خلع على مصطفى أفندى
عباءته ، ورفع الهجان شمسية فوق رأسى . وشرعنا فسي الحديدى ،
فقال مفيد بك : (كنت أمس فى خان يونس وغوة أحقق قضية قتيل ،

فلما وصلني كتابكم الأخير أسرع لمقابلتكم . أما أنت معتمد
الحكومة المصرية فأني أفأوضك في الأمر ، وأما الكابتن ويموث معتمد
الحكومة البريطانية فأني أستقبله كدائر . وكل ما أعلمه عمن
مركز الانجليز في مصر أنهم يديرون مالياتها وليس لهم حق التدخل
في مسألة الحدود . فالمفاوضة في الحدود إنما تكون بين مصر وهي
ولاية ممتازة من ولايات الدولة العلية . وبين متصرفية القدس
الشريف . ثم قال : (وهل تقصدون بكتابكم الأخير هذا بلاغاً
نهائياً؟) قلت : (لا ، إنما هو احتجاج رسمي علي إزالة عمودى الحدود
من مكانهما) . فاتخذ مفيد بك خطة مصطفى أفندى من إنكسار وعمود
العمودين بتاتاً ، فاستقربت اتخاذهم لهذه الخطة في مسألة هامسة
صريحة كمسألة العمودين وأجبت أن أريه عبث هذه الخطة ، وكان
قد تجمع علي الشاطي . بعض الرميلات وفيهم سليمان معيوف شيخ
الرميلات ، فقلت : تحت السدرة في رفح عمودان بعدان الحد بين
مصر والشام؟ فأجابوا : (نعم ، كان تحت السدرة عمودان من
الفرانجيت الأحمر ، كنا نراها هناك منذ نشأتنا ، ونعلم أنهما الحد
بين مصر والشام ، وقد ورثنا هذا العلم عن الآباء والأجداد . وفسي
سنة ١٨٩٨م زار خديو مصر الحدود ونقش تاريخ زيارته علي العمود
الذى إلى جهة العريش . فلما جاءت عساكر الدولة العثمانية
مؤخراً أزالوا العمودين فسي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦) فامتعض مفيد
بك من صدراحة الرميلات وجرأتهم ، ولكنه كظم غيظه ، وقسـال :
(أن العساكر لاتجسر أن تزيل العمود أو تبدلها إلا بأوامر عالية) .
قلت : قد فهمت الحالة الآن وأريد الانصراف . ولكن قبـل

الانصراف أريد أن أقول كلمة نصح لعلها تفيد، ولست أقول مده الكلمة كمندوب من قبل الحكومة المصرية، بل أقولها كلبنانسي الأصل ذى صبغة عثمانية يغار على كرامة دولته : إن مسألة الحدود الآن قد دخلت فى دور حرج، وأن قولنا لم يكن هناك عهد تدل على الحدود لا يشرفنا ولا ينجينا من الحرج، وأرى (القوم) قد عقدوا النية على تنفيذ مطالبهم وترك القديم على قدمه بالرضى أو بالقسوة . فإن كان رجال الدولة العثمانية واثقين بقدرتهم على الثبات ففى هذا المضمار، فليفعلوا ما شاءوا وإلا فإنى بإلحاح أنصحهم أن يجسدوا لهذه المشكلة حلا يحفظ كرامة الدولة العثمانية ولا يعرضها للفشل والخللان . وأبسط حل لها فى ما أرى أن تعود العساكر من طابا والعقبة إلى أماكنها، وتعين لجنة مختلطة من أتراك ومصريين، تقرر على الحدود فتعين الحد الفاصل بصورة جديدة ودية . وقد رأى مفيد بك ورفيقاه أنى أكلمهم بإخلاص ، فشكرونى على ذلك كثيرًا ولكنهم لم يجسروا أن يصرحوا لى بغير ما لقنوه . ثم ودعنى مفيد بك وعاد بحرسه إلى رفح وترك معى مصطفى افندى واسماعيل افندى للإعتناء بى إلى أن أعود إلى الطراد .

وكان القارب والرفاعي لا يزالان في انتظارنا وراء الأمواج،
فرمى لنا الرفاعي حبلانستعين به على الرجوع، وكان النسيم
قد ازداد اشتدادا، فحاولنا الوصول إلى القارب فرارا فلم نفلح،
وقد أصبح القارب في خطر الغرق . وكان بين الانجليو الديسن
على الشاطئ، من يحسن الاتصال بالإشارة، فبعثت بإشارة إلى
الكابتن ويموث أخبره أن المفاوضة مع مفيد بك لم تسفر عن

شيء يستلزم حضوره أو بقاءه في الميناء . وأنه يستحيل علينا
بسبب الأتواء أن نصل إلى القناري . فإذا كان يود السفـر
إلى العريش حالا ، فليرسل إلينا ثيابنا ونحن نسير في النهر فنوافيه
إلى العريش غدا ، فطلب إذ ذاك الرفاق والقارب وجمعـ
ثيابنا في برميل ورماء في البحر ، فقدفتهم الأمواج إثني الشاطي .
ثم أفلح بالطراد إلى العريش .

وذهب اسماعيل أفندي الضابط التركي مع الهجان وشيخ
الرميلات ليحضروا لنا الركائب ، وبقي معي مصطفى أفندي ، فعاد
إلى مسألة الحدود ، فقال : (كنا ظننا أن الطراد عازم على إنـوال
العساكر إلى البحر ، فصفقنا عساكرنا على رؤوس التلال الرملية
المشرفة على الشاطي ، لمنع عساكرهم من الدخول . بل نوبنا مرة ،
إذ كنت أنت والكابتن ويموث في الكوخ ، أن تلقى القبض عليكما ،
قال ولكن لاتسألني عن السبب) . فقلت : (لطف الله بهـ
الدولة وقيض لها رجالا أكفاء أمناء يعرفون كيف يديرون دفتها
إلى ميناء الأمان) .

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر ، حضرت الركائب من الإبل
والخيل . فسرنا ما بقي من النهار وقسما من الليل ، حتى وصلنا
قلعة العريش في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢ مايو سنة ١٩٠٦م . فبتنا
في القلعة إلى طلوع الشمس . ثم ذهبنا إلى الشاطي ، فأرسل لنا
الطراد الرفاق ومعهم قارب مسطح يمكن إدناؤه من الشاطي . فسي النور ،
وكان النولا يوال شهيدا ، فوصلنا الرفاق بكل مشقة . وعـ

بنسب الطراد، فوصلنا بورسعيد مساء ذلك اليوم ، ومصر مساء
اليوم التالي ٢ مايو سنة ١٩٠٦م^(١) .

* * *

ويبدو - في ظني - أن الحكومة العثمانية أرادت من وراء
إزالة عمودى الحدود من مكانهما عند رفح شغل المصريين والانجليز
عن طابسا والمناطق الحساسة المجاورة لها بموضوع آخر أقل
أهمية وخطورة، لكي تخفف من الضغط البريطاني المصري الذي
يطالبها بالانسحاب من منطقة طابا. علما بأن حادث الحدود عند
رفح لم يحدث من قبل جندى أو قائد عثمانى مكلف بحراسة
المنطقة ، ولكنه حدث - كما قال مفيد بك - بناء على أوامر
عالية من الباشا العالي، طبقا لتخطيط معين تهدف الدولة العثمانية
من وراءه إلى تحقيق هدف معين في رأيي . وقد نصح نعم بك شقير
قادة منطقة رفح من العثمانيين نصيحة غالية بإطلاعهم على مجريبات
الأمر بالنسبة لمسألة طابا وأبعادها ، وما يمكن أن تتمخض عنه
في مستقبل الأيام . وكانت نصيحته تتلخص في أن مسألة الحدود
قد دخلت في دور حرج جدا . وأن الانجليز قد عقدوا المـ
على تنفيذ مطالبهم وترك القديم على قدمه دون مساس سواء
بالرضي أو باستعمال القوة . فإن كسان الأتراك واثقين من قوتهم
وقدرتهم على التصدي للإنجليز ، فليفعلوا ما شاءوا ، وإلا سارعوا
في تقديم حل للمشكلة قبل فوات الأوان . وأبسط حل لهذه المشكلة

(١) نعم بك شقير ، المرجع السابق، ص ٥٩٤ - ٦٠٠

ففي رأيه هو انسحاب العساكر العثمانية من طابها والعقبة
وتعيين لجنة مصرية تركية لتحديد خط الحدود بصورة جديدة
وودية.

ولكن إزالة عمودى الحدود عند رفح من مكانها أدت إلى نتيجة
تختلف عما توقع الأتراك ، فقد أدت إلى زيادة التوتر وإلـسـى
ازدياد نشاط الدبلوماسية الانجليزية على المستوى الدولـسـى
والمحلى ، تمهيدا لاتخاذ إجراء عملى وحاسم تجاه المشكلة يتسم
بالتهديد..

(وأخرجت الدبلوماسية البريطانية أزمة طابها من محور النشاط
الدبلوماسى بين الدبلوماسية العثمانية والدبلوماسية المصرية.
وتولت المفاوضة مع العثمانيين عن طريق كرومبـسـر والسفـيـر
الإنجليزى فى الآستانة.(١).

الإنذار البريطاني للدولة العثمانية

توالى الأحداث بسرعة في شهر أبريل ١٩٠٦م ، وأصبحت
تفكك الخطر التصادم

- قدم المبعوث التركي أحمد مختار باشا تقريراً مفصلاً
بالحقوق المصرية يملئ شروطاً مهينة في ١١ أبريل.
- تقرر سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا
إلى استانبول في ١١ أبريل لحل المشكلة بعد أن وُجّه
أن تقرير أحمد مختار تقريراً لا ينبيء عن خيـــــــــــــــــل.
- أزال الأتراك عمودى الحدود من مكانهما عند رفح فـــــــــ
١٢ أبريل، وعلمت الحكومة المصرية بالخبر في ٢٥ أبريل.
- رد الخديو عباس حلمي باشا على تقرير أحمد مختار وعد
مراسلات الباب العالي في ١٤ أبريل، موضحاً أنه يعتد
على الإحصاف بالحقوق المصرية في سيناء.
- الباب العالي يرد على الخديو في ٢٢ أبريل، منكراً
حق مصر في سيناء.
- بدل الأتراك ١١ عموداً من عند التلغراف المصرى بعمود
تركية عند رفح في ٢٨ أبريل.

وأمام هذه التطورات الخطيرة والمتلاحقة في شهر أبريل ١٩٠٦م،

كمان على انجلترا أن تعد العدة لإجراء حاسم لأن الأحداث تتطلبون تطورا خطيرا في غير صالح مصر وفي غير صالحهم.

(زاد حادث رفع من غضب الإنجليز ، فقرروا وضع ————— لمشكلة الحدود، وذلك باستعمال التهديد. ولم تكن الحرب مع الدولة العثمانية والاستيلاء على المناطق المتنازع عليها تراود خيال الإنجليز، لأنها لا تتماشى مع مصالحهم. ولا شك أن الحرب إن قامت ، فلن تترك أثرا طيبا في الدولة العثمانية ، كما أن أثرا سيكسون سيئا للغاية على الإنجليز. لأنها ستؤثر على الجبهة الداخلية في مصر. وكان من الطبيعي أن الإنجليز كانوا مقتنعين بأنهم يستطيعون الوصول إلى أغراضهم عن طريق التهديد دون أن يصلوا إلى منطقت الحرب لحل المشكلة (١).

وقد رأى كرومر ألا يستسلم لمطالب السلطان المجففة، لأنه إذا استسلم لها فسوف ينتج أسوأ الأثر من خسائر. تمزيق شروط فرمان تولية العرش والبرقية المكمل له. ولكنه طالب بالتمهل (فمسن المرغوب فيه منح جنابه العالي كل فرصة ممكنة للخضوع لاحتياجاتنا ، حتى إذا اضطررنا إلى القيام بأي عمل حاسم لا يمكنه تقديم أي حصة (٢).

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٨٠

(٢) (2) Correa, Part LYIV No. 164 Cromer to Grey, March 27 1906 (Desp. No. 80).

وكعادة الإنجليز دائما بدأوا يعدون الهدنة ويمهدون السبيل أمام إصدار هذا الإنسداد. وهذه الاستعدادات تتلخص في كسب التأييد العالمي وكسب التأييد المحلي :-

- بالنسبة للتأييد العالمي :-

كان موقف ألمانيا من انجلترا يشوبه الغموض في البداية. وكانت انجلترا تتوجس خيفة من تصرفات ألمانيا ومن علاقاتها بالباب العالي. وقد دفع هذا الشك انجلترا إلى الغضب من ألمانيا عندما قام الخديو عباس حلمي بزيارة استانبول ١٨٩٥ م. فقد تصورت أن السفير الألماني في مصر هو الذي شجع الخديوي على زيارة الآستانة لوجود أزمة في العلاقات بين انجلترا وألمانيا. وقد بدأت انجلترا منذ ذلك الوقت تسعى لتحسين علاقاتها بألمانيا وعندما وفقت في ذلك، كان من نتيجة توفيقها أن أرسلت ألمانيا تعليماتها إلى مندوبها في مصر بارون شون هاكنج، لكي لا يعارض سياسة بريطانيا، وألا ينضم إلى أعدائها في المستقبل، إلا إذا جاءته أوامر بذلك (١).

ويذكر نعوم شقير في كتابه (١) أن استعداد ألمانيا لم يكن قد تم بعد، فنصح سفيرها في الآستانة السلطان بالتسليم لمطالب انجلترا لأن دولته لا تستطيع أن تنصره عليها في الأحوال الحاضرة (٢)

(١) د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول

الكبرى إزاءها، ص ١٥٠ القاهرة - ١٩٥٢

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق، ص ٦٠٢

وكان موقف ألمانيا هذا سببا من أسباب تراجع جنج تركيا وميلها
إلى التسليم بمطالب بريطانيا^(١).

ومن ناحية أخرى تمت لقاءات بين وزير الخارجية البريطانية
السير إدوارد جراي وسفراء الدول الصديقة مثل فرنسا وروسيا. وكانت
ردود الحكومتين مشجعة للغاية. فقد كانت تشجع الانجليز على
استخدام إحصاء قوى مع الأتراك؛ كانت روسيا تفضل التنسيق
بين السفارات الثلاث في استانبول. وكانت فرنسا تفضل إجهاد
السلطان على الرضوخ لمطالب إنجلترا^(٢).

ومن المعروف أن موقف فرنسا كان منذ البداية مناصرا لانجلترا
بحكم الاتفاق الودي المعقود بينهما في أبريل ١٩٠٤م. ذلك الاتفاق
الذي أطلق يد بريطانيا في مصر. فقد ذهبن على اعتراف فرنسي
بالنفوذ البريطاني في مصر وحققا في التصرف بحرية في شئونهما، فسي
مقابل اعترا ف بريطانيا بحقوق فرنسا في مراكش. ولذلك ظهر
منذ البداية تأييد فرنسا لبريطانيا في الأزمة، وطلب سفيرها في
الآستانة من الحكومة التركية الإذعان لمطالب بريطانيا، كما أبدت
فرنسا استعدادها لتقديم كل معونة ممكنة لبريطانيا^(٣).

(١) د. إبراهيم أمين غالي: شبه جزيرة سيناء، عصر التاريخ
الحديث، ص ٢٨ القاهرة ١٩٧٦م.

(٢) انظر د. يونان رزق: المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) عطية حسين أفندي: سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة
قانونية سياسية، ص ١٣٠، ١٣١ القاهرة ١٩٧٧م.

ومكدا أصبح المحيط الدولي مهددا لاتخاذ (الاجراء الحاسم) ..

- بالنسبة للتأييد المحلي،

لما كانت احتمالات رود فعل ضخمة في مصر

نتيجة لاتخاذ الإجراء المنتظر كبيرة، فقد روى قبل اتخاذ هذا

الإجراء أن تتم زيادة جيش الاحتلال البريطاني في مصر (١)

طلب كرومر من حكومة زيادة الحامية البريطانية في مصر

كوسيلة ناجحة للضغط على السلطان (٢). وما لبثت وزارة الخارجية

البريطانية أن وافقت على قرار إرسال القوات المطلوبة ورأت إعلان

هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثير المطلوب على الرأي العام

داخل مصر (٣)

وكان المندوب السامي البريطاني في مصر يقظا أيضا ، ففور

علمه بإزالة عمودى الحدود عند رفح ، سارع بإرسال البارجة منيرفا

وعلى متنها مندوب عن بريطانيا ومندوب عن مصر إلى هنيالك ،

لتقصي الحقائق وتقديم احتجاج سبق أن ذكرناه .. وهذا ما دعم مركز

الإنجليز في مصر أيضا ..

(1) Corres. No 71 Grey to Cromer, April 24
1906 (Tel 52).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٨

(2) Corres. No. 11 Cromer to Grey, April 4
1906 (Tel. No. 84)

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٨٨

(3) Corres. No. 55 Grey to Cromer, April 19,
1906 (Tel. No. 45).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٩١

وإذا كانت بريطانيا قد أبدت مصر في هذه الأزمـة، فإن ذلك بالطبع ليس حبا فيها أو خطبا لودها. وإنما تحقيقا لمصالحها هي لأنها صاحبة القوة ودولة الاحتلال، وحيث يهـمها بالدرجة الأولى المحافظة على أمن قناة السويس، ذلك الشريان الحيوى، ومنع تهديدها من الشرق.

وظهرت بريطانيا في الأزمة بمظهر الدولة الحامية لمصر والمحافظة على مصالحها، إذ طالبت باسم مصر أن يـجـلو الأتراك عن طابـعـاء، وهددت وتوعدت، كما لو كانت مصر جزءاً من أملاكها، فكـمـان هذا المظهر من علامات الحماية. (١)

وبعد أن اكتسبت إنجلترا تأييدا دوليا وتأييدا محلياً، روى أن أنسب إجراء مصاحب لصـدور الإنذار البريطانى للدولة العثمانية هو عمل مظاهرة بحرية فى شرق البحر الأبيض المتوسط بالقرب من السواحل التركية يوم ٤ مايو سنة ١٩٠٦ فقد اقتـرح السير إدوارد جرای أن يتجمع الأسطول البريطانى أولا فى سـيـبـريه فى اليونان. وإن لم يكف هذا لإذعان العثمانيين، تتقدم قطع هذا الأسطول إلى جزيرة لمنوس وميتيلين Mytilene الواقعتين فى بحر إيجه والتابعتين للأتراك. وأن تظل هناك حتى يمكن الوصول إلى تسوية مرضية. (٢)

(١) عطية حسين افندى : المرجع السابق، ص ١٢٢، ١٢٣

(١) Corres. No. 93 Grey to Cromer, April 30, 1906 (Tel.No.55) and to O'conor (Tel.No.58)

نقلا عن د-د يونان رزق : المرجع السابق، ص ٦٢.

وتمت دراسة إمكانية انضمام بعض قطع الأسطول البريطاني في مصر إلى بقية الأسطول الذي تقرر استخدامه في تنفيذ الإجماع العسكري المطلوب . وقد وافق كرومر على انضمام الطراد (منيرقشا) إلى هذا الأسطول . ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب الطراد (ديانا) من العقبة ، حتى لا يحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطراباً شديداً في العالم الإسلامي ويريد الأمور تعقيداً . كما أن بقاء ديانا يجعل في الإمكان إذا تقدم الترك إلى نخل أو قناسة السويس تدمير العقبة ، وعدم تمكين الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلاً^(١).

أصبح الجو مهياً بعد كل هذه الإجراءات والاستعدادات فسرأت انجلترا أن توجه رسالة مطولة إلى وزير الخارجية التركي توفيق باشا عن طريق السفير البريطاني في استانبول سير أو كونسور في ٣ مايو سنة ١٩٠٦م.

بعد أن استعرضت الرسالة فرمان تولية العرش الذي صدر في ٩ يناير ١٨٩٢م للخديو عباس حلمي باشا وبقية الصدر الأعظم جواد باشا التي صدرت في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م مصححة ومتممة للفرمان السابق، ذكرت أن حدود مصر تبدأ من رفح حتى خليج العقبة بموجب ما ورد في البرقية التي تؤكد على عودة الوضع

(1) Corres. No. 124 Cromer to Grey, May 3, 1906 (Tel. No. 181).

بالنسبة لسينا، علي ما كان عليه في عهد سلفي الخديو عباس
 حلمي . ثم احتجت علي قيام العثمانيين بالاستيلاء علي طابسا .
 ولأول مرة يعترف الانجليز رسميا في هذه الرسالة بخطورة العثمانيين
 علي قناة السويس وعلي مصر . وقد طالبت انجلترا البسباب
 العالي بسرعة إخلاء بطابا من الجنود العثمانيين ثم رسم خط الحدود
 مدرفح حتي خليج العقبة، تنفيذ لبرقية الصدر الأعظم جواد باشا .
 وانتهت الرسالة بتوجيه إنذار بالتنفيذ خلال عشرة أيام وتهديد
 بعواقب الامتناع عن التنفيذ .

وهذا هو نص المذكرة مترجما عن اللغة التركية :

(كانت وزارة الخارجية الحليّة (العثمانية) قد أبلغت
 سفارتنا وسلمتها صورة الفرمان العالي المؤرخ في ٢٧ شعبان ١٣٠٩ هـ
 الذي تشرف بالصدور متضمنا تحديد مهام حضرة صاحب الفخامة
 والدولة خديو مصر عباس حلمي باشا، وكذلك صورة التلغراف المؤرخ
 في ٧ رمضان ١٣٠٩ هـ (٨ أبريل ١٨٩٢ م) والمرسل من قبل
 الصدر الأعظم جواد باشا إلي المشار إليه بشأن شبه جزيرة طابسا
 سيناء . وبناءً علي ما في هذه الوثائق كانت شبه الجزيرة المذكورة
 ستدار من قبل الخديوية المصرية مثلما كان في عهد سلفي عباس
 حلمي باشا اسماعيل باشا وتوفيق باشا .

وقد ساقطت الحكومة السنية العساكر إلي طابا واستولت
 عليها مخالفة الحكم للمذكور . ومع أنه من المؤكد أن إدارة طابا تدخل
 ضمن الأراضي التابعة لحضرة الخديو، فإنها امتنعت عن سحب العساكر
 رغم الحقائق المذكورة .

ولم يعد هناك داع بعد ذلك للتباحث في القاهرة بخصوص
محتوى برقية الصدر الأعظم إلى الخديو ومضمونها . وتستحيل تماماً
الادعاءات التي جاءت في مراسلات الصدر الأعظم بخصوص الحدود ،
لأنها تمثل خطورة على قناة السويس وعلى موقع مصر إلى أقصى درجة .
وعلى الرغم من استمرار المباحثات منذ عدة أسابيع وحسبى الآن ،
فإنها لم تتقدم ، بل ربما أدت إلى زيادة ادعاء الباب العالي
وأطماعه في حدود مصر .

وبناءً على ما هو معروف للحكومة السنية ، فإن حكومة
انجلترا لا ترضى بالإخلال بحقوق حضرة الخديو المحددة بالمعاهدات
والمواثيق مرعية الأحكام أو التعدي عليها . كما أنها لن تنظر
نظرة المتفرج على التصرفات والإجراءات التي تمس أراضي
الحكومة المصرية أو تنقص منها . وبناءً عليه ، فقد اكتسبت شرف
إبلاغكم بأنسى تلقيت تعليمات من وزارة خارجية حكومة انجلترا
مسن أجل رجاء الحكومة السنية كي توافق على أن تحدد خط
الحدود بناءً على ما ورد في التلغراف المؤرخ في ٨ أبريل سنة
١٨٩٢م والمذكور فيما سبق من رفع حتى رأس خليج العقبة ، بعد
إخلائها لطابا .

والتأخير أكثر من هذا ، يؤدي إلى تعقيد المشكلة . لهذا أحيطكم
علماً بأنه إن لم يُقبل رجائي هذا في غضون عشرة أيام ، فإن الوضع
سيتردى تدريجاً خطيراً .

توقيع

ن . ر . اوكونسور (١)

(١) رشدى باشا ، المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٨٢

من الخيوط المتشابكة المعقدة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع أن نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية على شواطئ بيريه في اليوم التالي للإنذار أي يوم ٤ مايو ، يصحح ذلك مساندة دولية ، وتأيد من الرأي العام الداخلي ، مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أي هجوم تركي محتمل .

والجانب الآخر من الصورة تتضح فيه المحاولات التركية للتمسك من خيوط الإخطبوط البريطاني وفشلها جميعاً ، بل يمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت هذه المحاولات ، كلما زاد ضغط أذرع الإخطبوط .^(١)

وقامت إنجلترا بمشاورات عاجلة مع فرنسا وروسيا ، لإمكانية تطبيق المادة الثامنة من معاهدة قناة السويس بشأن وجود قوة للدفاع عنها في حالة الضرورة ، مما يستدعي تضامن اثنين من ممثلي الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ م . وبناء على هذه الاتصالات أرسلت قوة بحرية قوية إلى الميناء المصرية بقيادة الأدميرال سير هورث لمبتون . وبقيت في حالة استعداد لصد أي هجوم تركي محتمل على القناة^(٢) .

كانت أول ردود الفعل التركية للإنذار البريطاني أن أرسل

(١) د . يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٦٥

(٢) Corres. No. 286 Cromer to grey, May 21, 1906 (Desp. No. 77) (٢)

السلطان عبد الحميد الثاني (نجيب باشا) كمبروث خاص لـــــــ
صباح يوم ٥ مايو سنة ١٩٠٦م إلى السفير البريطاني في استانبول برسالة
يجدد فيها تأكيدات باحترام برقية ٨ أبريل ١٨٩٢م ، وبأنه لا يدعى
أى شيء غرب خليج العقبة . . وقد رد السير أوكونور على ذلك
بأنه على السلطان أولا وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجملاء
عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز . (١)

وفي مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان
مشروع معاهدة لحل الأزمة . أما أهم نقاط المعاهدة المقترحة ، فقد
كانت :

- (١) أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر .
- (٢) أن يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة

بمصر .

- (٣) يشارك السلطان بقواته في الدفاع عن مصر وقتنا
- السويس في حالة الضرورة جنبا إلى جنب مع بريطانيا .

وذكر رسول السلطان أنه في حالة موافقة الحكومة البريطانية
على هذه المعاهدة فسوف يتم الجلاء عن طابا وتتكون لجنة تركية
انجليزية مشتركة لتعيين الحدود .

(1) Corres. No. 138, O'Connor to Grey, May 5,
1906 (Tel. No. 83).

وكان رد أوكونسور على هذا الاقتراح لا يقل عنفا عن رده على الاقتراح الأول ، فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لا يرى ضرورة لمثل هذه المعاهدة ، حيث أنه لا داعي لبحث مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التي أصدرها. (١)

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر ، (فمثل هذا الأمر لم يكن موضع تساؤل أبداً ، ولكن يبدو أن هدف السلطان هو إحراز نصر دبلوماسي يحدث أثراً كبيراً في القاهرة) (٢).

وقد رأت استانبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسى ، فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تماماً عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما . وعلى هذا الأساس أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى فى ٧ مايو سنة ١٩٠٦م ، يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود (٣).

(1) Corres. Part LXV No. 140, O'conor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 85).

نقلا عن د: يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٢ ، ٧٣

(2) Corres. No. 199, Cromer to Grey, May 10, 1906 (Tel. No. 104).

نقلا عن د: يونان رزق: المرجع السابق، ص ٧٣

(3) Corres. No. 179, O'conor to Grey, May 9, 1906 (Tel. No. 96).

نقلا عن د: يونان رزق: المرجع السابق، ص ٧٤

وكان مما جاء فى هذه البرقية (أن وضع انجلترا فى مصر يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكرى للبلاد، وأن تدخلها فى تلك المسألة لا يصح فهم من اختصاصاتك وحدك، وحيث أن السلطان قد أسند إدارة الأراضى المصرية إليكم، فهو يرجوكم ألا تمكنوا أى قوة أجنبية من التدخل وفى انتظار ردكم).

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالسرد على برقية الصدر الأعظم، بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائكم السابقة فى الرد على هذا الموضوع.^(١)

وقبل أن تنتضى الأيام العشرة للإنذار جاء رد الصدر الأعظم توفيق باشا بعد ثمانية أيام أى فى (١١ مايو سنة ١٩٠٦م، يؤكد على سعادته لتلقى الرسالة . وينفى الشبهات التى تحوم حول قيام العساكر العثمانيين بشغل طابا . ويقرر إعادتهم إلى أماكنهم الأولى . ويبدى موافقته على بحث الموضوع من جانب المسئولين المصريين والعثمانيين.

(١) Corres. No. 181, Cromer to Grey, May 9, 1906 (Tel. No. 147).

ومذا هو نص الرد مترجما عن اللغة التركية :

من توفيق باشا إلى السير أوكونشور

١١ مايو سنة ١٩٠٦

(سعدت بتلقى رسالتكم المؤرخة في الثالث من مايو بشأن شغل طابا . لقد كان الغرض من إرسال الجنود من قبل الحكومة السنية إلى طابا، هو المحافظة على الوضع الراهن، ومنع الموظفين المصريين من إنشاء مخافر أو أى مبان أخرى، ووقاية حقوق السلطنة السنية.

ولما أعطيت الضمانات الكافية بعدم وجود أية نية مبيتة (من جانبنا) فى هذا الخصوص ، تقرر إعادة الجنود المذكورة إلى أماكنها الأولى.

وتم إبلاغ حضرة الخديو لإعطاء الأوامر الصارمة إلى الموظفين المصريين للتفاهم مع القومندان^(١) وضابطى أركان حرب الموجودين هناك ، على أن يسعوا للاتفاق على الوسائل والأسباب التى تؤدى إلى المحافظة على الوضع الراهن.

توقيع
توفيق^(٢)

ويبدو من هذا الرد أن الدولة العثمانية بدأت تحسب للأمور حسابها، وأخذت تتوقع رد فعل عنيف إذا هي ترددت أو رفضت ما

(١) المقصود به رشدى باشا.

(٢) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٨٢

يطلب منها . وأصبحت تعلق تأزم الموقف على تصليب رشدى باشا وتصرفاته على الحدود، بدليل أنها استدعت ضابطى أركان حرب الموجودين فى العقبة تحت إمرة رشدى باشا لى تسألهم : هل تتبع طابا الحكومة السنية أم لا ؟ وهل رشدى باشا هو الذى خلق هذه المشكلة أم لا ؟ ويعلق قومندان العقبة على هذا كله بقوله (أن هذه الأمور طبيعية خاصة وأننى كنت حائلا أمام الإنجليز وتحقيق أطماعهم، لأننى كنت أقول الحقيقة دائما ولا أحيدها عنها) .

أما عن الجانب الآخر وهو مصر ، فقد ازدادت حدة الغضب فيها على الإنجليز ، وامتنع الحمالون الموجودون فى السويس عن تحميل الفحم على سفينة نور البحر التى كانت تريد أن تنقله إلى البارجة ديانا . وقد أقلقنا الانجليز هذه الاضطرابات المؤيدة للدول العثمانية ، وبدأ يساورهم الشك والقلق حول قناة السويس (١) .

كما اشتد غضب بعض الصحف اليومية فى مصر فى تلك الآونة من الباب العالى الذى يدعى أن جزءا من سيناء لا تتبع مصر ويهود سلخه منها عن طريق الفرمانات المتوالية التى يحدد فيها حدود مصر الشرقية . وقد اتضح ذلك بنوع خاص فى جريدة المقطم التى أخذت تؤكد علىصرية سيناء بكاملها، قائلة . (أن شبه جزيرة سيناء كانت دائما تابعة لمصر وجزء منها ولم تول كذلك ولن توال

ونورد على صحة ذلك الأدلة الآتية:

أولاً : أن فراعنة مصر تركوا آثارهم في سراسب الشمام والمخارة في الجهة التي يستخرج منها الفيروز في قلب سيناء . فهدده الآثار تشهد بأن تلك الجهات كانت تابعة لمصر وتحت حكم حكامها منذ قديم الزمان . (١)

ثانياً : أن الذين حكموا مصر من الفاتحين الأجانب كانوا يولون الولاية عليها ويجعلون سلطة ولائهم شاملة لشبه جزيرة سيناء . وفي تلك الجهات آثار كثيرة تدل على أن ولاية مصر كانوا يتولون أحكام طور سيناء على السدوام .

ثالثاً : أن حدود شبه جزيرة سيناء كانت خطأ متعرجة من رفح إلى العقبة .

رابعاً : أن محمد أمين بك فكرى صاحب جغرافية مصر المشهورة المطبوعة في سنة ١٢٩٦ هـ الموافقة لسنة ١٨٧٩م نقل أقوال

(١) تذكر كتب التاريخ القديم أن معركة كبرى دارت بين أحمد فراعنة الأسرة الخامسة والعشرين والآشوريين في منطقة رفح سنة ٧٢٠ ق.م . كما دارت معركة أخرى بين بطليموس الرابع ملك مصر وأنطيوخوس الثالث ملك سوريا ، هزم فيها الأخير سنة ٢١٧ ق.م . (عطية حسين افندى . المرجع السابق . ص (١١) .

أبى النداء عن حدود شبه جزيرة سيناء وجعلها خطا متعرجا
من رفح إلى العقبة معتمدا في ذلك على كتاب قدرى بك المطبوع
(١)
سنة ١٨٦٩م

وبعد كل هذه التطورات بدأ القصر الهمايوني يستعيد حساباته
ويفتش في أوراقه القديمة على ضوء مجريات الأمور ويستفسر
عن بعض الأحوال والأوضاع في منطقة العقبة ويتساءل عن مدى
أهمية المصريين في الأماكن المتنازع عليها ثم أصدر أوامره
بسرعة سحب العساكر العثمانية الموجودة في طابا وإعادتها إلى مواقعها
التي كانت فيها قبلا مع مراقبة الأوضاع كي لا يحدث إحلال من قبل
الجنود المصريين في المناطق التي تنسحب منها العساكر العثمانية.

وهذه ترجمة لمحتوى البرقية التركية التي أرسلت من القصر
الهمايوني إلى رشدى باشا بهذا الخصوص في ١١ مايو سنة ١٩٠٦م.

تشرفت بإرادة حضرة ملجأ الخلافة بالصدور، تستفسر عن
كان قومندان العساكر الشاهانية الموجودة في العقبة قبل رشدى
باشا. وأى الموانى أرسلت منها الجنود الشاهانية إلى اليمن.
وما هي الأماكن التي يدعى المصريون ملكيتها وهي فى الأصل غير تابعة
لهم. وهل صحيح أن المسافة من طابا حتى الميناء الذى تم إركاب الجنود
الشاهانية منه تقدر بأربعة عشر كيلو مترا. وتساءل عن اسم

(١) المقطم، العدد ٥٢٠١، الصادر فى يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦م

الموضوع. وبعد أن بحث مجلس النظار (الوزراء) الموضوع، اتضح له أن شغل طابا من قبل الحكومة السنية كان مبنيا على إشاعة. وقد ترتب على ذلك منع الموظفين المصريين هناك من إنشاء مخافر أو أى مبان أخرى والتمسك بالوضع الراهن وحماية حقوق السلطنة السنية. وقد تم تبليغ المذكرة السامية الصادرة من الباب العالي إلى الدائرة (القيادة) العسكرية لتنفيذ اللازم بخصوص ما ورد فى الإرادة السنية لحضرة ملجأ الخلافة التى تشرفت بالمصير مع المضبطة التى قدمت للمجلس المذكور لتبليغ الخديوية المصرية لى تصدر أوامرها الصارمة إلى الموظفين المصريين ليعملوا على التآلف والتفاهم مع القومندان وضابطى أركان حرب للتوصل إلى الوسائل والأسباب السليمة التى تؤدى إلى عودة العساكر الشاهانية إلى العقبة وإرجاع وضعها إلى سابق عهدها مع المحافظة على الوضع الراهن. (١)

وبعد كل هذا التحذير والتشديد فى الأوامر السلطانية التمسى تقضى بسحب العساكر العثمانيين من طابا إلى العقبة لإرجاع وضعها إلى ما كان عليه فى السابق، ثم سحب الجنود الموجودين فى طابا وإرسالهم إلى العقبة تحت جناح الظلام. ووضع رشدى باشا جنودا أخرى خارج طابا للحراسة والمراقبة. وترك الجنود الشاهانية الموجودون فى مواقع الكريكرة والقطار والمفرق فى نقب العقبة وكذلك ترك الموجودين فى مرشش كما هم فى مواقعهم. وبهذه الصورة يكون

(١) رشدى باشا والمرجع السابق، ص ٨٦

قد تم سحب الجنود الشاهانية من وادى طابا الذى يمتد مسافسة ٦٠٠ متر ، وبقيت عساكر شاهانية أخرى على خليج العقبة على امتداد الثمانية عشر كيلو مترا تتحول على البر للحراسة (١)

وبعلق قومندان العقبة على هذه الإجراءات التى اتخذها ، بقوله : (على الرغم من أنه يفهم من الأمر الذى صدر إلى من قيادة الجيش بسحب العساكر الشاهانية من المواقع التى كانت تحت أيديهم إلى العقبة ، حيث يوجد به تعبير (إرجاع الوضع الحالى إلى ماكان عليه سابقا) ، إلا أنني لم أسحب الجنود من الأماكن التى ذكرتها آخذا المسئولية على عاتقى لأننى كنت أقدر مدى خطورة الموقف . كما أنه لم يكن من الملائم أبداً أن يشاع عن إرسال الجنود الشاهانية إلى طابا أنه اعتمد على الشائعات التى كانت تتردد هناك ، كما ورد فى الأمر التلغرافى الذى صدر من قيادة الجيش ! لقد تأملت إلى أقصى درجة من البلاغات التى تخالف الحقيقة وتضر بمصالحنا فى الوقت الذى يُعرف فيه أن إرسال الجنود إلى المكان المذكور حدث نتيجة لوصول الجنود المصريين بسفينة نور البحر وركوبهم الصنادل ومحاولتهم الدخول إلى البر ، وأنه كان لمنع جنود مصر من الدخول إلى الشاطئ حسب الأوامر التى جاءت فى برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢) .

وفى آخر يوم فى الإنداز وهو ١٢ مايو ١٩٠٦م تلقى رشدى باشا

(١) رشدى باشا : الرجوع السابق، ص ٨٦ ، ٨٧

(٢) راجع البرقية ص ٨٤

برقية عاجلة من الماييسن الهمايوني (الخاصة السلطانية) أرسلها
عاصم بك كاتب الشفرة بالقصر السلطاني . تتضمن لوما شديدة
له على تصرفاته تجاه مشكله طابا ، وتلقى عليه مسئولية تفاقم الوضع
على الحدود بسبب ادعاءاته أحيانا وتسرعة أحيانا أخرى في تنفيذ
الأوامر الصادرة إليه . وتستفسر عن تصرفات الإنجليز عند بداية
المشكلة وعن صدور الأوامر إليه بشغل طابا من عدمه . وهذه تدرج
عن التركية لفحوى البرقية :

(صدرت الإرادة السنية للاستئذان في عودتك إلى سوربسا
لعدم إحساسك بالراحة ، بعد أن تحركت إلى العقبة حسب الأوامر
الصادرة إليك . لقد سقت مفرزة من الجنود شغلت بها طابا فور
قيام المصريين بإقامة خيمة في طابا وشغلهم لها . وبعد أن حدث
ذلك فمت بعرض الموضوع ، مدعيا أن سبب شغل المصريين لطابسا
كان لتسهيل مهمة الإنجليز في التجول هناك . وكان من اللازم
والطبعي التحرك وفقا للإرادة السنية التي تصدر فور عرض المعلومات
الخاصة بمثل هذا الموضوع . ومن المحتمل أن تكون قد تسرعت في
تنفيذ اللازم فور تلقي الأوامر والتبليغات في هذا الخصوص .
ولهم الموضوع على حقيقته وواقعه صدر الأمر والفرمان إليك لتقديم
شرح عن أي الطرق تصرف بها الإنجليز عند بداية المسألة . ومثل
تلقيت أمرا باسم السلطان لشغل طابا أم لا . (١) .

ويعلق رشدى باشا على هذه البرقية بقوله (لقد ذهلت من هذه البرقية ، وأدركت أنهم يتصرفون معى بعنف بهتد القضاء على لتحقيق مطامع الانجليز) ويؤكد على أن الأوامر التي صدرت إليه من الصدر الأعظم بشأن مشكلة طابا قد طوامها النسيان أو أنهم يتناسونها . ويشير إلى أن المسألة غير واضحة فسي ذهن السلطان بسبب تضارب المعلومات التي يتلقاها واختلاف أغراض الذين يعرضون عليه الموضوعات .

وقد ارتأى لقومندان العقبة دفاعاً عن تصرفاته أن يرد على استفسارات هذه البرقية ببرقية مفصلة يشرح فيها ما حدث . ولانريد هنا أن نكرر الأحداث التي سبق لنا ذكرها . ولكننا نريد أن نضيف تعليق قومندان العقبة هذا على الأحداث فقط لكي نوضح دائماً وجهة النظر التركية ، يقول :

لم تنته الأسباب التي أوجبت الدفاع عن طابا ، فهناك جنود مصريون في جزيرة فرعون ، وهناك بارجة انجليزية بالقرب منها . والمحافظة على هذا المكان تستوجب الاحتفاظ بمفرزة من الجنود هناك . وقد تم رغم ذلك سحب الجنود الشاهانية من هناك بمقتضى فرمان الهمايوني الذى ورد بالأمس .

وبصر رشدى باشا على أن طابا تابعة للعقبة وهي بدورها تابعة للحكومة السنية مباشرة . لذلك يعترض على قول السفيرة الإنجليزية في استانبول التي تذكر أن شغل طابا من قبل الجنود العثمانيين يعتبر احتلالاً .

ويذكر قومندان العقبة أن براملى جاء ومعه خمسة مــــــن الجنود من أبناء عقيل وضربوا خيامهم بجوار المرشش بــــــروادى عربية على مسافة أربعين دقيقة من العقبة، وكذلك أراد براملى أن يقيم نقاط حراسة فى أم البيسان وغديان ونقب العكفى بوادى عربية بالإضافة إلى تلّة الجوارفى والقرية والقصيمة وعجرو د وخان يونس على طريق غرة لكى تقيم بها الجنود وتتجول الدوريات بين النقاط للحراسة بناء على الأوامر الصادرة من حاكم مــــــر. فذكر له البكباشى صدقى افندى الذى قابله أن هذه الأماكن تقع داخل إقليم العقبة التابع للحكومة السنية، فضلا عن أنه لا يوجد لدى براملى أمر كتابى بذلك . . وقام بمنعه من إقامة مخافر فى هذه المناطق . .

وقد رأى قومندان العقبة تعليقا على هذه الأحداث ، (أن الحاجة ماسة إلى إنعاش ذاكرة الحضرة السلطانية . . لأن المراسلات التى بعث بها والفرمانات التى تلقاها قد طواها النسيان . .) (١).

ارتأى للحكومة البريطانية أن ترسل مذكرة أخرى فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ م قبل يوم واحد من انتهاء مهلة مذكرة التهديد والوعيد الأولى المؤرخة فى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ م . فقام أوكونــــــر بمخاطبة الصدر الأعظم توفيق باشا بمذكرة تحمل فى مطلعها عبارات رقيقة لتلطيف الموقف قبل الدخول فى التعبيرات التى تدل على

التنبية والإندار كعادة الانجليز . وتؤكد هذه المذكرة على خط الحدود الذى يبدأ من رفح شمالا إلى العقبة جنوبا . وتنبيهه إلى عدم استعمال تعبيرات غامضة فى المباحثات فى المستقبل . كما حدث من قبل فى مشكلة طابا عند بداية ظهورها .

وهذا هو نص المذكرة مترجما عن التركية :

من سير أوكوتور إلى توفيق باشا

استانبول فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٦م

تشرفت أسى بتسلم الرسالة التى أبديتم فيها الملاحظات حول احتلال طابا . وإنى لأقدم أسفى الشديد على عدم معرفتى بمحتوى التلغراف المؤرخ فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م والصادر من الصدر الأعظم إلى الخديو بشأن إبداع إدارة شبه جزيرة طور سيناء فى عهد الخديو . أو على عدم تسليمكم واعترافكم بحق حضرة الخديو فى شغل طابا وشبه الجزيرة المذكورة .

ولن تسمح الحكومة الانجليزية بحدوث مثل هذه الأحداث مرة أخرى، بعد اعتمادها على مذكرة ذاتكم . وقد أصبح من الضرورى أكثر من أى وقت مضى تعيين حدود شبه الجزيرة المذكورة من رفح إلى رأس خليج العقبة على أن تكون استقامته جنوبا بشرق تقريبا . وهكذا ينبغى تحديد خط الحدود بمعرفة لجنة مختلطة يتم تعيينها من قبل الحكومة السنية والخديوية المصرية . كما يجب على الحكومة السنية أن تقدم الضمانات الكافية لتحقيق ذلك اعتمادا على الخريطة التى ستحضرها اللجنة المذكورة لتعيين الحدود .

وفي هذا المجال يجب أن تعلموا أن استعمال تعبيرات مبهمـة
وغامضة بخصوص المشكلات العويصة التي ظهرت في هذه الأثناء،
خاصة في مسألة طابا مع الأسف، تحدث مشكلات وخيمة العاقبة
بين الحكومة السنية وحكومة انجلترا، في حين أن انجلترا تسود
المحافظة على العلاقات الودية القائمة بينها وبين الدولة العثمانية.
ويجب الموافقة بصورة نهائية على المطالب التي أعلنتها فـسـي
مذكرتي المؤرخة في الثالث من الشهر الحالي، قبل انقضاء المسـدة
التي حددتها لكم في المذكرة المذكورة حرصا على هذه العلاقات
الطيبة.

توقيع

ن. ر. اوكونور (١)

ويتضح من هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية أصبحت على علم
تام بانسحاب الجنود العثمانيين من طابا . ولذلك طالبت في مسـده
المذكرة بتطبيق البند الثاني من مذكرة التهديد الأولى التي أرسلت
بتاريخ ٣ مايو، وهو تحديد خط الحدود من رفح شمالا إلى العقبة
جنوبا.

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٠٦م بحث الصدر الأعظم توفيق باشا بالرسالة
التالية إلى السير نيقولاس اوكونور سفير انجلترا في استانبول،
ردا على مذكرته بتاريخ ١٢ مايو، لكي يؤكد على إخـسـا
طابا ويوافق على تشكيل لجنة مختلطة من المصريين والعثمانيين لرسم

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٩٤ ، ٩٥

خط الحدود من رفح إلى العقبة تدعيما للعلاقات الطيبة بين
الدولة العثمانية وانجلترا على حد قوله.

جناب السفير .

تشرفت بالمذكرة التي تكرمتم بإرسالها لي في ١٢ الجارى
(مايو) بشأن احتلال طابا . فاسمحوا لي أن أخبركم أنه لم يخطر
قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون التلغراف المرسل
من المرحوم جواد باشا إلى سمو الخديو في ٨ أبريل ١٨٩٢ م . ومسع
ذلك فإن الرسالة التي تشرفت بإرسالها إليكم في ١١ الجارى (مايو) ،
كانت واضحة كل الوضوح ، فإن إخلاء طابا قد تقرر وصدرت الأوامر
بذلك .

وقد استقر الرأي على أن الضباط أركان حرب الموجودين
الآن في العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يمسرون
معا على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريسات الفنية على متقضى
القواعد الطبوغرافية ، ويعينوا على خريطة النقاط الطبيعية التي
يكون بها ضمان الحال الحاضرة ، وبقاء القديم على قدمه فسي
شبه جزيرة سيناء ، على القاعدة التي وضعها جواد باشا في تلغرافه
سالف الذكر . وأن يرسموا خطا للحدود بيتدىء من رفح بقرب
العريش ويتجه جنوبا بشرق على خط مستقيم تقريبا إلى نقطة على
خليج العقبة تبعد على الأقل ٢ أميال من العقبة . وبذلك تكتمل
الغائب التي أهديتوها سعادتك في رسالتكم المشار إليها قد
تحققت تماما .

هذا وإننا نسأل سعادتكم أن تبلغوا ذلك إلى لندن . ونأمل
أن حكومة جلالة الملكة تسرى بذلك برهانا جديدا على رغبتنا
الشديدة في دوام حفظ العلائق بيننا على دعائم المودة التامة .
وإن في إبداء حكومة جلالته تمام ارتياحها لذلك ، دليلا على
القيمة التي نعلقها على حفظ وتوطيد العلاقات الحسنة الكائنة
لحسن الخط بين الحكومتين ، أفندم .

الإمضاء

توفيق (١)

ويذكر رشدي باشا تعليقا على هذه الرسالة ، يحتل
بالاحتجاج والتذمر من تحديد الحدود بهذه الكيفية دون أن يجهـر
بصوته، قائلا . (أن القرار الوارد في الرسالة مخالف لمنطق تلغراف
جواد باشا وأحكامه ، لكنه موافق لادعاءات الانجليز التي يدعونها
منذ أن قرأوا التلغراف المذكور . وكان قد تم تحديد شبه جزيرة
طور سيناء بخط العريش العقبة . في الوقت الذي جعلت فيه نقطة
البداية على بعد ٢٥ ميلا من العريش إلى ناحية رفح . وفي الوقت
الذي ذكر فيه موقع العقبة طبقا لأحكام برقية جواد باشا ، فإن ذكر
تعبير لا يقل عن ٢ أميال من العقبة على أنها نقطة النهاية ، كان ظلما
لا يمكن فهمه لعدم انسجامه مع الحقيقة . لا يمكن التأكيد بالقطع :
هل قبلت الحكومة السنية هذه الطلبات مضطرة ، أم أن ذلك نتج عن
أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية لم يجدوا في بحث مسألة

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٢ ، ٦٠٣

العقبة ضرورة ، متسائلين هل تستحق العقبة كل هذه المشكلة ! كسان
الواجب يقتضى إبلاغ وإبلاغ ضابطى الأركان حرب بالمراد لكسى
نوضح حقيقة المشكلة ، قبل أن يتم إرسال مذكرة بهذه الكيفية ،
لأننا موجودون فى العقبة بالقرب من الأحداث . وكان يجب
أن يعتبر الرد الذى نقدمه أساسا لمن يكتبون المذكرة ، لكسى
تساير مصلحة الدولة العلنية . . . كانت السفارة الإنجليزية فى
استانبول تتلقى معلوماتها التى يرسلها لها كرومر من تقارير
قومندان البارحة دياناس من براملى بك ومن مدينتين
مخابرات مصر الأميرالاي الإنجليزي اوين بك . وكانت هذه
التقارير تستبعد العقبة من الموقع عن طريق رسم خط يمر أمام
المرشش ، لجعل مفتاح العقبة فى الجانب المصرى للخط الفاصل ،
ولسد طريق العقبة غرة المار من نقب العقبة ، وللاستيلاء على
بعض المناطق الاستراتيجية الهامة (١) .

وفى ١٥ مايو ١٩٠٦م وردت على قومندان العقبة برقية من القيادة
العامة للجيش العثمانى عن طريق الجيش الخامس الهمايونى . وقد
جاء فيها أن الإرادة السلطانية صدرت بناء على إصرار سفارة
انجلترا على تحديد بداية حدود مصر الشرقية ونهايتها . كما تشير
الإرادة إلى أن التحديد الطبيعى يبدأ من مسافة ثلاثة أو أربعة
أميال من العقبة تمشيا مع طبيعة الأرض على أن يتم ذلك
على يد ضابط الأركان حرب الأتراك فى

العقبة^(١) مع الموظفين الذين يعينهم خديو مصر. وتؤكد على أن خط الحدود على شكل مستقيم تقريبي يبدأ من رفح وينتهي على بعد ثلاثة أميال من العقبة تمشياً مع المعلومات الطبوغرافية لسلار في التي تساعد على تحديد النقاط السليمة على خريطة للمحافظة على الوضع الراهن في شبه جزيرة سيناء استناداً على تلغراف المصدر الأعظم الأسبق جواد باشا الذي صدر في ٨ أبريل ١٨٩٢م.

وهذا هو نص البرقية مترجماً عن التركية :

(بناء على إصرار سفارة إنجلترا بإضافة شرط ~~بموجب~~ بداية شبه جزيرة طور سيناء ونهايته، وبناء على أنه من الطبيعي أن يتم تحديد الخط الذي يبدأ من مسافة ثلاثة أو أربعة أميال من العقبة تمشياً مع طبيعة الأرض ، فقد تشرفت الإرادة السنية لجناب ملجأ الخلافة بالتصديق على قرار مجلس الوزراء المخصوص بشأن اتحاد ضابط أركان حرب الموجودين في العقبة مع الموظفين الذين ستقوم الخديوية المصرية الجلييلة بإرسالهم ، وقيامهم برسم وتحديد الخط الفاصل وجعله على شكل خط مستقيم تقريبي ~~بمبدأ~~ من رفح قرب المكان المذكور ويسير جنوباً بشرق حتى نقطة على خليج العقبة على مسافة لا تقل عن ثلاثة أميال من العقبة على ضوء معلومات الموقع التي تحدد النقاط والمواقع السليمة على خريطة للمحافظة على الوضع الراهن في شبه جزيرة طور سيناء استناداً على تلغراف المصدر الأعظم المرحوم جواد باشا. وقد تم إخطار وزارة الخارجية الجلييلة لإبلاغ سفارة إنجلترا بهذه المعلومات،

(١) من الملاحظ أن هذه البرقية لم تشر إلى تكليف رشدي باشا بالاشتراك في المباحثات كعضو أو كرئيس للوفد التركي كالبرقية السابقة ص ١٩٩، ٢٠٠ .

كما تم شرح الأمر تلغرافيا إلى الخديوية الجليلة أيضا. وأخطرت القيادة العسكرية بما يجب القيام به بناء على هذا . بالإضافة إلى أنه يجب إعادة وضع العلامات التي أزيلت في أماكنها السابقة التي تحدد الحدود الموجودة في رفح طبقا للفرمانات الهمايونية . وإذا ما كانت هناك جنود شاهانية في ناحية الحدود التابعة لمصر ، تعاد إلى الناحية الأخرى . وقد تفضلت التذكيرة السامية التي صدرت من الباب العالي بإرسال إخباريات سريعة إلى من يدخل في نطاقهم هذا الأمر . وفي إطار ذلك كتب بالموضوع إلى متصرفية القدس (١).

وبتضح لنا من هذه البرقية شيء هام جدا : فقد ظلت الدولة العثمانية تغالط وتدعى أن خط الحدود الذي دُرس عليه في تلغراف الصدر الأعظم حواد باشا بتاريخ ٨ أبريل ١٨٩٢م والصادر بخصوص تعيين الخديو الجديد عباس حلمي باشا، يحدد خط الحدود من رفح إلى السويس . ومنذ سنة ١٨٩٢م وحتى سنة ١٩٠٦م وهي تصدر على موقفا وادعائها هذا، أي لمدة ١٤ عاما تقريبا .

وقد تكرر هذا الادعاء في فرمانات وبرقيات كثيرة، كما تردد كثيرا في كتاب رشدي باشا . ثم اضطرت الدولة العثمانية في النهاية وعقب برقية التهديد ، إلى التصريح بأن حدود مصر الشرقية تبدأ من رفح وحتى خليج العقبة ، وهو التحديدي الطبيعي طبقا لطبوغرافية الأرض كما ورد في هذه البرقية .

٧ جمادى الثانية ١٣٠٩ هـ (١).

وكـــــــــــــــــذا:

- بـرقيـة الصـدر الأعظم جواد باشا التى صدرت لى تكمـــــــــيل
الدرمان الصادر إلى عباس حلمى باشا وتمصح الوضع فيه:
(أما ما تعلق بشبه جويـرة طور سيناء ، فإن الحالة الحاضـــــــــرة
تبلى فيه كما هى عليه ، وتكون إدارتها بيد الخديوية المصريـــــــــة ،
كما كانت فى عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق
باشا (٢) .

ومما يدل دلالة واضحة على غموض هذه البرقية على سبيل
المثال ، أن اللورد كرومر أرسل رسالة إلى تيجران باشا ناظر
الخارجية المصرية فى ذلك الوقت تعتبر مذكـرة تفسيرية للبرقية ،
حيث نص فيها صراحة على حدود سيناء من رفح حتى خليـــــــــج
العقبة ، لكى يقطع خط الرجعة على الدولـــــــــة العثمانية .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الخرائط التى أرفقت بالدرمـــــــــسات
والبرقيات ضاع بفعل الزمن ، ولو كانت الحدود قد حددت كــــــــتابـــــــــة
بصراحة ووضوح فى الدرامـــــــــات والمراسم ، لقيت لنا رغم ضيـــــــــاع
الخرائط ، إلا أن هذا لم يحدث . .

وبعد أن حللنا البرقية السابقة وعلقنا عليها ، علينا أن نـــــــــفـــــــــســـــــــح

(١) راجع نص درمان ص ٤٢ - ٤٥

(٢) راجع نص البرقية ص ٥٥ - ٥٧

المجال لتعليق من رشدى باشا عليها، حيث يقول : (وفق سفير
انجلترا فى أن يحصل على نتيجة عن طريق التهديد الذى أورد
فى المذكرة الثانية بعد أن أحس بأن المذكرة الأولى أثرت فىنا
تأثيرا قويا . ولولا التهديد ما كان يحصل على نتيجة، ليس فيها من
الحق شيء^(١)) على حد زعم رشدى باشا .

ومعنى هذا أن الدولة العثمانية أخذت تراوغ وتراوغ إلى أن
أطبق عليها الإخطبوط البريطانى، فخضعت للتهديد فى النهاية . .

فشلت كل محاولات المراوغة التى اتبعتها العثمانيون . و رأى
السلطان أن يهدى هذا الوضع المتردى، فأمر العساكر العثمانيين
بالخروج من طابا كما سبق أن قلنا، ثم أعاد عساكر رفع إلى
حسدودهم، بعد أن نصبوا عمودى الحدود اللذين كانوا قد أزالوهما
من مكانهما .

وقد وردت برقيتان من جريدة المقطم عن عودة العمودين إلى
مكانهما . وهذه الجريدة هى التى أبرقت من رفع عن إزالة عمودى
الحدود من قبل . وهذا هو نص البرقيتين :

(أدرجنا بين الأخبار المحلية تلغرافيين وردا علينا من العريش،
فخواهما :

أن حاكم غرة العثماني أتى رفع بسبعين رجلا ، وأخرج عمودى
الحدود من المكان الذى دفنتهما فيه الجنود العثمانية ونصبهما فسمى

(١) رشدى باشا . المرجع السابق، ص ٩٣

مكانهما كما كانا قبل إنزالهما..

ظهر أنه لما أكرمت انجلترا الحكومة الحميدية على إخلاء حدود سيناء، وعلمت هذه الحكومة أن رجال الحكومة المصرية لا بد وأن يظهروا العمودين. بادر قائمقام غزة إلى رفع بالرجمال وأخرج العمودين من تحت الأرض ونصبهما في مكانهما. (١)

ساور البريطانيون الشك في قيام العثمانيين بسحب جنودهم من كل المواقع أسوة بما فعلوه في طابا. فأرسل هورنبى قومندان الطراد ديانا اثنين من العربان في ١٧ مايو ١٩٠٦م لمراقبة المدرزة التركية المكلفة بالحراسة في المناطق المجاورة للعقبة وطابا. إلا أن العثمانيين أحسوا بحركة الرجلين في جنح الظلام، فأطلقوا عليهما النار فسلذا بالفرار.

وفي ٢١ مايو ١٩٠٦م جاء قومندان الطراد ديانا لزيارة قومندان العقبة قبل عودة الأول إلى مصر. وقبل أن يودع هورنبى رشدى باشا أخبره بأن الأوامر صدرت إليه من مصر بالعودة مصطحبا الجنود المصريين معه. وقد تحدث القومندان حديث مجاملة مع رشدى باشا ما دحا الجيش العثماني، بقوله : (أننى سمعت من أبى أن الجنود الشاهانية أحسن جنود فى العالم، وقد آمنت بذلك، لأننى رأيت أنهم يتحلون بالصبر ويتميزون بالاجتهاد والقدرة على التحمل، كما

(١) جريدة المقطم، العدد ٥٢١٠ بتاريخ الاثنين ٢١ مايو ١٩٠٦م (٢٧

(١) كما أنهم واقفون على أحدث النظم الحربية الأوروبية

وفي اليوم التالي للديارة أى فى ٢٢ مايو ١٩٠٦م تحرك الطراد عائداً إلى السويس وعلى متنه القومندان هورنبسى والعساكر المصرية.

وعند تحرك الطراد كانت هناك جنود عثمانية فى نقيط المرشش والقطار والمفرق والكريكرة بالقرب من طاباء على حد قول رشدى باشا. (٢)

ويذكر قومندان العقبة وحده (أن الطراد بيرسبيوس السدى كان فى عدن حل محل الطراد ديانا (٣). ولم يقع بمصرى على مصدر آخر يشير إلى ذلك.

وأرسل أحمد شفيق باشا رسالة من استانبول إلى الخديو فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٦م ، يخبره بنظرة رأى العام التركى للمنسودب السامى التركى فى مصر أحمد مختار باشا الذى سخط عليه سخطا عارما، لأنه كما يقال فى استانبول أرغم الدولة العثمانية على التباحث مع انجلترا بخصوص طاباء بسبب سياسته غير الصحيحة فى إدارة الأمور. ويطلعه على رضى الأوساط الحاكمة فى الدولة العثمانية عن تصرفاته فى صالح الدولة العثمانية. ثم يوقفه على سياسة انجلترا مع الدولة العثمانية . وهذا هو نص الرسالة:

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٩٨ ، ٩٩

(٢) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٩٩

(٣) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٢٢

(انتهت مسألة طابا، ولكن الجميع ساخطون هنا على القســاســى مختار باشا، وبالأخص السلطان والصدر الأعظم وناظر الحربية. وقد سمعت أحد النظار يقول أن مختار باشا خدم مصلحته الشخصية ولم يفكر فى خدمة الدولة العثمانية . والصدر الأعظم يقول أن الدولة العلية لم تتخابر حتى اليوم بصفة رسمية مع انجلترا بشأن مصر، ولكن سياسة مختار باشا اضطررتها للمخابرة فى مسألة طابا. ولا يخفى ما فى ذلك من النتائج الضارة بتركيا ومصر.

وباختصار، إن رأى العام هنا تهيج ضد الغازى، وراضٍ عن خطة الجناح العالى (الخديو) لدفاعه عن مصالح الدولة العثمانية وعن الدين رغم حرج مركز سموه (١).

وقد ظهر لسيدى مما سبق عرضه أن سكون الانجليز لم يكن إلا ظاهرياً، وأنهم ضغطوا على الدولة العثمانية عند اللزوم للحصول

(١) يذكر أحمد شفيق أنه سمع من البرنس حسين كامل باشا أن ملك الإنجليز كان يعطف على الخديو ويحبه. وكان يعتقد أنه إذا هذا العطف مخلص له، ولكن مسألة طابا غيرت مجرى الأمور . لأن الإنجليز فى مصر وفى تركيا تمكنوا من الحصول على صور البرقيات التى تبودلت بين الخديو والآستانة، وكانت كلها ضدهم مع أن الخديو كان يظهر لهم العكس أى أنه معهم ومخبراته فى صالحهم. فلما اطلع عليها الملك، قال : (كنت أظن أن الخديو معنا، ولكننا نعرف الآن أنه يظهر لنا غير ما يضمن.

فلا تثنى به)
(أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص (٩١).

على غايتهم. لأنهم يعلمون أن سياسة الدولة العثمانية فسي
كل المسائل كانت تشددا ثم تفريطا كما حدث مع كثير من
السدول^(١).

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المراجع، ص ٨٩، ٩٠.

تحديد مسار الحدود

صدر أمر الباب العالي إلى المندوبين العثمانيين في العقبة أن يتحدا مع من تلتذ بهم مصر لتعيين خط الحدود. وتألفت اللجنة المصرية من الأميرالاي (اوين بك) مدير المخابرات المصرية والسواء ابراهيم باشا فتحي من أرباب المعاشات إذ ذاك وكان وزيراً للأوقاف . وتذب نعم بك شقيقه لذهاب معهما سكرتيراً للجنة المصرية. (١)

وهذه صورة الأمر العالي (الخديو) الصادر بهذا الشأن :

(سعادتلو ابراهيم باشا فتحي، وعوتلو الأميرالاي اوين بك . . . اقتضت إرادتنا بتعيينكما وتعيين حضرة نعم بك شقيق معكما بصفة سكرتير لتسوية الحدود بين العقبة ورفع ، وذلك بالاتحاد مع الضباط المندوبين من قبل الدولة العلية لهذا الغرض وهم الآن في العقبة .

وقد فوضناكم تفويضا مطلقا بإجراء ما ترونه موافقا من التغييرات الطفيفة في خط الحدود بقصد تسهيل الإدارة على الطرفين، وذلك بالاتفاق مع مندوبي الدولة العلية المذكورين . وهذا الخط الفاصل يبدأ من رفح بقرب العريش ويتجه إلى الجنوب الشرقي حتى ينتهي في نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ثلاثة أميال من العقبة .

(١) نعم بك شقيقه : المرجع السابق ، ص ٦٠٤

ويكون خطأ متعرجا يقرب من المستقيم ولذا أصدرنا أمرا هـدا
لكم للعمل بمقتضاه.

في ٢٢ مايو ١٩٠٦ م

ختم
عباس حلمي (١)

ومن الجدير بالذكر أن رسالة الصدر الأعظم إلى سفير إنجلترا
في الأستانة السير نيقولاس أوكونور في ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تقدر
أن اللجنين التركية والمصرية مكلفتان بعمل التحريات الفنية
طبقا للقواعد الطبوغرافية، ويتحدد النقاط الطبيعية على خريطة
مراعاة للحال الحاضر وبقاء القديم على قدمه.

ويسترعى الانتباه في الأمر العالي الصادر من الخديو أيضا أنه
يخاطب اللجنة المصرية، قائلا : (قد فوضناكم تفويضا مطلقا بإجراء
ما ترونه موافقا من التغييرات الطفيفة في خط الحدود بقصد
تسهيل الإدارة على الطرفين، بالاتفاق مع مندوبي الدولة العلية)

ومعنى ذلك أن الدولة العلية جادة في نواياها نحو حل مسألة
الحدود طبقا للقواعد الطبوغرافية ، وأن الخديو صادق في تفويضه
الكامل للجنة المصرية بإجراء التعديلات اللازمة على الحدود
إذا اقتضى الأمر حلا للذراع.

(١) نعوم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦٠٤، ٦٠٥

لريقة إنشاء الحدود :

تمر عملية إنشاء الحدود بثلاث مراحل —————:

المرحلة الأولى:

————— ويتم فيها تخصيص منطقة معينة تمارس فيها لدولة سيادتها وتسود فيها قوانينها ونظمها، ويتم فيها التحديد الأرضي لمنطقة وتحديد المساحة التي تدخل في نطاق الدولة منفصلة عما حاورها من الدول، وتوصيف هذه المنطقة ومظاهر سطحها ومعالمها. وقد تتدخل العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والقومية وما شابه ذلك في هذه العملية الهامة والضرورية للبدء في إنشاء الحدود، وهي من عمل السياسيين. وتسمى هذه المرحلة • التخصيص Allocation

المرحلة الثانية:

————— وهي مرحلة التحديد Delimitation

وهي عادة عمل دبلوماسي، فيما عدا إذا كان هناك نزاع ————— حول الحدود أمام محكمة دولية • وإن كان في النهاية يعود أيضا لعمل الدبلوماسيين، وقد يتم التحديد في صلب معاهدة، ويسمى إثباتات الحدود على السورق. وهذا التحديد يصف خط الحدود وامتداداته ويبين على الخرائط والوثائق الملحق بالمعاهدات •

المرحلة الثالثة:

————— مرحلة التخطيط Demarcation ،

وهي مرحلة التخطيط للفعلي للحدود ، وتوصف بأنها عملية فنية يقوم بها الخبراء والمتخصصون • وتتم بواسطة لجنة من الجانبين تنتقل إلى منطقة الحدود ومعها آلاتها وأجهزتها ، وتقوم بعملها في التخطيط •

ثم يتم إرسال النتائج إلى الحكومات المعنية ومعها خريطة تفصيلية للمنطقة بعد تعيين ووضع العلامات المختلفة التي تبين حدودها. (١)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الظروف الطبوغرافية والبشرية قد تسمح أحيانا بحدوث انحرافات في مسار الحد لخلق حد سياسي مناسب . ويكون الانحراف في حدود كيلو متر واحد (أى ٦٢٠ م. من الميل) ، وتنص أحيانا على أن الانحراف لا بد وأن يكون متساوى المساحة على الجانبين (٢).

اللجنة المصرية لتحديد المبدئى لخط الحدود :

ضمت اللجنة المصرية طبقا للإرادة الخديوية العالمة كـلامين اللواء إبراهيم فتحى باشا ، والأميرال اويمن بك ، ونعوم بك شقيق سكرتير (٣) . وصحب اللجنة كل من كيلنج Keeling ، وويد Wade وهما مهندسان انجليزيان بارعان من قلم المساحة المصرية من أجل رسم خريطة فنية للحدود

(١) عطية حسين افندى : سيناء والحدود الشرقية لمصر ، دراسة قانونية سياسية ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ القاهرة ١٩٧٧ .

(2) East.G. and J.R.V. Prescott: Our Fragmented World, P.81 London 1975

نقلا عن : د. محمد محمود إبراهيم : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) ذكر نعوم بك شقيق تفاصيل كثيرة عن تحديد مسار الحدود فى كتابه سالف الذكر ننقلها هنا عنه لأنه كان مشاركا فى جميع المباحثات .

من العقبة إلى رفح ، والقائمقام (براكنرج) بك ، وهو طبيب ———
انجليزى ماهر من المصلحة الطبية بالجيش المصرى ، و (أفنسس)
وهو كاتب انجليزى نجيب من موظفى إدارة المخابرات بمصر ، ويوسف
بك سامح وهو مترجم تركى يعمل فى نظارة الحربية بمصر .

تحرك أعضاء اللجنة المصرية من مصر يوم الخميس ٢٤ مايو
١٩٠٦ ، قاصدين العقبة بطريق البحر ، فوصلوا جزيرة فرعون مساء
السبت ٢٦ مايو من نفس العام .

وفى صباح اليوم التالى ذهبت اللجنة إلى العقبة ، فاستقبلها ———
السواء رشدى باشا وأعضاء اللجنة التركية على الرصيف . وبعد
أن تعارفت اللجنتان ، شرع المهندس المرافقان للجنة المصرية
فى رسم خريطة العقبة وضواحيها . وذهبت بقية أعضاء اللجنتين
إلى خيمة على شاطئ البحر ، وشرع الفريقان فى مناقشة مبدأ
الخط الفاصل . فصرح رشدى باشا ومندوبى اللجنة التركية أن الدولة
العربية ، إنما أخلت طابا وتركنتها لمصر حفاظاً على كرامة مصر
والدولة البريطانية ، وأتتوا لقاء ذلك أن تسلم اللجنة المصرية
ببداً الخط المستقيم ، المشار إليه فى كتاب الصدر الأعظم ، من أنف
الجبل الذى على شاطئ الخليج ويطل على وادى طابا من الشرق ثم
يتمشى على رءوس تلال النقب التى تطل على العقبة إلى المشرق .
وقالوا فى سبب ذلك أن هذا الحد وحده يضمن سلامة العقبة من
الوجهة الحربية .

كان تحديد موقع العقبة أول المشاكل التي واجهت اللجنة.

وقد أخبر رشدى باشا اللجنة المصرية بأنه سحب الجنود الشاهانية من طابا فقط، وأبقى على الموجود منها أمام طابا وفسي المرشش والقطار والكريكرة والمفرق منذ انسحاب الطراد ديانا وحتى حديثه معهم، مع إشارته إلى أنها ستظل في أماكنها وستدافع عنها. ثم طلب إدخال طابا ضمن منطقة العقبة عند تحديد الخط الفاصل، فأبى أويمن بك ذلك وقال : (أن طابا تقع خارج منطقة العقبة^(١)). فلم يعلق رشدى باشا بشيء ..

وقد اعترض قومندان العقبة على اللجنة المصرية عند قيامها بتحديد الخط الفاصل الذى يبدأ من مسافة ٢ أميال من العقبة، كما جاء فى الأوامر السابقة ، قائلا : (ينبغي قياس المسافة بنقطة مستقيم وليس بمحاذاة الساحل لأن الساحل متعرج . إن معنى ما تريدون أن تدخل مناطق هامة جدا داخل حدود مصر). ثم أرسل برقية إلى القصر الهمايونى فى أول يونيو سنة ١٩٠٦م، يطلب عدم تلبية مطالب المصريين ما لم يتم استشارته فى ذلك أو استشارة ضابطى أركان حرب العثمانيين أولا . ويقرر بأنه إذا تمت الموافقة على تحديد الأراضى بالطريقة التى يريدها المصريون، فإن النقطة الهامة ستصبح فى أيديهم لامحالة^(٢).

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠٢ ، ١٠٣

(٢) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠٣

أجلت اللجنة المصرية قرارها في مسألة الخط الفاصل إلى أن تتم خريطة الحدود، وكانت في كل يوم أو يومين تجتمع برشدى باشا واللجنة التركية وتبحث في خط الحدود ، حتى عرف كل طرف رأى الطرف الآخر. (١)

وفي ٤ يونيو سنة ١٩٠٦م فرغ المهندسان من رسم خريطة العقبة، فبرحتها اللجنة المصرية على أن تسير على الحدود إلى رفح .

ولما كان اتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ يقضى باتباع (خط يـقـرـب من المستقيم يبدأ من رفح وينتهي بنقطة تبعد ٢ أميال على الأفـقـل من العقبة ، كان لابد للجنة المصرية قبل ترك العقبة من تعيين نقطة على خليج العقبة تكون مبدأ الخط الذى تسير عليه . فاتفقت على أن يكون مبدأه المرشش التى تبعد $2\frac{1}{4}$ الميل من قلعة العقبة . وخمنت موقع رفح تخمينا من الخرائط التى بأيديها . ورسمت بين المكانين خطا تقريبا اتخذه دليلا لها لتعيين جهة السـيـر على الحدود . فجعلت أول محطة لها المفـرـق عند رأس النقيب ، فوصلته عصر يوم ٤ يونيو . وقد استخدمت اللجنة المصرية مائة جمل ، يخفرها اثنا عشر من هجانة خفر السواحل .

وفي اليوم التالي لحق مندوبا اللجنة التركية (الأميرالاي أحمد مظفر بك والبكباشي محمد فهمي بك) باللجنة المصرية .

(١) نعوم بك شقيقة المرجع السابق، ص ٦٠٥ ، ٦٠٦

وفي ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان في المقدمة على الخط المستقيم التخميني يعينان مواقع الجبال والأمكنة البارزة على جانبي الخط بالأرصاد الفلكية، ويرسمان خريطة الطريق . وما زال الجمع سائرا حتى وصل إلى رفح في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ . ولم يكن أحد يعلم الموقع الجغرافي لرفح بدقة . فاتصل المهندسان تلغرافيا بالمرصد الفلكي في حلوان ، فعينا بمساعدته موقع رفح الجغرافي ، فإذا مسر في طول شرقي ٨ ٥٢ ٥٢٥ وعرضي شمالي ١ ٣٦ ٢٩ ٥ . ولم يكن في رفح محل يصلح لرسم الخرائط ، فأخذ المهندسان أرصادهما ورسمهما وذهبا إلى قلعة العريش . وكان في انتظارهما هنرياك المستر هيس أحد موظفي قلم المساحة النجباء . فرسموا خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم من رفح إلى المرشش والبلاد عن جانبيه على نحو خمسة أميال من كل جانب . (١)

ويتميز خط الحدود الذي رسمته اللجنة المصرية بأنه يقتصر جدا من المستقيم، وينطبق على طبيعة البلاد وتقسيم القبائل أكثر من أي خط سواه (٢).

اللجنة التركية وتحديد المبدئي لخط الحدود :

ضمنت اللجنة التركية طبعا لإرادة السلطنة السامية كلا من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظفر بك (وهو تركي الأصل

(١) نعم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦٠٧ ، ٦٠٨

(٢) نعم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦٠٨

أشقر اللون معتدل القامة يناهز الخمسين من العمر والبكباشي
 أركان حرب محمد فهمي بك (وهو كردى الأصل ولد في السليمانية
 قرب الموصل وتربى في بغداد، قصير القامة أسمر اللون أسود
 العينين براقهما سنة يناهز الأربعين) - وصحب اللجنة كل من
 الصاغ أركان حرب محمد أسعد بك ياور رشدى باشا (وهو ضابط
 عربى نجيب من أهل بيروت يتقن التركية والعربية وينظم الشعر
 وله إلمام بالعلوم الطبيعية والرياضية) ، وضابط تركى برتبة ملازم
 وبعض العساكر، وسليم بك أسعد سكرتير^(١).

ومن الجدير بالذكر أن الأمر التلغرافى الذى صدر عن قيادة الجيش
 العثمانى فى ١٢ مايو ١٩٠٦م إلى رشدى باشا ، كان يذم على
 اتحاد القومندان أى رشدى باشا وضابطى أركان حرب مع الموظفين
 المصريين الذين سيقوم الخديو بإرسالهم للاشتراك فى بماتات
 الحدود^(٢). إلا أن البرقية التالية التى صدرت عن قيادة الجيش
 إلى رشدى باشا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٦م جاء فيها تكليف ضابطى
 أركان حرب دون ذكر لرشدى باشا^(٣)، وهكذا استثنى القومندان
 رشدى باشا من الاشتراك فى بماتات الحدود ، وكلف مساعداه من
 ضباط أركان حرب بالاشتراك فيها.

ويعتقد رشدى باشا فى كتابه أن إصدار قرار بهذه الصورة
 يتمشى مع ماتتضيه المصلحة^(٤) ويبدو فى ظنى أنه استبعد لأنـه

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق ، ص ٦٠٥ - ٦٠٧

(٢) راجع ص ١٩٩ ، ٢٠٠ (٣) راجع ص ٢٠٩ - ٢١١

(٤) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠١

متشدد مثل المندوب السامي التركي أحمد مختار باشا، فضلا عن
أن السلطان بدأ يعزو إليهما سبب تردى الوضع عند الحدود.

أخذت البرقيات في تلك الآونة العصبية تنهال على رشدى
باشا متضمنة بعض الأوامر والتوبيخات. وأخذ هو من جانبه يـرد
على كل برقية تصل إليه أثناء عملية استطلاع الحدود والمسـ
الطوبوغرافى من قبل اللجنتين المصرية والتركية.

ففى ١٥ يونيو ١٩٠٦ م أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايونى،
رشدى باشا بنص البرقية العاجلة التى وصلت إليه من القىـ
العامه للجيش العثمانى.

يشير سردار الجيش العثمانى فى هذه البرقية العاجلة إلى
عدم تخطى الأوامر السابقة الخاصة برسم خط الحدود مع التنبـ
على الوفد المصرى بالالتزام بها. كما يذكر أن الخديو أمر الموظفين
المصريين بإبداء المرونة فى المباحثات، وقد استجابوا لأمره. وينـ
بأن الخط الفاصل سينتهى عند نقطة فى منطقة المرشش تبعد ثلاثـ
أميال أو ثلاثة أميال وربع الميل من العقبة، كما ذكر وفد المباحثات
التركى. ويهيب السردار بلمحة المباحثات التركية إلى عدم إفـ
المحال لإثارة أى مشاكل، مع الاحتفاظ بالتعليمات والأوامر المبلـ
إليها فى نفس الوقت.

وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

عاجل للغاية

(بناء على البرقيات الواردة من قيادة الجيش الخامس
 الهمايوني متضمنة الطريقة التي يريد بها المصريون تحديد بدايسة
 الخط الفاصل، وإضافة إلى أن القرارات التي صدرت ردا على
 التذكرة السامية الخاصة بالنقاط والمواقع التي ستحدد وترسم على
 الخريطة كانت صريحة وواضحة ولا تحتاج إلى تأمل؛ فإنه يجب
 سرعة إبلاغ الموظفين المصريين بعدم تخطيها. تمت الكتابة
 إلى الخديوية المصرية بذلك . وقد جاء في الرد الذي وصل منها أن
 الموظفين المصريين أبدوا مرونة في المباحثات والمشاورات التي
 تمت بخصوص تحديد الخط الفاصل، طبقا للتنبيهات التي وردت إليهم.
 فضلا عن ذلك، فإنهم لم يسعوا إلى المساومة أو إلى معارضة القرار
 الذي يختص بتحديد الخط الفاصل فيما بين العقبة ونقطة
 محددة على خليج العقبة. وطبقا لتبليغات الضباط ورد من السلطنة
 السنية أنهم (أى الضباط) اتخذوا من منطقة المرشش رأسا للنقط
 الفاصل، بحيث يكون على بعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع
 الميل من العقبة. وينبغي إخطار الباب العالي بما يحدث مع عدم
 إفساح أى مجال لإثارة المشاكل من جديد مع المحافظة على
 القرارات الواردة في التذكرة الصادرة من نظارة الخارجية الحليسية
 (العثمانية) . وقد أفاد خديو مصر بأنه من الضروري تفقد المواقع
 على الساحل من قلعة العقبة إلى مسافة ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال
 وربع الميل حتى المرشش على خليج العقبة لقياس المنطقة. ونوصي
 بإجراء اللازم بسرعة ودقة لمعرفة ضباط أركان حرب الموجودين

في الموقع، طبقا للمقررات المبلغية والإشعارات التي تمت (١).

وقد أرسل قومندان العقبة رده في برقية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٠٦ م . وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية:

(هناك فرق كبير بين التصرفات التي ذكرت في إشعار الخديو الذي ذكر في البرقية التي وصلت من قائد الجيش الخامس والتصرف الذي سيقوم به موظفونا في إطار ما تم تقريره والإبلاغ به . إن التبليغات والقرارات عبارة عن القرارات الأخيرة التي اتخذتها الدولة متمشية مع برقية المرحوم جواد باشا . وقد تمكنت من الاطلاع على الأوامر الموجودة مع الوفد المصري . ونتيجة لسريان مفعول حكم برقية المرحوم جواد باشا ، يتم توصيل رفع بنقطة على خليج العقبة تبعد مسافة ثلاثة أميال عن الخليج . وقد ورد في تلغراف جواد باشا ما يشير إلى ضم منطقة العقبة إلى ولاية الحجاز . وهكذا تم التسليم بموضوع منطقة العقبة . وإذا لم يتم التحديد بهذه الصورة ، فإن جوارنا تابعا لولاية الحجاز وهي أرض مقدسة سيضم إلى الأراضي المصرية . وسيؤدي هذا الوضع إن حدث إلى وقوع ضرر مادي ومعنوي في نفس الوقت . وطبقا لإفادة الخديو فإن المسافة من قلعة العقبة وحتى مدينة العقبة ستدخل في حساب تقدير المسافة . وإذا قيست المسافة من العقبة بامتداد الساحل

(١) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ١٠٤ ، ١٠٥

المتخرج من ناحية، ولم تتم الموافقة على المرش من ناحية
أخرى ، فإن أكثر من نصف منطقة العقبة فضلا عن خليج العقبة
ستؤول تبعثها لمصر .

ثم يضيف في برقيته دون سند منطقي أو طبوغرافى، متسائلا :
(إذا كانت المسافة من العريش حتى رفح تقدر بأربعين
وعشرين ميلا، فلماذا تكون المسافة من العقبة حتى نهاية الحد ثلاثة
أميال فقط (١))

وهو هنا يريد للحدود أن تنتهى عند نقطة تبعد أربعة وعشرين
ميلا من العقبة دون النظر إلى خطأ هذا التحديد، رغم أن هناك
مقاييس واعتبارات وظروف ينبغي مراعاتها عند تحديد خط الحدود
ولا يصح تحطيتها، وإلا اعتبرت حدودا غير طبيعية ولا تستند إلى
سند من التاريخ والسواقع الطبوغرافى . . .

والملاحظ على هذه البرقية أن رشدى باشا يعترف لأول مرة
بأن (خط الحدود يبدأ من رفح وينتهى على بعد ثلاثة أميال
من خليج العقبة نتيجة لسريان مفعول برقية المرحوم جواد باشا) ،
رغم أنه كان ينبغي ذلك نفيا قاطعا، ويصم فى كل مرة على أن خط
الحدود يبدأ من العريش وينتهى عند السويس .

وفى ٢٢ يونيو ١٩٠٦ وردت على قومندان العقبة برقية من قياده
الجهش العثمانى، وصلت إليه عن طريق قومندان الجيش الخامس

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٠٦ ، ١٠٧

الخامس الهاميونى ، وهذا نصها نقلا عن التركية :
 (عندما صدرت القرارات والأوامر العالية بتحديد الخط
 المستقيم التقريبى للحدود ليبدأ من رفح وينتهى على بعد
 ثلاثة أميال من العقبة، تم إرسال بعض الجنود الشامانية تحت قيادة
 أحد الجاويشية بأمر من ضباط أركان حرب الدولة العلية العثمانية
 منذ خمسة أيام إلى المكان المسمى القسيمة فى شبه جزيرة طور
 سيناء على مسافة أربعة عشر كيلومترا من الجهة الغربية للخط
 الفاصل. والمرجو منع الموظفين المصريين من عمل مسح طبوغرافى
 لتلك النواحي تمهيدا لوضع علامات الحدود. وتجرى عملية المسح
 هذه بمعرفة الفريقين التركى والمصرى معا^(١)، مع سحب الجنود
 من القسيمة وإخطارنا على الدوام بما يتم^(٢) .

ويبدو من هذه البرقية أن سردار الجيش العثمانى تأكد لـ
 أن إرسال بعض الجنود إلى القسيمة التى تقع فى الجانب الغربى
 من الخط الفاصل سيثير المشاكل فى هذه الآونة الحرجة ، فأرسل
 يطلب سحبهم .

وفى اليوم التالى أى فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٦م أرسل رشدى باشا
 رده على هذه البرقية، قائلا : (لم يتم تحديد الخط الفاصل بكامله

(١) مر بنا فى ص ٢٢٦ أن اللجنة المصرية التركية المشتركة
 بدأت المسح الطبوغرافى من ٧ - ٢٨ يونيو ١٩٠٦م قبل تاريخ
 هذه البرقية المؤرخة فى ٢٢ يونيو ١٩٠٦م .

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٠٨ ، ١٠٩

حتى الآن ، لأن القائمين علي رسم خط الحدود لم يصلوا إلي
رفع بعد . ومن غير المعروف طول الخط المذكور قبل انتهائهما
اللجنة من عملها . ونظرا لتقصي عيذك للأخبار ، فقد نما لعلمي
أن اللورد كرومر أرسل الأوامر إلي الموظفين الموظفين
المصريين ، لكي يطلعوه على النقاط الهامة في الحدود التي تتمشي مع
المصالح البريطانية قبل عودته المنتظرة من مصر إلي بريطانيا فسي
٢ يوليو القادم . ولهذا السبب ذهب البكباشي هو كنز إلي القسيمة ،
وتفقد هذه النواحي ، إلا أن العساكر الشاهانية منعت وودته (١) .

ويتضح من هذه البرقية أن اللورد كرومر يود تأمين الحدود
الشرقية لمصر تأمينا كاملا ضمنا لمصلحة بريطانيا في قناة السويس
وفي مصر بالطبع ، وليس من أجل عيون مصر .

وفي يوم ٢٨ يونيو وصل الوفدان المصري والتركي إلي رفح
كما سبق وأشرنا . وبعد يوم واحد من وصول الوفدين أي في ٢٩ يونيو
سنة ١٩٠٦م كتب الأميرالاي أحمد مظفر والبكباشي محمد فهمي برقية
وأرسلاها إلي قومندان العقبة حيث وصلت إليه في اليوم التالي .
وهذا نصها مترجما عن التركي :

(إن القسيمة ليست تابعة لقضاء غزة وإنما تابعة لقضاء
بئر سبع . وهي ليست تابعة لشبه جزيرة طور سيناء علي الإطلاق .
ومن المؤكد أن الأراضي المروعة التابعة لعشيرة الترابيين ،
والأراضي التي طولها وعرضها يكفي لمسيرة يوم واحد والمسكونة

بالعربان المكلفين بالتكليفات الأميرية، وكذلك الأراضي التابعة لعشيرة الغوازمة، والأراضي الخاصة بعشيرة التياها والتي تكثُر فيها منابع المياه، ستؤول جميعها إلى مصر أى إلى الجهة الغربية من الخط الفاصل في حالة مده من نقطة تبعد مسافة ثلاثة أميال من العقبة إلى رفح عند تحديده ، ومن الجدير بالذكر أن جميع القبائل المقيمة في هذه الأراضي تابعة لقضاء بئر سبوح، وتعمل بالزراعة ومكلفة بالتكليفات الأميرية. وهكذا فإنه إذا اتفق على مد الخط الفاصل إلى رفح من نقطة تقع على بعد ثلاثة أميال من العقبة، ولم يتم التمسك بالوضع الحالي الذى هو من أهم ما تتم تقريره على الوجه المعروف، فإن الأراضي والعربان الذين سيصبحون في الجهة الغربية من الخط، سيفصلون عن سنجق القدس الذى ينتسبون إليه، وسيتركون إلى الإدارة المصرية. وهذا بالتأكيد إجحاف بالحقوق المقدسة للسلطنة السنية ومخالف لمنافعها ومصالحها. ولاشك أن الإصرار على بقاء الأراضي سالفة الذكر تابعة لسنجق القدس كما كانت، استنادا إلى المقررات التى تم الإبلاغ عنها والمقرنة بالإرادة السنية لمولاي ملجأ الخلافة، والمحافظة على الوضع الحالي مع مد الخط الفاصل الذى سيتم تحديده على شكل خط مستقيم تقريبي من مسافة لاتقل عن ثلاثة أميال من العقبة حتى رفح، سيمكننا من حماية الحقوق المقدسة للسلطنة السنية إلى أبعد الحدود. وإضافة إلى ما سبق أن أخبرنا به السدات السامية من قبل، فإننا نشعر ونحس أنه لن يحدث اتفاق مع الأميين إلا بالانحسار (أوين بك) ومع الموظفين المصريين الآخرين. وفسي

حالة إصرار الموظفين المصريين على مد الخط الفاصل غير مراعىين للوضع الحالى، فإنه يرجى سرعة إخبارنا بما يجب عمله قبل استئناف المباحثات^(١).

ويتضح من هذه البرقية أن الوفد التركى لايراعى الحدود الجغرافية والطبيعية والواقع التاريخي، ويركز على المصلحة الخاصة بالدولة العثمانية.

وسواء كانت القسيمة تابعة لقضاء بذر سبع أو لقضاء غرة ففى التقسيم الإدارى الخاص بالدولة العثمانية، فإن رسم خط الحدود ينبغى أن يتمشى مع الطبيعة والواقع الجغرافى . ويبدو أن الوفد التركى تمسك برأيه، فكان من نتيجته أن أشير فى المادتين السادسة والثامنة من نص اتفاق الحدود فى أكتوبر ١٩٠٦م على حل هذه المشكلة بطريقة واقعية.^(٢)

وفى ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٦م رد قومندان العقبة على برقية الأميرالاي أحمد مظفر والبكباشى محمد فهمى عضوى اللجنة التركية ففى مباحثات الحدود. وهذه ترجمة للبرقية عن التركية:

(اطلعت على صورة البرقية التى قدمت إلى قيادة الجيوش الهمايونى أيضا . وأرجو أن تتكفلا بمنع القرار الذى يمكن أن يتخذ بخصوص ترك الأراضى والعربان التابعين لإدارة الحكومة السنية

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) انظر ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

إلى إدارة مصر، إن بداية الخط الفاصل محددة ، أما نهايته —
فليست محددة. إن تحديدها يعتمد على تحديد موقع العقبة —
وليكن في معلومنا جميعا أن تعبير لا أقل من ثلاثة أميال لا يعنى
ثلاثة أميال فقط، بل يمكن أن تكون عدة أميال. إن الطلب الخاص
بأن تكون المسافة من العقبة إلى نقطة النهاية تماثل المسافة من
العريش إلى رفح، مطلب عادل. لقد لوحظ أن المصريين عندما
قرروا أن تكون نقطة النهاية عند بروز رأس طابا أثناء وجودهم
في العقبة، عادوا وصرفوا أنظارهم عن ذلك في اليوم التالي. إن الوفد
المصرى يريد أن ينتهى خط الحدود عند المرشش بهدف الاستيلاء
على النقاط الهامة. ومن الأفضل أن تتمسكوا على الدوام بموقفكم من
أجل الاستيلاء على هذه النقاط الهامة. هناك العديد من الأوامر
السامية التى تنادى بالمحافظة التامة على حقوق السلطنة السنية، مما
يدعو إلى التمسك بها. ويوصى بصورة خاصة بعدم إبداء الموافقة
على ترك أى شبر من الأماكن التابعة لإدارة الحكومة السنية حاليها.
وينبغي التصرف بموجب هذا، لأن أهم شرط للمحافظة على الوضع
الراهن، هو الإبقاء على أحكام تلغراف المرحوم جواد باشا^(١).

ويعود رشدى باشا هنا، فيتمسك ببرقية جواد باشا ، بعد
أن كان يفسرها ضد الحقيقة والواقع من قبل وضد مصلحة مصر.

وفي ٩ يوليو سنة ١٩٠٦م تلقى رشدى باشا برقية أخرى من
أحمد مظفر بك ومحمد فهمى بك ، مؤداها أنهما تباحثا طويلا

(١) رشدى باشا المرجع السابق، ص ١١٧

مع الموظفين المصريين . وأن الموظفين المشار إليهما يصـمـرـان
على تنفيذ خط الحدود من رفح إلى المـرـشـش . ويعقبان بقولهم
أنه في حالة تنفيذ هذا الخط فإن الحكومة العثمانية ستصبـح
مجبـرة بهذه الصورة على ترك الأراضى خلافا للحق والعـدـل
والوضع الدائم . ويهيىبان بالبـاب العالى أن يبلغ الخديويـسـة
المصرية بهذا الوضع .

وقد رد عليهما قومندان العقبة بـبرقية أخبرهما فيها بـأن
مسئولية هذا الأمر تقع على عاتق الجهة العسكرية . فإذا انتقلت
أية أراضى من الأراضى التابعة للحكومة السنية إلى الإدارة المصرية
فإن المسئولية تقع عليهما . ثم أخبرهما بـفحوى آخر ما صدر مـن
قرارات ، متضمنا المحافظة على الوضع الدائم عن طريق أحكام بـرقيـة
جواد باشا . وحذرهما من ترك أى شبر من الأراضى مهما كانت
الظروف . ثم نصحهما بأن يطلبوا أن تكون المسافة من العقبة
إلى نقطة النهاية مماثلة للمسافة بين العريش ورفح ، إذا أصـيـر
المصريون على أن يمر خط النهاية من المـرـشـش . (١)

ويعلق رشدى باشا على ذلك ، بقوله : (كان أكثر ما أسمى
إليه هو تخليص منطقة العقبة وطريق العقبة غـرـوة . وأمام
شىء يشغل بال الإنجليز ويسعون لتحقيقه هو إبعادنا عن السويس .
وكان هدفهم الخبيث ينصب على التفكير فى سبب طريق العقبة غـرـوة
الذى يمر بالمـفـرق . (٢)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١١٨ ، ١١٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٢٠

رسمت اللجنة التركية خطا للحدود سمته الخط الإدارى الفاصل،
 بدأ من رأس طابا على خليج العقبة. وامتد على رؤوس التلال
 المطلة على العقبة إلى المفرق، ثم سار بطريق غوة المشهور إلى
 أن وصل جبل الأحيقبة، فأنحرف شمالا بغرب إلى بئر عجرود،
 فضمها إليه، ثم عاد إلى طريق غوة حتى وصل قرب عين القصيمة،
 فأنحرف غربا نحو ٥ كيلومترات عنها فضمها إليه. ومر فوق جبل
 المويلح إلى الروافعة في وادى العريش، وتمشى فى الوادى إلى
 المقضبة. ثم سار شمالا بشرق إلى الحد بين قبائل السواركة
 والترايين، فتمشى عليه إلى رفح، فمر بعامودى الحدود إلى أن وصل
 البحر المتوسط عند تل خرائب عند ميناء رفح على البحر المتوسط.^(١)

وقد أدخلت اللجنة التركية فى هذا الخط كثيرا من بلاد قبائل
 اللحيوات والتياما والعوازمة والترايين التابعين لسيناء. وحجتها
 أن قائممائة بئر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩م وقائمقامية
 غوة من قبلها ضربتا عليها الضرائب. وأن اتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ م
 يقضى علينا بتترك القديم على قدمه.^(٢)

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٦م أرسل سردار الجيش العثمانى برقيية
 إلى قومندان العقبة عن طريق قائد الجيش الخامس الهمايونى. يستفسر
 عن وجود سكان فى مواقع نقيب العقبة والكريكرة ورأس النقـ

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٨، ٦٠٩

(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٩

إن وجدت سكان ، ومدى أهمية هذه المناطق من الناحية العسكرية.

وقد رد رشدي باشا، قائلا: (أن هذه المواقع ضرورية من أجل البقاء في منطقة العقبة، وأنها ذات قيمة كبيرة من الناحية العسكرية - ولا يمكن إحصاء عدد السكان بها لأن العربان يأتون إليها في الربيع ويقيمون فيها ثم يتركونها)^(١).

رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية و

فندت اللجنة المصرية هذه العجوة تفهيدا، وبينت بالأدلة الناصعة والمجردات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود أنفسهم الدين رافقوا اللجنة من العقبة إلى رفح، أن البلاد التي أخرجتها اللجنة التركية من خط اللجنة المصرية الذي يقترب من المستقيم وأدخلتها في خطها المتعرج نحو الغرب، كانت منذ القديم تابعة لسيناء، ولم يدفع أهلها قط ضرائب لتركيا، إلا القديرات التيامسا والصباحيون العوازمة الداخلين في خط اللجنة المصرية أيضا. فقد تبين أن قائممقامية بئر السبع بعد تأسيسها ١٨٩٩م ضربت عليهم بعض الضرائب ظلما وعدوانا، ولكن قائممقامية غزة من قبلهم لم تضرب عليهم ضرائب.

وقد استغرقت هذه المناقشات بين اللجنتين عدة جلسات

(١) رشدي باشا، المرجع السابق، ص ١٢٢ ، ١٢٤.

استمرت من ٨ - ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦، فأصرت اللجنة
التركيبة على رأيها ولم تشأ تعديل خطها
فرفع كل فريق حججه و آراءه مفصلة إلى حكومتهم (١)

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق ص ٦٠٩ ، ٦١٠



إتفاق الحدود

فلما كان يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦م جاء لكل فريق تلغرافسما من حكومته يخبره بما تم عليه القرار بين سفير الدولة البريطانية ومجلس الوكلاء (الوزراء) في الآستانة، ومقاد الإرادة السلطانية بهذا الشأن وهو:

(١) أن الحكومة العثمانية أقرت على أن النقب من رأس طابها الشرقى إلى نقطة قرب المفرق يكون للعقبة . وأما المفرق نفسه وآبار ما بين وعين قديس وعين القديرات وعين القصيمة تكون لجزيرة سيناء . ويكون خط الحدود من المفرق إلى رفح خطا يقرب من المستقيم، كما اقترحتة اللجنة المصرية .

(٢) أن تقام أعمدة على خط الحدود للدلالة عليه، وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

(٣) أن القبائل القاطنة على جانبى الخط يكون لها حصة الانتفاع بالمياه كجارى العادة . وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالى والجندرمية (البوليس العسكرى)، ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

(٤) أن يبقى الأهالى والعربان على ما كانوا عليه قبلا . من حيث ملكية الأراضى والمياه، كما هو متعارف بينهم .

عقد أعضاء اللجنتين عدة جلسات ، وعينوا خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربعة على الخريطة . فكان خطا يقرب جدا من المستقيم ، ولكنه واقع كله غربى الخط المستقيم ، إلا نقطة واحدة فيه أى موضع عمودى رفح ، فإنها وحدها على الخط المستقيم .

فرفع كل فريق هذا الخط وصورة الاتفاق إلى حكومته . (١)
ولما كان صباح أول أكتوبر ١٩٠٦م ، جاء لكل فريق التصريح من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة ، فاجتمع الفريقان فى خيمـة المندوبين المصريين بعد ظهر ذلك اليوم . ورسما الخط المتفق عليه منقطا بالحرير الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود .

ثم بحثوا مليا فى اللغة التى يكتب بها الاتفاق ، فاتفقوا أخيرا على أن يكتب بالتركية لأنها اللغة الرسمية بين تركيا ومصر ، وأن يعمل منه نسختان ويوقع الفريقان نسختى الاتفاق والخريطة . وأن يترجم الاتفاق إلى الانجليزية والعربية ، فيأخذ كل فريق نسخة من كـل ترجمة ليضمها إلى الأصل الموقع .

ولما كانت الساعة ٨ من مساء اليوم المذكور ، وقع مندوبو الفريقين نسختين من الاتفاق المكتوب بالتركية ، ونسختين من الخريطة المرسوم عليها خط الحدود المتفق عليه . وأخذ كل فريق نسخة من الاتفاق ونسخة من الخريطة الموقع عليهما . وضم إليهما نسخة من الترجمة الانجليزية وأخرى من الترجمة العربية . (٢)

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١٠

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١١

ويهمنا هنا أن نبرز نقطة هامة جداً، وهي أن الأصل التركيبي للاتفاقية المكتوب من صورتين والخريطة المرفقة المرسومة من صورتين والموضح بياناتها بالتركية، هما اللذان وقعا من أعضاء اللجنتين. أما الترجمة الانجليزية والعربية للأصل التركي، فلم توقع على الإطلاق. وسوف نتناول الأهمية الشديدة لهذه النقطة فيما بعد، ولكننا اكتفينا هنا بإبراز هذه المسألة لخطورتها..

وهذه هي صورة الاتفاق كما ترجم إلى العربية بالحرف الواحد في أول أكتوبر ١٩٠٦، على يد كل من قول أغاسي (آمر الكتيبة) (محمد أسعد افندي) مندوبا عن تركيا، ويوسف سامح افندي كاتب تركي نظارة الحربية المصرية مندوبا عن مصر؛ هذه هي الاتفاقية التي وُقِعَ عليها وتبدلت في رفاح ١٢ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ أيلول سنة ١٣٢٢ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦م بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة للمصرية بشأن تعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء. بما أنه قد عهد إلى كل من الميرالاي أركان حرب أحمد مضطر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهم مندوبي الدولة العلية وإلى كل من أمير اللوا إبراهيم فتحي باشا الميرالاي روجر كرميكل روبيرت اوين بك بصفتهم مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء. قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي:

المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو معين بالخريطة المرفوعة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ما را على رؤوس جبال طابه الشرقية المطلّة على وادي طابه ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى نقطة لانتجواز مائتي متر إلى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها إلى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غرة إل العقبة بطريق نخل إلى العقبة) ومن نقطة التلاقي المذكورة إلى التل (١) التي إلى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادي والمطلّة على تلك الثميلة (بحيث تبقي الثميلة غربي الخط) ومن هناك إلى قمة رأس الردادي المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ 3 . A ومن هناك إلى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ 4 . A ومن هناك إلى القمة الشرقية

(١) الثَّيْلَةُ، الثَّمَالَةُ: سد أمام الماء يمسكه • والجمع • ثَمَائِلٌ، وَثَمِيلٌ (المعجم الرسيط، ج ١، ص ١٠٠، ط ٢ القاهرة ١٩٧٢) •

لجبل أم قف المدلول عليها —————
 5. A. ومن هناك إلى نقطة مدلول عليها بـ 7. A
 إلى الشمال من تميلة سويلمة ومنها إلى نقطة مدلول
 عليها بـ 8. A إلى غرب الشمال الغربي
 من جبل سماوى ومن هناك إلى قمة التلة التسي
 إلى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو
 بئر في الفرع الشمالى من وادى ما بين بحيث يكون
 البئر شرقى الخط الفاصل) ومن هناك إلى 9. A
 ومنها إلى 9. bis. A غربى جبل المقررة .
 ومن هناك إلى رأس العين المدلول عليها 10 bis. A
 ومن هناك إلى نقطة على جبل أم حوايط المدلول
 عليها بـ 11. A ومن هناك إلى منتصف المسافة
 بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة
 ثلاثماية وتسعون مترا إلى الجنوب الغربى من بئر
 رفاح والمدلول عليه بـ 13. A ومن هناك إلى
 نقطة على التلال الرملية في اتجاه مايتيسن وثمانين.
 درجة (٢٨٠ °) من الشمال المغناطيسى (أعنى
 ثمانين إلى الغرب) وعلى مسافة أربعماية
 وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين
 ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلاثماية
 وأربعة وثلاثين درجة (٢٢٤ °) من الشمال
 المغناطيسى (أعنى ستة وعشرون إلى الغرب)

إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط ماراً بقلعة
خرائب على ساحل البحر.

المادة الثانية - قد دُلَّ على الخط الفاصل المذكور بالمسادة
الأولى بخط أسود متقطع في نسختي الخريطة
المرفقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليهما الفريقان
ويتبادلاها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على
الاتفاقية ويتبادلاها.

المادة الثالثة - تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة
التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى النقطة
التي على ساحل خليج العقبة بحيث أن كسل عمود
منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور
مندوبي الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من
الدولة العلية والهندية الجليلة المصرية.

المادة الخامسة - إذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة
أو الريادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوباً
لهذه الغاية وتطبق مواقع العمود التي تزداد على
الخط المدلول عليه في الخريطة.

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة في كل الجانبين لها
حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أي أن

القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى
التأمينات اللازمة بهذا الشأن إلى العرب—
والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي
والجنود المنتفعون من المياه التي بقيت غربي
الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجنود—
بالمرور إلى غربي الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالي وعربان الجهتين على ما كانت عليه
قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي فسي
الجهتين كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان التركي كاتب تركي نظارة الحربية
قول آغاسي أركان حرب
أسعد

المنسوبون من قبيل
الحدوية الجيلة المصرية

مير لـوا

إبراهيم فتحى
ميرالاي
أوين
ميرالاي أركان حرب
مظفر
بكباشي أركان حرب
(١)
فهـى

ويطيسب لى هنا أن أقوم بترجمة عربية طبق الأصل للنص
التركي الأصلي لاتفاقية الحدود هذه ، تمهيدا للتركيز على بعض
الخلاف فى الترجمة والتعليق عليه وتنقيده :

الاتفاقية التى وقعت وتبذلت فى رفح بتاريخ ١٢ شعبان
سنة ١٢٢٤ هـ وفى ١٨ أيلول ١٢٢٢ رومية وفى أول أكتوبر ١٩٠٦م بين
مندوبى السلطنة السنية ومندوبى الخديوية المصرية الجلييلة ، لتحديد
الخط الفاصل الإدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين
شبه جزيرة طور سيناء .

كُلف كل من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظهر بك والبكباشى
محمد فهمى بك من قبل الحكومة السنية ، وكل من أمير اللواء ابراهيم
فتحي باشا والأميرالاي روجر كارمايكل روبرت اوين بـ
من قبل الخديوية المصرية الجلييلة ، بتحديد الخط الفاصل الإدارى بين
ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء . وقد
اتفق الطرفان باسم السلطنة السنية والخديوية المصرية الجلييلة على
المواد التالية :

• الوقائع المصرية ، العدد ١٢٧ السنة ٧٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر
١٩٠٦م

نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٦١١ - ٦١٤
وانظر النص التركى الأصلى والترجمة العربية والإنجليزية فى
ملاحق هذا الكتاب ص ٢٩٤ - ٢٩٩

المادة الأولى - طبقا لما هو مبين بالخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية،

فإن الخط الفاصل، يبدأ من (رأس . طابا) الواقعة على الساحل الغربى لخليج العقبة، مـاراً بـرءوس الجبال المطلّة على هذا الوادى والواقعة شرق وادى (طابا)، ويصل إلى قمة (جبل فسـورت)، واعتباراً من هذه القمة يستمر الخط الفاصل فـى الاستقامات الآتية:

من (جبل فورت) إلى نقطة مناسبة لاتريد عن مائتى متر شرق قمة جبل (فتحى باشا)، ويصل منها إلى النقطة الناشئة من تلاقى امتداد الخط المستقيم القادم من (جبل فورت) بالعمود المقام من نقطة على مسافة مائتى متر اعتباراً من قمة جبل (فتحى باشا) على الخط الواصل بين قمة (فتحى باشا) ونقطة المفرق (هى النقطة التى تجمع بين طرق المفرق والعقبة - غوة والعقبة - نجـبل)، ويمتد من نقطة التلاقى هذه إلى الهضبة المطلّة على (ثميلة الردادى من جهة الشرق) بحيث تبقى ثميلة الردادى إلى الغرب من خط الحدود)، ويصل الخط الفاصل من هناك إلى قمة (رأس الردادى) المشار إليها فى الخريطة سالفة الذكر بـ 3 . A ، ثم إلى قمة (جبل الصفـرة) المشار إليها بـ 4 . A ، ومن هناك إلى القمة الشرقية لـ (جبل أم فـف) المشار إليها بـ 5 . A ،

ومن هناك إلى النقطة المشار إليها بـ A . 7 شمالاً
 ٣ ثميلا (سولم)، ومن هناك أيضا إلى النقطة المشار
 إليها بـ A . 8 الواقعة غرب الشمال الغربي لـ (جبل
 سماوى)، ومن هناك إلى قمة الواقعة غرب الشمال
 الغربى لـ (بئر المغارة) (بئر المغارة، بئر يقع
 فى الفرع الشمالى لـ (وادى ما يمين) ويظل فى الطرف
 الشرقى للخط الفاصل)، ومن هناك إلى النقطة المشار
 إليها بـ A . 9 ، ومن هناك إلى النقطة المشار إليها
 بـ A.9 B1a الواقعة غرب (جبل المقرأه)،
 ومن هناك أيضا إلى النقطة المشار إليها بـ A.10 B1a
 فى (رأس العين)، ومن هناك أيضا إلى النقطة المشار
 إليها بـ A . 11 على جبل (أم حواويط) ، ومن
 هناك أيضا إلى منتصف المسافة بين عمودين حجريين
 قائمين تحت شجرة تقع على مسافة ثلاثمائة وتسعين
 مترا إلى الجنوب الغربى من بئر (رفح) المشار إليه
 بـ A . 13 ، ومن هناك أيضا إلى النقطة الواقعة
 على التلال الرملية على بعد ٢٠ مترا من العمودين
 المذكورين على خط يشكل زاوية قدرها ٢٨٠° (يعنى
 ٨٠° درجة إلى الغرب) من الشمال المغناطيسى .
 ومن هذه النقطة حتى ينتهى على ساحل البحر
 مرورا بـ (تلة خرائب) الواقعة على ساحل البحر
 الأبيض على طول الخط المستقيم الذى يشكل زاوية

قدرها ٢٢٤ ° (يعنى ٢٦ ° إلى الغرب) مع الشمال
المغناطيسى .

المادة الثانية - تم توضيح الخط الفاصل المذكور فى المادة الأولى
بخط أسود متقطع على نسحتى الخريطة المرفقتين
بهذه الاتفاقية، وعند توقيع ممثلى الطرفين، يجرى
تبادلها مع الاتفاقية فى نفس الوقت .

المادة الثالثة - تُقام أعمدة على طول الخط الفاصل ابتداءً من
النقطة الواقعة على ساحل البحر الأبيض إلى النقطة
الواقعة على خليج (العقبة) فى حضور مندوبى الطرفين،
بحيث يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليه .

المادة الرابعة - على الحكومة السنية والخديوية الجليلة المحافظة
على هذه الأعمدة المقامة التى توضح الخط الفاصل .

المادة الخامسة - إذا اقتضت الظروف فى المستقبل تجديد
الأعمدة المشار إليها عليه أو زيادة عددها، يرسل
كل من الطرفين ممثلًا له، على أن تتفق أماكن
الأعمدة التى تقام مع الخط الموجود على الخريطة .

المادة السادسة - لجميع قبائل الطرفين الحق فى الاستفادة
من المياه كما جرت عادتهم سابقًا . وتبقى الأحوال
القديمة والسابقة فى هذا الخصوص محفوظة . على
أن تعطى العربان والعشائر الضمانات اللازمة فى

هذا الشأن . وتستفيد العساكر الشاهانية وأنفسراد
الأهالي والجنדרمه (حرس الحدود) أيضا من
المياه الموجودة في الجهة الغربية من الخط الفاصل .

المادة السابقة - لا يصرح للعساكر الشاهانية ولا للجنדרمه بالمرور
إلى الجهة الغربية من الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - يستفيد عربان الجهتين وأهاليهما من الأراضي
والمزارع والمياه الواقعة في أراضي كلا الجهتين
كما كان عليه الحال في السابق .

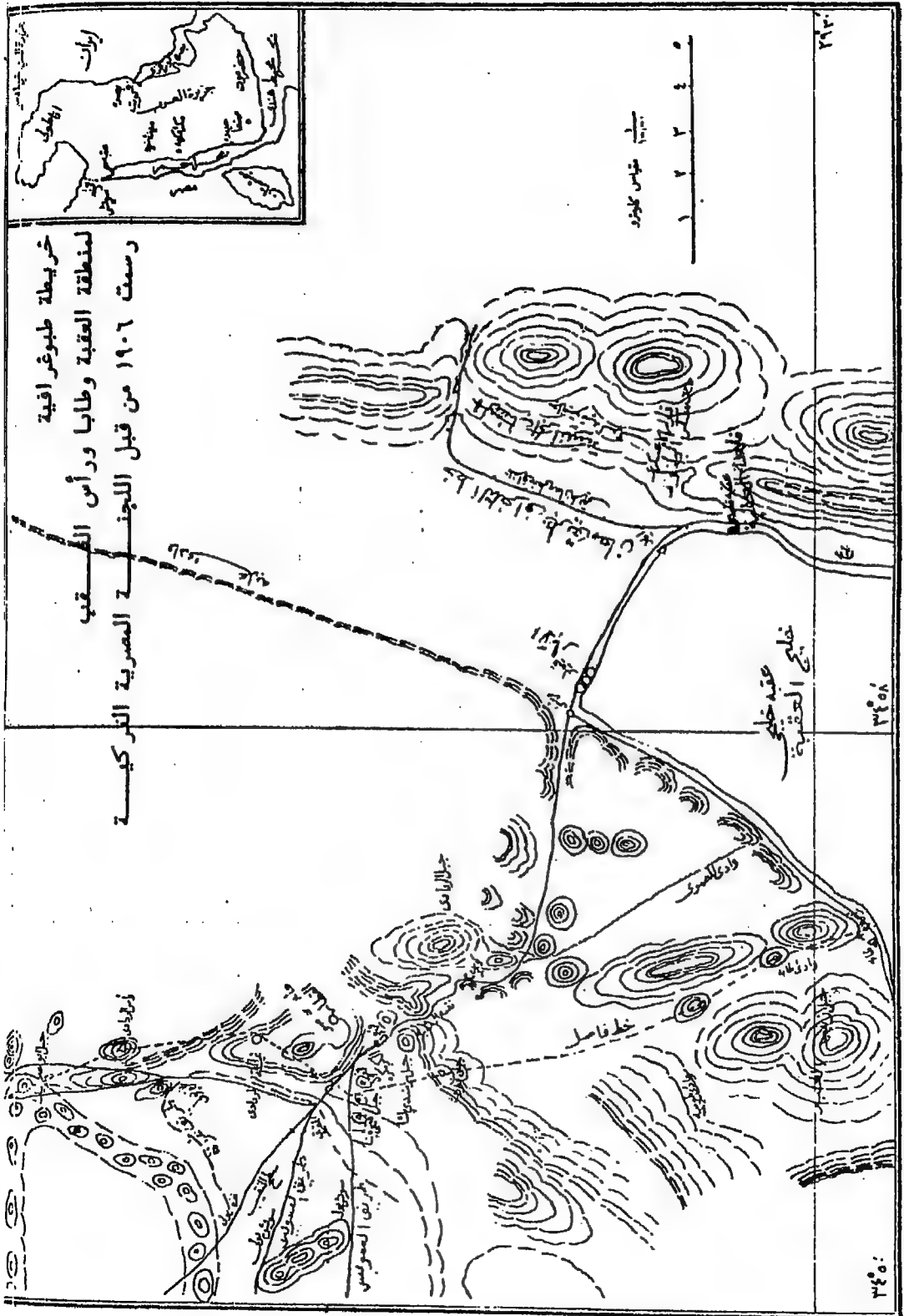
| | | | |
|---------------|--------------|---------------|----------------|
| أميرالاي | أمير اللواء | مكباشي أركان | أميرالاي أركان |
| روجر كارمايكل | ابراهيم فتحى | حرب | حرب |
| روبرت أوين | محمد فهمي | أحمد مظفر (١) | |

(١) راجع صورة اتفاقية الحدود بالتركية في ملاحق الكتاب ص ٢٩٤ .

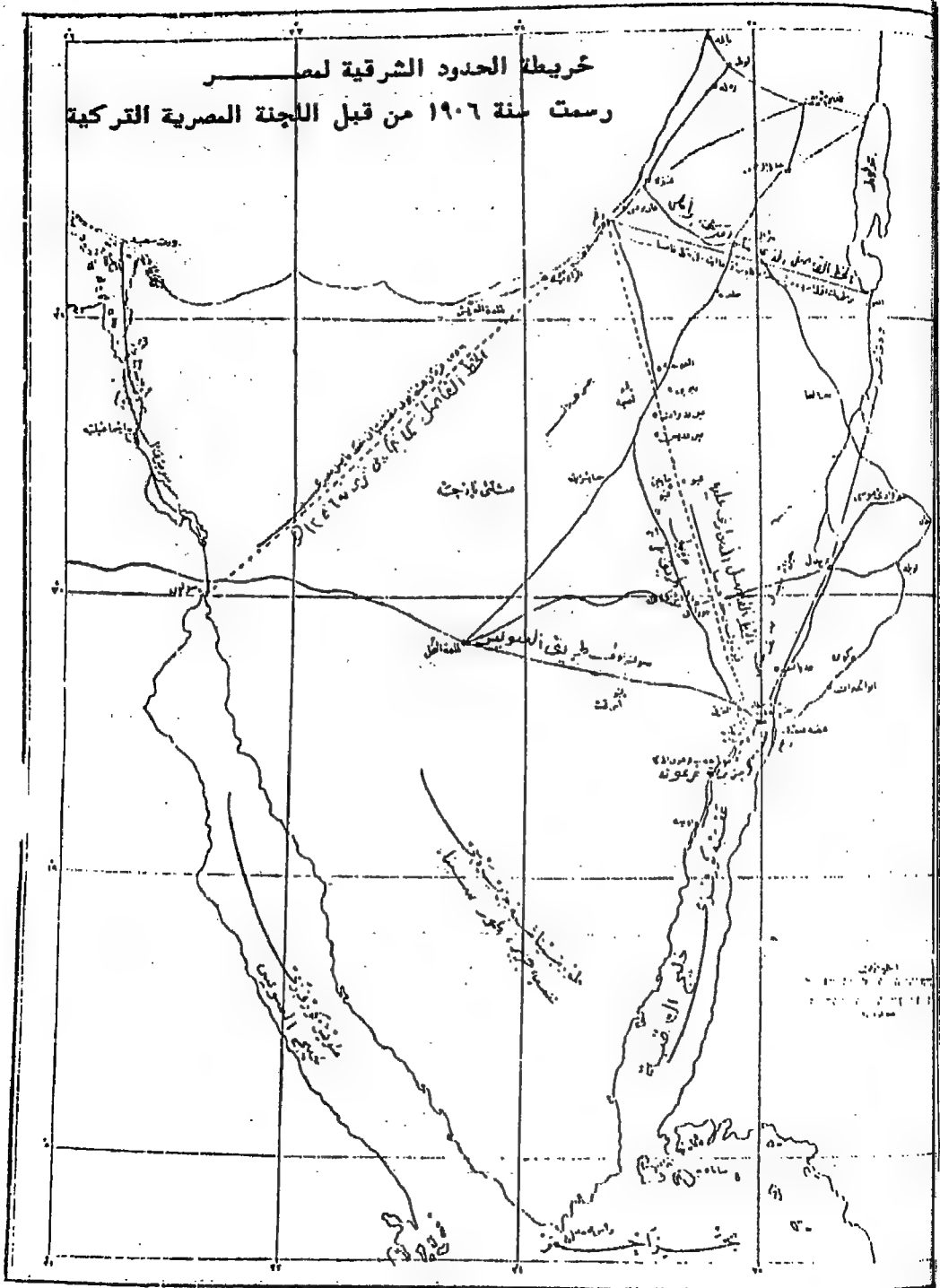
وراجع ترجمتها العربية والانجليزية كما صيغت فسى وقتها

ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

أرشيف متحف طوبقيو سرايى باستانبول ، رقم ٥٢٢٧



خريطة الحدود الشرقية لمصر
رسمت سنة ١٩٠٦ من قبل اللجنة المصرية التركية



ويعلق قومندان العقبة رشدى باشا على هذه المعاهدة متحسرا
بعد أن طلب السماح له بالعودة النهائية إلى استانبول ولم تقتض
نتيجة سعيه بعد^(١) (إن أراضي شبه جزيرة طور سيناء ليست
أراضي تابعة لمصر، وذلك بموجب مضمون تلغراف جواد باشا، وإنما
هي ملك للحكومة السنية، وأمانة في عهدة مصر ووديعة لديها، حتى
أنه لم يسمح للمصريين بوضع جنود حرس حدود في غير النقاط
المحددة لهم، ولم يكن لجنود مصر الحق في البقاء في شبه جزيرة طور
سيناء. أما حقوقنا اليوم فقد أهدرت بهذه الصورة بموجب مسودة
المعاهدة. والخط الفاصل الذي تم تحديده، ليس الخط الأصلي الذي
يحدد أراضي مصر، وإنما هو الخط الفاصل لشبه جزيرة طور سيناء الذي
ترك على سبيل الأمانة والوديعة، أما الخط الفاصل الأصلي الذي
يحدد الحدود المصرية فهو الخط الموجود في الخريطة المرفقة بالفرمان
الهاميوني الصادر عام ١٢٥٧ هـ^(٢).

ويتضح من تعليق رشدى باشا مدى غيظه وحنقه وتضارب أقواله.
فهو يقرر (أن ما جاء من تحديد للحدود في الاتفاقية إنما هو
تحديد لشبه جزيرة سيناء الذي ترك لمصر على سبيل الأمانة، وليس
ملكاً لها. أما أملاكها فتحدد طبقاً لما جاء في الفرمان الصادر

(١) عاد رشدى باشا إلى استانبول في ٢١ فبراير ١٩٠٧ م

(٢) هو الفرمان الهاميوني الصادر إلى محمد علي باشا ١٨٤١ م (١٢٥٧ هـ)
وقد سبق أن تحدثنا عنه في مطلع هذا الكتاب.

إلى محمد علي باشا .) في حين أن شبه جزيرة سيناء مملوكة
لمصر على مر التاريخ . ولا شك في ذلك أبداً .

وقد سبق له أن اعترف في برقية أرسلها إلى قيادة الجيش العثماني
بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٦م بأن (خط الحدود يبدأ من رفح وينتهي
على بعد ثلاثة أميال من خليج العقبة ، نتيجة لسريان مفعول حكم
برقية المرحوم جواد باشا) مما يدل على أنه يعبر عن غيظه ويناقض
نفسه ويغالط الحقيقة والتاريخ .

ومن الملاحظ على اتفاق الحدود ، أنه نص على تعيين حدود
شبه جزيرة سيناء الشرقية على أنه (خط فاصل إداري) ، وذلك
لأنه كان يفصل بين ولايتين من ولايات الدولة العثمانية . ففسي
ذلك الوقت لا يمكن اعتبار مصر دولة مستقلة حتى تصبح حدودها
مع الولايات العثمانية الواقعة إلى الشرق منها حدوداً سياسية ، فهسي
دولة تابعة . وقيام الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية
على مصر ، وانقضاء تبعيتها للدولة العلية ، وبالتالي إنهاء سيادة
تركيا وكل حقوقها على مصر . وبهزيمة تركيا في الحرب العالمية
الأولى ، وقعت اتفاقية سيفر ثم لوزان التي عدلتها . وبمقتضاها تنازلت
تركيا رسمياً عن كل حقوقها في مصر . فقد نصت المادة ١٧ من
معاهدة لوزان ١٩٢٢م ، على أن تنازل تركيا عن حقوقها في مصر
والسودان ويسرى ذلك ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤م . وبناء على
ذلك أصبحت حدود مصر الشرقية حدوداً دولية ، تفصل بين مصر
المشمولة بالحماية البريطانية التي انتهت إسمياً في ٢٨ فبراير ١٩٢٢م

وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني.

وفي هذا المقام لا يفوتنا أن نثبت هنا أنه قد تم تبادل المذكرات بين وزارة الخارجية المصرية ووزارة الخارجية البريطانية عقب إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، تطلب فيها بريطانيا من مصر الاعتراف بوضع بريطانيا الخاص بفلسطين، وتؤكد فيها أن حدودها مع فلسطين (قائمة ومشهورة ومعروفة منذ سنة ١٩٠٦م ، وليس فيها لبس أو غموض وليست موضع خلاف وبإمكان جمعية الأمم أى عصبة الأمم تعيين هذه الحدود بما لديها من خرائط لاتقبل الجدل^(١))

ولم تنازع أية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن فى السيادة المصرية على سيناء ، ابتداء من رفع إلى رأس خليج العقبة . ثم جاءت اتفاقية الهدنة لتصف هذا الخط بأنه (خط الحدود المصرية) ، مما يفيد اعتراف إسرائيل بهذه الصفة فى نص المادة ٦ من اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩م^(٢)

ومن الملاحظ على النص العربى والإنجليزى المترجمين عن الأصل التركى ، أنهما أحصيا كلمة نقطة Point على صياغة المادة الأولى دون أن تكون موجودة فى الأصل التركى فقد ورد فى الترجمتين أن (الخط الفاصل يبدأ من نقطة رأس طابا) .

(١) أحمد شفيق باشا : حليات مصر السياسية ، الحولية الثالثة ، ص

٢٨ ، ٢٩ ، ط ١ القاهرة ١٩٣٦م .

(٢) عطيه حسين افندى : المرجع السابق ، ص ١٤١

أعمدة الحدود

وبعد توقيع الاتفاق، أصبح من الضروري أن يعود أعضاء اللجنتين على طول الحد لتخطيطه. عملاً بالمادة الثالثة . فقرر رأى اللجنتين على أن تقام عمد على طول الخط وتثبت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف . وبعد ذلك تبني في مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والأسمنت بحضور مندوبي الفريقين . وعليه فقد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمدا وفلنكات من حديد . وسار الفريقان على طول الخط ونصبوا العمد، بحيث كان كل عمود يبنى من مكان العمود الذي يليه كنص المادة المذكورة. فكان جملة ما نصبوه ٩١ عموداً. وقد نصبوا أول عمود في ميناء رفح على تل الخرائب مار الذكر، بعد ظهر الخميس ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦م، وآخر عمود على رأس طابا في يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر من نفس العام عند غروب الشمس (١).

وفي اليوم التالي عاد اللواء إبراهيم فتحي باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق البحر إلى مصر. أما مدير المخابرات ونعوم بك شقير فقد رجعا من درب الحج المصري، فوصلا السويس في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦م. وكان قد رافقهما من رفح اليوزباشي اسماعيل أفندي المفتي من أنجب ضباط مصلحة الأشغال بالجيش المصري والمستدر (ويد) أحد مهندسي اللجنة المصرية ليساعدا في نصب الأعمدة (٢).

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٤

(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٤ ، ٦١٥

وفي ١ ديسمبر ١٩٠٦ م عاد اليوزباشي اسماعيل افندى المفتشى إلى طابا مندوبا من قبل اللجنة المصرية، لبناء الأعمدة بالحجارة حسب اتفاق اللجنتين، ومعه الملازم أول النشيط غالى أفندى زكسى والملازم الثانى على أفندى حلمى من ضباط الجيش المصرى، و ٢٧ جنديا من الأورطة الرابعة مشاة، و ٥ عساكر بنائين من قسم الأشغال وعسكرى تمرجى من القسم الطبى . ساروا بطريق البحر، فوصلوا طابا فى ٧ ديسمبر . وكان القائمقام باركر بك قد عين مديرا على جزيرة سيناء، فوافاهم إلى طابا برا فى اليوم المذكور، ومكثوا فى انتظار المندوبين العثمانيين .

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦، حضر أحمد مظهر باشا ومحمد فهمى بك مندوبا لجنة الحدود التركية، ومعهما اليوزباشى غالب افندى ، ليرافقوا مندوبى لجنة الحدود المصرية لبناء العمدة . فنظروا الجميع فى شكل العمدة الثابتة التى يجب إقامتها . فاتفقوا بمسند جدال طويل على أن يكون شكلها هرما مقطوعا تكون قاعدته متساوية مربعا وارتفاعه عن سطح الأرض من مترين إلى مترين ونصف المتر، ومسطح رأسه 20×20 سم . وأن تنزع الفلنكة الحديدية من عرق الخشب ، فيستقنى عن العرق وتغرز الفلنكة فى رأس العمود .

وبعد الاتفاق على شكل العمدة عاد باركر بك إلى نيجل ، وشرع اسماعيل افندى ورجاله فى بناء العمدة يصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا إلى آخرها .^(١)

(١) نعوم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦١٥، ٦١٦

وقد اعترضتهم فى الطريق صعوبتان : الماء والحجارة فــــــى
 الصحارى الرملية . أما الماء فإنهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من
 بئر ملحان وبئر غصيان فى وادى عربة ، حتى وصلوا آبار ما يــــــمن
 فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المغارة . وأتوا بالحجارة إلى صحراء
 الهاشمة من جبل أم فف قرب جبال الصفراء ، وإلى صحراء العجيرة
 من خرائب العوجة وجبل حشم القرن وخربة الرطيل وشاطئ البحر .

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا فى يوم السبت ٢١ ديسمبر
 سنة ١٩٠٦ أعطوه رقم ٩١ ، وآخر عمود على تل الخرائب فــــــى
 ميناء رفح فى ٩ فبراير ١٩٠٧ أعطوه رقم واحد ، على حد قول نعووم
 شقير (١) .

وسوف نتناول تحديد نعووم شقير الخاطيء لموقع العلامة ٩١ ، وأخطاء
 أخرى وقع فيها ، عند حديثنا عن المرافعات فى المشكلة
 المعاصرة . .

وقد بلغت أجور الجمار التى كانت تنقل المياه ومواد البنىـــــــــــــــــة
 مليمـــــــــــــــــاً جنيهاً ٧١٧ ٤٠ . وكان جملة ما أنفقته مصر على تحديـــــــــــــــــد
 التخوم نحو عشرين ألف جنيه أو أكثر .

وبعد أن تم بناء العمد شرعت إدارة سيناء فى إقامة نقــــــــــــــــط
 البوليس على الحدود . فجعلت نقاطا فى بئر التمد ومشاش الكنتــــــــــــــــلا
 والقصيمة ورفح . ومدت إليها الأسلاك التليفونية (٢) .

(١) نعووم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١٥ ، ٦١٦

(٢) نعووم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١٦

الضباط الموظفون الأتراك الذين شاركوا في تحديد الخط الفاصل :

(١)

ويورد رشدى باشا فى ص ١٥٦ من كتابه أسماء الضباط والموظفين الذين كانوا فى العقبة أثناء المشكلة ووظائفهم . وهم الدين أرسلوا إلى العقبة فى أول الأمر ثم عاصروا المشكلة ، وأسندت إليهم فيما بعد مهمة الاشتراك مع الوفد المصرى فى تحديد الخط الفاصل من الحدود :

- قومندان العقبة أمير اللواء رشدى باشا .
- الأميرالاي أركان حرب مظفر بك .
- البكباشى فهمى بك .
- قول أغاسى أسعد افندى .
- قومندان المركب البكباشى محمود افندى .
- رئيس الشئون الصحية قول أغاسى عارف افندى .
- رئيس المهمات العسكرية قول أغاسى فؤاد بك .
- قومندان البطارية اليوزباشى محمد على افندى .
- قومندان فرقة البغال من الفرسان الملازم راضى افندى .
- قومندان الجاندارمه (بوليس الحدود) الملازم وهبى افندى .
- * البكباشى محمود افندى وقول اغاسى أحمد افندى من الطابور ٢ فى الفيلق ٦٢ من فرقة الحجاز العسكرية ، ويضم طابوره :

(١) سترد أسماء الضباط مقرونة بالرتب التى كانت تستعمل فى ذلك الوقت ، وعيننا أن نذكر مقابلها الحالى : يوزباشى : نقيب - بيكباشى : مقدم - أميرالاي : عيمد - أمير اللواء : لواء .

البلوك رقم (۱) ، وبه :

اليوزباشي محمد أغسا
الملازم أول كمال افندي
الملازم ثاني مصطفى افندي
الملازم ثاني سليمان افندي

البلوك رقم (۲) ، وبه :

الملازم أول محمد أمين افندي
الملازم ثاني عبد الرحمن افندي
الملازم ثاني محمد أفندي

البلوك رقم (۳) ، وبه :

اليوزباشي سليمان أغسا
الملازم أول عثمان افندي
الملازم ثاني راسم افندي
الملازم ثاني شكرى افندي

البلوك رقم (۴) ، وبه :

اليوزباشي أحمد أغسا
الملازم أول عثمان افندي
الملازم ثاني كامل افندي
الملازم ثاني عصمت افندي

كاتب الطابور حسن افندي

المعاون بييجان افندي

صانع البنادق ومصلحها (تفنكجي) الأوسط عمر

* البكباشي صدقي افندي من الطابور ٤ في الفيلق ٦٢ في فرقة
الحجاز العسكرية، ويضم طابوره:

البلوك رقم (١) ، وبه :

اليوزباشي ابراهيم افندي
الملازم أول محمد أغسا
الملازم ثاني نوري افندي
كاتب الطابور صدقي افندي
المعاون رحيم افندي

البلوك رقم (٤)، وبه :

اليوزباشي أمان افندي
الملازم أول جميل افندي
الملازم ثاني أحمد افندي
الملازم ثاني بلال افندي
إمام الطابور يمني افندي

* بلوكات العساكر الجديدة الموجودة في طابور صدقي افندي،
وتضم:

البلوك رقم (١) ، وبه:

اليوزباشي فكري افندي

البلوك رقم (٢) ، وبــــه:

الملازم ثانى زكى افندى

* البكباشى الرديف من القوات غير النظامية مصطفى افندى

وقول أغاسى محمد حسنى افندى من الطابور ٤ فى الفيلسك ٤٩

الخاص بالجيش الرابع، ويضم طابوره.

البلوك رقم (١) ، وبــــه:

اليوزباشى على افندى

الملازم أول شكرى افندى

الملازم ثانى أحمد فيضى افندى

البلوك رقم (٢) ، وبــــه:

اليوزباشى بكر افندى

الملازم أول قاسم افندى

الملازم ثانى خالد افندى

البلوك رقم (٣) ، وبــــه:

اليوزباشى مصطفى افندى

ملازم أول مصطفى وصفى افندى

ملازم ثانى محمد خلوصى افندى

البلوك رقم (٤) ، وبــــه:

اليوزباشى عبد الله افندى

الملازم أول عيسد الله افندى

الملازم ثانى احمد خلمى افندى

كاتب الطابور اسماعيل حقى افندى

* بگباشى الرديف فى (ماردین) مصطفى افندى وقول أغاسى

رائف افندى من الطابور ٢ فى الفيلق ٥٧ الخاص بالجيش

الرابع ، ويضم طابوره؛

البلوك رقم (١) ، وبهـ:

اليوزباشى ابراهيم افندى

الملازم أول نسيم بهـك

الملازم ثانى رشدى افندى

البلوك رقم (٢) ، وبهـ:

اليوزباشى مصطفى افندى

الملازم ثانى يعقوب افندى

البلوك رقم (٢) ، وبهـ:

الملازم ثانى حسن افندى

البلوك رقم (٤) وبهـ:

اليوزباشى درويش على افندى

الملازم أول حمىدى افندى

الملازم ثانى محمد أمين افندى

كاتب الطابور محمد افندى

* بلوكات النشاندجى من الطابور ٩ من الجيش الخامس ، وتضم:
البسلوك رقم (٢) ، وبه:

اليوزباشى محمد على أفندى
الملازم أول أحمد أفندى
الملازم ثانى سعيد أفندى
الملازم ثانى راضى أفندى

البلوك رقم (٤) ، وبه:

اليوزباشى شكرى بك
الملازم ثانى ابراهيم خليل أفندى
الملازم ثانى محمد على أفندى

* البسلوك الأول من المدفعية المتحركة بالفيلق ٢٥ فى الجيش
الخامس ، ويضم:

اليوزباشى محمد على أفندى
الملازم أول أحمد أفندى
الملازم ثانى غالب أفندى
الملازم ثانى حسن أفندى

اليكباشى طبيب بيطرى على رضا أفندى
اليوزباشى عاصم أفندى
مصلح المدافع عسمر أفندى
النهار مصطفى أفندى
الحداد صابىر أفندى

* هيئة الشئون الصحية ، وتضم:

الطابور رقم (٢) من الفيلق ٦٢ ، وبه:

قول أغاسي عارف أفندي

الطابور رقم (٤) المدني ، وبه:

طاهر أفندي

اليوزباشي محمود أفندي

خالد أفندي

الأطباء ، ومنهم:

توفيق أفندي

سعيد أفندي

شاكور أفندي

محمد خالد أفندي

الجراحون ، ومنهم:

توفيق أفندي

توفيق أفندي

* موظفو التلغراف ، وهم:

الجاويش حسام الدين

الجاويش عبد الله

الجاويش جعفر

القسم الثانى
طابا بين مصر وإسرائيل

.

يتلخص الوضع بالنسبة لمشكلة طابا الأولى، أى المشكلة التي
ثارت بين مصر والدولة العثمانية حول طابا في أن:

- مصر كانت تريد عودتها إلى أراضيها كحق من حقوق التراب
الوطني الذي لا يمكن التفريط فيه، دون أن تكون هناك أهداف
أو مرامي من وراء عودتها غير أنها حق، وحق الأرض تهون
في سبيله الدماء...

- وانجلترا كانت تريد عودتها إلى مصر، لكي تؤمن على
سيطرتها على قناة السويس شريان الامبراطورية
البريطانية الحيوية، ولكي تمنع الدولة العثمانية من مسد
خطوط السكك الحديدية إلى السويس، بعد أن وصل الخط
من استانبول إلى المدينة المنورة، مارا بمعان التي ينتظر
مسد الخط منها إلى العقبة في مستقبل الأيام، ويسهل بمسد
ذلك مده من العقبة إلى السويس...

- والدولة العثمانية كانت تعتبرها جزءاً مكملًا للعقبة حيث
تنوى عمل ميناء فيها بعد مد خط السكك الحديدية مسن
معان إلى العقبة، كي تكون جيوشها معدة للحركة
بحرية في مياه البحر الأحمر وعلى شواطئ الأماكن المقدسة
بالقرب من مكة والمدينة. كما تريد أن تسيطر على
مداخل الطرق المؤدية إلى داخل سيناء وإلى مصر وإلى غزة...

وباختصار... كانت مصر تريد أرضها... وانجلترا والدولة

العثمانية تريد انهاء لهدف يستخدم مصالح كل منهما وأهدافها، دون مراعاة
لصاحب الحق الأصلي في أرضه. ولم تعمل انجلترا على عودة طابها
لمصر حبا فيها، ولكن دعما لمصالحها وخوفا على قناة السويس.

* *

نامت مشكلة طابا نوما عميقا بعد أن حلت بين مصر والدولة
العثمانية في أول أكتوبر ١٩٠٦م، وعادت طابا مصرية كما كانت
منذ قديم الزمان. (ويمكن القول بأن القيمة الأساسية التي خرجت
بها مصر من هذه الأزمة هي تثبيت حقوقها التاريخية في شبه جزيرة
سيناء وخليج العقبة، وهو المغنم الوحيد الذي كسبته مصر منها، وهو
ما بدلت بريطانيا جهودها في تحقيقه تحقيقا لمصالحها بالطبع، وليس حبا
في مصر أو خطيا لودها^(١)).

وحددت الحدود ب ٩١ علامة حدود، تبدأ من رفح وتنتهي عند
خليج العقبة، بعد أن درست المنطقة دراسة طبوغرافية وبشرية
مستفيضة.

(١) عطية حسين افندى : المرجع السابق، ص ١٢٨.

اتفاقية الهدنة

وبعد حرب فلسطين ١٩٤٨م، وتوقيع اتفاقية الهدنة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩م ، دُص فيها على أن حدود مصر الشرقية هي حدود ١٩٠٦م التي حددت في الاتفاقية المبرمة بين مصر والدولة العثمانية في أول أكتوبر ١٩٠٦م. وكانت طابا ضمن حدود مصر بموجب هذه الاتفاقية..

وبعد العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر ١٩٥٦م بالتواطؤ بين انجلترا وفرنسا وإسرائيل، انسحبت إسرائيل من سيناء سنة ١٩٥٧م بعد أن احتلتها، وتركت لمصر طابا ضمن حدود مصر الدولية التي لاشك فيها، والتي حددتها اتفاقية أول أكتوبر ١٩٠٦م.

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

وبعد حرب التحرير التي خاضتها مصر ببسالة ١٩٧٢م، تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل وأمريكا على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨م. وقد تبادلت الأطراف وثائق التصديق على المعاهدة التي كتبت من ثلاث نسخ هي العربية والإنجليزية والعبرية في ٢٥ أبريل ١٩٧٩م. ومنذ هذه اللحظة بدأ تنفيذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بضمانة أمريكا.

وهنا نود أن نشير إلى بعض مواد هذه المعاهدة التي تتعلق بموضوع طابا الذي نهجته.

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى على :

(أن تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ؛ وتسأتنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .)

وتنص المادة الثانية على :

(أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بموضوع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس . ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي

الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجسوى).

ورغم أن الفقرة الثانية من المادة الأولى تنص على انسحاب القوات الإسرائيلية من كل سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، إلا أن إسرائيل أخبرت مصر قبل انتهاء انسحابها في ٢٥ أبريل ١٩٨٢م بشهر أنها لن تلتحق من طابا . وقد حدثت اتصالات كثيرة بين الطرفين لإقناع إسرائيل بالانسحاب من طابا، ولكنها رفضت . .

وهنا ينبغي علينا أن نذكر نص المادة السابعة من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تنص على:

(١) (أن تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير بنود معاهدة المعاهدة عن طريق المفاوضات .)

(٢) (إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات ، تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .)

وتبادلت مصر وإسرائيل التمثيل الدبلوماسي في ٢٦ فبراير ١٩٨٠م، بعد أحد عشر شهرا تقريبا من توقيع معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩م ، وذلك تنفيذًا لشرط من شروطها . .

انسحبت إسرائيل من سيناء على مراحل ، وتم انسحابها فسي آخر مرحلة في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، ولكنها رفضت الانسحاب من طابا .

وأعلنت مصر بذلك قبل هذا التاريخ بشهر واحد تقريبا .

وباستقراء الأحداث يمكننا أن نؤكد أن إسرائيل هدفت إلى عرقلة عملية إتمام الانسحاب النهائي من سيناء ، بخلق مشكلة طابسا عند رفضها مقدما الانسحاب منها، متعللة بعدم وضوح علامــــــــــــات الحدود ومشكلة في صحتها .

وقد ترتب على رفض إسرائيل مقدما الانسحاب من منقطة طابا ،
أن توقفت أعمال التعرف على علامات الحدود الدولية بين مصر
وفلسطين تحت الانتداب التي بدأتها إدارة المساحة العسكرية
للطرفين تحت إشراف جهاز الاتصال المصري والإسرائيلي ، واستمرت
في الفترة من ٢ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٨١ (١)

وهنا تظهر مشكلة طابا للمرة الثانية، وهي هذه المرة بين مصر وإسرائيل، وليست بين مصر والدولة العثمانية كما كانت في المرحلة الأولى، لأن الأرض الفلسطينية تغير وضعها بعد صدور وعد بلفور ١٩١٧م وحرب فلسطين ١٩٤٨م.

ومكذا تظهر مشكلة طابا للمرة الثانية بعد احتلال إسرائيل
لسيناء كلها دام من ١٩٦٧ - ١٩٨٢ م ، أي ١٥ عاما تقريبا .

(١) لواء صلاح الدين الخطيب: طابا. • تقييم وثائق بالحقائق
والخبرات، تحقيق لطفى الشوربجي وعليوه الطوخي، بمجلة النص،
عدد نوفمبر ١٩٨٨.

الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل
فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢

رفضت إسرائيل الانسحاب من طابا ، ناقضة واحداً من أهم
بنود اتفاقية السلام، التى تنص على أن الحدود المصرية الشرقية
هى حدود مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطانى .

وقد جرت اتصالات بين مصر وإسرائيل وأمريكا، لبحث الموضوع
وتم توقيع اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢م بخصوص طابا . وقعه عن الجانب
المصرى السفير الشافعى عبد الحميد وكيل وزارة الخارجية، وعن
الجانب الإسرائيلى ديفيد كمي مدير عام وزارة الخارجية
الإسرائيلية . وينص على :

(١) انسحاب إسرائيل خلف الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل
كما تراها مصر.

(٢) وضع قوات دولية متعددة الجنسيات فى المنطقة المتنازع عليها
إلى أن يتم حل مسألة الحدود.

(٣) عدم قيام إسرائيل ببناء أى منشآت فى المنطقة المتنازع
عليها إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائى عن طريق التوفيق
أو التحكيم.

(٤) يبدأ الاجتماع بين المصريين والإسرائيليين لاتخاذ
الخطوات الفعالة نحو تنفيذ البند السابع من اتفاقية

السلام الذى يذص على التوفيق أو التحكيم بعد فشـــــــــــــــــل
التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين عن طريق التفاوض حـــــــــــــــــول
الخلافتــــــــــــــــات .

(هـ) يشترط الطرفان المتنازعان إشراك الولايات المتحدة
الأمريكية فى المباحثــــــــــــــــات .

اجتمعت اللجان الثلاث عدة مرات ، ولم تتوصل إلى شىء
يذكر ، نظرا للمراوغات الكثيرة التى يتبعها الوفد الإسرائيلى
عــــــــــــــــادة .

وفجأة حدث غزو شامل للبنان فى يونيو ١٩٨٢م ، فاضطرت
مصر إلى الاحتجاج بشدة لدى إسرائيل ، ثم قامت بسحب
سفيرها من تل أبيب . وقد كان من نتيجة العدوان الشامل
على لبنان أن توقف التطبيع بين الدولتين ، وخاصة من
جانب مصر . كما أن مصر رفضت مرارا إشراك إسرائيل فى
معارضها الدوليــــــــــــــــة .

وتلا ذلك قيام وزير السياحة الإسرائيلى إئراهام شاربيــــــــــــــــر
بافتتاح فندق ضخم يسمى فندق سونستا فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٢م أى
بعد توقيع اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ . وكانت إسرائيل قد أوعسرت
إلى أحد رجال الأعمال بها ويدعى إيلي باباشادو للبـــــــــــــــــد
فى بناء الفندق بالقرب من الصخرة الجرانيتية الواقعة فى

منطقة طابا^(١) بعد توقيعها على معاهدة السلام مع مصر . وقد ضربت إسرائيل بذلك بنود معاهدة السلام عرض الحائط ، كما خرقت بنود اتفاق ٢٥ أبريل السدي ينص بنده الثالث على (عدم قيام إسرائيل بإنشاء أى منشآت فى المنطقة المتنازع عليها . . .)

وقد هدفـت إسرائيل من وراء بناء الفندق وافتتاحه إلى الاستفادة من عامل الزمن فى فرض الأمر الواقع ، كما حدث بالنسبة لأم رشاش وهى ميناء إيلات الحالى . فقد ادعت إسرائيل أنها تحتفظ ببعض الأراضى الخارجة عن حدودها مؤقتا لحين الاتفاق مع الدول المجاورة على الحدود الدائمة ، وكرست وجودها فيها إلى يومنا هذا عن طريق الاستفادة من عامل الزمن . كما هدفـت إسرائيل من إنشاء فندق فى هذه المنطقة الهامة إلى شد انتباه العالم إلى مشروع سياحى جذاب على البحر الأحمر ، يحقق استمتاع السياح من جميع الجنسيات بمياه البحر الأحمر وطقسه ومناظره ، وقد ركزت دعايتها على عبارة واحدة ، هى : (اجلس فى شرفة غرفتك ، لتجد نفسك فى أربع دول فى وقت واحد ، وهى : إسرائيل ومصر والأردن والسعودية)^(٢) .

كما أن إسرائيل كانت قد أعلنت قبل افتتاح الفندق عن

(١) بنى الفندق على مساحة ٨٥٠ مترا مربعا ، ويتكون من ١٢ طابقا تشمل ٢٠ غرفة .

(٢) محمد نسيم : صورة من طابا بعد الحكم ، تحقيق حسين القاضى فى آخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨ م .

قيامها ببناء قرية سياحية أطلق عليها اسم صاحبها رافى نلسون ..

وقد زادت العلاقات بين الطرفين سوءاً ، عندما أقدمت إسرائيل على المذابح الجماعية للفلسطينيين فى صبرا وشاتيلا . واضطرت مصر إلى خوض حملة إعلامية واسعة النطاق ضد إسرائيل على الصعيدين المحلى والدولى ، لفضح مخططاتها العدوانية ونقضها للعهود والمواثيق .

وبعد ذلك فوجئ العالم بوكالات الأنباء العالمية تبث خيسرا صادرا من جيش إسرائيل ، مفاده أن مصر خرقت اتفاقية السلام ، بقيامها بعمل بعض الاستحكامات فى المنطقة منزوعة السلاح فى سيناء ، كما أنها لاتقوم بمنع تسلل الفصائل الفلسطينية داخل إسرائيل من الحدود المشتركة بين البلدين . كذلك احتجت إسرائيل على بعض التصريحات التى تصدر عن المسؤولين المصريين .

مشاركة التحكيم

مرت ثلاث سنوات لم يتم التوصل فيها إلى حل بين الطرفين. وأعلن الرئيس محمد حسني مبارك أن طابا تعتبر قضية حيوية بالنسبة للشعب المصري. والتوصل إلى حل حاسم بالنسبة لها يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين العلاقات مع إسرائيل.

وفي منتصف عام ١٩٨٥ بدأت مصر تؤكد على أن حل مسألة طابا لا يتحقق إلا بالتحكيم، بعد فشل جميع المباحثات والاتصالات الخاصة بالتوفيق بين الطرفين للتوصل إلى حل مرضٍ للقضية.

ولما لم تصل محاولات التوفيق إلى أي حل قرر مجلس الوزراء المصري في ١٢ مايو ١٩٨٥ تشكيل لجنة تحت إشراف وزارة الخارجية للدفاع عن طابا، ضمت ممثلين من وزارة الخارجية والافتتاح والمعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية والجامعات.

تشكلت لجنة الدفاع المصرية في قضية طابا، برئاسة:

- الدكتور عصمت عبد المجيد... وزير الخارجية المصرية.

وعضوية كل من:

- السفير الدكتور نبيل العربي... مدير الإدارة القانونية

والمعاهدات بوزارة الخارجية المصرية (رئيس وفد مصر

لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف حاليا).

- السفير أحمد ماهر السيد . . . وكيل الإدارة القانونيّة
(سفير مصر في موسكو حاليا) .

وضمت اللجنة من المتخصصين:

- الدكتور وحيد رأفت . . . أستاذ القانون الدولي وشيخ
القانونيين ونائب رئيس حزب الوفد .
- الدكتور مفيد شهاب . . . رئيس قسم القانون الدولي بحقوق
القاهرة .
- الدكتور صلاح عامر . . . أستاذ القانون الدولي بحقوق القاهرة .
- الدكتور طلعت الغنيمي . . . أستاذ القانون الدولي
بحقوق الإسكندرية .
- الدكتور يوسف أبو الحجاج . . . أستاذ الجغرافيا بآداب عين
شمس .
- الدكتور بونان لبيب رزق . . . أستاذ التاريخ بكلية البنات
بجامعة عين شمس .
- المستشار فتحي نجيب . . . مساعد وزير العدل .
- المستشار أمين المهدي . . . نائب رئيس محكمة النقض .
- المحامي صادق القشيري .
- العقيد محمد الشناوي . . . ممثل إدارة المساحة العسكرية .
- المقدم محمود القرشي . . . ممثل إدارة المساحة العسكرية .

وقد رأس الرئيس محمد حسني مبارك أول اجتماع لهذه اللجنة
لمناقشة بعض المسائل الخاصة بالقضية بعد توقيع مشاركة التحكيم . وكانت

توجيهات الرئيس تتركز في أنه لا تفريط في حبة واحدة من القراب ، ولا تنازل أو تفريط في السيادة المصرية ، ولا قبول لـأى تسوية ودية تنقص من أى جزء من السيادة المصرية . كما لابد من الاطمئنان من صحة كل خريطة ووثيقة ومذكرة يتم تقديمها لمحكمة التحكيم الدولية في جنيف .^(١)

وبدا القباين في الموقف الإسرائيلي ، بين شيمون بيريز الذى يؤيد قضية التحكيم ، وإسحاق شامير الذى كان يعتقد أن كل إمكانيات التفاوض الثنائي في إطار التوفيق لم تستنفد أغراضها . وصمت مصر على موقفها ، وأعلنت أنها لن تستأنف محادثات الثنائية حول طابا ، إلا إذا وافقت إسرائيل على التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق . واستندت وجهة النظر المصرية في ضرورة التحكيم على البند السابع في اتفاقية السلام الذى يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط ، هما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم . وليس ثلاث مراحل بافتراض أن التوفيق يليه التحكيم . كما أن مصر أصرت على التحكيم ، باعتبار أن التوفيق غير ملازم لأى طرف . كما أن النزاع لا يجرى فيه التوفيق ، لأنه خلاف يحسم عن طريق تحديد موقع علامات على الطبيعة ، يحسمه خبراء ، وفتيون على الطبيعة . كما أن مصر كانت ترى أن التوفيق يستهلك وقتا غير مجد ، ويقوم أساساً على الحيلولة

(١) د . مفيد شهاب : الأهرام بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨ ، تحقيق محمد عبد الهادى .

الوسط والأخذ باعتبارات شتى من سياسية ومحلية وما إلى ذلك. كما أن الموفق يكون عادة شخصية سياسية وليس قاضيا أو قضاة محايدين كما يحدث في التحكيم الذي يراعى فيه القانون الدولي الع———
أولا وأخيرا.. وسيكون التحكيم في النهاية هو الفيصل، فلمساذا لا يتم التوجه إليه مباشرة..

عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي لمناقشة قضية التحكيم، وبعد مناقشات حادة استمرت ١٢ ساعة، وافق المجلس على مبدأ التحكيم. وأضاف إلى هذه الموافقة ١٢ شرطا، رحبت مصر التي أصبحت تجيد التعامل مع الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي بالبيان الإسرائيلي، إلا أنها تحفظت على الـ ١٢ بندا باعتبار أنه ليست لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا. وذكر يومها الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية أن مصر لاتضع شروطا على أحد، ولاتقبل شروطا من أحد. كما أن قبول الحكومة الإسرائيلية بالتحكيم لايعني أنها قدمت تنازلا، يستتبع أن يقدم الطرف الآخر وهو مصر تنازلا مقابلا.

وأصرت القاهرة على قبول التحكيم على أنه موضوع مستقل بذاته،
(١)
وأنه لن يكون فرصة لابتزاز سياسي أو للحصول على تنازلات سياسية..

وبعد ضغوط أمريكية مكثفة على إسرائيل، وضغوط ال——— رأى

(١) أسامة عجاج : الحكم في طابا، العدد ٢٨١٤ من آخر ساع——
بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٢.

العام الإسرائيلي المطالب بالسلام، استؤنفت المباحثات فـسـى
هو من الترقب والتشاور، ثم ما لبثت أن توقفت بعد فـسـى
مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة ١٩٨٥م.

وقد شجبت مصر هذا الهدوان الغاشم الذى يمس سيادة دولة
عربية في نفس الوقت. وركز الإعلام المصرى على فضح نوايا
إسرائيل ومخططاتها العدوانية في المنطقة العربية.

ثم استؤنفت الاتصالات، وعقدت الاجتماعات، ودارت المباحثات.

وعقب قرار مجلس السـرراء الإسرائيلي بالموافقة على
إحالة قضية طابا للتحكيم الدولي، شكلت وزارة الخارجية المصرية
لجنة لإعداد مشاركة التحكيم، وكان دورها هو التوصل إلى اتفاقية
للمشاركة، واضحة المعالم مما يسهل على المحكمة أن تعمل فـسـى
ظل مشاركة واضحة، تحدد اختصاصاتها وأسلوب عملها بدقة، وكذلك
القانون الذى تعمل به، والمواعيد التى يتقيد بتنفيذها الجانبان،
وطبيعة الحكم، وكيفية صدوره.

وشكلت اللجنة برئاسة السفير الدكتور نبيل العربي، وعضوية
السفراء بدر همام، وأحمد ماهر، وأحمد أبو الخير، ومها
مقبـل، وحسين حسنة، ووجيه حنفى. كما ضمت اللجنة الدكتور
مفيد شهاب مستشارا قانونيا، والمستشارين فتحى نجيب، وأمين
مهدى، واللواء بحرى محسن حمدي رئيس الجانب المصرى فـسـى
اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية المشتركة لإنهاء ترتيبات

الانسحاب واللواء محمد عبد الفتاح محسن رئيس هيئة المساحات العسكرية السابق، واللواء فاروق لبيب ضابط الاتصال . وقد تمت اجتماعات هذه اللجنة تحت إشراف الدكتور وحيد رافست .^(١)

استغرقت المباحثات الخاصة بإجراءات التحكيم والمحكمين بين الطرفين المصرى والإسرائيلى أكثر من تسعة أشهر كاملة من ديسمبر ١٩٨٥ إلى سبتمبر ١٩٨٦، تعثرت خلالها أكثر من مرة؛ ودب الخلاف كثيرا حول كلمة أو عبارة، أو محاولة لتميع الوقسف، أو طلب أشياء تخص العلاقات الثنائية.^(٢)

وحضر شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى القاهرة، حيث تم فى تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١١ سبتمبر ١٩٨٦ توقيع اتفاق مشاركة التحكيم، بعد أن وقع عن الجانب المصرى السفير نبيل العربى، وعن الجانب الإسرائيلى ابراهيم تامير، ووقع كطرف ثالث ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وألان فرشاو رئيس الوفد الأمريكى فى مباحثات مشاركة التحكيم.

حوت اتفاقية المشاركة ١٥ مادة ، حددت الثانية منها مهمة هيئة التحكيم بدقة ، ونصها :

(١) محمد عبد الهادى : قضية طابا . . قضية إدارة الدبلوماسية المصرية لأزمة ، الأهرام فى ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨ م .

(٢) أسامه عجاج : المرجع السابق، ص ١٢ .

(يطلب الطرفان من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفق لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢م والملحق.) .

وكان النص على الاستناد إلى معاهدة السلام، لأن المادة الثانية منها تنص على (أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني.) ، بالإضافة إلى أن الخريطة المرفقة بها وخريطة الهدنة وعليها حدود مصر وعلاماتها تمثل أدلة تلقائية أمام المحكمة بشأن عدد العلامات ومواقعها .

كانت مصر واضحة في التأكيد في نصوص مشاركة التحكيم على أن (مسئولية المحكمة في اختيار المكان الحقيقي، لاختيارات مصر أو إسرائيل لـ) نقطة حدودية مختلف عليها . وليس من دورها إطلاقاً أن تنشئ ، أو تقترح أماكن جديدة أو تقدم حلاً وسطاً .

لم تترك مصر أمر التحكيم يحدده رغبة طرف في الماطلة أو التأجيل أو التسوية ، بل حرص المفاوض المصري على أن يتم تحديد إطار زمني لكل مرحلة من مراحل التحكيم سواء المذكرات المكتوبة أو المرافعات الشفوية . ولذلك كان معروفاً أن مدة التحكيم وإجراءاته ستستمر خلال سنة ونصف السنة أو أكثر قليلاً. (١)

(١) أسامه عجاج : المرجع السابق ، ص ١٣

وقد ساهمت إدارة المساحة العسكرية في إعداد الملحق الفني لمشاركة التحكم. فتمت اجتماعات عديدة برئاسة السيد صلاح الدين الخطيب وعضوية كل من العقيد محمد الشناوى والمقدم محمود القرشى مع الجانب الإسرائيلى الفنى برئاسة مدير المساحة المدنية الإسرائيلى. ودارت مناقشات مضمّنة للتشكيك والمنساور والمجادلة فى الحقائق الفنية والخرائط العديدة من جانب الوفد الإسرائيلى.

وتضمن الملحق الفنى تحديد كل طرق لأماكنه على الأرض بالنسبة لجميع نقاط الخلاف أما بالنسبة للعلامة ٩١ ، فقد حددت إسرائيل لها مكانين.

قام طاقم مساحى من إدارة المساحة العسكرية المصرية بتنفيذ ذلك على الطبيعة فى الفترة من ٢٤ - ٨ حتى ٦ - ٩ - ٨٦. وتسم إعداد كروت الوصف لجميع أماكن علامات الحدود المختلف عليها (١) كما قام طاقم من الجانب الإسرائيلى بنفس العملية من وجهة نظره.

وقد تمكن الجانب المصرى من إجبار الطرف الإسرائيلى على أن تكون اتفاقية التحكيم محكمة محددة لاتقيح للطرف الآخر أن يستمسك بلفظ غير واضح أو نقطة غير محددة أو بمواعيد غير محددة. وإنما خرجت مشاركة التحكيم واضحة المعالم محددة الاختصاصات،

(١) لواء صلاح الدين الخطيب : طابا... تقييم وثائقي بالحقائق والخرائط ، تحقيق لطفى الشوربجى وعليوه الطوخى فى مجلسمة النصر ، عدد نوفمبر ١٩٨٨م.

تحدد كل شيء دون لبس .

ويعتقد الدكتور مفيد شهاب أن مشاركة التحكيم المحكمة كانت
الخطوة الأولى نحو نجاح الخطوات التالية.(١)

وتم الاتفاق في مشاركة التحكيم على عقد جلسات المحكمة
في مدينة جنيف . .

(١) د. مفيد شهاب : هكذا ترفعنا في قضية طابا، تحقيق سلسوي
أبو سعدة في المصـــــــــــــــــور بتاريخ ٢٠ سبتمبر
١٩٨٨م .

مراحل التحكيم

هيئة الدفاع ،

تشكلت هيئة الدفاع فى قضية طابا، وضمت إلى جانب أعضائها
اللجنة القومية: (١)

- سميح صادق المحامى
- الدكتور جورج أبو صعب أستاذ القانون الدولى بمعهد
الدراسات الدولية بجامعة جنيف .

ونظرا إلى أن لغة التحكيم هى اللغة الإنجليزية ، واستنادا على
خبرة البريطانيين وصلتهم بالموضوع، تم اختيار :

- الدكتور بويت رئيس قسم القانون الدولى بجامعة كمبردج .
- السير إيان سنكلير المحامى والرئيس السابق لإدارة القانونية
بوزارة الخارجية البريطانية، ضمن هيئة الدفاع .

كذلك تمت الاستعانة بـ:

- الدكتور فاكينودوس السكرتير العام السابق لمنظمة العمل
الدولية .

وبدأت هيئة الدفاع فى العمل الذى مر بخمس مراحل، هى:
(١) كتابة الجزء التاريخى والجغرافى حول الحدود المصرية بيمين

عامى ١٩٠٦ ، ١٩٦٧ م.

(٢) النقاش بين العضو التاريخى والعضو الجغرافى والقانونيين
حول المذكرة والوثائق التاريخية والجغرافية التى تعرض
الحقائق التاريخية والجغرافية.

(٣) إعداد المذكرة القانونية فى شكلها شبه النهائى بعد الحذف
والإضافة، بحيث تكون مذكرة قانونية، وليست مجرد
مذكرة تاريخية.

(٤) اجتماع اللجنة بأعضائها المصريين لإبداء الملاحظات حول
الصياغة النهائية.

(٥) اجتماع اللجنة بأعضائها المصريين والأجانب الذين يترجمون
المذكرة إلى الانجليزية، فى شكلها النهائى بعد الحذف
والإضافة.^(١)

وقد بلغ من ذكاء الدبلوماسية المصرية ، أن ضمت إلى هيئة
الدفاع اثنين من القضاة هما المستشار أمين المهدي والمستشار
فتحى نجيب ، حيث كانا يمثلان هيئة تحكيم تقوم بمناقشة الدفاع
كمحكمين وتبدي له نقاط الضعف ونقاط القوة. كذلك كان يقوم
بعض القانونيين بدور (محامى الشيطان) ، ويناقش الدفاع المصرى ،

(١) د. يونان رزق : قضية طابا، الأهرام بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨ ،
تحقيق محمد عبد الهادى.

مبيناً النقاط التي يمكن أن يستغلها الدفاع الإسرائيلي.

وكان الهدف هو التوصل إلى أفضل وأدق وأوضح صياغة للوصول إلى عقل هيئة التحكيم الأصلية وتفكيرها، والطرق والأساليب التي يجب البعد عنها^(١).

وقد تصدر السفير الدكتور نبيل العربي هيئة الدفاع المصرية..

(١) محمد عبد الهادي : قضية طاباء الأهرام بتاريــــــــــــــــــــخ

هيئة التحكيم :

كانت عملية اختيار المحكمين من أصعب الممارك التسمى خاضتها الدبلوماسية المصرية إن لم تكن أصعبها . فقد وضعت مصر شروطا على من يتم اختياره ، منها أن يكون ١٥ سمعة قانونية مرموقة ، وسبق له التحكيم فى قضايا دولية ، وميسور الحال بشكـل يبعده عن التأثيرات ، ويضمن نزاهة الحكم .

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ أعلن اختيار اثنين من بين أربعين شخصية قانونية مرشحة ، هما :

- ديتريش شيندلو ... أستاذ القانون الدولى بجامعة زيورخ بسويسرا .

- بيير بيلليه ... الرئيس السابق لمحكمة المنقض الفرنسية .

كما أعلن عن ممثل لمصر وممثل لإسرائيل ، هما :

- الدكتور حامد سلطان ... أستاذ القانون الدولى بحقوق

القاهرة ، ورئيس الجمعية الدولية للقانون الدولى بباريس .

- الدكتورة روث لابييدوث ... أستاذة القانون الدولسى

بالجامعة العبرية .

وفى الجلسة التحضيرية الأولى لهيئة التحكيم بحضور وفدى البلدين

فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الوفدان على المحكم الثالث وهو :

- جونار لاجرجرين ... قاض سويدي ، رأس هيئة التحكيم

الدولية التى قامت بتسوية النزاع على الحدود بين الهند

وباكستان عام ١٩٦٥ م. (١)

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حامد سلطان والدكتورة روث لابيذوث كانا في الأساس محاميان من الناحية العملية. الدكتور سلطان عن مصر، والدكتورة لابيذوث عن إسرائيل. ذلك لأن البلدين هما اللذان اختاراهما، على أساس أن كليهما سيعبر بصورة جيدة عن أسانيد بلده، ويقدم تصوره عن أدلته بصورة واضحة. أما القضاة الثلاثة الآخرون، فهم في الواقع المحايدون. (٢)

وعند انعقاد جلسات المحكمة، كان رئيس هيئة التحكيم يجلس في الوسط وعن يمينه القاضي الفرنسي فممثل مصر، وعن يساره القاضي السويسري فمثلة إسرائيل ثم أمين السـر. إجراءات التحكيم والمراقعات :

وبعد الجلسة التحضيرية المذكورة، عقدت المحكمة ست جلسات :

- الثلاث الأولى للإجراءات وتبادل المذكرات .
- والثلاث الأخرى خصصت للمرافعات .

وبعد انعقاد الجلسة الأولى دخلت القوات متعددة الجنسيات طابا لمباشرة مهامها حسبما تقرر في مشاركة التحكيم.

(١) محمد عبد الهادي : قضية طابا..

(٢) د. مفيد شهاب : طابا وكيف عادت إلى مصر، تحقيق أسامة عجاج في آخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨ م.

وفور انتهاء جلسات الإجراءات الثلاث وقبل انعقاد جلسات المرافعات ، قامت هيئة التحكيم بزيارة ميدانية لمواقع علامات الحدود المختلف عليها وهي ١٤ علامة في ١٧ فبراير ١٩٨٨ ، ودامست الزيارة خمسة أيام ، وذلك لكي يتحققوا بأنفسهم من الشكل الطبيعي والحقيقى لمنطقة النزاع . وقد رافق اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير المساحة العسكرية المصرية السابق هيئة التحكيم عند زيارتها لمواقع العلامات .

وهذه العلامات هي ، أرقام : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ .

هبطت الطائرة الهليكوبتر التي كانت تحمل أعضاء المحكمة فوق قمة جبل طابا ، وعينت هناك القضيبي الحديدي المتبقسى من بقايا النقطة التي نسفها الإسرائيليون وهي النقطة ٩١^(١) ، كما

(١) يذكر اللواء محمد عبد الفتاح محسن أنه قام بزيارة منطقة الحدود مرتين : الأولى في ١٤ يناير ١٩٨٢م مع اللجنة العسكرية المصرية التي كانت تقوم بالتفاوض على تحديد الخط مع الجانب الاسرائيلى . فوجد قطعة من مباني النقطة ٩١ ملقاة على الأرض وعليها رقم ٩ والباقي مكسور وغير موجود ، كما وجد الكمسرة الحديدية التي كانت موجودة داخل العلامة الخرسانية . وتمست الزيارة الثانية في ١٧ فبراير ١٩٨٨م بصحبة هيئة التحكيم . وقد لاحظ الجميع أن قطعة البناء التي كان عليها رقم ٩ غير موجودة ، ووجدوا كمرة الحديد وقد كتبت عليها اللجنة المصرية الإسرائيلية الرقم ٩١ بالطلاء الأبيض منذ ١٤ يناير ١٩٨٢ . وقد أشار اللواء محمد عبد الفتاح إلى أن قنصل مصر في إيلات =

عاينت المحكمة أيضا المنطقة بين موقع النقطة ٩١ فوق جبل طابا وجرف الجبل الذى يصطدم ب مياه الخليج على مسافة ١٧٠ مترا تقريبا، ثم عاينت النقطة رقم ٩٠ التى وردت فى الوثائق الإسرائيلية، وتأكدت على الطبيعة من أن هذه العلامة قد بنيت حديثا. بل لقد سأل رئيس المحكمة المندوب الإسرائيلى ، قائلا : أيهما تشكسل العلامة ٩١ ؟ فلم يستطع أن يحدد موقعا بذاته، ولكنه قسسال أنها يمكن أن تكون واحدة من النقطتين اللتين حددتهما إسرائيل فى وادى طابا. وقد أكدت هذه المعاينة ثبوت الموقف المصرى على موقع بعينه فوق رأس جبل طابا يمثل العلامة ٩١، على حينس قال الإسرائيليون ربما تكون أيا من النقطتين. وقد لاحظت هيئة المحكمة أن التحديد المصرى للعلامة ٩١ يتفق تماما مع ماورد فى اتفاقية الحدود الصادرة فى أول أكتوبر ١٩٠٦ م . مع عدم وجود أى آثار قديمة أو أى دليل ماضى فى أماكن النقطتين اللتين

حسن عيسى أطلعه على مقال فى مجلة إسرائيلية يشير إلى أن الجانب الإسرائيلى أمر بإزالة العلامة وإلقائها فى البحر .

ومن الجدير بالذكر أن مجلة معونيتن وجريدة حوتسم الإسرائيلىتان نشرتا قصة نفس العلامة ٩١ فقالتا أن ريفيسن ألونى أحد معاونى أرييل شارون وزير الزراعة ورون أدلر أحد مساعدى ديفيد ليفى وزير الإسكان أمرا بعض الجنود بنسف هذه العلامة، وذكرتا أسماء الجنود، وعلقتا على الحادث ذاكرة أنه عمل مهين لإسرائيل لأنه غير أخلاقى.

(انظر مقالات اللواء محمد عبد الفتاح محسن والدكتور مفيسد شهاب وعبد التواب عبد الحى وسلوى ابو سعدة عن طابا، فسسى مجلة المصور بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨)

حددتها إسرائيل للعلامة ٩١ عند الصخرة الجرانيتية أو عند (بئر طابا) الكائن عند أشجار الدوم .

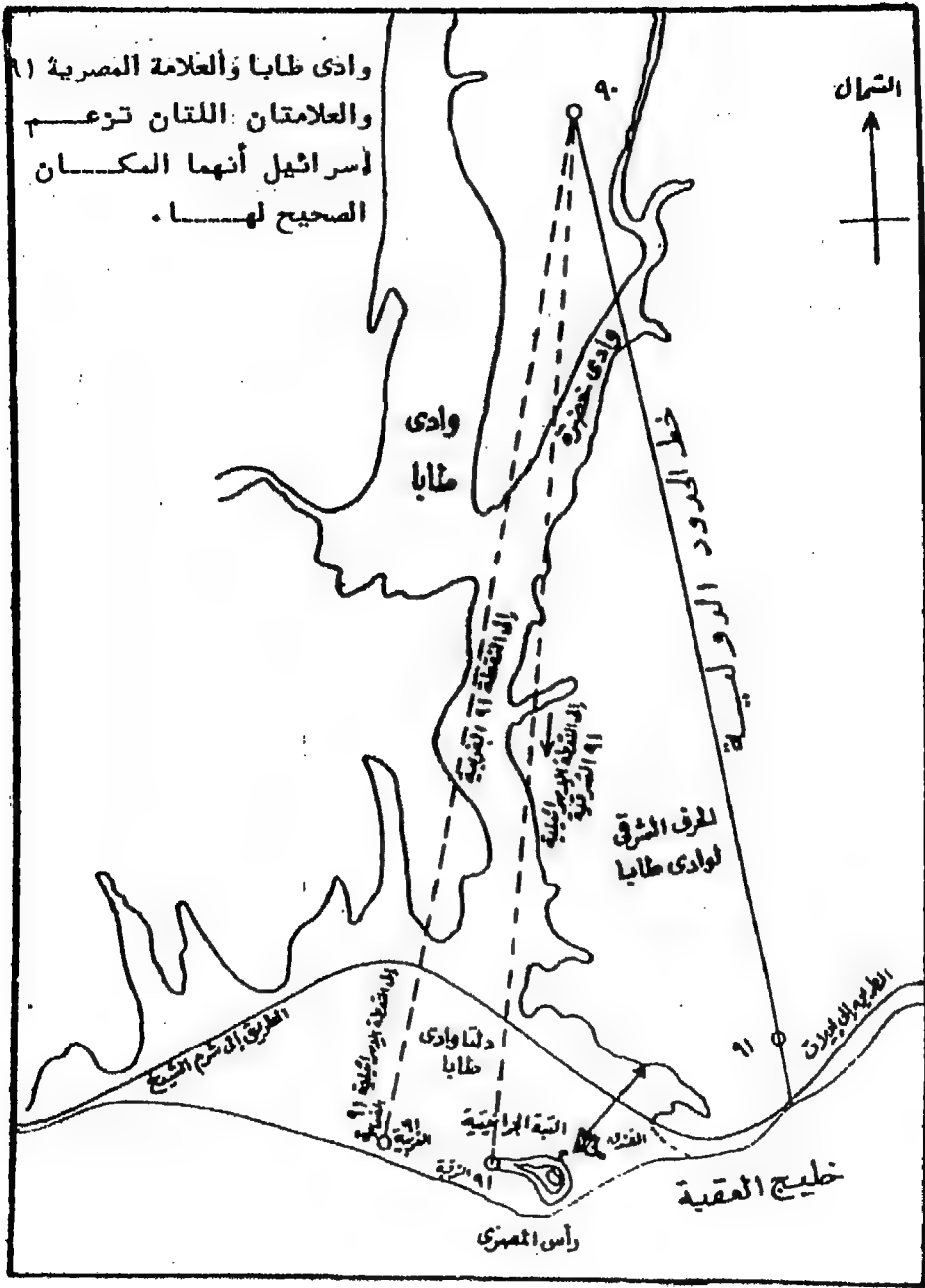
كما عاينت المحكمة على الطبيعة النقاط ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ففى منطقة النقب ، حيث سعت إسرائيل إلى تغيير مكان هذه العلامات ونقلها داخل الحدود المصرية بمسافة ٢٥ كيلو متر حتى تكون نقطة الحدود فى هذه المنطقة فى أقرب موقع ممكن من مطار رأس النقب . وقد لاحظت المحكمة وجود علامات الحدود الأصلية القديمة منسقة عام ١٩٠٦م فى مواقع العلامات التى حددتها مصر وهى العلامات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ فى رأس النقب . وعدم وجود علامات حدود قديمة فى موقع العلامات التى حددتها إسرائيل لهذه النقاط الثلاث .

وتيقنت هيئة التحكيم من أن مسار وادى طابا ينطبق على مسار حددته مصر وليس على ما تدعيه إسرائيل .

وهكذا كان لهذه الحقائق التى تأكدت منها هيئة المحكمة ففى (١) معاينتها الميدانية أثر كبير على قرار المحكمة النهائى . . .

عقدت المحكمة جلساتها فى مبنى دار حكومة جنيف . وتم عقدها أول جلسة لها فى ١٢ مايو ١٩٨٧م . وقدم كل فريق مذكرته :

(١) مكرم محمد أحمد : طابا مصرية ، المصور فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨
لواء صلاح الدين الخطيب : طابا . . . تقييم وثائقى بالحقائيق
والخرائط ، تحقيق لطفى الشوربجى وعليوه الطوخى بمجلة النصر ،
عدد نوفمبر ١٩٨٨ .



تقدمت مصر بملذكرة ، تحتوى على ٤٥٠ صفحة وبمجموعة مسنن الخرائط تبلغ ٤٢ خريطة وبمحافظة مستندات ضمت ١٠٠٠ مستند.

وتقدمت إسرائيل بملذكرة تتضمن ١٧٠ صفحة ومجموعة مسنن الخرائط تبلغ ١٢ خريطة وبمحافظة مستندات تتضمن ٢٠٠ مستند.

وبعد تقديم المذكرة الأولى، تكون قضية طابا قد دخلت مرحلة جديدة ، حيث وضع كل طرف حججه وأسانيده ومستنداته أمام الطرف الآخر .

ثم عقدت الجلسة الثانية فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ لتقديم المذكرات التى تسمى المذكرات المضادة بعد اطلاع كل طرف على مذكرة الطرف الآخر عقب تقديمها فى الجلسة الأولى ، كما نصت مشاركة التحكيم.

تقدمت مصر بملذكرة حوت ٢٠٠ صفحة و ٥ خرائط . وتقدمت إسرائيل بملذكرة صغيرة وبعض الخرائط.

ثم طلبت إسرائيل بعد ذلك عقد جلسة ثالثة لتقديم مذكرة ثالثة. وبعد مفاوضات طويلة، اتفق الطرفان على ذلك . وقدمت مصر مذكرة تعتبر ردا على المذكرة المضادة ، وأرفقت معها خريطة واحدة. وقدمت إسرائيل مذكرتها أيضا فى أول فبراير ١٩٨٨ حسبما اتفق الطرفان .

ومن الملاحظ أن المدة المسموح بها لتقديم كل مذكرة، خمس أشهر على الأكثر، كما نصت مشاركة التحكيم.

قدمت مصر لهيئة التحكيم ثلاث مذكرات اشتملت على جميع الأسانيد الفنية المساحية، وتشمل : خرائط - إحداثيات - كروند وصف المثلثات التي تنطبق على بعض علامات الحدود مثل العلامات أرقام ٢٧ ، ٨٧ ، ٩١ - كشف إحداثيات نقطة المثلثات التي تنطبق على بعض علامات الحدود المرسل من اللواء حل رئيس جهاز الاتصال المصرى عام ١٩٦١م إلى قيادة الطوارىء الدولية ١٩٦١م - كشف الإحداثيات رقم ١٤٤ الموثق من وزارة الخارجية البريطانية، ويوجد منه نسختان، نسخة أرسلت إلى مصر فسي الفترة من ١٩٤١ - ١٩٤٢ م والأخرى عام ١٩٥٥ م). بالإضافة إلى الأسانيد التاريخية ، وتشمل : (كتاب نعم بك شقير الذى كان سكرتيرا للجنة تحديد الحدود عام ١٩٠٦م - وتقرير تحديد الحدود بين مصر وولاية الحجاز الذى كتبه (ويد) Wade الإنجليزى الذى كان يعمل مهندسا فى قلم المساحة المصرية وأوفد لى يكون مهندس المساحة فى لجنة تحديد الحدود سنة ١٩٠٦م).

وقد بلغ عدد الخرائط التى قدمتها مصر ٤٩ خريطة بمختلص جنسياتها ومقياس رسمها، سواء كانت تركية أو مصرية أو إنجليزية أو أمريكية أو فلسطينية أو إسرائيلية أو خرائط أخرى^(١).

ومن الجدير بالذكر أن جميع الخرائط التى قدمها الجانب المصرى، تم تجميعها ودراستها دراسة فنية تفصيلية دقيقة بواسطة إدارة المساحة العسكرية المصرية. كما شارك الدكتور يوسف ابو الحجاج فى فحص هذه الخرائط ودراستها دراسة عميقة.

(١) لواء : صلاح الدين الخطيب : المرجع السابق ، ص ٢٨.

وابتداء من شهر مارس ، عقدت المحكمة ثلاث جلسات لسماع المرافعات الشفوية من الطرفين . استغرقت الجلسة الأولى فـسـى المرافعات أسبوعا لكل طرف من أطراف النزاع ، وقد قام الوفد المصرى بتقديم خريطة واحدة أثناء المرافعة . واستغرقت الجلسة الثانية يومين لكل جانب . وقد تولت هيئة الدفاع لكل طـسـرف شرح مذكراتها المقدمة وتوضيح الدليل من الوثائق والمستندات المرفقة ، كما تولت مناقشة مذكرة الطرف الآخر وتفنيدها والسرد على ما جاء بها . .

وبعد انتهاء المرافعات كلها ، خلت المحكمة للتداول لمدة ثلاثة أشهر قبل النطق بالحكم .

اتبع الجانب المصرى خطوات عملية نحو تأكيد حقه فى أرضه ، فاتبع الخطوات التالية :

- (١) تقديم الحقائق المادية
- (٢) إثبات الحقوق
- (٣) تفنيد الادعاءات

ينبغى علينا أولا أن نتحدث عن الحقائق المادية من وقائع وأحداث وخرائط وأسانيد قانونية وجغرافية وتاريخية وشهادات الشهود التى قدمها كل طرف لإثبات دعواه ودحض رأى الطرف الآخر وتفنيد أسانيده . وذلك قبل الحديث عن المرافعات لإثبات الحقوق وتفنيد الادعاءات .

(١) د . يونان رزق : قضية طابا : معركة الوثائق ، محاضرة ألقىـت فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨ .

(وضع كل طرف من طرفى النزاع ضمن مخططة السعى بكسـل
الوسائل للحصول على الوثائق التى تدعم موقفه وحرمان الطسـسـرف
الآخر من أية وثيقة يمكن أن يستفيد بها أو يوظفها ضد الطسـسـرف
الآخر .

وقد تطلب تحقيق هذا المخطط جهودا فائقة بالنظر إلى حقائـسـق
عديدة :

أولا : أن الفترة التى كان على الجانبين معالجتها فى مذكراتهم
ومرافعاتهم المتبادلة فترة طويلة نسبيا زادت على ستين عاما ، بيسـن
بناء خط الحدود سنة ١٩٠٦م وبين الاحتلال الإسرائيلى لسينا ، فسـى
أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م .

ثانيا : أن وثائق تلك الفترة قد توزعت على دور الوثائق فى
أربع عواصم ، هى : القاهرة ولندن واستانبول عاصمة الدولة العثمانية
والخرطوم . وكذلك فى بعض مراكز البحث العلمى ، خاصة فى
أكسفورد ودرهام بانجلترا .

ويمكن القول أنه باستثناء دار الوثائق العامة فى لندن ودار
الوثائق التركية فى استانبول التى وصل إليها الطرفان فى أوقات
متقاربة جدا ، فقد سبق المصريون على وجه اليقين فى سانت أنطونى
وفى درهام ، مما يتأكد من سير المذكرات المتبادلة والمرافعات
الشفهية . فقد كان الجانب المصرى يقدم ما يعثر عليه فى تلك المراكز
العلمية فىأتى الجانب الآخر فى المذكرة التى تليها ، أو فى المرافعة

الشفهية التالية ليقدم ما وجده في تلك المراكز ، وكان ما يقدمه
واميا في العادة . والأكثر من ذلك أن المصريين احتكروا ما وجدوه
في مراكز الوثائق في القاهرة وفي الخرطوم . وهي مراكز كانت
مغلقة أمام الجانب الإسرائيلي .

وهنا نشير إلى الجهود المضنية التي بذلتها مصر في الحصول على
بعض الوثائق والخرائط الهامة :

من بين ما اتفق عليه أثناء سير المفاوضات الأولية حصول
مشاركة التحكيم على أعلى مستوى بين الأطراف الثلاثة ، المصري
والإسرائيلي والأمريكي ، مبدأ (قدسية الحدود) .

وبينما كان يهم الجانب المصري ترسيخ هذا المبدأ ،
على اعتبار أن حدود مصر الشرقية كانت قد اكتسبت شكلها النهائي
عام ١٩٠٦م ، واستقرارها الواضح خلال العقود الستة التالية ؛ فقد
كان من شواغل الجانب الإسرائيلي البحث عن أى شيء يهز هذا
الاستقرار .

وبين الرغبة في التأكيد على الاستقرار والسعى إلى القول بانتفاث
دارت معركة حامية حول رسالة من المندوب السامي البريطاني في
القاهرة إلى وزير الخارجية المصرية .

فقد حدث في أوائل فبراير ١٩٢٦ : أن طلبت الحكومة
البريطانية من مصر أن تعترف بالوضع البريطاني الخاص في كل من

فلسطين والعراق، أى وضع الانتداب . وفى مقابل هذا الاعتراف وضع المصريون تحفظاً بالأشكال من جراء تعيين الحدود الفلسطينية كما تقررت بمقتضى شروط الانتداب، وأن هذه العملية لن تمس بأى حال من الأحوال الحدود المصرية الفلسطينية كما تقررت عام ١٩٠٦م.

وبينما كان من رأى الجانب المصرى أن الحكومة البريطانية لابد وأن تكون قد وافقت على مطلب حكومة أحمد زهور، خاصة وأن المندوب السامى فى القاهرة اللورد لويسد بعث إلى لندن بمطلب حكومة القاهرة وأوصى بالموافقة عليه، فإنه كان للجانب الإسرائيلى أن يشكك ما دام أنه لم يتم العثور على أية ورقة تتضمن الموافقة.

وقد تمكن الدكتور يونان رزق بعد جهود مكثفة من الحصول على هذه الرسالة فى الـ ١٢٦٤٧ رقم بوثائق القسم القنصلسى من أوراق الخارجية البريطانية.

والرسالة موجهة من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة اللورد لويسد إلى معالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية المصرية فى ٢٥ يونية ١٩٢٦ ، وقد جاء فيها بالحرف الواحد.

(لى الشرف أن أبلغ معاليكم بأن التعليمات قد جاءتنى من وزير خارجية الحكومة البريطانية بأن الحدود بين فلسطين ومصر، كما تعينت عام ١٩٠٦م، لن تتأثر بأى شكل من عملية تعيين

(الحدود للأراضي المنتدبة في فلسطين.) (١)

وقدم الدكتور يونان تقارير اللورد كرومر وأوين وويد...
ويذكر الدكتور رزق أن الخريطة الأصلية الموقعة من الجانبين
المصري والتركي سنة ١٩٠٦م والخاصة برسم الحدود، قد ضاعست،
ولم يمكن العثور عليها بعد البحث الطويل عنها في أرشيفات مصر
وتركيا وانجلترا.

وكان من الممكن أن يشكك الإسرائيليون في الموقف المصري
بإدعائهم أن الجانب المصري أخفاها عن عمد، خاصة وأنه كسان من
الصعب على أعضاء هيئة التحكيم من الأوروبيين أن يصدقوا أن الخريطة
الأصلية لرسم حدود دولة تختلف لأى سبب من الأسباب من دور الحفظ.

وفد تمكن الدكتور يونان من الحصول على مراسلات عديدة من
الملف رقم ٨٠٠٢ فى التصنيف رقم ١٤١ من أوراق الخارجية
البريطانية بدار الوثائق العامة بلندن، تتبع بها خط سير الخريطة
الأصلية من إبراهيم فتحى إلى أوين إلى مدير إدارة أقسام الحدود
إلى دار المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى. ولكن لم يتيسر
العثور عليها ضمن أوراق السفارة البريطانية فى مصر. واعتقدت
الحكومة الانجليزية للخارجية المصرية عن عدم الحصول عليها.

وخلال رحلة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى تركيا طلب
الخريطة الأصلية من الرئيس التركى كنعان أقرن. وبعد جهد قصير
الأتراك أنهم عثروا عليها، وأرسلوا بها، ولم يزد ما أرسلوه عسسن
(١) د. يونان رزق : الحرب السرية حول طابا؛ أسرار معركة
الوثائق، المصور فى ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨.

أن يكون عبارة عن صورة متداولة بين أيدي الوفد المصرى و دون .
ترقيعات على الإطلاق.

ومن الجدير بالذكر أننى تمكنت من الحصول على صورتين —
لخريطتى رسم الحدود المصرية بين مصر وفلسطين ١٩٠٦م، إحداهما
طبوغرافية مقياس رسمها ١ : ١٠٠ ٠٠٠ والأخرى مقياس رسمها
١ : ٦٠ ٠٠٠ أثناء رحلة سريعة لى إلى استانبول . وهما خريطتان
رسمتهما اللجنة المصرية التركية أثناء مفاوضات الحدود ، لتحديد
المواقع وأماكن العلامات . الأولى منهما طبوغرافية تبين موقع العقبة
وطابا والثانية لخط الحدود كله . وقد قدمت الخريطتين إلى وزارة
(١)
الخارجية المصرية بعد ترجمة المصطلحات التركية الواردة بهما .

وسافر الدكتور يونان رزق إلى السودان للبحث عن الوثائق التى
تخص طابا . وقد تمكن بعد عناء شديد من الحصول على مجموعة من
الوثائق الهامة ضمنت محتوياتها بالمذكرة الثانية التى قدمت للمحكمة
فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧م وأرفقت صورها بها أيضا . وقد كان لهذا
العمل الشاق صداه لدى الجانب الإسرائيلى . ففي صباح يوم الأربعاء
٢٣ مارس ١٩٨٨م وفى قاعة المحكمة المنعقدة فى جنيف ، وقـف
لوترباخت المحامى عن الجانب الإسرائيلى ، وهو بريطانى يهودى ،
شاكيا لرئيس المحكمة مما جاء فى مذكرات المصريين ومرافعاتهم
مستندا من وثائق الخرطوم . وأن على المحكمة ألا تأخذ بما جاء فى
تلك الأوراق بسبب انعدام تكافؤ الفرص . . فبينما يستطيع المصريون
أن يذهبوا إلى العاصمة السودانية ويحصلوا على ما يريدون ، فإن هذا
غير متاح للجانب الإسرائيلى .

(١) أوردت الخريطتين فى أواخر القسم الأول من هذا الكتاب ، ص
٢٥٤ ، ٢٥٥

من الخرائط كانت ضمن مقتنياته الخاصة، ويرجع تاريخها إلى السبعينيات من هذا القرن، وتظهر بها العلامة ٩١ ضمن الحدود المصرية .

وفعل ذلك أيضا أجنب ارتبطوا قديما بمصر وأحبوها . فلقد سمحت ابنة محافظ سيناء الإنجليزي باركر باشا للمحامي الإنجليزي إيمان سنكلير من هيئة الدفاع المصرية وهي سيدة متقدمة فسي السن، بالاطلاع على صور ألبوم أبيها القديمة، عسى أن يجد بينها ما يخدم الدفاع المصرى . فعثر المحامي فعلا على إحدى الصور التى توضح مكان علامة الحدود فوق جبل أو تل طابا، مما يؤكد وقوع وادى طابا كله ضمن الحدود المصرية . ووجد خلف الصورة عبارات بخط باركر باشا تؤكد أنها أول علامة حدود أقيمت فى هذا الموقع سنة ١٩٠٦م .

والغريب أن هذا اللقاة بين المحامي الإنجليزي والسيدة المسنة كشف بطريق الصدفة عن شيء آخر، استخدمه الدفيساع المصرى ببراعة، فقد قالت السيدة بطريقة عابرة للمحامي أن رئيس تحرير جريدة جويش كرونيكل اليهودية (جون كيمحى) دارها منذ عام ونصف العام . واطلع على هذا الألبوم ، فلم يجد فيه شيئا يخدم دعوى إسرائيل . وجون كيمحى هو شقيق دافيد كيمحسى الذى كان مديرا للخارجية الإسرائيلية، وكان فى فترة من الفترات نائبا لمدير المخابرات الإسرائيلية (الموساد) .

ووجد الجانب المصرى فى ذلك تفسيرا لما نشر فى إسرائيل

عقب صدور الحكم وقبل صدوره من مقالات التشكيك في كفاءة باركر باشا محافظ سيناء، وكيف أنه لم تكن له صفة تخوله وضمع علامات الحدود، وأنه أخطأ في تحديدها مما نتج عنه ضياع طابعا منهم.

كان الذين كتبوا هذه المقالات يريدون الإيحاء لمواطنيهم بأنه كانت لإسرائيل قضية فعلا في طابا، لكنها خسرتها بسبب عدم كفاية الأدلة، وليس بسبب عدم وجود الحق. وهو معنى واضح يراد به التخفيف من مرارة الحكم لصالح مصر في قضية طابا. (١)

ومن بين وثائق الخارجية المصرية التي يضمها ملف القضية، خريطة اتفاقية رودس الموقعة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩م، وفيها تظهر طابا بوضوح على الجانب المصري من خط الحدود. وعلى الخريطة توقيعات ثلاثة، هي: ايجال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ولتر إيتان وإلياس ساسون والد موسى ساسون السفير الإسرائيلي السابق بالقاهرة. (٢)

أما أسانيد حيثيات الحكم التي اعتمدت عليها المحكمة، فهي:
(١) اتفاقية ١٩٠٦م التي عقدت بين مصر وتركيا لتحديد علامات الحدود، إضافة إلى الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

(١) ابراهيم نافع: من إبداع أكتوبر إلى إبداع طابا، جريدة الإهرام بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٨٨م.
(٢) عبد التواب عبد الحى: زرت طابا سبع مرات، المصـور في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨م

(٢) صور فوتوغرافية التقطها باركر باشا محافظ سيناء فسي عام ١٩٠٦م لعلامة طابا فوق الجبل، يرتفع فوقها علم مصر الأخضر بهلاله ونجومه الثلاثة، إلى جوار كشك مصرى للحراسة.

(٢) وثائق بريطانية تحدد بدقة موقع كل علامة من علامات الحدود على خطوط الطول والعرض، وإحداثيات هذه المواقع موثقا توثيقا رسميا من وزارتي الدفاع والخارجية البريطانية تؤكد صحة هذه الخرائط، كما تؤكد أيضا أن هذه الخرائط تم إنجازها فيما بين عامي ١٩٤١، ١٩٤٢م خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

(٤) خرائط قرار التقسيم، وهي الخرائط التي أصدرتها الأمم المتحدة عندما أصدرت قرارها المعروف بشأن إمكان قيام دولتين في فلسطين، دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية. وتشير خرائط التقسيم بوضوح كامل إلى أن طابا داخل حدود الأرض المصرية. ويضم هذا الأطلس خرائط تفصيلية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠ ٠٠٠ ، ١ : ١٠٠ ٠٠٠ ، لعلامات الحدود المتنازع عليها خصوصا طابا ورأس النقب.

(٥) أطلس ضخيم يضم ٤٩ خريطة بعضها مصرى وبعضها تركى والبعض الآخر إنجليزى تبدأ من ١٩٠٦م. ويضم هذا الأطلس مسورا لمناطق الحدود المصرية تم تصويرها جوا عام ١٩٥٥م، وهي تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن علامة طابا فوق رأس الجبل وليست في الوادى.

(٦) وثائق قوة الطوارئ الدولية في فترة ما بعد الحسودوان

الثلاثي على مصر أثناء وجودها في سيناء من عام ١٩٥٧م إلى عام ١٩٦٧م حين رحلت بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر.

وتشير هذه الوثائق إلى وجود القوة اليوغوسلافية فسسوق رأس النقب، حيث حددت مصر علامة الحدود بما يؤكد عدم صحة الادعاء الإسرائيلي بأن علامة رأس النقب تبعد عن هذه العلامة بمسافة ٢٥ كيلو متر داخل الأرض المصرية.

وهناك وثائق أخرى تؤكد على وجود قوات الطوارئ فوق منطقة طابا، وتقارير من هيئة الطوارئ الدولية تشير إلى محاولات إسرائيلية عديدة لتحريك علامات الحدود. ومن الجدير بالذكر أن السفير نبيل العربي سافر إلى يوغوسلافيا لدعوة رئيس هيئة أركان حرب قوات الطوارئ حينئذ بالمثل أمام المحكمة هو وضابطين يوغوسلافيين آخرين، لكي يشهدوا أمام المحكمة أين كانت كلمات النقب. وبالفعل استمعت المحكمة إلى شهادة الضباط اليوغوسلاف الثلاثة الذين تم استدعاؤهم من تقاعدهم.

(٧) معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي نصت على (أن

تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء).

(١) مكرم محمد أحمد : طابا مصرية، المصور بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠م.

(٨) الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل في ٢٥ أبريل ١٩٨٢م.

(٩) مشاركة التحكيم ١٩٨٦م.

(١٠) القانون الدولي.

وقد استدعى الدفاع المصرى الفريق أول كمال حسن على وزير الخارجية المصرى الأسبق الذى شهد أمام هيئة التحكيم بأنه حين كان رئيسا للجانب المصرى فى اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ معاهدة السلام، زار طابا مع إيريل شارون، وشاهدا معا العلامات التى تؤكد وقوعها ضمن الحدود الدولية لمصر. كما قدم اللواء محسن حمدي رئيس هيئة الاتصال المصرية شهادته أيضا.

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة عاملت كمال حسن على بكل احترام لقوة حجته وسلاسة لغته الانجليزية، وسمحت له بالإدلاء بشهادته وهو جالس على كرسيه نظرا لظروفه الصحية^(١).

وأراد الدفاع المصرى أن يستدعى أيضا اسماعيل شيرين وزير الحربية المصرى الأسبق وزوج الأميرة فوزية، ليشهد أمام الهيئة بأنه كان عضواً فى الجانب المصرى للجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية سنة ١٩٤٩م، وراقب انسحاب القوات الإسرائيلية من طابا بعد توقيع الهدنة^(٢).

(١) د. يوسف ابو الحجاج: الخلاف على كلمة نقطة، تحقيق

اسماعيل النقيب فى الأخبار بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨.

(٢) ابراهيم نافع : سيمفونية طابا، الأهرام فى ١ / ١٠ / ١٩٨٨م.

إلا أن المرض داهم اسماعيل شيرين، ولم يتمكن من الإدلاء بشهادته أمام هيئة التحكيم، فقررت الهيئة إرسال وفد للاستماع (١) إلى شهادته ، إلا أنه فضل أن يرسل بكل ما لديه مكتوباً إليها .

ونأتى هنا إلى المرافعات التي تركزت حول نقطتين ، إحداهما إثبات الحقوق والأخرى تنفيذ الادعاءات . .

وقبل الاستطراد في مسألة المرافعات، ينبغي علينا أن نوضح العلامات مثار الخلاف بين الطرفين توضيحاً يلقي الضوء على المرافعات التي سوف تتركز حولها أساساً :

عدد العلامات موضع الخلاف ١٤ علامة، مقسمة إلى ثلاث مجموعات :

(١) المجموعة الأولى، وهي المجموعة الواقعة في المنطقة الشمالية من خط الحدود ، وهي تسع علامات ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ . وهذه العلامات ليست في موقع يشكل خطورة ، لأنها في منطقة صحراوية مليئة بالكثبان الرملية، كما أن المساحة المتنازع عليها ضئيلة للغاية .

(٢) المجموعة الثانية، وهي مجموعة العلامات الأربع الواقعة فسى رأس النقب وتشكل أهمية استراتيجية ملحوظة من الناحية العسكرية ومن حيث المواصلات ، فعن طريقها يمكن اختراق

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

(٣١٤)

سيناء بسهولة . وهذه العلامات ، وهي :

٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ،

(٣) علامة الحدود رقم ٩١ فسى طاباء ، وهي أهم وأخطر نقطسية

على خط الحدود كله الممتد من رفح إلى رأس طاباء .

ويجدر بنا أن نوضح مجموعات العلامات أكثر بأن نذكر مساحة

الخلاف بين الطرفين فى كل علامة وفى كل مجموعة من المجموعات :

| الرقم المسلسل | رقم العلامة | مساحة الخلاف بالمتر | مساحة كل مجموعة بالكيلو متر المربع |
|------------------|----------------|------------------------|---------------------------------------|
| ١ | ٧ | ٥٨ | |
| ٢ | ١٤ | ١٧ | |
| ٣ | ١٥ | ١٥ | |
| ٤ | ١٧ | ١٥ | |
| ٥ | ٢٧ | ١٧ | |
| ٦ | ٤٦ | ٢ | |
| ٧ | ٥١ | ٥ | |
| ٨ | ٥٢ | ١٣٤ | |
| ٩ | ٥٦ | ٢٣٦ | |
| ١٠ | ٨٥ | ٢٣٧١ | ٧٩ ر . |
| ١١ | ٨٦ | ١٧٤٠ | |
| ١٢ | ٨٧ | ١٦٥٥ | |
| ١٣ | ٨٨ | ٤٥ | |
| | | | ٨٣٢ |

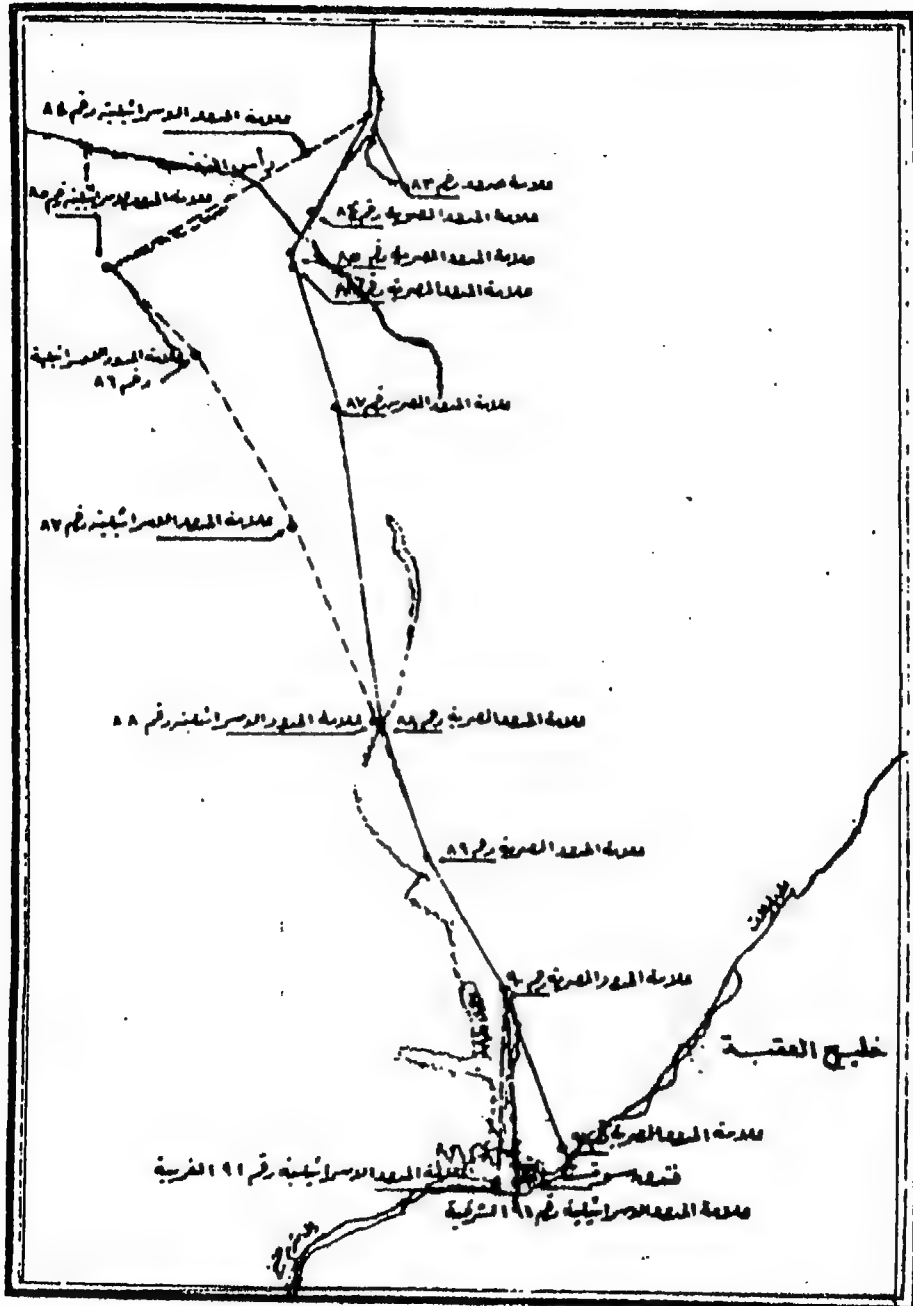
| الرقم المتسلسل | رقم العلامة | مساحة الخلاف بالمتر | مساحة كل مجموعة بالكيلومتر المربع |
|-------------------|----------------|--|--------------------------------------|
| ١٤ | ٩١ | ٩٦٢ حتى بئر طابا ٧٤٢ حتى الصخرة الجرانيتية | |
| | | | ٢٠٢ (١) |

إذ مساحة ال ١٤ علامة المتنازع عليها ١٠٢٩ كم ٢ ، بينما المساحة الكلية لشبه جزيرة سيناء تبلغ ٦١٠٠٠ كم ٢ .

وطول خط الحدود المتنازع عليه ١٥ كم تقريبا ، بينما طول خط الحدود كله من رفح حتى طابا ٢١٩ كم .

ولست أقصد بالمقارنة ، الاستهانة بمساحة المنطقة المتنازع عليها ، فحبة الرمل الواحدة من رمال سيناء تهون في سبيلها الدماء . .

وقبل أن نتحدث عن المرافعات ، ينبغي علينا أن نشير إلى أن المحكمة كانت نموذجاً مشرفاً من حيث الحيطة ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، والالتزام بالمواعيد الواردة ، وعدم إعطاء مهلة لطرف على طسرف آخر . فإذا تكلم ممثل طرف نصف ساعة مثلاً ، فمن حق ممثل الطرف الآخر أن يرد أيضاً في نصف ساعة . ولم تعط المحكمة أولوية لطسرف



منطقة طابا ورأس النقيب . .
وعليهما علامات الطرفين

على طرف آخر، فعندما فكرت فيمن يبدأ الكلام أولاً ، قامست
بإجراء قرعة .

وهنا نصل إلى المرافعات ، وتتركز حول إثبات الحقوق وتفنييد
الاعسساءات ؛

ـ كان أول عمل قامت به هيئة الدفاع المصرية، هو إثباتات
قدسية الحدود. وقد سبق لنا أن تحدثنا عن ذلك عند ذكرنا لموضوع
الخرائط والأسانيد التي قدمها الجانب المصرى ضمن مذكراته لإثبات
الحق المصرى. (١)

ونضيف هنا خطاباً موجهاً من الخارجية المصرية إلى المستر سمارت
(السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف فى الحدود عند رفض
لإثبات قدسية الحدود المصرية ؛

ممسروع

عزيرى مستر سمارت
أتشرف بأن أنهى لسعادتكم أن وزارة الدفاع الوطنى أحالست
إلى وزارة الخارجية كتابكم رقم ١٠ / ٥ / ٤٧ المؤرخ ١٤ / ٢ / ١٩٤٧
الذى وجهتموه إليها .

ويتبين من هذا الكتاب أن محافظ سينا قد أخطر ضابست
القوات البريطانية المرابطة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطنى
(١) راجع نص الوثيقة ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

رغبة منها فى إحكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت إقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختسار معسكر الجيش البريطانى برفح.. ثم أشرتم سعادتكم فى الكتاب المذكور إلى أن هناك اتفاقا ضمينا اقتضته الدواعى العملية والإدارية من شأنه افتراض أن الحدود المصرية واقعة على طسوسول التخطيط القبلى والغربى لذلك المعسكر وأن جناب القائد العام لقوات الشرق الأوسط لا يمكنه أن يوافق على أن يخرق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من إقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلى والغربى للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعنى إلا أن أذكر لسعادتكم أنسى لا يوجد أى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لا يجوز أن تتأثر بوجود معسكر فى منطقة ما .

كما أود أن أبين لسعادتكم أن السور الذى تقيمه وزارة الدفاع الوطنى لإحكام المراقبة لا يتبع خط الحدود المصرية إذ قد روعى فى تخطيطه أن يكون بالوضع المناسب لإحكام المراقبة . وهناك شقة من الأرض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقى تختلف اتساعا بحسب طبيعة الأرض .

ومن جانب آخر أود أن أبلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية فى شأن هذا المعسكر الداخلى جزء منه فى الأرض المصرية ، وهى تتلخص فى طلبها قيام السلطات البريطانية فى أقرب وقت ممكن

بإخلاء الأراضى المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينا،
وذلك لكي يتمكن الرجال المختصون من إدارة الأشغال العسكرية
المصرية بجهة الحدود، من إقامة السور المزمع بناؤه، والذين نبهه
عليهم بالكف مؤقتا عن أعمال البناء حتى يتم الإخلاء المطلوب .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب لسعادتكم عن أخلص
تملياتى .

وكيل الخارجية

٢ أبريل ١٩٤٧م

طه السيد نصير (١)

وحول الوجود المصرى الدائم والثابت فى طابا، قدم الدكتور يونان
رؤى بعض تقارير إدارة المخابرات وإدارة أقسام الحدود المصرية :

إدارة المخابرات - وزارة الحربية :

من بارلو إلى القائم بأعمال حاكم سيناء ١٠ أغسطس ١٩١٤ .
يبدو كل شىء هادئا الآن على طريق العقبة . وقد أصبح لدينا الآن مركزان
فى رأس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على أى شىء غير طبيعى
يمكن أن يجرى فى هذه المنطقة . ومن الصعب الآن الحصول على
أخبار موثوق منها من معان . فمع أن عملاءنا يقولون أنهم موجودون
هناك غير أن ذلك مشكوك فيه واعتقد أن أفضل طريقة للحصول
على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل الأنباء .

(١) د. يونان رؤى : وثائق السيادة المصرية على طابا، مجلة السياسة
الدولية، عدد يناير ١٩٨٩ ، ص ٢١٤ .

من بارلو (نخل) إلى مراسل (القاهرة) ٤ أغسطس ١٩١٤
ليس هناك ما يشير إلى أى نشاط غير عادى على الحدود أتوقع
أن يصل عيسى افندى إلى العريش اليوم قادما من يافا حيث مسن
المنتظر أن يحمل معه أخبارا هامة .

وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة فى رأس النقب وطابا لتبلغ
بأى شىء غير عادى يجرى على طريق العقبة .

هذا وأطلب الموافقة بوضع عشرة إضافيين من رجال البوليس
كذا اعتماد مالى تحت تصرفى للحصول على المعلومات فى حالة
الضرورة . (١)

من التقرير السنوى لإدارة أقسام الحدود المصرية ١٩٣١ - ١٩٣٢ :
(١) محافظة سيناء :

عملت إصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس . وبالنسبة
للزيادة العظيمة فى عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق
يجب إجراء تصليحات كبيرة به كل سنة . وفى الجزء الواقع
بين القسيمة والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة
ثم أعيد تمهيد هذا الطريق وأزيلت الرمال التى انهارت
على النقب بجهة (متلا) . ومهد الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله .
وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات أن أصبح فى سيناء طريق صحراوى
من الدرجة الأولى صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلو مترا فى
الساعة بين الشط وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود . ومع الأهمية

(١) د. يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا ، ص ٢١٤ ، ٣١٥

الكبيرة التي لهذا الطريق الذى هو حلقة اتصال بين الطرفين العالمية فإن
الحالة المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيسسطن
والحسنة وطوله نحو ٨٠ كيلو مترا وما زال هذا الجزء فى حالسنة
سيئة .

وقد أنشئ طريق إلى طابا على شاطئ البحر وبدا أصبحست
هذه النقطة على اتصال بطرق سيناء العامة . وما يذكر بالشكسسر
لفرق العمال التابعة لسلح الهجانة الذى يشرف عليه حضرة صاحب
العزة الأميرالاي هاتون بك أنها قامت بإنشاء طريق صالح للمسور
من الطور إلى الشرم والننك .

أما فى الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى إصلاحسست
بسيطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية استدعى الأمر العدول عسسن
عمل أى إصلاح فى الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل
أن يقام بإصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمسح
لهذا الغرض . وبما أن طريق الديرلايطرقه سوى السياح وليسس
له أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك أنه يهترق صحراء
ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليسس
فقد أصبح ذلك الطريق فى حالة . . .

من التقرير السنوى لمصلحة أقسام الحدود ١٩٣٢ ١٩٣٣

(٢) محافظة سيناء :

لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام . .

ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحديد وأخسر
للنجارين ومخزن لأدوات البنائين . وكل هذه أقيمت فى فناء
واحد خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة فى
بقعة واحدة (الأمر الذى يدفع) إلى حسن سير العمل وتأديته على
الوجه الأكمل .

ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد ، ويمكنها
بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع الإصلاحات اللازمة
 للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفى
مصنع الحديد أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقد
كان هذا الكوز وافيا بالغرض المطلوب .

وقد رمت وأصلحت مباني استراحة الحسنة ونقطة بوليبيس
العريش ونقطة رفح . أما فى طابا فقد تم إصلاح بناء قديم وأعيد
(١)
للاستعمال كجيرة استراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجهة .

وعن قوة بوليس فلسطين قدم التقرير السنوى عن عام ١٩٣٣

منطقة بير سبع :

استمرت خلال العام عمليات مد هيمة البوليس إلى وادى عرابسة
وبامتداد حدود سيناء .

وقد تم فى ٢٢ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا فى عيـن

(١) د . يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا ص ٢١٥ .

غوريان إلى أم الرشراش (١) على خليج العقبة وهو موقع مناسب لأهداف الأمن العام ويوفر إمكانيات جيدة لرجال المكون.

كما قدم الدكتور يونان شهادة عن موقع العمود ٩١:

رحلة من بلودن في سيناء:

J.M.C. Plowden, Case In Sinai, 1940

طابا موقع لا يتسم بالجاذبية، وأكثر معالمها لفتاً للاهتمام مجموعة من نخيل الدوم الطويل، وكانت أول ما رأيناه من هذا النوع من النخيل. وجدود هذه الأشجار مقسمة إلى حد يبدو الأمر معه وكأنها أشجار غابسة .. وقد أبلغت بأن هناك استراحة حكومية صغيرة في طابا، ولكن يبدو أننا كنا في موقع لا نستطيع مشاهدتها منه.

ومنذ ربع قرن كانت طابا مسرحاً لما اسمى (بهادثة طابا) عندما عبرت القوات التركية الحدود المصرية وأقامت معسكراً هناك وقد تمت تسوية الخلاف وقامت لجنة من الضباط الأتراك والبريطانيين بتعيين خطط الحدود بين الأراضي المصرية والتركية . وكان الخط

(١) كانت أم الرشراش في كل التقارير آخر مراكز حدود فلسطين في عهد الانتداب ولم تذكر طابا في أي مناسبة كمكان لوجود رجال الحدود الفلسطينيين.

الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد فى شبه استقامة إلى رفح على البحر المتوسط، وهو لا زال حتى اليوم خط الحدود بين مصر وفلسطين.

وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تــــل عال على قمته عمود يبين الحدود (١).

- كان الأساس فى تحديد حدود مصر الشرقية، هو الاتفاقية التى عقدت بين مصر والمباب العالى فى أول أكتوبر ١٩٠٦ م.

والذى التركى لتلك الاتفاقية، هو النص الوحيد المعتمد والذى وقع عليه الجانبان. فقد أصدر الجانب التركى على ألا يعتمد أى نص غيره، باعتبار أن مصر فى ذلك الوقت كانت ولاية تركية. وهكذا رفض الأتراك التوقيع على الترجمة الانجليزية والترجمة العربية لهذه الاتفاقية.

ومن حسن الحظ أن الجانب التركى اتخذ هذا القرار. فقد لاحظ الدكتور يوسف أبو الحجاج أن الترجمة الإنجليزية قد جانبها الدقة فيما يتعلق بالمادة الأولى من تلك الاتفاقية، حيث ورد بها

(١) د. يونان رزق؛ وثائق السيادة المصرية على طابا، ص ٢١٥

أن الحديبـدأ عند (نقطة) رأس طابا at the point .
 of Ras Taba . ولما كانت كلمة (رأس) التي تعني
 (١)
 بالإنجليزية headland لا يستقيم جغرافيا أن تكون لها (نقطة) .

خالج الدكتور يوسف أبو الحجاج الشك في صحة تلك الترجمة ،
 فجاء إلني بالكلية يطلب مني ترجمة المادة الأولى من التركيـسة
 وصدق حدس الدكتور يوسف ، فقد اتضح أن النص التركي لهـدـه
 المادة يخلو من لفظ (نقطة) . فهو ينص على أن بدايـسة
 الحدود هي (رأس طابا) وليس (نقطة رأس طابا) التي تسرد
 في الترجمة العربية للاتفاقية أيضا .

وبعد أن أطلعت الدكتور يوسف ابو الحجاج على الترجمة
 الصحيحة لاتفاقية الحدود التي لا يوجد فيها كلمة (نقطـسة) ،
 سارع بإخطار الدكتور عصمت بعد المجيد وزير الخارجـسة
 المصرية في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٦ ، ونبهه إلى خطورة الموضوع ، فقـد
 تستغله إسرائيل ضد صالح مصر ، خاصة وأن مشاركة التحكيم القول
 بأن العلامة ٩ تقع عند (نقطة رأس طابا) . (٢)

(١) د. يوسف ابو الحجاج : أضواء جديدة على البداية الجنوبية لحدود
 مصر الشرقية، العدد ١٨ للسنة ١٨ من المجلة الجغرافية العربية ،
 ص (١ ، ٢ القاهرة ١٩٨٦ .

(٢) لا يوجد في الجغرافيا شيء اسمه نقطة رأس كذا . وحينما نحدد
 رأس طابا أو أي رأس في سيناء أو في الصحراء الشرقية عامة ،
 فإن رأس يقصد به بروز عام موجود . (د: يوسف ابو الحجاج ؛
 طابا مصرية، تحقيق سلوى ابو سعده، في العصور بتاريـسـخ
 ٢٠ - ٩ - ١٩٨٨ م) .

وصدق حدس الدكتور يوسف مرة أخرى. فقد نشرت مجلة جيسروزاليم بوست الإسرائيلية بعددها الصادر في ٢٢ / ١١ / ١٩٨٦ مقالا عن منازعة إسرائيل لمصر في شأن طابا، بقلم بنسى موريس، Benny Morris ، ركز فيه على ما جاء في العادة الأولى من الترجمة الانجليزية للاتفاقية من أن الحد يبدأ من (نقطة) رأس طابا. وأرفق بالمقال خريطة كروكية تبرز النتوء الساحلي الذي يوجد فيه التل الجرانيتي أو الربوة الجرانيتية granite knob الذي تدعي إسرائيل أنه بداية الحد، أي موضع العلامة ٩١ في زعمهم، والذي بنى فيه اليهود فندق سونستا.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تطرح في مشاركة التحكيم موضعين محتملين في رأيها للعلامة ٩١، أحدهما : التل الجرانيتي، والثاني هو (بير طابا) في الجزء الغربي من دلتا وادي طابا حيث يوجد شجر الدوم. (١)

ويستطرد الدكتور يوسف، قائلا : أن الجزء الجنوبي مسن حدود مصر الشرقية يمتد على طول قمم الحافة الجبلية المطلة على وادي طابا من الشرق. وبداية هذه الحدود وهي (رأس طابا) كما ورد في اتفاقية ١٩٠٦م، لا يمكن إلا أن تكون في الموضع الذي تلتقى فيه تلك الحافة بخليج العقبة. ونظرا لأن هذه البداية أو العلامة ٩١، هي لب الادعاءات الإسرائيلية حول الحدود، فمن المهم أن نبرز الأدلة التي تثبت ما نقول.

(١) د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق، ص ٢ ، ٤

من أهم الأدلة بلا شك أن اتفاق هذه البداية مع التقسيمات الحافة الجبلية بخليج العقبة هو الوضع الجغرافى المنطقى لبداية خط حدود يمتد على طول قمم تلك الحافة . وهذا ما يحقق فعلا الفصل المثالى بين وحدتين سياسيتين فى منطقة صحراوية كمطقة طابا . وليس من الطبيعى بأى حال من الأحوال أن يُختار الحد بحيسىت يسير فى أرض سهلية عبارة عن وادٍ مجاور لسلسلة جبليسة .

ويقدم الدكتور أبو الحجاج تدعيما لهذا المنطق الجغرافيسى فى المصريح من تقرير مهندس المساحة الانجليزى (ويسد) السلى رافق الفريق المصرى لرسم خط الحدود ١٩٠٦م . يقول التقرير :
(تمت إقامة سائر الأعمدة (أعمدة الحدود) فى نقاط مناسبة على الجروف الشرقية لوادى طابا ، وفى النقطة التى تلتقى فيها هذه الجروف بخليج القعبة) .

ويختتم الدكتور يوسف أبو الحجاج مقاله بنتيجة منطقية ، يقول فيها : (لو كان قصد المفاوضيين المصريين والأتراك سنة ١٩٠٦م أن يكون هذا التل هو بداية الحدود ، لجاؤ ذلك فى نصص المادة الأولى (١) .

ويشير فى مقال آخر إلى أن خط الحدود الذى تم تحديده سنة ١٩٠٦م يضرب به المثل كنموذج للحدود التى وضعت على أسسس

جغرافية سليمة، تمت عن طريق تحديد المساحة بصورة دقيقة، ورسم خرائط صحيحة. كما أن هذا الخط يتمشى مع الظواهر الطبيعية كالسلسلة الجبلية المطلة على الوادى والتي يسير معها خط الحدود شرق وادى طابا مباشرة ، وتوجد عليها العلامات الجنوبية كلها، وهى : ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ (١)

اختارت إسرائيل منذ البداية موقعين للعلامة ٩١ وهما الصخرة الجرائيتية و (بير طابا) عند أشجار الدوم ، بينما اختارت مصر موقعا واحدا . واختيار موقعين يعطى انطبعا بأن الطمسرف الإسرائيلي لم يكن يدرى أين تقع العلامة ٩١ ، أو أين موقعها الحقيقى. بالإضافة إلى أن المحكمة عندما انتقلت على الطبيعة ففى وبارتها الميدانية للمنطقة، وجدت هناك آثارا للموقع المصرى ، حيث توجد قاعدة خرسانية. وعندما زارت المنطقة الإسرائيلية وجدت مسطحة، وليس هناك أى خط أو سلك أو آثار أو أدلة على وجود نقطة حدود...

وقد أثارت إسرائيل هذه النقطة بالذات ، لأنها كانت تعلق آمالا عريضة على قضية تبادل الرؤية ، حيث ذكرت أن الموقعين اللذين اختارتها للعلامة ٩١ يوجد بينهما وبين النقطة ٩٠ تبادل رؤى، فى الوقت الذى لا يتوافر ذلك بين النقطة التى اختارتها مصر للعلامة

(١) د. يوسف ابو الحجاج: طابا مصرية، تحقيق سلوى ابو سعدة، فى المصور بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

٩١ وبين العلامة ٩٠ (١)

وبمراجعة المادة الثالثة من اتفاق الحدود المعقود ١٩٠٦م، والذي أوردتُ ترجمته العربية التي تمت ١٩٠٦م وترجمتى له أيضا ص ٢٤٩ ، يتبين لنا أن هذه المادة تنص على أن (تُقام أعمدة على طول الخط الفاصل ابتداء من النقطة الواقعة على ساحل البحر الأبيض إلى النقطة الواقعة على خليج (العقبة) فى حضور مندوبى الطرفين ، بحيث يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليه).

وقد قامت هيئة الدفاع المصرية بالرد على هذا بتقديم بعض الوثائق التركية التى تؤكد على أن لجنة مصرية تركية مشتركة قامت بترسيم بعض علامات الحدود خلال الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١١ م.

وإذا استبقنا الأحداث نجد أن نص الحكم الذى صدر جاء مشيراً إلى أنه رغم أنه من الصحيح أن تبادل الرؤية متحقق فى النقط الحدودية كما أشارت إسرائيل، إلا أنها ليست حجة إلزامية، كما أن سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى فى آخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء. (٢)

(١) د. مفيد شهاب : طابا، وكيف عادت مصرية، تحقيق أسامة عجاج باخر ساعة بتاريخ ه أكتوبر ١٩٨٨م

(٢) د. مفيد شهاب : المرجع السابق،

- وأثارت إسرائيل مسألة (نقطة باركر) . فقسمت طلبت من المحكمة العمل على تأجيل الحكم، نظرا لأن السؤال كسان خاطئا بالنسبة للعلامة ٩١، لأنها ليست العلامة الأخيرة. وقدمت ما يثبت وجود هذه العلامة ، والتي سميت (نقطة باركر) . وذلك رغم أن مشاركة التحكيم التي وقعت عليها مصر وإسرائيل تذكر أن العلامة ٩١ هي الأخيرة.

وقد رد الدفاع المصري، قائلا: أما أن هناك حسن نية فيما قالته إسرائيل ، وأنها اكتشفت بالفعل وجود هذه النقطة بعد توقيع المشاركة، ففي هذه الحالة نتفق على اعتبار النقطة ٩١ هي الأخيرة. وأما أن إسرائيل سيئة النية، وكانت تدرك أن هناك علامة أخيرة وكسرتها وأزالت آثارها تماما، وجاءت في المحكمة لتكشف عن ذلك بسوء نية. ففي هذه الحالة يوجد في القانون الدولي مبدأ (الإغلاق) . بمعنى أنك إذا تسببت في وقوع طـرف في خطأ، وتعتمد عليه في بناء دفاعك، فإن الحجة تتحول ضدك . وفي كل الأحوال على المحكمة أن تختار بين الموقعين المصري والإسرائيلي للنقطة ٩١ ، وعلينا أن ننسى كلمة الأخيرة.

وإذا أردنا أن نستبق الأحداث ، فعلينا أن نذكر أن حكم المحكمة جاء مؤيدا للحجة المصرية، حيث أشار إلى أنه بغض النظر عما إذا كانت العلامة ٩١ المتنازع عليها الأخيرة أم قبل الأخيرة فإنها علامة متنازع عليها بين الطرفين. ويطلب من المحكمة أن تحدد الموقع. وأنا كمحكمة أرى أن الموقع المصري هو الصحيح (١).

(١) د. مفيد شهاب : المرجع السابق.

- كانت هناك محاولات من جانب الإسرائيليين أيضا لاستغلال كلمة سلسلة وهي كلمة أو مصطلح جغرافى جاء فى النص الإنجليزى لترجمة الاتفاقية المصرية التركية لسنة ١٩٠٦م. فقالوا نحن موافقون على أن خط الحدود يسير مع السلسلة ridge ، ولكن هل يسير أعلى السلسلة أم فى أسفل السلسلة أم فى جزئها الأوسط، هذا غير محدد. وحددوا خط الحدود لكى يسير أسفل السلسلة.

وأمام هذا الادعاء، طلب منى الدكتور يوسف أبو الحجاج النظر فى النص التركى لاتفاقية الحدود لسنة ١٩٠٦م مرة أخرى، فلم أجد كلمة سلسلة، ولكنى وجدت أن خط الحدود يسير مع قمم المرتفعات المطلة على وادى طابا من الشمال.

. وقد جعل خطأ الترجمة الانجليزية القديمة لاتفاقية ١٩٠٦م الدكتور يوسف بشير على وعلى الدكتور أحمد السعيد بالاشتراك مع فى إعادة الترجمة بدقة، لتلافى الأخطاء الموجودة بها. وبعد أن قام ثلاثتنا بترجمتها من التركية إلى الانجليزية ، آخذين فى الاعتبار حذف كلمة نقطة point وتغيير كلمة ridge إلى كلمة Summit. وقعنا عليها، ثم ختمناها بختم جامعة عين شمس. وقدمت كوثيقة إلى المحكمة^(١) وتعد من أخطر الوثائق التى قدمت إلى هيئة التحكيم، كما يقول الدكتور أبو الحجاج، لأنها تناولت نقطتين من أهم نقاط الخلاف بين الجانبين.

(١) انظر نص الترجمة التى قام بها ثلاثتنا ضمن ملاحق هذا الكتاب، ص ٤٠٠ - ٤٠٤

ويروى الدكتور يوسف وقائع الدفاع في هذه النقطة، فيقول: جاء الجانب الإسرائيلي في دفاعه وسكت تماما عن مسألة تحديد كلمة نقطة، ولم يذكرها، بل إنه قال في ترجمته : (تبدأ الحدود من رأس طابا) ولم يقل : (نقطة رأس طابا). وهناك مذكرة من المذكرات التي قدمت من الجانب الإسرائيلي تختفي فيها كلمة نقطة تماما.

أما في المسألة الخاصة بتحديد القمم، فقد قال الجانب الإسرائيلي أنها مرتفعات وليست قمما. فحين تحدثتُ أمام المحكمة فسي مارس ١٩٨٨م في جنيف . وقام محامي الدفاع الإسرائيلي لوترباخ بالدفاع ، متسائلا عما يقوله الدكتور أمنون كوهين في هذا الشأن في ترجمته الإنكليزية عن النص الأصلي لاتفاقية الحدود المعقودة سنة ١٩٠٦م. فأجبتُه بأنه أيا كان التعريف بقسم أو مرتفعات ، فإن المهم هو أن خط الحدود لايسير مع أسفل السلسلة، وأضفت في حديثي للمحكمة ، قائلا: أما كلمة مرتفعات ، فالجانب المصري غير مستعد لقبولها على علتها، بل إنني أعتسب على الدكتور كوهين أنه لم يورد أية مصادر أو مراجع لترجمته. أما الجانب المصري، فقد أورد أربعة قواميس عالمية معتمدة، مع ذكر الصفحات التي ورد فيها التعريف بهذه الكلمات المتنازع عليها. هذا فضلا عن أن الدكتور كوهين أستاذ مساعد في التاريخ وليس في الجغرافيا أو في اللغة التركية.^(١)

(١)د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق .

- وتناول الدفاع المصرى موضوع (الخط الإدارى الفاصل) الذى جاء فى اتفاقية ١٩٠٦م. فأشار إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتبر مصر إحدى ولاياتها التابعة لها، وحَدَّها حد : إدارى جيبى التبعية . وبمرور الزمن اكتسب الخط صفة الخط السياسى وليس الإدارى^(١).

- ويعتبر موضوع كتاب الإحصاء السنوى الذى أصدرت مصر أول أعدداده عام ١٩٠٩م من الادعاءات التى رددتها إسرائيل طويلا فى المذكرات المكتوبة وفى المرافعات الشفوية، وركزت عليها تركيزا كبيرا وعولت عليها كثيرا، لتستغلها فى إثباتات أن العلامة ٩١ تقع عند الصخرة الجرانيتية، لكى يكون فندق سونستا داخل حدود إسرائيل . وبهذا تكون هذه العلامة نهاية الحدود عند طابا.

تضمنت مقدمة الكتاب التى تتدرع بها إسرائيل تعريفاً بخط الحدود المصرى، جاء فيه أن هذا الخط ينتهى فى شرقه إلى الجنوب بطابا، وداخل قوسين جاء الحديث عن صخرة جرانيتية مع تحديد طولها وعرضها، وتمسك الإسرائيليون بما بيّسنه القوسين، واعتبروه مؤيدا للموقع الذى ادعوه.

وقد بذل الدكتور يونان رزق جهودا مكثفة للكشف عن الادعاءات الإسرائيلية، مستندا على تعريفات أخرى لبعض البقاع فى مصر.

تناولها متن الكتاب بنفس الطريقة غير العلمية وغير الدقيقة. فعند الحديث عن الإسكندرية اختار واضح المقدمة فنار رأس التين ليحدد خطوط طولها وعرضها. وحدث نفس الشيء عند الحديث عن بور سعيد حيث اختار فنارها الكبير، وعن السويس حيث اختار الشاليه الخديو. ولم يكن معقولا أن فنار الاسكندرية وفنيسار بور سعيد وشاليه الخديو في السويس تشكل حدودا لهذه البلاد.

وقدم الدكتور يونان رده على الادعاء الإسرائيلي. وقنسسام المحامون المصريون بعرض رد الدكتور يونان على المحكمة بهجوم ١٢ أبريل ١٩٨٨ فتعزى الادعاء الإسرائيلي تماما من أية مصداقية وفقد الفرصة حتى عن مجرد تقديم رد معقول.

وقد شعر محامى الجانب الإسرائيلي أن الإسرائيليين خدعوه، عندما دفعوه إلى أن يكرس هذا الوقت الطويل من دفاعاته لمثمل هذه الحجة الواهية، حتى أنه رفض غاضبا التورط فى مسألة الكتاب الإحصائى السنوى أكثر من ذلك. وترك مهمة الرد الضعيف علىسى آخر ما جاء به المصريون للمندوب الإسرائيلى روبى سيل (مديبر الإدارة القانونية بالخارجية الإسرائيلية) ، الذى شعر يقينا بأن الجانب المصرى قد أوقعه فى الفخ. (١)

وقد اكتشف الدكتور يونان أيضا أن الخما الذى ورد فى مقدمة طبعة ١٩٠٩م، لم يتكرر فى الطبقات اللاحقة.

(١) د. يونان رزق : الحرب السرية حول طابا؛ أسرار معركة الوثائق، مقال فى المصور بتاريخ ٢٠ - ٩ - ١٩٨٨ م.

- ويضيف الدكتور أبو الحجاج، قائلا : ادعى الجانسي الإسرائيلي أن وادي طابا الشمالى الأعلى ليس هو وادى طاباسا، ولكنه يقع إلى الغرب منه، وفي الغرب منه اختاروا رافدا من روافد وادى طابا لاسم له على الخريطة، وحددوه بأنه وادى طاباسا.

ووفقنا الله فى أن نثبت أن كلام الإسرائيليين لا يستقيم من الناحية الجغرافية، لأن الوادى السلى يقولون عنه أنه السوادى الرئيسى، ما هو إلا رافد من روافد الوادى الرئيسى، بدليسل أن انحداره أشد من انحدار الوادى الذى تحدده نحن كوادٍ رئيسى. فالأقل انحدارا هو الرئيسى وفقا لأسس الجغرافيا الطبيعية.

وقام الدكتور يوسف برسم قطاع جغرافى يثبت هذا الكلام بالرسم والأرقام عن طريق قسم الرسم بالمساحة العسكرية. وقُدم كوثيقة للمحكمة. وهمسنا لم يتمكن الدفاع الإسرائيلى من السرد على الأسانيد والإثباتات المصرية ، فما كان منه إلا المراوغة. وعلق على ذلك بسؤال ، قال فيه : هل كان من وضع الحدود فى سنة ١٩٠٦م على دراية بكل هذه الأساليب الجغرافية المديسة المعقدة ؟ والجواب : إن الوادى الرئيسى كان واضحا لهم حتى بمجرد النظر . ولم يكونوا على علم بأنه سينشأ نزاع بيننا وبينكم فى سنة ١٩٨٨م. (١)

- كما تمكن الدكتور ابو الحجاج من أن يثبت أيضا أن بعض

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

المعالم الجغرافية الأخرى في منطقة النقب مثل جبل فتحي باشا،
لا يمكن إلا أن يكون داخل حدود مصر بوسائل جغرافية مسن
هذا النوع.

— وقام الدكتور يوسف بعمل بعض الرسوم البيانية عن وادى
طابا الأعلى إلى جانب رسومات أخرى. فالجزء الأعلى مسن
وادى طابا ليس مذكورا بهذا الاسم على الخرائط، وهو ما حاول
الجانب الإسرائيلي استغلاله في دفاعه قائلا أن وادى طابا الأعلى
اسمه وادى الجزيرة. وكان رد الدكتور يوسف، قائلا: أن هذا
شيء شائع في الصحارى العربية عامة. فمن الممكن أن تأخذ
بعض الأودية اسمين أو أكثر حسب القبائل. وأحضر خريطة صغيرة
لوادى فيران في جنوب سيناء اسمه وادى فيران في جزئه الأدنى
ووادى الشيخ في جزئه الأعلى حول دير سانت كاترين. وفي شبه
الجزيرة العربية يوجد وادٍ اسمه وادى الرُمة في جزئه الأعلى
الموجود في الكويت، واسمه وادى الباطن في جزئه الأسفل بالملكة
العربية السعودية.. وعلى هذا لا يشكل هذا الموضوع مطعنا.^(١)

— وإكمالا لهذا الجهد الرائع الذى بذله الدكتور يوسف
ابو الحجاج قدم مذكرة أخرى لهيئة التحكيم تتعلق بمنطقة المرتفعات
المطلّة على وادى طابا، وهى السلسلة التى تسير مع خط الحدود
وتُصَفها بأنها سلسلة مستمرة تخلو من الأودية والتقطيع، وتعتبر

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

برانس منطقة طابا مثل البرانس الموجود بين فرنسا وأسبانييسه
على حد قوله .

فجاء محامى الجانب الإسرائيلى لوترباخت خلال إحدى جلسات
المرافعة فى مارس ١٩٨٨ وسأل الدكتور ابو الحجاج ، قائسلا:
كيف تقولسون فى مذكرتكم أنها سلسلة منيعة تخلو مسسسن
الأودية، بينما هناك وادٍ اسمه وادى خضرة ، لم أستطع قفسسره
بقدمى ؟ فرد عليه قائلا : أنه وادٍ غاية فى الصغر، فلا تخلسو
سلسلة من خدوش . إنه مثل الخدش . ولكن المحامى صم على أن يريه
خريطة إسرائيلية معلقة ومكبرة، التركيز فيها على وادى خفسسرة .
فطلب الدكتور يوسف قياس المسافات بالمسطرة، فوجد أن هذا
الوادى لا يزيد عرضه على مائة متر . عند ذلك رد على المحكمة،
قائسلا: ما قيمة مائة متر فى خط حدود يمتد أكثر من مائتسى
كيلو متر . إنه خدش بسيط لا يخل باستمرارية هذه السلسلة .

وينهى الدكتور ابو الحجاج كلامه فى مقاله، قائلا: لم يكسسن
للزعم الإسرائيلى حول خط الحدود أية شرعية أو أية حجية.(١)

— وقدمت إسرائيل بعض الوثائق البريطانية التى تشيسس
إلى وجود عدد من الجنود الأتراك فى طابا ١٩١٢م .

واستند رد الدفاع المصرى فى هذا الموضوع على نص المسسادة

(١) د. يوسف أبو الحجاج : المرجع السابق .

السادسة من اتفاقية الحدود المعقودة بين مصر وتركيا ١٩٠٦م، والتي تنص على : (استفادة العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والبوليس الحربى (الجندرمه) من المياه الموجودة فى الجهة الغربىة من الخط الفاصل). وبناء على ذلك فإن وجود عدد من الجنود الأتراك سنة ١٩١٢م فى طابا ، لايعنى أن طابا لم تكن مصرىة (١) فى هذا التاريخ اللاحق على اتفاقية الحدود المصرىة التركىة .

— وأخذ الدكتور مفيد شهاب الجزء القانونى الخاص بالسلوك اللاحق . وهو معيار من أهم معايير القانون الدولى وفى منازعات الحدود بصفة خاصة . فالسلوك اللاحق، هو سلوك كل طرف نجس المنطقة المختلف عليها .

فإذا كان ثابتا أن إسرائيل قد انسحبت من طابا بمقتضى اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩م، وهذا أمر مسلم به، ثم دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٧م للانسحاب من سيناء ، فانسحبت فعلا من سيناء بما فيها طابا بالطبع . وهذا ثابت بالأوراق والمستندات وبمراسلات الأمم المتحدة وشهادات الشهود . وهذا فى حد ذاته يشكل قرينة قوية جدا وقاطعة ، حيث لايمكن لأى إنسان أن ينسحب من أرضه، ولكنه ينسحب من أرض الغير . فانسحاب ١٩٤٩م من طابا ، وتأكيده مرة أخرى سنة ١٩٥٧م بعد العدوان الثلاثى

(١) د. يونان رزق : قضية طابا : معركة الوثائق ، محاضرة فمسية الجمعية المصرىة للدراسات التاريخىة، فى ١٦/١٠/١٩٨٨م .

على مصر ١٩٥٦م، يعتبر قرينة قاطعة على أنه يتعامل مع طابا على أنها ليست ملكا له. (١)

ويتحدث الدكتور ابو الحجاج عن الخرائط التي أصدرتها إسرائيل سنة ١٩٦٤ موضحة فيها الحدود بينها وبين مصر، وطابا داخل حدود مصر. ثم قامت بسحبها من كتب المدارس ومن المكتبات سنمسة ١٩٨٢م، وأبدلتها مصلحة المساحة الإسرائيلية بخرائط تظهر فيها طابا داخل حدود إسرائيل. وقد فضحت جريدة حوتسم الإسرائيلية هذا العمل، قالت: (سرقنا أرضا من مصر فمسي أبريل ١٩٨٢م). ثم أضاف كاتب المقال، قائلا: (لو مثلت إسرائيل في مباحثاتها مع مصر لشعرت بحرج شديد...) (٢)

قدمت مصر خرائط ١٩٦٤م وخرائط ١٩٨٢ هذه مع نسخة مسن جريدة حوتسم إلى هيئة التحكيم، وطلبت من المحكمة أن تطلب من الوفد الإسرائيلي ترجمة ما جاء في الجريدة من اللغة العبرية إلى الإنجليزية. فأسقط في يد الإسرائيليين، ولم يجدوا مناصا من تقديم ترجمة دقيقة. الأمر الذي جعل المحكمة والجانب المصري يقدمان الشكر للجانب الإسرائيلي على أمانة الترجمة، وما جسااء فيها مؤيداً للحق المصري. ومن الجدير بالذكر أن الوفد المصري

(١) د. مفيد شهاب: هكذا ترفعنا في قضية طابا، تحقيق سلسوى ابو سعده في المصور بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨م.

(٢) د. يوسف ابو الحجاج: قضية طابا: المسرح الجغرافى، محاضرة في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، في ٢٠/١٠/١٩٨٨م.

كان يحمل معه ترجمة إنجليزية دقيقة ومعتمدة لنص المقاسم، لإبرازها وقت اللزوم إذا أقدمت إسرائيل على تحريف الترجمة.. إلا أن الوفد الإسرائيلي فطن إلى ما يمكن أن يقوم به الوفد المصري^(١).

وهذه الخرائط والمقال تعتبر قرينة على أن إسرائيل تتعامل مع طابا لعي أنها أرض مصرية، وليست أرضاً إسرائيلية.

وقد تمت مصر صورا مصورة لبعض المصورين والرحالة الذين طافوا بمنطقة الحدود، تتضح فيها طابا وبها علم مصر أو جنود مصريون. كما قدم الوفد المصري الجريدتين اللتين تحدثنا عن نفس الإسرائيليين للعلامة ٩١. وتعتبر هذه كلها قرائن على أن طابا مصرية.

ويعتبر انتقال هيئة التحكيم للوزارة الميدانية لخط الحدود ضمن القرائن القوية، لأنهم شاهدوا على الطبيعة مواقع العلامات كما وصفها المصريون.

من هذه الشواهد كلها كان واضحا أن الجانب الإسرائيلي بصرف النظر عن المستندات التي قدمها، لم يكن له أية حجة قانونية تساند موقفه. إنما كان يركز دائما على أن يجد منفذاً لإضعاف الحجة المصرية^(٢).

(١) د. يوسف ابو الحجاج: قضية طابا: المسرح الجغرافي.

(٢) د. مفيد شهاب: هكذا ترفعنا في قضية طابا..

- ويعتبر مبدأ تنفيذ الالتزامات بحسن نية، أحد المبادئ القانونية التي استخدمتها هيئة الدفاع المصرية . فليس مهما أن تنفذ الالتزامات فقط ، ولكن يجب أن تنفذ بحسن نية . وهو مبسداً هام للغاية فى القانون الدولى ، استخدمه الجانب المصرى استخداماً متتاراً ، وأثبتت عن طريقة أن سلوك مصر كان دائماً بحسن نية فى جميع تصرفاتها ، فى الوقت الذى كان فيه التصرف الإسرائيلى يتسم بسوء النية .

- ومن المبادئ الأخرى التى دافع بها المترافعون المصريون ، مبدأ افتراض أن الأرض التى تحت يد إنسيان هى أرضه حتى يثبت العكس . وطابا كانت فى حوزة مصر باستمرار على مر التاريخ . وكون إسرائيل وضعت يدها عليها ١٩٦٧م ، فهذا وضع مؤقت شأن كل سيناء ، لأن هذا احتلال .

- وهناك أيضاً مبدأ يقول أن الاحتلال لاينبغى أن يغير من الصفة القانونية للأرض . فاحتلال الأرض وضع مؤقت ، ولاينبغى تغيير معالمها إلى أن تتم التسوية والجلء عنها .

* *

أما عن الدفاع الإسرائيلى ، فقد كان يحاول أن يرد على الحجة بمحاولة التقليل من قيمة المبدأ . فإذا أشار الدفاع المصرى إلى مبدأ السلوك اللاحق ومبدأ حسن النية . يكون رده أن إسرائيل لاتلتزم بهما متعللاً بأنها كانت فى حالة حرب مع مصر . كما يضيف

واعما بأن هذه المبادئ لا تسرى وقت الحرب، ومن ثم فهي لا تلتزم بالقانون. وكان رد الجانب المصري يتركز في أن هناك مبادئ قانونية واجبة التطبيق في حالة الحرب والسلام. وهناك أخرى تطبق في حالة الحرب.

— وكان الدفاع الإسرائيلي عموماً، يتبع سياسة التشكيك فى المبادئ القانونية وفى حجج مصر. ومن هنا لم ينجح فى أن ينفذ إلى ثغرة قانونية أو تاريخية أو جغرافية^(١)، لأن الدفاع المصرى كان يقوم على التفانى والتجرد.

— وهناك بعض الكتب والتقارير التي قدمها الدفاع الإسرائيلي محاولا بشتى الوسائل إيجاد ثغرة أو منفذ للتدليل على حججه الواهية الباطلة ، ومنها كتاب تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها لنعوم بك شقير .

ورد في كتاب نعوم ص ٦٢ : (وادي طابا) وهو ينشأ من جبل
طرف الركن ونقب العقبة ويصب في الخليج قرب مصب طوبه
على ثمانية أميال من قلعة العقبة برأ وستة أميال بحراً . وهو الوادي
الذي وقع الخلاف عليه ١٩٠٦م بين الدولة العلية والحكومة المصرية ،
فبقى في حد مصر . وجعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة في جنبه
الأيسر عند مصبه بالخليج سميت رأس طابا . . .)

وهذا التحديد الخاطئ ورد الرد عليه في مرافعات الدفاع المصري.

(١) د. مفيد شهاب : هكذا ترفعنا في قضية طابا.

وترجم نعم شقير نص اتفاقية الحدود من التركية إلى العربية في كتابه، فذكر في نص المادة الأولى من ترجمته: (المادة الأولى: يبدأ الخط الفاصل الإداري ، كما هو مبين بالخريطة العرفية بهـسـده الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي لخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ماراً على رؤوس جبال طابا الشرقية المعطلة على وادي طابا...)

وهذا الخطأ في ترجمة المادة الأولى هو نفس الخطأ الذي جاء في الترجمة العربية للاتفاقية سنة ١٩٠٦ م. وقد سبق لنا أن ذكرنا مناقشة الدكتور يوسف أبو الحجاج لمسألة كلمة (نقطة) .

وجاء في ص ٦١٦ من كتاب نعم: (كان أول عمود بنوه على رأس طابا السبت ٢١ ديسمبر ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١) .

وهذا تحديد غير دقيق للعلامة ٩١ ، سبق أن تناولناه في المرافعات ..

ومن الكتب التي قدمها الدفاع الإسرائيلي مقتطفات من كتبي: فلسطين وشرق الأردن في ديسمبر ١٩٤٣، ما نصه نقلاً عن إدارة مخابرات البحرية البريطانية:

عن حدود المنطقة (ص ١)

ويمتد خط حدود فلسطين من العقبة على طول الخليج إلى بير طابا ثم باتجاه شمالي غربي إلى البحر المتوسط إلى الشمال الغربي من رفح مباشرة (خط عرض ١٩ / ٢١ شمالاً وخط طول ١٣ / ٢٤ شرقاً) .

عن العقبة (ص ٥٢٢)

تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية أهم نقطة في شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجي قرب حدود سيناء - فلسطين - شرق الأردن ، شرق الأردن ، شرق الأردن - العربية السعودية ، وتجري حدود سيناء - فلسطين باتجاه شمالي غربي من بير طابا على بعد ثمانية أميال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج ، وتجري حدود فلسطين - شرق الأردن

ومن محضر اجتماع لوزارة المستعمرات في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٥م قدم الدفاع الإسرائيلي :

الحدود إلى جوار العقبة

تتبع الحدود المصرية - الفلسطينية الحدود القديمة بين مصر والامبراطورية العثمانية ، وهي تبدأ على خليج لعقبة عند بير طابسة وتسير باتجاه شمالي غربي إلى البحر المتوسط .

وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضية تماما عن الحدود الحالية ولم يثير حولها أي تساؤل .

ومن تقرير للمخابرات السودانية في أبريل ١٩١٢م قدم الإسرائيليون :

شبه جزيرة سيناء

جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية في كل من رفح وخان

يونيس وام عميد وان الباشا قد وصل إلى العقبة
ومعه مدفعان . ويقال أنه قد تم نصب المدفعين فى
طابا وجبل بيريرو.

وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات
المصرية على طول الحدود هو الذى تسبب فى هذه الخطوة
التركية. (١)

ومن الجدير بالذكر أن المدافع الإسرائيلية عندما أحس
- بعد أن قطعت المرافعات شوطا - أن الحكم سيكون فى
غير صالح إسرائيل لضعف أسانيدها وحججها ومستنداتها، بدأ
يعمل على جر المحكمة إلى مناقشات جانبية ، لتحويلها إلى ساحة
سياسية، لطرح مسألة أصل النزاع العربى الإسرائيلى
وأسبابه . وموقف العرب من إسرائيل، وعدم اعترافهم بها،
ورفضهم التعامل معها . وذلك بهدف كسب تعاطف هيئة
التحكيم وإبعادها عن مهمتها المحددة.

ومن هذه المناقشات :

- أن مصر تمتلك ٢٧٥ كيلو مترا على شاطئ خليج

(١) د. يونسان رزق : وثائق القيادة المصرية على

العقبة . وكانت إسرائيل تحتل سيناء بكاملها بعد حسم حرب
١٩٦٧م ثم انسحبت منها . ولا يضير مصر أن يكون لإسرائيل كيلو متر
واحد على شاطئ خليج العقبة، تستغله في السياحة فقط .

— أن حل قضية طابا عن طريق التحكيم لن ينهى العسكرة
بين مصر وإسرائيل . وبهذا فالحكم لاطايل من ورائه ولا فائدة
ترجي منه . والأجدي أن يحل بالتوفيق، كي يحل سلام فعلى فسمى
المنطقة بين الطرفين ويسود مبدأ حسن الجوار .

— لماذا هذا الاهتمام بمساحة صغيرة من الرمال الصفراء .

ولم ينجح الوفد الإسرائيلي في جر المحكمة إلى مئسسل
هذه المناقشات التي تتعلق بالمسائل السياسية، ولاتستند على
أسانيد قانونية . كما أن الجانب المصري كان واعيا بكسسل
الأساليب التي اتبعها الدفاع الإسرائيلي، لإبعاد المحكمة عن
هدفها وعن الخط الذي رسمته لها مشاركة التحكيم . وكان ينبه مسن
آن لآخر بالتمسك بشروط المشاركة وعدم الخروج عنها .

* *

وفي المرافعات الختامية قام السفير نبيل العربي بالمئسساء
كلمة ختامية باعتباره ممثلا لمصر في القضية . وقد جاء فيها :

السيد الرئيس . . قضاة المحكمة الموقرين . .
باعتباري وكيلًا عن مصر فإنني أشرع في إلقاء البيان والمرافعات

الختامية نيابة عن حكومة مصر . لقد انتهى البروفيسور بوبت ، لتسويه من تلخيص الأدلة والحجج المقدمة من الطرفين . والآن أقترح وباختصار شديد التعريف بالموضوعات التي ترى حكومتى أنها صلب القضية . وفى حين سأقتصر على الجوانب الأساسية من القضية ، فإننى سأجنب إرهاقكم فى هذه المرحلة المتأخرة جدا بمسائل تفصيلية . وآمل أن يحالفنى التوفيق فى مساعدة المحكمة فى إيضاح بعض هذه الموضوعات :

السيد الرئيس . . سوف أبدأ بنقطتين فى غاية الأهمية .
إنهما نقطتان تأمل مصر ياسيدى أنكم وقضاة المحكمة الموقرين سوف تعونهما وتضعونهما فى الاعتبار على الدوام لى مداولاتكم فى القضية فى الشهر القادم :

النقطة الأولى ، سيدى الرئيس . . هى أن إسرائيل لم تقسم ، وأكرر لم تقدم ، أدنى دليل على أنه كانت هناك فى أى وقت علامة حدودية فى النقطة ٩١ (أ) (شرق أو غرب) والأكثر من ذلك ، وربما الأهم من ذلك فى قضيتنا هذه أن إسرائيل لم تقدم خريطة واحدة تؤيد قضيتها حول ٩١ (أ) (شرق أو غرب) .

الحقيقة الثانية المهمة ، التى تأمل مصر أن تعونها ، أن تتذكروا على الدوام أن هدف مصر من هذا التحكيم هو حل النزاع نهائيا وبالكامل . وبالتالي يعود الوضع القائم الموجود كاملا ، والذى كان سائدا قبل الاحتلال الإسرائيلى لسيناء عام ١٩٦٧ . هذا هو هدفنا الوحيد الذى من أجله جئنا إلى هذا التحكيم .

السيد الرئيس .. إن واجبكم والقضاة الموقرين هنا محسود بصورة تامة الوضوح فى المشاركة.

- إن واجبكم الذى أؤكدته مع كل الاحترام الواجب ليس هو تحديد الحدود. إنه اتخاذ قرار بموقع علامات الحدود المعروفة تحديدا. إن واجبكم سيدى الرئيس، أؤكد مرة أخرى، ليس بالتأكيد التفكير فى إعادة رسم الحدود.

- إن كلا من معاهدة السلام والمشاركة تعترف وتقر باعتبار ذلك نقطة انطلاق، بأن هناك حدودا معترفا بها. وتؤكد الأدلة المقدمة لكم، ليس تلك التى من جانب مصر فقط، بل التى من جانب إسرائيل أيضا، دون أدنى شك أن خط الحدود مرسوم كاملا ونهائيا منذ أكثر من ثمانين عاما مضت. فضلا عن أن هذه الحدود المعترف بها قائمة فى هذه اللحظة. ولذلك فإن النزاع مقصور على موقع هذه العلامات الحدودية المحددة.

- وقد يبدو للوهلة الأولى أن مثل هذا الواجب بسيط، ولكن ما من أحد يقرأ المذكرات المكتوبة ويستمع إلى المرافعات الشفوية المكثفة لا يمكنه إلا أن يقول وبجدية أن واجبكم أكثر من صعب وأكثر من مرهق. وأنكم جديرون تماما بأن تقضوا فسى هذا الأمر باعتباركم محكمة تحكيم تضم هذه النخبة من الشخصيات.

السيد الرئيس .. إن من الضرورى حتى فى هذه المرحلة النهائية أن أعبر بكلمات قليلة عن صياغة المشاركة والظروف التأسيسية

أحاطت بها . ولقد تحدث البروفيسور بويت باقتدار شديداً عن ذلك . ولعلنى أ طرح أيضاً جانباً شخصياً منذ أن رأست وقد مصر فى هذه المفاوضات . إننى أكرر مرة أخرى ، سيدى الرئيس، أن المشاركة صيغت على أساس مشترك بين الطرفين. إن واجب المحكمة هو تحديد مكان علامة حدودية واحدة بعد العلامة المتفق عليها B P ٩٠ . وهذه العلامة ، وفقاً لبنود مشاركة التحكيم الموقعة فى سبتمبر عام ١٩٨٦ هى علامة الحدود الأخيرة رقم ٩١. ونصن ملحق المشاركة يؤكد ذلك تماماً. ولم يرد ذكر من جانب إسرائيل خلال مفاوضات المشاركة عن مدى التغيير الذى أحدثته فى طبوغرافية المرتفعات الشرقية المطلة على وادى طابا. أو أن التغييرات التى أحدثتها إسرائيل ، اشتملت على تدمير مكان علامة حدودية. لقد انطوت هذه التغييرات - كما نرى الآن - بالفعل على تدمير تمام للموقع المفترض لعلامة باركر، إن البطاقات الوصفية التى قدمها الطرفان متفقة مع الخلاصة القائلة بأن هيئة التحكيم أمامها أن تختار بين العلامة (E) B P ٩١ والموقعين اللذين قبلنا أن تقدمهما إسرائيل فى هذه القضية بخصوص العلامة B P ٩١ . ولو كسسان لدى إسرائيل تحفظات سرية - ونحن لانعرف مدى هذه التحفظات ولانعلم عنها شيئاً بخصوص هذه النقطة - وهى تحفظات نابعسة بالطبع من معرفتهم بوجود علامة سابقا فى الموقع المفترض لعلامة باركر ، فإن إسرائيل لم تعرب عنها فى عام ١٩٨٦م. وهذا هو السبب سيدى الرئيس فى أن مصر ملزمة الآن بأن تصر على أن إسرائيل ممنوعة قانوناً من تقديم حجتها بشأن (العلامة الأخيرة) فيما يتعلق بتفسير المشاركة.

— الحقيقة سيدي الرئيس، هي أن تفسير المشاركة المقدمة من إسرائيل لن يؤدي فقط لانتهاك للمشاركة من جانب المحكمة كما أشار البروفيسور بويت لتوه. بل إلى تورط إسرائيل في ثلاثة انتهاكات مختلفة لتعهداتها الدولية إزاء مصر وفلسطين المعاهدة. نحن نأخذ هذا مأخذ الجد للغاية ياسيدي الرئيس.

أولاً : سوف تخرق إسرائيل موافقتها النابعة من ملحق المشاركة، إذا قالت أن العلامة الأخيرة وفق أغراض هذا التحكيم الذي تفسر في عام ١٩٨٦م هي إما العلامة (E) B P ٩١ أو العلامة (أ) B P ٩١ (شرق وغرب) .

ثانياً : سوف تخرق إسرائيل التزامها القانوني بحل هذا النزاع نهائياً وبالكامل. وهذا الالتزام القانوني وارد في كل من استهلال المشاركة واتفاق ٢٥ أبريل سنة ١٩٨٢م.

ثالثاً : وربما تكون هناك ضرورة لأن أضيف أن مسسده النقطة هي أهم النقاط جميعاً. إن إسرائيل سوف تخرق التزاماتها القانونية الواردة في معاهدة السلام لعام ١٩٧٩م التي تقضى بحسب قواتها خلف الحدود الدولية المعترف بها.

السيد الرئيس .. لايسعني أن أصدق أن هذه المحكمة يمكنها أن تقبل تفسيراً للمشاركة ينتهي إلى هذه النتائج الخطيرة.^(١)

(١) ابراهيم نافع: من إبداع أكتوبر إلى إبداع طابا، مقال فسي الأهرام بتاريخ ١٠/٧ / ١٩٨٨م.

وبدل هذا البيان لمن يتفحصه بشأن على مدى ما فعلتـــــــــــــــ
إسرائيل من مراوغة وادعاء ولوى للحقائق أثناء المرافعات
الشفوية وعند تقديم المذكرات المكتوبة من قبل، مما جعل مثل مصر
يلقى هذا البيان ليبين للمحكمة ويوضح لها ما تهدف إليه إسرائيل
من وراء كل ذلك ..

محاولات إخراج قضية طابا من إطار التحكيم

قام مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية الأمريكية ابراهام سوفير بزيارة لمصر فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧م، للتباحث حول حـسـل وسط يرضى مصر وإسرائيل فى إطار التوفيق خارج نطاق التحكيم. ولم يعلن وقتها شيء عن فحوى الزيارة. إلا أن راديو إسرائيل تحدث عن الموضوع يوم أول يناير ١٩٨٨، قائلا من قبيل المناورة : أن الحكومة الإسرائيلية رفضت اقتراح ابراهام سوفير الذى يقضى بتسوية مشكلة طابا خارج نطاق التحكيم.

وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن مصدر مصرى مسئول أن مصر لاتقبل أى نوع من أنواع السيادة المشتركة مع إسرائيل على نقطة طابا. وذلك تعليقا على ما ذكرته صحيفة هسأرتس الإسرائيلية من أن الولايات المتحدة الأمريكية، اقترحت مؤخرا حلاً لتسوية نزاع طابا ينص على سيادة مشتركة بين إسرائيل ومصر على منطقة طابا.

ولما وجد هذا الاقتراح رفضا قاطعا منذ البداية ، قدم سوفير اقتراحا آخر يقضى بتسليم إسرائيل بعلامات الحدود المختلف عليها كما حددتها مصر، وإعادة منطقة طابا إلى مصر بما عليها من منشآت سياحية، فى مقابل :

- أن تقبل مصر مبدأ إدارة المنشآت السياحية في طابا
إدارة مشتركة مع إسرائيل .

- السماح للعاملين الإسرائيليين بالدخول إلى طابا والخروج
منها ببطاقات مؤقتة دون إبراز جوازات السفر .

- منع الشرطة المصرية من التواجد في طابا ، لأن هذا
يعتبر عائقا يؤثر على النشاط السياحي في المنطقة .

ورفضت مصر ذلك ، وصمتت على السيادة الكاملة على منطقة
طابا ، إلا أنها تركت الباب مفتوحا للتفاوض ولم تغلقه أمام
المحاولات الأمريكية .

وممن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الاتصالات بدأ بعد
تقديم مصر وإسرائيل لمذكرتيهما الثانية لهيئة التحكيم . ويبدو أن
الجانب الإسرائيلي يثق من نتيجة التحكيم مقدما ، بعد أن اطلع
على الكم الهائل من الأسانيد والمستندات المصرية ، فسعى للحمل
خارج نطاق التحكيم . وقد استمرت هذه المساعي حتى قبل صدور
حكم التحكيم بثلاثة أسابيع تقريبا .

ولما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم قبول من الجانب
المصري للمقترحات المقدمة ، عاد ابراهام سوفير ، وتقدم إلى
الطرفين بأفكار أمريكية جديدة ، تقوم في جوهرها على الإقترار
بالسيادة المصرية الكاملة على طابا في مقابل بعض التسهيلات
التي تتلخص في :

- الدخول بدون تأشيرة لمدة يوم واحد.
- تسوية مسألة الفندق تسوية ودية.
- تشجيع السياحة الإسرائيلية
- عدم محاكمة أى إسرائيلي يرتكب جريمة فى منطقة طابا،
- إلا بموجب القانون الإسرائيلى داخل إسرائيل نفسها.

وقد وجدت هذه الأفكار الأمريكية قبولا عاما من مصر ما دامت تقر بحق مصر فى طابا. أما بخصوص التسهيلات التى تطلبها إسرائيل فى طابا، فمصر كانت مستعدة لمناقشتها ودراستها على ألا تشكل أى مساس بسيادة مصر على طابا. كان موقف مصر المبدئى أنه لا مانع من الاستماع إلى كافة وجهات النظر والمقترحات باعتبار أن هذه الوجهات قائمة على أساس أن طابا أرض مصرية، لا بد وأن تعود إلى الوطن الأم. خصوصا وأن المسعى الأمريكى لاتتناقض مع التحكيم ولاتلغيه، وليست بديلا عنه. وهى تتفق مع أصول وجوهر مشاركة التحكيم التى تنص فى المادة التاسعة منها على أن (1) تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة احتمالات لتسوية النزاع. والأعضاء الثلاثة، هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة... وتنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سوبا بإعلام المحكمة كتابة، بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة قامت بهذا الإجراء إلا أنه لم يسفر عن شئ..

(١) يوسف القعيد : طابا.. ست سنوات وخمسة أشهر وأربعة أيام من المفاوضات، مقال فى مجلة المصور بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨ م.

(٢٥٥)

وبعد كل هذه المساعي والمحاولات الأمريكية التي استمسترت
إلى ما قبل النطق بالحكم بثلاثة أسابيع، صمت مصر على موقفها
المبدئي، وهو السيادة المصرية على كامل التراب الوطنى،
وعدم التفريط فى حبة رمل واحدة.

وقائع جلسة الحكم

بعد أن خلت هيئة التحكيم للمداولة لمدة ثلاثة أشهر، انعقدت في قاعة برلمان مقاطعة جنيف في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ للنطق بالحكم.

جلست هيئة المحكمة بالترتيب الذي سبق أن ذكرناه. وجلس عن يمين المحكمة الجانب المصري برئاسة الدكتور نبيل العربي ممثل مصر في قضية طساها ورئيس هيئة الدفاع. وجلس عن يسار المحكمة الجانب الإسرائيلي برئاسة ممثل إسرائيل إبراهيم تامير مدير عام الخارجية الإسرائيلية. وجلس في الوسط رئيس جمهورية مقاطعة جنيف ووزير عدل المقاطعة ووزير الدولة للشؤون الخارجية وسفراء أمريكا وإنجلترا وفرنسا والسويد وسويسرا. وحضر وقائع الجلسة ممثلو الصحافة العالمية ووكالات الأنباء.

وقبل ذكر الحيثيات قرأ رئيس المحكمة المقدمة، فقال:

تنص معاهدة السلام التي أبرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ على أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل (هي الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وأرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب سابقا). وقد توصلت اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها إلى اتفاق حول مواقع الجانب الأعظم من المائة علامة التي ترسم الحدود. وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في الخامس والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الغنية المتبقية فيما يتعلق

بالحدود الدولية إلى اجراء متفق عليه والذي من شأنه أن يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق مع معاهدة السلام. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة. وفي الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على إحالة خلافتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود إلى التحكيم.

وتطبيقا لأحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين. وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيًا فى جلسيتين خاصتين.

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التى سادت خلال الإجراءات بصفة عامة التى وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة.

وفى الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة أنشطتها خلال المرحلة المكتبية بإعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف إمكانات تسوية النزاع. وفى أول شهر مارس سنة ١٩٨٨ أبلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلى الأطراف أن الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح أية توصيات على الطرفين من أجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التى بذلتها الغرفة من أجل التوصل إلى اقتراح معقول يلقى قبولا لدى الجانبين.

وتشير المحكمة إلى أن الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل كان

قد تم تحديدها أصلاً بمقتضى اتفاق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخديوية المصرية. وتعين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية . ولم يطرأ أى تغيير على خط الحدود سواء حين أصبحت مصر مستقلة أو عندما أصبحت فلسطين إبان فترة عصبة الأمم أرضاً تحت الانتداب وخاصة للإدارة البريطانية كما لم تحدث أية تغييرات أثناء فترة الانتداب أو بعدها.

حيثيات الحكم :

قبل النطق بالحكم قرأ أمين سر المحكمة ملخص الحيثيات، وعرض فيها الحجج والأسانيد القانونية والجغرافية والتاريخية. وتحدث عن الإجراءات التى اتبعتها المحكمة فى سماع المرافعات والوثائق والمستندات .

جاء فى الحيثيات : بين المسائل الأولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق ، والتى وجدت أصلاً فى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، ثم تكررت مرة أخرى مع إدخال تعديلات طفيفة عليها فى معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦ . ويؤكد إسرائيل أن كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر فى عام ١٩٢٦، قد اعترفت صراحة بالخط المحدد فى عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذى يفصل بين مصر وفلسطين . وبالعودة إلى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت إسرائيل أن المحكمة تشير إلى الخط المحدد فى اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس إلى علامات الحدود التى أنشئت فيما بعد.

والمحكمة لاتوافق على هذا الرأي لأنه أولا وقبل كل شيء فلن
 التعبيرين اللذين تحددان في عام ١٩٠٦ وتحديدا باتفاقية سنة ١٩٠٦
 واستخدما في الإعلانين المصري والبريطاني في عام ١٩٢٦ ليس لهما
 معنى فني خاص، بمعنى أنهما يشيران فقط إلى وصف رسم خـسـط
 الحدود في الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة
 في اتفاق سنة ١٩٠٦. ولا يمكن أن يكون معنى إعلاني بريطانيـا
 العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ أن تعيين الحدود كما حدث عامـى ١٩٠٦ و
 ١٩٠٧ يمكن إغفاله وهذا أمر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لأن كلا من
 بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة
 فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتا بإجراء عمليات ورسم خرائط
 للمنطقة ومن بينها خرائط تشير إلى موقع علامات الحدود، وذلك قبل
 وأثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. ولم تشكك أى من
 الدولتين على الإطلاق في الخط المرسوم المحدد. وكذلك فإنـه
 يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية إلى الحدود
 المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق إـى
 كان يمكن الإشارة فحسب وبصورة مباشرة إلى اتفاقية سنة ١٩٠٦.
 ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحدود
 استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب. وذلك
 وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامة خلال فترة الانتداب
 ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ - ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهي الفترة التي يشار
 إليها بالفترة الحرجة.

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب أو بشأن تأكيد ما توصلت إليه المحكمة، فقد بحثت المحكمة أيضًا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات أخرى للموضع الذى كان قائما على الأرض خلال الفترة الحرجة. وينفس الطريقة تدرس المحكمة أى تطور له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة . كما أن الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ أيضا أن تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل إلى الحد الذى قد تكشف به أو توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة .

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لأية علامة حدود بخلاف هذا الموضع أو ذلك الذى تتطلب مصر أو إسرائيل تحديده والمسجل فى الملحق الإضافية (أ) .

موضع العلامات الأربع عشرة: بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها فى ثلاث مجموعات هى العلامات التسع الواقعة فى أقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة فى منطقة رأس النقب والعلامة (١) الواقعة فى طابا .

(١) العلامات التسع الواقعة فى أقصى الشمال : تشير هيئة التحكيم إلى أن أيا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء فى المرافعات الخطية أو الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى أقصى الشمال . وهذا أمر مفهوم على ضوء حقيقة أن المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية . وفى أربع حالات

كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة أمتار. كما تراوحت هذه المسافات في أربع حالات أخرى ما بين ٢٤ و ٦٥ متراً. وفي حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ متراً.

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع في منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لا توجد مصالح جوهرية للأطراف المعنية، فضلاً عن أنه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين أو هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات.

أما الدلائل التي قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود أو غير ذلك من أنواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير أوين ووييد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات. فإن كل ذلك لم يؤد إلى أية نتائج قاطعة.

وحيثما لم يقدم أى طرف أى دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية، فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما إذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاحة. ومن ثم فإن الهيئة كانت تبني حكمها على هذا الأساس. وقد بدأ هذا المعيار مشروعاً في حالات قابليست اللجنة المشتركة في عام ١٩٠٦ عندما اعتمدت مد خط مستقيم عبر عدد من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة في أن ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦، حيث كان يجب أن تمتد

الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة :

وبعد دراسة كافة الأدلة فإن هيئة التحكيم حكمت في خمس حالات لصالح الموضع التي قدمتها مصر وفي أربع حالات لصالح الموضع التي قدمتها إسرائيل .

(٢) العلامات الحدودية ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ : فيما يتعلق بالعلامات الأربع المتتالية في منطقة رأس النقب ، فقد لاحظت هيئة التحكيم أن العلامات القديمة تقع في الموضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ وأنه لم تكن هناك من قبل أية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ . وقد أصرت إسرائيل على أن الموضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وأن أماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦ . وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة أن علامات الحدود كانت في موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطاني بأكملها .

وتؤكد إسرائيل أن ثلاثة مواقع ورد ذكرها في اتفاق سنة ١٩٠٦ وهي جبل فورت وجبل فتحي باشا ووادي طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات . وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحي باشا فإن ثلاث خرائط وضعت في الفترة من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١١ ، تشير إلى أن هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط ، علاوة على أن إسرائيل تجادل بأن وادي طابا يمتد وراء الشعب

الشمالية وحتى منتصف أحد الروافد . وإذ اعتبرت الموائع الإسرائيلية إزاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة بحدود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة، فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حالياً لن تكون مطابقة للاتفاق .

وترى المحكمة أن الخرائط القليلة التي تستند إليها، إذ أخذت وحدها لن توفر دليلاً كافياً ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة . وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التي قدمت للمحكمة والتي تتضمن خرائط الفترة ما بين عامي ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ تشير إلى أن أسماء جبل فورت وجبل فتحي باشا، تأتي بعد المعالم التي تمكن أن يتم من خلالها العثور على العلامات حالياً . عسلاوة على أن كافة الخرائط التي تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التي تستند إليها إسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاهات والشكل مثل الخط الذي تشكله العلامات القائمة حالياً .

كما أن المحكمة ترى أنه ليس هناك أي تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبلد الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦ . والبلد الأول لا يتطلب ضرورة أن يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادي طابا أو في نقطة ليست بعيدة عنها . وفيما يتعلق بتسمية الرافد الأوسط وادي طابا، فإن المحكمة لا يمكنها العثور على أي دليل على أنه كان يسمى وادي طابا على الإطلاق .

ولذلك فإن المحكمة انتهت إلى أن مواقع علامات الحدود القائمة أرقام ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ لاتتفق مع اتفاق سنة ١٩٠٦ .

وفيما يتعلق بالوضع القانوني في حالة وجود تناقضات بين موافع
العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الأمر الذي لا وجود له في هذه
الحالة، فإن المحكمة قد لاحظت أن عملية وضع العلامات قد تمت
على مرحلتين. الأولى : عند تحويل أعمدة البرق المؤقتة خلال سنة
١٩٠٦ . والثانية : عند استبدالها بأعمدة مستديمة في الفترة
من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ
العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا . ولم يزعم أى طرف منهما على
الإطلاق أن اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح .

وترى المحكمة أنه إذ تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة
من جانب الأطراف المعنية، فإن عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة
صحيحة لاتفاق الحدود ، حتى إذ كانت قد طرأت انحرافات
أو إذ كانت هناك بعض أوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط .
ومن ثم فقد انتهت المحكمة إلى أن خط الحدود المرسومة سوف تكون
له الحجية على الاتفاق في حالة وجود تعارض . ولهذه الأسباب
فإن المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود
أرقام ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .

أما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التي أقيمت حديثا فسيان
الأدلة التي قدمتها الأطراف للمحكمة لم تكن حاسمة . ولذلك فسيان
المحكمة قد استندت في قرارها إلى معيار الخط المستقيم، حيث
تبين لها أن التحديد الذي قدمته مصر أقرب إلى هذا الخط المستقيم
بين علامتي الحدود المتجاورتين من إسرائيل .

(٣) علامة الحدود رقم ٩١ : لاحظت المحكمة أن ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة.

بالنسبة لعلامة الحدود الأخيرة رقم ٩١ التي تقع في منطقة رأس طابا على الشاطئ الغربي من خليج العقبة : فإن إسرائيل أشارت إلى موقعين تبادليين أحدهما يقع على هضبة جرانيتية والآخر يقع عند بئر طابا . في حين حددت مصر موقعها عند النقطة التي أصرت على أنه يوجد بها بقايا علامة الحدود. ولاحظت المحكمة أيضا أن مواقف الأطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١، قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى مسار باركر التي قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية . وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود في موقع عند منحدر صخري قبالة شاطئ طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التي قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١ . وقد اختفت هذه العلامة إثر قيام إسرائيل بإزالة جزء من المنحدرات التي أقيمت عليها، عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم أولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١ . وكان أحدهما يقع في أسفل الحد الغربي للنقوء الجرانيتي بينما كان الآخر يقع في بير طابا في قاع الوادي . وقد رأت هيئة التحكيم أن الحجة الأقوى لإسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة، حيث كانت المواضع التي حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها

وهي العلامة ٩٠ المتفق عليها، بينما لا ينطبق ذلك على المكان السدى حددته مصر. وقد ذهبت إسرائيل في دعواها إلى أن الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هي أمر ملزم، حيث أن اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بأن تقام العلامات الحدودية على أساس نقاط تتيج فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة. وترى هيئة التحكيم أن هذه الحجة تفقد اعتبارها ١٥١ ما ظهر أن العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية - كانت علامة قائمة - بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين التي كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب. قررت الهيئة في حكمها أن العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة.

وقد نظرت هيئة التحكيم في جميع الحجج الأخرى التي قدمست لصالح الموضوعين الإسرائيليين البديلين. وهي حجج قامت على - الخرائط، ووصف الحدود في الكتاب السنوي الإحصائي لمصر - عام ١٩٠٩، وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها إلى عام ١٩٢٦ وهي خاصة بما يدعى بأنها مجموعة من أحجار الحدود، بالإضافة إلى - الادعاءات الخاصة بالوجود التركي في وادي طابا في الأعوام التي تلت عام ١٩٠٦، غير أن هيئة التحكيم قد رأت أن جميع هذه الأدلة غير قاطعة.

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج التي أحيلت إليها وتدفع ضد المواضع الإسرائيلية. وبداية فإنه ١٥١ كانت علامة باركر هي في الحقيقة العلامة الأولى أو الأخيرة في خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة، فإن ذلك لا ينطبق على كلا الموضوعين

اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١، وثانياً فإنه ليس هناك دليل يظهر أن أعمدة التلغراف أو علامات الحدود كانت موجودة في أى وقست من الأوقات في أى من الموضعين. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوط التي تصل المواضع الإسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠، لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦.

أما أداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالسألة الخاصة بعلامة باركر. ويظهر الدليل الذى قدم لهيئة التحكيم أن علامة باركر لابد من أنها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما في ذلك أيضاً فترة الانتداب. وفيما يختص بالعلامة ٩١، فإن الدليل الأول على وجودها يظهر في خريطة بريطانية عام ١٩١٥، حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدماً (٩١ متراً) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١. كما أنه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الأراضي أنه كانت هناك علامة حدودية في الموضع الخاص بالعلامة ٩١، وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الأقل.

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج القائلة بأن هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لا يمكن أن تعتبر جزءاً من خط الحدود.

وفيما يتعلق بالحجة القائلة أن باركر لم يكن يحق له المشاركة في عمل اللجنة المشتركة، فإنه لم يتم تقديم أى دليل

يتعلق بهذه النقطة . وقد أقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بأن باركر قد شارك في عملية رسم الحدود باعتباره ممثلاً لمصر ولم يتنازعه أحد حينئذ في هذه المهمة في هذا الوقت أو في أي وقت لاحق . ولذا استقرت هيئة التحكيم على أنه لا يوجد أساس للدفاع الذي قدمته إسرائيل . وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم إلى أنه لا يوجد دليل في أي من الوثائق المحالة إليها على أن الهيكل الأول للعلامة قد وضع في موضع يختلف عن ذلك الذي وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر . وانتهت إلى أنه حتى في حالة ما إذا كان باركر غير مخول بذلك ، وحتى إذا لم تكن علامة باركر قد وضعت في نفس الموضع كما يفترض ذلك على أساس موقع عمود التلغراف ، وهو افتراض لا يوجد له دليل يؤيده ، فإن أطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية في عامي ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الأخيرة على خط الحدود في هذا الوقت .

أما حجة إسرائيل التي تشير إلى أن العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة في عامي ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ وأنها ليست إلا كتلة حجرية وضعت في وقت لاحق في هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطئ ، على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على أنها علامة للحدود ، فإن المحكمة لم تقرر في مسألة صحة هذه الحجة الإسرائيلية من عدمها ، وقد استندت في قرارها إلى الحقائق التي لا يتطرق إليها الشك . وأشارت إلى أنه لم يكن هناك خلاف على الأقل على أنه منذ عام ١٩١٧ وخلال

الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود
ففى موضع علامة الحدود رقم ٩١ التى تم اعتبارها خلال هذه الفترة
برمتها كعلامة حدود. وترى المحكمة أنه حيث أن الدول المعنية جعلت
علامة على أنها علامة للحدود على مدى أكثر من خمسين عاما وتصرفت
بناء على هذا الأساس فليس هناك مجال الآن أمام أحد الطرفين أو
أى طرف ثالث للاعتراض على هذا الافتراض الذى تم الالتزام به
لفترة طويلة على زعم أنه خطأ .

والحقيقة الخاصة بأن علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية
مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦، لم
تؤثر على قرار المحكمة. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تنص على
أية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فإن المحكمة تعتبر أن
هذا المبدأ قد لا يكون متماشيا مع وضع العلامات على طـــــــول
قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا .

وأیضا سرعة عمليات القاشمين بالمسح الأرضى فى آخر يوم عمل
لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فإن موقع علامة باركر
وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض
الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم
من عدم توافر الرؤية التبادلية .

ثم بحثت المحكمة فى النهاية ما أثير من أنه إذا ما كانت علامة
الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فإن
النقطة ٩١ لم تكن هى علامة الحدود الأخيرة خلال الفترة الحرجة

كما أنها لم تكن قائمة في نقطة رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة. وتجادل إسرائيل بأنه إذا لم تكن دعوى إسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة ، فإن المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة للحدود في صور باركر ، لا يمكن أن تصدر حكماً لصالح مصر أيضاً ، لأن النقطة ٩١ لم تكن هي آخر علامات الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب . وترى إسرائيل أن هذا الموقف غير مقبول وليس له أية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق . ومن الواضح أن عبارات المحكمة التالية في نقطة راس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة ، قد أخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح أنهم أشاروا في عام ١٩٠٦ إلى علامة باركر وليس إلى علامة الحدود ٩١ وينبغي مع ذلك أن نأخذ في الاعتبار أن الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول أن كل طرف قد أوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفاً ، وأن العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية أو الأخيرة في سلسلة العلامات الأربع عشرة المذكورة في الفقرة الأولى ولا يمكن أن تكون في الوقت نفسه العلامة قبل الأخيرة الواردة في سياق مشارطة التحكيم ، ومن الواضح أن الإشارة على الطبيعة في عام ١٩٨٦ قد لا تكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة إذا سلمنا بأن موقعها اختفى في عام ١٩٧٠ .

إن موضع العلامة ٩١ كان آخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن أن يظهر على الطبيعة في عام ١٩٨٦ . وقد كان تصوير هذه العلامة على أنها العلامة النهائية

فى ذلك الوقت أمرا لا يحدد عن الصواب .

وفىما يتعلق بكلمات فى موقع رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة، فإن السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم فى سنة ١٩٨٦ أن هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة إلى أن هذا الوصف يمكن أن ينطبق على العلامة ٩١، وأن ادعاء إسرائيل بأن ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وأنه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .

وبناء على هذه الاعتبارات ، فإن المحكمة ترى أن موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر، وأن المحكمة لا تملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطئ خليج العقبة وما بعده .

وفىما يتعلق بتنفيذ الحكم فإن المحكمة تشير إلى أن المادة الرابعة عشرة من مشاورة التحكيم تنص على الآتى :

١ - إن مصر وإسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى ملزم .

٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام فى أسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .

والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى أبداها الطرفان

أن جهاز الاتصال المنصوص عليه في الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وأن علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن أن تكون بمثابة نموذج لنوع وأسلوب إقامة علامات الحدود.

نص الحكم :

الحكم كما نطقه القاضى؛ ولهذه الأسباب وبعد المداولات فإن المحكمة ؛

١ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٧ تقع فى الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد فى الملحق (١) بمشارطة التحكيم الموقعة فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦م.

٢ - تقرر بالإجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع فى الموقع السدى عينته إسرائيل على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٣ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ١٥ تقع فى الموقع السدى حددته إسرائيل على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم .

٤ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ١٧ تقع فى الموقع السدى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٥ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٢٧ تقع فى الموقع السدى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٦ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٤٦ تقع في الموقع السدّي عينته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٧ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥١ تقع في الموقع السدّي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٨ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥٢ تقع في الموقع السدّي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

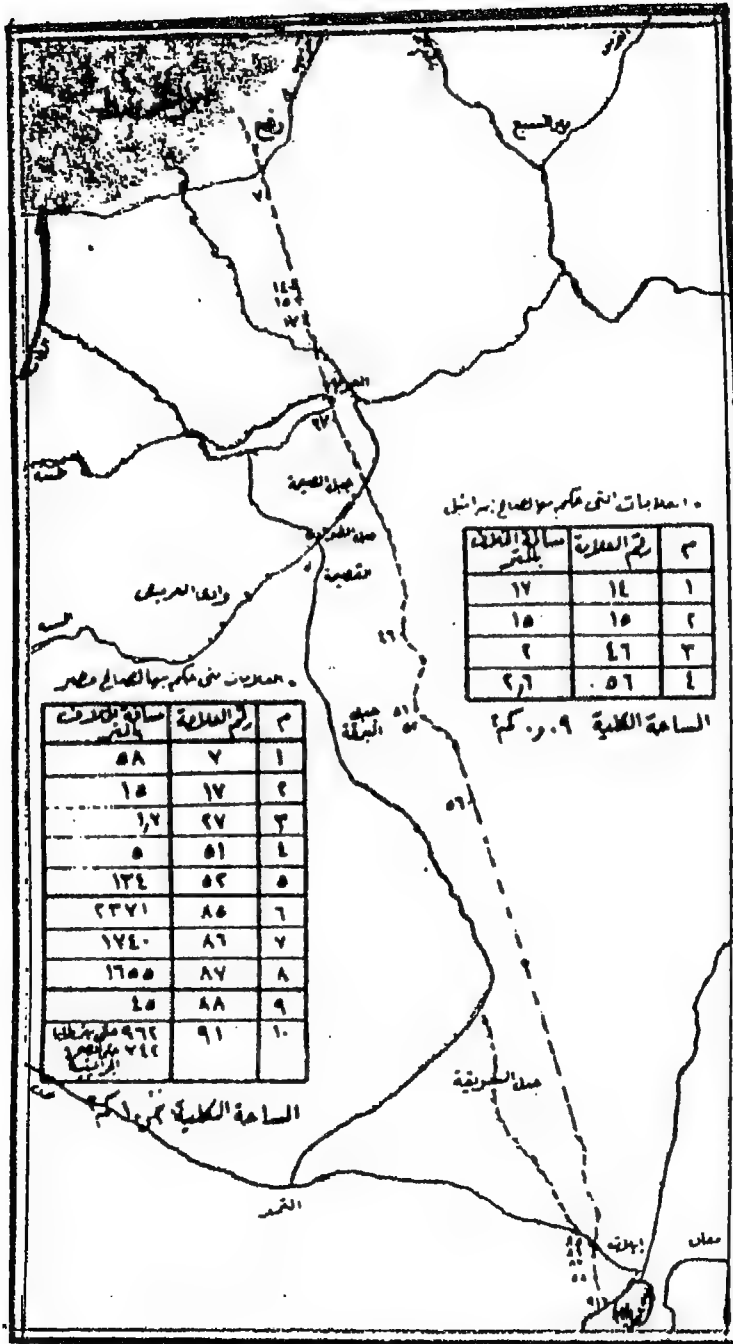
٩ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥٦ تقع في الموقع السدّي حددته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٠ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد بأن علامة الحدود رقم ٨٥ تقع في الموقع الذي عينته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١١ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٦ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٢ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٧ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

منطقة طابا وعلامة الحدود رقم ٩١
والمكانان اللذان ادعتهما إسرائيل للعلامة ٩١



وأماكن علامات الحدود الـ ١٤ المختلف عليها .
ونتيجة حكم المحكمة ٢ .

١٣- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٨ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد فسي الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٤- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٩١ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد فسي الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٥- ستقرر بالإجماع أن تنفيذ هذا الحكم سيعهد به إلى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الأول لمعاهدة السلام بتاريخ (١) ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحكمة قررت تشكيل لجنتين إحداهما تسمى لجنة الاستفسارات للنظر في تأويل الحكم وتفسيره إذا اختلف الجانبان، والأخرى تسمى لجنة إشكالات التنفيذ لحسم أية مشكلة تنفيذية قد تعترض الجانبين.

مذكرة القاضية الإسرائيلية بالاعتراض على الحكم ؛

وفور إعلان الحكم تقدمت القاضية الإسرائيلية عضو هيئة التحكيم روث لابيسدوت بمذكرة من ١٤٠ صفحة، قرأها أمين سر المحكمة في ساعة من الزمن تقريباً. وتحتوى المذكرة على رأى مخالف عارضت فيه القاضية بعض ما جاء في حكم المحكمة. وقد سبق لها أن ذكرت ما قالت في هذه المذكرة أثناء مداوات المحكمة التي استغرقت ثلاثة أشهر قبل النطق بالحكم. فهو لا يعدو أن يكسب تكراراً لما سبق أن قالت في المداوات.

(١) مجلة المصور، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٨٨م.

ويذكر الدكتور مفيد شهاب أن القانون الدولي يتيح لأي مسكن
القضاة المخالفين لأغلبية المحكمة أن يعلن رأيه وأن ينشئ نفسه.

طلبت لابييدوث في مذكرتها تأجيل إصدار الحكم مدعية أنه
كانت هناك مباحثات حول التأجيل بين الطرفين . وذكرت أنه
كان على المحكمة أن تأخذ بالحجج الإسرائيلية التي قدمتها،
خاصة في مسألة النقطة الأخيرة، وكذلك مسألة تبادل الرؤساء،
وادعت أن المشكلة ستظل معلقة، لأن هناك مساحة غير واضحة،
وتقصد بها المنطقة الواقعة بين العلامة ٩١ والبحر وتقدر بـ ١٧٠
مترا، وتقع فيها علامة ياركر التي وجدت لها صور ومستندات
لدى ابنته في إنجلترا، واتفق عليها الطرفان كما قلنا، ومن
الجدير بالذكر أن إسرائيل أزلتها، لكي تشق طريقا يربط
بين إيلات وشم الشيخ مروا بطابا ١٩٧٠م تقريبا، وهي تقسح
على بعد ٩٠ مترا من النقطة ٩١، وبهذا تبقى هناك مسافة ٨٠ مترا
ينبغي أن يطبق عليها الاتجاه العام لخط الحدود، ولماجال للخلاف
على هذه المسافة الضئيلة (١).

ودخلت لابييدوث في مسائل سياسية وليست قانونية تستند على
أسانيد قوية، فذكرت مدعية أن مصر هي السبب فيما حدثت
ولو كانت تركت إسرائيل تعيش منذ ١٩٤٩م ما كانت تختلفت
مع مصر على الحدود. ورددت نفس الكلام الذي رده الدفوع

(١) د. مفيد شهاب : طابا .. القضية .. الحكم .. الدروس المستفادة،

محاضرة في مكتبة مصر الجديدة في ٢٨ - ١٢ - ١٩٨٨م.

يوجد بين العلامة رقم واحد في أقصى الشمال عند رفح وبمسكن
البحر ٤٠ مترا تقريبا.

الإسرائيلي أثناء المرافعات (١)

ومن الجدير بالذكر أن لابيذوث عندما قدمت هذه المذكرة مكتوبة إلى المحكمة قبل النطق بالحكم ، كانت تريد بهذه المذكرة - كما حاولت من قبل أثناء المرافعات - أن تصدر المحكمة حكمها بعدم القدرة على الحكم ، وذلك بحجة عدم وجود أدلة وحجج وأسانيد كافية . أو تحكم بعدم الاختصاص لأن النزاع ليس ينتهى على حد زعمها لوجود أرض متنازع عليها تنحصر بين العلامة ٩١ والبحر لم تحكم فيها المحكمة لعدم وجود ذكر لها في مشاركة التحكيم .

وقررت المحكمة أن هذه المسألة (علامة باركر) ليست مطروحة عليها وليس من شأنها أن تثبت فيها . ولا يمكن أن تكون عائقا أمام المحكمة في أن تصدر الحكم في المسائل المطلوبة منها ، وهى تحديد مواقع ال ١٤ علامة . وإيماننا من المحكمة بشأن هذه المسألة مهمة ولا بد أن تحسم باتفاق بين الطرفين أنفسهم ، أرادت أن تسهل هذه المهمة على الطرفين عندما أشارت إلى اعتبارين ومعياريين يجب أن يكونا فى الحسبان ، وهما :

(١) ذكرت المحكمة فى حيثيات الحكم ، أن خط الحدود الدولية لمصر من رفح حتى خليج العقبة يسير فى اتجاه عام هو الخط المستقيم .

ويعنى هذا أن استقامة خط الحدود يجب أن يكون أساساً للمفاوضات حول الامتداد من النقطة ٩١ حتى البحر ، بمعنى أنسه لايجوز لأى من الطرفين أن يرسم خطاً منحرفاً انحرافاً شديداً بعد العلامة ٩١ ، ويؤم أن هذا هو الامتداد الطبيعي.

(٢) ثبت من إجراءات التحكيم استناداً إلى المستندات بأن علامة پاركر كانت موجودة بين العلامة ٩١ والبحر باعتراف الطرفين ثم أزيلت فى ١٩٧٠م تقريباً.

ومعنى ذلك أن أى حديث عن هذا الامتداد لابد أن يأخذ فى الاعتبار نقطة پاركر . وتبقى المسافة من نقطة پاركر حتى البحر مسافة صغيرة^(١).

وفى نهاية الجلسة سُلمت نسختان من منطوق الحكم إلى ممثل مصر، ونسختان إلى ممثل إسرائيل ، ووضعت نسخة فى أرشيف المحكمة، بعد توقيع هيئة التحكيم عليها جميعاً.

وإذا نظرنا إلى نص الحكم بالنسبة للعلامات، نجد أن المحكمة وافقت على المواقع التسي تقدمت بها إسرائيل ، بالنسبة للعلامات الأربع الواقعة فى المنطقة الشمالية، وهى العلامات ١٤، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ لأنها أقرب إلى الاتجاه العام فى خط الحدود، وهو خط أقسرب إلى الاستقامة كما نصت اتفاقية الحدود سنة ١٩٠٦م. كما وافقت

(١) د. مفيد شهاب : طابا : علامات الحدود الجديدة، تحقيق إسامه عجاج فى آخر ساعة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م.

على العلامات الخمس الشمالية كما حددتها مصر، لأنها أقرب إلى السيسى استقامة مع خط الحدود أيضًا. ومن الجديسر بالذكر أن الطرفيين لم يجدوا علامات أرضية يمكن الاستناد إليها في معرفة مواقع العلامات القديمة، وكانت توقعاتهما تقريبية.

وقد جاء الحكم مؤيدا لما حددته إسرائيل بخصوص العلامات الأربعة التي تبلغ ٣٦٦ متر مربعا فقط أى ما مساحته ٠.٩ ر. كم^٢. أما مصر فقد جاء الحكم مؤيدا لتحديد عشر علامات مساحتها ١.٢ ر. كم^٢ (١).

(١) راجع الخريطتين ص ٢٧٤ ، ٢٧٥

تنفيذ الحكم

ضمانات تنفيذ الحكم :

كلفت المحكمة في حكمها جهاز الاتصال العسكرى فىسمى الدولتين بالإشراف على تنفيذ الحكم. وهى بذلك حددت الجهسة التى تقوم بالتنفيذ. أما موعد التنفيذ ونظامه، فقد نص عليه فى مشارطة التحكيم، وفى المادة ١٤ تقرر أن يكون الحكم نهائيسا وملزما. وفى فقرة أخرى، قالت أن الطرفين تعهدا بتنفيذسد الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية. كما نصت المادة ١٢ مسسن مشارطة التحكيم على أن يحال إلى المحكمة أى نزاع بين الطرفين حول تفسير الحكم أو تنفيذه، وذلك لتوضيحه إذا طلب أحسسد الطرفين ذلك. خلال ٢٠ يوما من صدور الحكم، ويتفق الطرفسان خلال ٢١ يوما من صدور الحكم على تاريخ الانتهاء من تنفيذه. وتسعى المحكمة لتقديم سسده التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب، وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم.

ومن المبادئ المسلم بها فى القانون الدولى ما نسميه المتعاهد عبد لاتفاقه أو لمعاهدته. ويسمى فى القانون الداخلى العقسسد شريعة المتعاقدين، أو المتعاقد عبد لتعاقده. وهناك التوام قانونى من الطرفين بضرورة تنفيذ الحكم أيا كانت نتيجته. علما بسسان الحكم غير قابل للاستئناف أو النقسض. وهو ملزم للطرفيسن لأنهما هما اللذان اختارا عملية التحكيم وعينا أعضاء لجنة التحكيم ووقعا على مشارطة التحكيم، وتعهدا بتنفيذ الحكم بسرعة وبحسن

نية . وقد تم كل ذلك في حضور ممثل عن الحكومة الأمريكية . .

الحكم نهائى ملزم واجب التنفيذ . وهذا مبدأ قانونى دولسى مسلم به . فإذا كان هناك اتفاق تحكيم ، فيجب الالتزام بحكسم المحكمة . وقد حرصت مصر على أن تُضمن هذا الشرط فى مشاركة التحكيم . وهو نص خاص مؤكد مثبت يكرر قاعدة قانونية مسلمسا بها ، وهى أن أحكام القانون الدولى نهائية واجبة التنفيذ . ويبقى سى هناك أمر هام ، وهو أن المجتمع الدولى والعلاقات الدولية تختلف فى طبيعتها عن المجتمع الداخلى . فلا توجد أداة تنفيذ دولية تجبر من صدر الحكم ضده على أن ينفذه بالقوة إذا رفض التنفيذ . وهو ما يفقده المجتمع الدولى بعكس القانون الداخلى سى ، حيث لا يوجد فى القانون الدولى جهاز أعلى من الدول . حتى الأمم المتحدة لا تعتبر جهازا أعلى من كل الدول ، وإنما هى جهسساز للتنسيق والتوفيق بين الدول . ومن هنا لا توجد أداة أو جهاز يجبر الدولتين على تنفيذ الحكم .

وتبقى للحكم قيمته القانونية الضخمة ، فهو سند الشرعية . .

وهناك قرارات صدرت عن مجلس الأمن ضد إسرائيل ، وصفت إسرائيل المجلس بعد صدورها بأنه تجاوز اختصاصاته ، وامتنعت عن التنفيذ . إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمحكمة التحكيم ، حيث أن إسرائيل هى التى أختارت مع مصر نظام التحكيم ووضعت معها مشاركة التحكيم وأختارت معها المحكمين ، وأرتضت بما تتمخض

عنه المحكمة من حكم ملزم يتم تنفيذه بسرعة وبحسن
نيسه. (١)

وما دام الأمر كذلك، فلا يوجد أمام إسرائيل مبررات تتدفع
بها لعدم التنفيذ ..

الاتصالات الخاصة بتنفيذ الحكم وإجراءات التنفيذ :

جرت عقب صدور الحكم عدة اتصالات بين الجانبين
المصري والإسرائيلي بحضور الجانب الأمريكي الذي وقع على مشاركة
التحكيم وشهد عليها، لكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شيء، بل كسر
فتم إخطار السفير الإسرائيلي في القاهرة يوم ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ م
بمذكرة رسمية بأن مصر وإسرائيل وفقا لمشاركة التحكيم، ملتزمان
بقبول حكم هيئة التحكيم ومتعهدين بتنفيذ الحكم بحسن نية،
وأن مصر تعلن احترامها لهذا الالتزام بشكل واضح ودون لبس
أو غموض. وقد رد السفير الإسرائيلي يوم ١٤ أكتوبر، قائلاً: أن
ظروف الانتخابات الإسرائيلية التي هي على الأبواب لم تمكّن
الحكومة من اتخاذ قرار بشأن المذكرة المصرية في الوقت الراهن.

وقد تقدمت مصر تطبيقاً لنص المادة ١٢ من مشاركة التحكيم
وحفاظاً على حقوقها خلال ال ٢١ يوماً بمذكرة رسمية للمحكمة يوم
١٩ أكتوبر ١٩٨٨ م عسرت فيها عن وجهة نظرنا بخصوص احتسار

(١) د. مفيد شهاب : ضمانات تنفيذ الحكم، تحقيق أسامة عجاج
في آخر ساعة بتاريخ ٥ / ١٠ / ١٩٨٨ م - هكذا ترفعنا في قضية
طابا، تحقيق د. سلوى أبو سعدة في المصور بتاريخ ٢٠ / ٩ / ١٩٨٨.

الحكم وتنفيذه ، وطالبت المحكمة بمباشرة صلاحياتها . وذلك
لكي تظل المحكمة في حالة انعقاد لمدة ٤٥ يوما لبحث المسائل
المتعلقة بتنفيذ الحكم . وقد حرصت مصر على ذلك قبل انتهاء
مهمة المحكمة . علما بأن وزارة الخارجية المصرية أخطرت فسي
١٧ أكتوبر ١٩٨٨م السفير الإسرائيلي والسفير الأمريكي بنيسسة
الاتصال بالمحكمة لهذا الغرض مسبقا .

وبعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية في أواسط نوفمبر ١٩٨٨م ،
تمت اتصالات بين الطرفين في واشنطن بحضور الجانب الأمريكي .
وبعد أن قطعت المباحثات في واشنطن شوطا ، اجتمع الجانبان
بحضور الجانب الأمريكي أيضا في مبنى مقر قيادة القوة متحسدة
الجنسيات التابع للأمم المتحدة في روما عدة مرات ، واتفقا فسي
الاجتماع الأخير الذي تم في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨م على مواعيد تنفيذ
الحكم وأسلوب التنفيذ .

وقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق تنفيذي للبدء في عملية بناء
العلامات . ويراعى عند البناء أن تبني علامات جديدة مكسمة
العلامات التي أزيلت بفعل عوامل التعرية أو بسبب الحروب
المتكررة ، ويستكمل بناء العلامات التي يكون جزء منها قد هدم
من قبل . ويتم البناء على نمط العلامة ٩٠ التي اتفق عليها الطرفان
كما جاء في نص الحكم . وقد تعهدت إسرائيل في اتفاق روما
بالانسحاب إلى المواقع التي حددتها المحكمة .

ثم جرى اجتماع آخر يوم ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م بين جهازى الاتصال
العسكرى التابع للطرفين فى مطار الجورة بشرق سيناء، وممثلة
المنطقة التى يوجد بها المقرالرسمى للقيادة المحلية للقسم
متعددة الجنسيات، واتفق الطرفان على بدء التنفيذ وإجراء اتسه.
وقد تقرر فى هذا الاجتماع الذى رأس الجانب المصرى فيسمه
اللواء خيرى الشماخ، ورأس الجانب الإسرائيلى الجنسسمرال
كوفسى مور، وحضره خبراء المساحة العسكرية للبلدين، البدء فى
مسح منطقة العلامات ال ١٤ يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م. وبعمسند
انتهاء عملية المسح جرت اجتماعات متعددة بين جهازى الاتصسال
لوضع جدول زمنى للتنفيذ، فتقرر البدء فى وضع العلامات بسوم
١٩ ديسمبر ١٩٨٨م والانتهاه منها يوم ٦ يناير ١٩٨٩م حسب الجدول
الزمنى التالى:

المدة من ١٩ ديسمبر إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨م لوضع العلامات
الشمالية جنوب رفح بحوالى ٢٠ كم، وهى العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ،
١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ . والمدة من ٢٧ ديسمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨م لوضع
العلامات ، رقم : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ : والمدة من ٢ يناير
إلى ٦ يناير ١٩٨٩م لوضع العلامات الباقية، وهى رقم : ٨٧ ، ٨٨ ،
٩١ . إلا أن وضع العلامات فى المدة الثالثة انتهى قبيل الموعد
المحدد له بيومين اثنين. وانتهى وضع العلامات كلها فى ١٦ يوما.

وتزن كل علامة من العلامات التى تبلى الآن ٥ رطل مسسن
الخرسانة المسلحة، وترتفع حوالى ٢٥ متر، تثبت فيها فلنكسة

من الحديد ارتفاعها ٢ أمتار وتوضع العلامة على عمق نصف متر في الأرض . ويتم حاليا الاستعانة بطائرات الهليكوبتس لر حمل العلامات ووضعها في أماكنها المخصصة لها .

وبانتهاء بناء العلامات في المواقع التي حددتها المحكمة، بدأ انسحاب الطرفين إلى هذه المواقع حسبما اتفق الطرفان في روما، وقضى اتفاق روما الموقع في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨م بتشكيل لجنة لبحث ثلاث مسائل متبقية ، هي :

(١) امتداد الحدود من العلامة ٩١ إلى البحر مروراً بعلامسة باركرس المتفق عليها .

(٢) تعويض المنشآت السياحية التي بنتها إسرائيل في منطقة طابا .

(٣) نظام الدخول والخروج من طابا (وتشمل مسألة الجسور والتأشيرات وتحديد المنافذ والجمارك) .

كما شكلت لجان فنية من الجانبين لبحث نظام التعويضات ونظام الدخول والخروج .

وتبذل الحكومة الأمريكية جهودها للتوفيق بين وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية لإنجاز هذه الموضوعات في أسرع وقت ممكن . .

الخاتمة

حدود مصر الشرقية معروفة منذ قديم الزمان لها علامات على الطبيعة ولها حدود أرضية موضوعة ومحددة . فعند رفح يوجد عمودان رخاميان عند شجرة السدرة (النبق) ، يحددان نقطة الانتقال من مصر إلى بلاد الشام عموما أو إلى سنجق القدس ، كما كان يقال على المنطقة المجاورة لسيناء أيام الدولة العثمانية . ويمتد خط الحدود هذا إلى الجنوب في شكل مستقيم تقريبي حتى يصل إلى منطقة طابا التي كانت تمتد حتى منطقة المرشش أو أم رشرش . بمعنى أن خط الحدود الشرقية لمصر الذي يحدد الانتقال من مصر إلى الشام أو من الشام إلى مصر ، كان يبدأ من رفح وينتهي عند أم رشرش (١) .

وبعد احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢م ، وعقب مرور خطط سكة حديد الحجاز الممتد من استانبول إلى المدينة المنورة بمدينة معان ، وهو الخط الذي أنشأته الدولة العثمانية بمساعدة الألمان ، وتعتزم مده من معان إلى العقبة ، ساور الشك بريطانيا وأصابها القلق على مصر خوفا على قناة السويس الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية لأنه يؤدي إلى مستعمراتها الغنية في بلاد الهند . فبدأت في تحصين أهم نقطة على الحدود الشرقية لمصر ، حماية لقناة السويس من أي عدوان مرتقب . وعينت لهذا الغرض بهاملي مفتشا أو محافظا

(١) حديث اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير إدارة المساحة العسكرية المصرية السابق .

بمعنى أصبح على سيناء . . فبدأ فى إنشاء بعض نقاط الحراســــــــــــــــة
فى المرشش وطابا وما جاورهما، وشرع فى بناء بعض التحصينات
بحجة تعقب بعض الفارين الخطرين من الحدود. وبدأ القلق يساور
الدولة العثمانية على العقبة، لأنها تعتمد مد خط السكك الحديدية
من معان إليها.

وقد تصور المندوب السامى البريطانى اللورد كرومر أن الدولة
العثمانية ستمد خط السكك الحديدية من العقبة إلى السويس بمعاونة
الألمان أعداء الانجليز، بعد الشروع فى توصيله من معان إلى العقبة،
فتهدد الشريان الحيوى للإمبراطورية البريطانية هى وألمانيا . .

وكانت مصر قلقة على حدودها، تتخشى عليها من طمع الطامعين . .
وانتهى الصراع والجدال بين الدولة العثمانية ومصر التى يساندها
الإنجليز من أجل مصلحتهم الشخصية بالطبع، إلى توجيه إنــــــــــــذار
بريطانى British Ultimatum شديد مهدت له انجلترا بتحالفها
مع فرنسا والروسيا. وانصاعت الدولة العثمانية للإنذار وأرسلت
وفدا من قبلها للاشتراك مع وفد مصرى فى رسم وتخطيط الحدود
بين مصر وولاية الحجاز ومتصرفية القدس . وامتد الخط من رفح إلى
طابا. فاطمأنت مصر على حدودها، واطمأن الانجليز على قناة
السويس . .

وانتهت المشكلة القديمة . .

وفى سنة ١٩٦٧ احتلت إسرائيل سيناء ، ثم قامت حــــــــــــرب
أكتوبر ١٩٧٣م، فتزلزل الكيان الإسرائيلى وانهار الصلف الصهيونى.

وتمخض الاتفاق بين مصر وإسرائيل عن معاهدة السلام ١٩٧٩ ، وبدأت إسرائيل الانسحاب من سيناء ، إلا أنها لم تنسحب من كامل سيناء . ففي مارس ١٩٨٢ قبيل إتمام الانسحاب الاسرائيلي بشهر واحد تقريبا ، أعلن اللواء محسن حمدي رئيس الجانب العسكى المصرى فى اللجنة المشتركة المشكلة لإتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ، أن هناك خلافا جذريا بين مصر وإسرائيل حول بعض نقاط الحدود

وبعد مباحثات طويلة ومعقدة اتفق الطرفان على عقد مشاركة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ . وكانت مسئولية المحكمة كما نصت المشاركة تنحصر فى اختيار المكان الحقيقى لاختيارات مصر — أو إسرائيل بالنسبة لـ ١٤ نقطة حدودية متنازع عليها . أى أن حكم المحكمة حكم كاشف أو مقرر ، وليس حكما منشئا . ومعنى ذلك أن الأرض التى تعود إلى مصر بموجب حكم التحكيم ، كانت مصرية قبل الحكم وتواصل بالحكم هويتها .

عقدت محكمة التحكيم فى جنيف ١٩٨٧م وتقدم كل فريق بمذكرة مكتوبة memorial ضمنها حججه وأسانيده . ثم قدم كل منهما مذكرة مضادة counter-memorial للرد على الطرف الآخر . وقدمت المذكرة الثالثة والأخيرة ، ثم بدأت المرافعات بعد أن قامت هيئة التحكيم بمعاينة العلامات المختلف عليها على الطبيعة . وقد كانت تتحلّى بالحيدة البالغة فى كل شىء ، لدرجة أنها دخلت طابا من جهة مصر وخرجت عن طريق إسرائيل فجنيف ، لتحقيق المساواة بين الطرفين فى التعامل .

وعندما فشلت إسرائيل في جر المحكمة إلى مناقشات جانبية لم ترد في مشاركة التحكيم، بدأت أسلوب التشكيك في الحجج والأسانيد التي قدمتها مصر وفي موقفها القانوني ، خاصة بعد فشل المساعي الأمريكية لحل المسألة خارج نطاق التحكيم أثناء عقد جلسات المحكمة. ثم بدأت إسرائيل تعمل على تأجيل إصدار الحكم بعد بداية المداولات النهائية، وبعد فشل الدور الأمريكي في التوفيق الذي استمر حتى قبل صدور الحكم بثلاثة أسابيع تقريبا.

وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ م متفقا مع رأى مصر وتحيديهما لعشر علامات ، وهي عبارة عن العلامات الهامة والخطيرة ، ومتفقا مع رأى إسرائيل في أربع علامات في الشمال تنحصر في ٣٦٦ مترا فقط ، بمنطقة رملية غير مأهولة وعديمة الأهمية ..

والملاحظة الهامة على المشكلة القديمة والحديثة، أنه لم يحدث خلاف على منطقة رفح في أقصى الشمال، فقد سلم الفريقان قديما وحديثا واتفقا على ذلك دون نزاع أو جدال. أما عن المنطقة الجنوبية وطابا، فقد حدث النزاع القديم والحديث حولهما لأهميتهما الاستراتيجية وخطورتهما.

كانت الدولة العثمانية تعتبر طابا أول إطلالة لها على البحر الأحمر إضافة إلى منطقة العقبة ويمكن استغلالها عسكريا كما مر شرحه في متن الكتاب . وتعتبر إسرائيل طابا بعداً استراتيجيا لتوسيع النقطة الصغيرة التي تطل بها على البحر الأحمر في إيلات .

وقد سعت إسرائيل أثناء عملية التحكيم، إلى محاولة إقناع المحكمة دون أى نوع من الأسانيد والحجج بأن خط الحدود فى طابا يبدأ عند الصخرة الجرانيتية أو عند بير طابا بجوار أشجار الدوم ، لكى تستولى على منطقة طابا . كما هدفت إلى زحزحة الحدود من فوق قمم جبال رأس النقب لكى تكون أسفل الجبال عند السفح، حتى تتحكم فى هذه السلسلة الجبلية وتسيطر على المناطق السهلية المجاورة لها بمدافعها وعتادها الحربى.

وفى النهاية يطيب لى أن أنه بالدروس المستفاد من هذه المشكلة :

- التصميم على الإرادة المصرية الصلبة والتمسك بالسيادة الوطنية فى الدفاع عن الحق الشرعى.
- لايبأس صاحب الحق من استرجاع حقه مهما طال المدى.
- القضاء على الخوف وإزالة عدم الثقة، ورفع معنويات النفس المصرية الأبية.
- لايكفى رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية، ولكن يجب بجانب هذا أن نحسن العرض والدفاع وإقناع الآخرين.
- اتباع الأسلوب العلمى الصحيح فى الإعداد لأى قضية. ويقتضى ذلك اختيار العناصر الصالحة للدفاع عن الحق مع الإعداد الجيد بالحجج والأسانيد التى تثبت الحق وتؤكد.

ولى كلمة أخيرة أقولها وأؤكد عليها ، وهى : أن إسرائيل لاتراهن على جواد خاسر . . إنها تعلم جيدا أن طابا مصرية، ولكنها كانت تظن أن المصريين لن يحسنوا الدفاع عن حقهم . .

الملاحق

[illegible]

از سفر نام --- هر یک طوفان ماضی در دریای اودیشی خاکه و آله و کز --- ساسا حله و کل نفقه در --- عقب --- کوز نرسا حله و کف نقظه در، خلیج ماضی بر سر کوه

[illegible]

سرمدیہ
دورگہ کا پتہ: دہلی، دہلی
ایڈیٹر
ایڈیٹر
ایڈیٹر
ایڈیٹر

Article 5. Should it be necessary in future to raise these
Pillars, or to increase the, each party shall send a
Representative for this purpose. The positions of these
Pillars shall be determined by the course of the
SEPARATING LINE as laid down in the Map.

Article 6. All Tribes living on both sides shall have the
right of benefiting by the water as heretofore, viz: they
shall retain their Ancient and Former rights in this respect.
Necessary guarantees will be given to Arab Tribes
respecting above.

Also TURKISH Soldiers, NATIVE Individuals and
GENDARMES shall benefit by the water which remained West
of the SEPARATING LINE.

Article 7. Armed TURKISH Soldiers and armed GENDARMES will
not be permitted to cross to the West of the SEPARATING LINE.

Article 8. Natives and Arabs of both sides shall continue to
retain the same Established and Ancient rights of ownership
of Waters, Fields and Lands on both sides as formerly.

Commissioners of the
Turkish Sultanate.

Commissioners of the
Egyptian Khedivate.

(sd) Miral Staff Officer
"Muzaffer",

(sd) Emir Lowe Ibrahim Pasha,

(sd) Binkashli Staff Officer, Fehai,

(sd) Miral F.A.C.F. Omer...

LINE, thence to top of RAS RADADI marked on the above mentioned Map as A. 3., thence to top of JEREL SAFRA marked as A. 4., thence to top of Eastern Peak of UM GUY marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. North of THAILLET SUMEIMA, thence to that point marked as A. 8. on West North West of JEREL SEMOU, thence to top of Hill West North West of BIR FASHARA (which is the Well in the Northern branch of the WADI KA YKIN, leaving that Well East of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 6. via West of JEREL BESRAH, from thence to RAS EL AJN marked as A. 10 bis, from thence to a point on JEREL U' HA, 'IT marked as A. 11., from thence to half distance between the Pillars (which Pillars are marked as A. 13.) under a Tree three hundred and ninety metres South West of BIR JAWAN, it then runs in a straight line at a bearing of 250° of the Magnetic North (viz: 80° to the West) to a point on a sand Hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned Pillars, thence in a straight line at a bearing of 334° of the Magnetic North (viz: 26° to the West) to the KEDDET-RAHMAN SPA passing over Hill of Ruine on the SEA SHORE.

Article 2. The SEPARATING LINE mentioned in Article 1. has been indicated by a black broken line on duplicate Maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

Article 3. Boundary Pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the KEDDET-RAHMAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKANA.

Article 4. These Boundary Pillars will be under the protection of the TURKISH SULTIMATE and EGYPTIAN KHEDIVEL.

ملحق رقم (٢)

THIS is the AGREEMENT signed and exchanged at RAPAH on (13 Shaban 1324, 18th Ailul 1322,) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of MEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA.

El Miral Staff Officer Ahmed Musaffer Bey and El Binbashi Staff Officer Mohammed Fahai Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir El Lewa Ibrahim Pathi Pasha and El Miral R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATIVE LINE between the Villayet of MEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

Article 1. The ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE, as shown on map attached to this AGREEMENT, begins at the point of RAS TAMA on the Western Shore of the GULF of AKABA and follows along the Eastern ridge overlooking WADI TABA to the top of JERUEL FORT, from thence the SEPARATING LINE extends by straight lines as follows :-

from JERUEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the East of the top of JERUEL PATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the top of JERUEL PATHI PASHA along the line drawn from the centre of the top of that Hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA - AKABA and JERUEL - AKABA Roads). From this point of intersection to the Hill East of and overlooking THAMIENTHI RADADI - place where there is water - so that the THAMILA (or water) remains West of the

ملحق رقم (٢)

هذه هي الاعنانه التي وقع عليها وتبذل في رفاع ١٢ شعبان العظم سنة ١٣١٤ الموافق ٨ ايلول سنة ١٣١١ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديويه الجليله المصريه بشأن تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومصرينه القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء بما انه قد ععد الى كل من الميرالاي اركان حرب احمد مظفر بك والنيكاشي اركان حرب محمد نعمى بك بصفتهم مندوبى الدولة العلية وانى كل من امير اللوا ابراهيم فتى باشا والميرالاي روجر كريسكل روبرت ابن بك بصفتهم مندوبى الخديويه الجليله المصريه بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومصرينه القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء قد اتفق القهقان باسم الدولة العلية وانخديويه الخليله المصريه على ما ياتى -

المادة الاولى - يبداء الخط الفاصل الادارى كما هو مبين بالخريطة المرفقه بهذه الاعنانه من نقطة راس طايه الكائنه على الساحل الغربى بخليج الغنيم ويستد الى قمة جبل نورث مارا على رؤوس جهال طايه الشرقيه المطله على وادى طايه ثم من قمة جبل نورث يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتيه - من جبل نورث الى نفله لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتى باشا ومنها الى النقطة الحادج من ثلاثى امتداد هذا الخط بالماود المقام من نقطة على مائتى متر من جبل فتى باشا على الحط الذى يربط مركز تلك النقطة بنقطة الشرقى البفرق هو ملحق طريق نزه الى الغنيم بطريق نخل الى العليه ١ ومن نقطة الثلاثى المذكوره الى القلة التى الى الشرق من مكان ما يعرف بشمله الرودادى والمطله على تلك الثبيلة ١ بحيث تبقى الثبيلة غربى الحط ١ ومن هناك الى قمة راس الرودادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ ٨٠ ٥٠ ومن هناك الى راس جبل الصفره المدلول عليه بـ ٨٠ ٤٠ ومن هناك الى القمة اشرقيه لجبل ام فب المدلول عليها بـ ٨٠ ٥٠ ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ ٨٠ ٧٠ الى الشمال من ثبيلة سويليه ومنها الى نقطة مدلول عليها بـ ٨٠ ٥٠ الى غرب الشمال الغربى من جبل سواكى ومن هناك الى قمة القلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر السفارة ١ وهو بئر فى الربع الشمالى من وادى مايبين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل ١ ومن هناك الى ٨٠ ٩٠ ومنها الى ٨٠ ٩٠ b 1٥ ومن هناك الى راس العين المدلول عليها بـ ٨٠ 10 b 1٥ ومن هناك الى نقطة على جبل ام حواويط مدلول عليها بـ ٨٠ 11 ومن هناك الى منتصف انقسامه بين عابودين فاشمين تحت شجرة على مسافة ثلاثيه وشعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاع والمدلول عليه بـ ٨٠ 13 ومن هناك الى نقطة على اللال اترليه فى اتجاه مايتين وشاتين درجه (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى ١ اعنى ثلاثين الى الغرب ١ وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا - فى خط مستقيم من الماودين المذكورين وبين هذه النقطة يستد الحط مستقيما باتجاه ثلاثيه واربعماية وثلاثين درجه (٣٣٤) من الشمال المغناطيسى ١ اعنى ستة وعشرين الى الغرب ١ الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مارا بثلة خراشب على ساحل النهر -

المادة الثانيه - قد دل على الحد الفاصل المذكور يا حاده الاولى بحمل اسود متفعل

- في مسخري الخريطة المرفوعة بهذه الاضافة والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلان بنفسى
 انوقت الذي يوقعان فيه على الاضافه ويتبادلانها .
- المادة الثانية - تمام اعدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر
 الابيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج الفبة بحيث ان كل عابر منها يمكن
 رؤيته من المارود الذي يليه وذلك بصور متدوين التوقيع .
- المادة الرابعة - يحافظ على اعدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية
 الجلييلة المصيه .
- المادة الخامسة - اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الاعدة او الزيادة عليها
 فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتعلق مواقع الحد التي تزد على الخط المذكور
 عليه في الخريطة .
- المادة السادسة - جميع التنازل الفاطنة في كلا الجانبين لما حق الانتفاع بالمياه
 حسب سابق عاداتهم اى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وصلى التامينات
 اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والمشار وكذلك المساكن الشاهانية وافراد الاهلى
 والجندرية يتضمنون من المياه التي يمتد غربى الخط الفاصل .
- المادة السابعة - لا يؤذن للمساكن الشاهانية والجندرية بالمرور الى غربى الخط الفاصل
 وهم مسلحون .
- المادة الثامنة - تبقى اهالى وعربان الجنتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية
 المياه والبقول والاراضى كما هو معارف بينهم .
- ترجيحه طبق الاحل المحرر باللسان التركى
 قول لغاسى ارکان حرب
 كاسب تركى نظارة الحربية
 يوسف ساج

احد

| | |
|---|--------------------------------|
| المندوبون من قبل الخديوية الجلييلة المصيه | المندوبون من قبل الدولة العلية |
| ميرلوا | ميرالاي ارکان حرب |
| ابراهيم قنصى | مظفر |
| ميرالاي | يکياشى ارکان حرب |
| اوين | نصير |

(...)

Dictionaries used in the translation into
English of the Turco-Egyptian Boundary Agreement
of 1906, especially in the translation of
the term "tepe" of Article 1.

1. Sir James W. Redhouse, *A Turkish and English Lexicon*,
A. H. Boyagian, Constantinople, 1890.

Tepe

- 1) The crown of the head. 2) Apex. 3) A mountain peak.
- 4) A hill, mound or head.

2. H.C. Hony & Fahir Iz, *Turkish-English Dictionary*, Oxford,
1958.

Tepe :

hill, summit, crown of the head, crest of a bird.

3. Youssof, *Dictionnaire Turque-Français*, Paris, 1888.

Tepe

coline, sommet, tête, sommet de la tête.

4. Safsafy Dictionay, Cairo, 1979.

This is a Turkish-Arabic Dictionary by Dr. Es-Safsafy A.
Mursi, professor of Turkish studies in Ain Shams University.

Under the term Tepe تپه translation is :

- 1) The summit or top of anything. 2) Hill.

DAARMES shall benefit by the water which remained West of the SEPARATING LINE.

ART. 7.

Armed TURKISH soldiers and armed GENDARMES will not be permitted to cross to the west of the SEPARATING LINE.

ART. 8.

Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same established and ancient rights of ownership of waters, fields and lands on both sides as formerly.

| | |
|--|---|
| Commissioners of the Turkish Sultanate. | Commissioners of the Egyptian Khedivate. |
| (sd) Miralai Staff Officer MUZAFFER, | (sd) Emir Lewa IBRAHIM FATHI. |
| (sd) Bimbashi Staff Officer FAHMY. | (sd) Miralai R.C.R. OWEN. |

Translated by :

| | |
|--|---|
| Dr. A. El-Sa'eed Soliman (sd) Professor of Turkish Studies, Cairo University. | Dr. A. Fouad Mitwalli (sd) Professor of Turkish Studies, Ain Shams University. |
|--|---|

Dr. Y. Abul-Haggag
(sd)
Professor of Geography,
Ain Shams University.

indicated by a black, broken line on duplicate maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

ART. 3.

Boundary pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

ART. 4.

These boundary pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIATE.

ART. 5.

Should it be necessary in future to renew these pillars, or to increase them, each party shall send a representative for this purpose. The position of these new pillars shall be determined by the course of the SEPARATING LINE as laid down in the map.

ART. 6.

All tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the water as heretofore, viz., they shall retain their ancient and former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab tribes respecting above

Also TURKISH soldiers, NATIVE individuals and GEN-

From JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the east of the summit of JEBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the summit of JEBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the summit of that hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA-AKABA and NEKHL-AKABA roads). From this point of intersection to the hill east of and overlooking THAMILET EL RADADI — place where there is water — so that the THAMILA (or water) remains west of the LINE, thence to the summit of RAS RADADI marked on the above mentioned map as A. 3., thence to summit of JEBEL SAFRA marked as A. 4., thence to summit of eastern peak of UM GUF marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. north of THAMILET SUEILMA thence to that point marked as A. 8. on west-north-west of JEBEL SEMAUI, thence to summit of hill west-north-west of BIR MAGHARA (which is the well in the Northern branch of the WADI MA YEIN, leaving that well east of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9. bis west of JEBEL MEGRAH, from thence to RAS EL AIN marked as A. 10. bis, from thence to a point on JEBEL UM HAWAWIT marked as A. 11., from thence to half distance between two stone pillars (which pillars are marked as A. 13.) under a tree hundred and ninety metres south-west of BIR RAFAH, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the magnetic north (viz., 80° to the west) to a point on a sand hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned pillars, thence in a straight line at a bearing of 334° of the magnetic north (viz., 26° to the west) to the MEDITERRANEAN SEA passing by hill of ruins on the SEA SHORE.

ART. 2.

The SEPARATING LINE mentioned in Article 1 has been

(١٠٤)

ملحق رقم (٤)

Translation into English
of

**The official Turkish text of the Turco-Egyptian
Boundary Agreement of 1906**

This is the AGREEMENT, signed and exchanged at RAFAH on (13 Shaban, 1324; 18th Ailul, 1322) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIAE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of HEJAZ and Governorate of JERUSALEM, and the SINAI PENINSULA.

El Miralai-Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohamed Fahmi Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir el Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIAE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Villayet of HEJAZ and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIAE, agreed as follows :

ART. 1.

The Separating Line, as shown on map attached to this Agreement, begins at Ras Taba on the western shore of the GULF OF AQABA and extends to the summit of the mountain lying east of and overlooking WADI TABA, and from the summit of JEBEL FORT the Separating Line extends by straight lines as follows :

الفهرس

ص

٣٠

المقدمة

القسم الأول

طابا بين مصر والدولة العثمانية

- المحاولات المبكرة لاستيطان الصهاينة فى شرق خليج العقبة وفى فلسطين وسيناء ١٦
- بداية أزمة الحدود ٢٨
- حادث المرشش ٧١
- تأزم الموقف ٨٠
- المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وتقصى الحقائق ١١٦
- تقرير المعتمد التركى أحمد مختار باشا المقدم للحكومة المصرية ١٢٢
- خطوط الحدود التى عرضها الأتراك على مصر ١٤٩
- سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا إلى استانبول لإنهاء المسألة ١٦٢
- حادث رفع ١٦٧
- الإنذار البريطانى للدولة العثمانية ١٨٢
- تحديد مسار الحدود ٢١٩
- طريقة إنشاء الحدود ٢٢١
- اللجنة المصرية وتحديد المبدئى لخط الحدود ٢٢٢
- اللجنة التركية وتحديد المبدئى لخط الحدود ٢٢٦
- رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية ٢٢٩
- اتفاق الحدود ٢٤٢
- أعمدة الحدود ٢٥٩
- الضباط والموظفون الأتراك الذين شاركوا فى تحديد الخط الفاصل ٢٦٢

القسم الثانى
طابا بين مصر وإسرائيل

| | |
|-----|---|
| ص | |
| ٢٧٢ | - اتفاقية الهدنة |
| ٢٧٤ | - معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل |
| | - الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل فسى |
| ٢٧٧ | ٢٥ أبريل ١٩٨٢ |
| ٢٨١ | - مشاركة التحكيم |
| ٢٩٠ | - مراحل التحكيم |
| ٢٩٠ | هيئة الدفاع |
| ٢٩٣ | هيئة التحكيم |
| ٢٩٤ | إجراءات التحكيم والمرافعات |
| ٢٥٢ | - محاولات إخراج قضية طابا من إطار التحكيم |
| ٢٥٦ | - وقائع جلسة الحكم |
| ٢٥٨ | حيثيات الحكم |
| ٢٧٢ | نص الحكم |
| ٢٧٦ | مذكرة القاضية الإسرائيلية بالاعتراض على الحكم |
| ٢٨١ | - تنفيذ الحكم |
| ٢٨١ | ضمانات تنفيذ الحكم |
| | الاتصالات الخاصة بتنفيذ الحكم وإجراءات |
| ٢٨٢ | التنفيذ |
| ٢٨٧ | الخاتمة |
| ٢٩٢ | الملاحق |